

# أَدَاءُ الْمَفْرُوضِ مِنْ شَرَحِ أَرْجُوزَةِ الْعَرُوضِ

و هو شرح ألفه  
العلامة الأريب و الفقيه الأصولي الحكيم الأديب  
آية الله العظمى الشيخ أبي المجد محمد الرضا النجفي الأصفهاني  
- عطر الله مرقده -

على  
الأرجوزة العروضية المسماة بـ :  
الْيَتِيْمَة

للعلامة الفقيه الحجة الأديب البارِع  
الشيخ مصطفى التبريزي  
- رحمه الله -

حقَّقه و قدَّم له و علَّقَ عليه  
مجيد هادي زاده







١٩	.....	مقدّمة المحقّق
٣١	.....	نصّ الأرجوزة العروضيّة
٣٩	.....	نصّ الكتاب
٤٤	.....	الأمور التي تجب تطويل كتب العروضيّين
٤٤	.....	الأوّل
٤٤	.....	الثاني
٤٥	.....	الثالث
٤٨	.....	أمورٌ لا بدّ من التنبيه عليها
٤٨	.....	الأمر الأوّل
٥٧	.....	الأمر الثاني
٥٩	.....	الأمر الثالث
٦٣	.....	الأمر الرابع
٦٥	.....	الأمر الخامس
٧٠	.....	الأصول الأربعة
٧١	.....	الأصل الأوّل
٧١	.....	الأصل الثاني

٦..... أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض

---

٧١	الأصل الثالث.....
٧٢	الأصل الرابع.....
٧٥	باب ذكر الدوائر والبحور الحاصلة منها.....
٧٦	الدائرة الأولى.....
٧٩	الدائرة الثانية.....
٨٢	الدائرة الثالثة.....
٨٣	الدائرة الرابعة.....
٨٧	الدائرة الخامسة.....
٨٩	تنبيهات.....
٨٩	الأول.....
٨٩	الثاني.....
٩٠	الثالث.....
٩١	الرابع.....
٩٣	الخامس.....
٩٤	باب ألقاب الأجزاء.....
٩٧	الزحافات.....
١٠٥	باب أقسام العلل وأحكامها.....
١١٢	باب الخزم والخرم.....
١٢٥	باب المراقبة والمعاقبة والمكانفة.....
١٣٠	باب القاب الأبيات.....
١٣٧	تنمّة.....
١٣٩	باب الاعتماد.....
١٤١	أعاريض البحور و ضروبها.....

## الدائرة الأولى

- ١٤٢ ..... البحر الأول من الدائرة الأولى
- ١٤٢ ..... الضرب الأول
- ١٤٣ ..... الضرب الثاني
- ١٤٣ ..... الضرب الثالث
- ١٤٥ ..... تنبيهات
- ١٤٥ ..... التنبيه الأول
- ١٤٦ ..... التنبيه الثاني
- ١٤٧ ..... التنبيه الثالث
- ١٤٧ ..... التنبيه الرابع
- ١٤٨ ..... البحر الثاني من الدائرة الأولى
- ١٤٨ ..... العروض الأولى
- ١٤٨ ..... العروض الثانية
- ١٤٨ ..... الضرب الأول
- ١٤٩ ..... الضرب الثاني
- ١٤٩ ..... الضرب الثالث
- ١٥٠ ..... العروض الثالثة
- ١٥٠ ..... الضرب الأول
- ١٥١ ..... الضرب الثاني
- ١٥٢ ..... تنبيهات
- ١٥٢ ..... التنبيه الأول
- ١٥٣ ..... التنبيه الثاني

٨..... أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض

---

١٥٥	التنبيه الثالث
١٥٥	التنبيه الرابع
١٥٦	البحر الثالث من الدائرة الأولى
١٥٧	العروض الأولى
١٥٧	الضرب الأول
١٥٨	الضرب الثاني
١٥٨	العروض الثانية
١٥٨	الضرب الأول
١٥٨	الضرب الثاني
١٥٩	الضرب الثالث
١٥٩	العروض الثالثة
١٥٩	تنبيهات
١٥٩	التنبيه الأول
١٦٣	التنبيه الثاني
١٦٣	العروض الأولى
١٦٣	العروض الثانية
١٦٣	التنبيه الثالث
١٦٤	التنبيه الرابع
١٦٥	التنبيه الخامس

الدائرة الثانية

١٦٥	البحر الأول من الدائرة الثانية
١٦٦	العروض الأولى



١٦٦	العروض الثانية
١٦٦	الضرب الأول
١٦٦	الضرب الثاني
١٦٧	تنبيهات
١٦٧	التنبيه الأول
١٦٧	التنبيه الثاني
١٦٨	التنبيه الثالث
١٧٠	التنبيه الرابع
١٧٠	التنبيه الخامس
١٧١	التنبيه السادس
١٧١	البحر الثاني من الدائرة الثانية
١٧٢	العروض الأولى
١٧٢	الضرب الأول
١٧٣	الضرب الثاني
١٧٣	الضرب الثالث
١٧٣	العروض الثانية
١٧٣	الضرب الأول
١٧٣	الضرب الثاني
١٧٤	العروض الثالثة
١٧٤	الضرب الأول
١٧٤	الضرب الثاني
١٧٤	الضرب الثالث
١٧٤	الضرب الرابع

١٧٤	تنبيهاتُ
١٧٤	التنبيه الأول
١٧٥	التنبيه الثاني
١٧٥	التنبيه الثالث
١٧٧	التنبيه الرابع
١٧٨	التنبيه الخامس
١٧٨	التنبيه السادس

### الدائرة الثالثة

١٧٩	البحر الأول من الدائرة الثالثة
١٧٩	عروضه
١٧٩	الضرب الأول
١٨٠	الضرب الثاني
١٨٠	تنبيهاتُ
١٨٠	التنبيه الأول
١٨١	التنبيه الثاني
١٨٢	التنبيه الثالث
١٨٢	التنبيه الرابع
١٨٣	البحر الثاني من الدائرة الثالثة
١٨٣	العروض الأولى
١٨٣	الضرب الأول
١٨٣	الضرب الثاني
١٨٤	العروض الثانية

١٨٤	العروض الثالثة
١٨٤	العروض الرابعة
١٨٤	تنبيهات
١٨٤	التنبيه الأول
١٨٥	التنبيه الثاني
١٨٥	التنبيه الثالث
١٨٦	التنبيه الرابع
١٨٧	التنبيه الخامس
١٨٨	التنبيه السادس
١٨٩	التنبيه السابع
١٨٩	تنبيه
١٨٩	البحر الثالث من الدائرة الثالثة
١٩٠	العروض الأولى
١٩٠	الضرب الأول
١٩٠	الضرب الثاني
١٩٠	الضرب الثالث
١٩٠	العروض الثانية
١٩٠	الضرب الأول
١٩١	الضرب الثاني
١٩١	الضرب الثالث
١٩١	تنبيهات
١٩١	التنبيه الأول
١٩٢	التنبيه الثاني

١٩٢	التنبيه الثالث
١٩٣	التنبيه الرابع
١٩٤	التنبيه الخامس
١٩٤	التنبيه السادس

#### الدائرة الرابعة

١٩٥	البحر الأول من الدائرة الرابعة
١٩٥	العروض الأولى
١٩٦	الضرب الأول
١٩٦	الضرب الثاني
١٩٧	الضرب الثالث
١٩٧	العروض الثانية
١٩٧	العروض الثالثة
١٩٧	العروض الرابعة
١٩٨	تنبيهات
١٩٨	التنبيه الأول
١٩٨	التنبيه الثاني
١٩٩	التنبيه الثالث
١٩٩	التنبيه الرابع
٢٠٠	التنبيه الخامس
٢٠٠	التنبيه السادس
٢٠١	التنبيه السابع
٢٠١	تنبيه

٢٠٣	البحر الثاني من الدائرة الرابعة.....
٢٠٣	العروض الأولى.....
٢٠٣	ضربها .....
٢٠٣	العروض الثانية .....
٢٠٤	ضربها .....
٢٠٤	العروض الثالثة .....
٢٠٤	ضربها .....
٢٠٤	تنبيهاتُ.....
٢٠٤	التنبيه الأول.....
٢٠٤	التنبيه الثاني.....
٢٠٦	التنبيه الثالث .....
٢٠٦	التنبيه الرابع .....
٢٠٧	البحر الثالث من الدائرة الرابعة.....
٢٠٨	العروض الأولى .....
٢٠٨	الضرب الأول .....
٢٠٨	الضرب الثاني .....
٢٠٨	العروض الثانية .....
٢٠٨	العروض الثالثة .....
٢٠٩	الضرب الأول .....
٢٠٩	الضرب الثاني .....
٢١٠	تنبيهاتُ.....
٢١٠	التنبيه الأول.....
٢١٠	التنبيه الثاني.....

٢١١	التنبية الثالث
٢١٢	التنبية الرابع
٢١٤	التنبية الخامس
٢١٤	البحر الرابع من الدائرة الرابعة
٢١٥	تنبيهات
٢١٥	التنبية الأول
٢١٦	التنبية الثاني
٢١٦	التنبية الثالث
٢١٧	التنبية الرابع
٢١٧	التنبية الخامس
٢١٨	البحر الخامس من الدائرة الرابعة
٢١٩	تنبيهات
٢١٩	التنبية الأول
٢١٩	التنبية الثاني
٢٢٠	التنبية الثالث
٢٢٠	البحر السادس من الدائرة الرابعة
٢٢٠	تنبيهات
٢٢١	التنبية الأول
٢٢١	التنبية الثاني

#### الدائرة الخامسة

٢٢٢	البحر الأول من الدائرة الخامسة
٢٢٣	العروض الأولى

٢٢٣	الضرب الأول
٢٢٣	الضرب الثاني
٢٢٣	الضرب الثالث
٢٢٣	الضرب الرابع
٢٢٣	العروض الثانية
٢٢٣	الضرب الأول
٢٢٤	الضرب الثاني
٢٢٤	تنبيهات
٢٢٤	التنبيه الأول
٢٢٥	التنبيه الثاني
٢٢٦	التنبيه الثالث
٢٢٦	البحر الثاني من الدائرة الخامسة
٢٢٧	العروض الأولى
٢٢٧	العروض الثانية
٢٢٧	الضرب الأول
٢٢٨	الضرب الثاني
٢٢٨	الضرب الثالث
٢٢٨	تنبيهان
٢٢٨	التنبيه الأول
٢٢٨	التنبيه الثاني
٢٣١	التعليقات على النص
٣٤٩	فهرس القوافي
٣٥٩	فهرس مصادر التحقيق والتعليق





مقدمة المحقق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، و سلامٌ على رسوله المصطفى، و على أهل بيته أهل بيت العزِّ و الوفاء.

و بعد؛ فهذا كتاب «أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض»، أقدمها إلى القراء الكرام بعد أن بذلتُ في سبيل تحقيقه و تصحيحه ما تيسر لي من الجُهد و المكافحة. و إذا كان من آداب التقديم على الكتاب أن يذكر المحقق شيئاً عن المؤلف و المؤلف، فهذا أنا أورد في هذه التقدمة بعض الكلام ممّا يرجع إليهما؛ فأقول - مستعيناً بالله متوكلاً عليه -:

### أولاً: المؤلف

أمّا الكتاب فهو - كما ينبىء عنه اسمه - شرحٌ على أرجوزة عروضية أنشدها أحدٌ من أعلام الإمامية، ألا و هو العلامة الأديب الفقيه المشارك في جلّ العلوم الشيخ مصطفى التبريزي؛ ثم شرحها صديق الناظم و شقيقه الروحي الإمام العلامة البارِع المتفتّن سماحة آية الله العظمى الشيخ محمّدرضا النجفي الأصفهاني. و لقد أحسن الناظم الماتن في أرجوزته، و أجاد الشارح فيما أفاد في شرحه؛ فلله درّهما و عليه أجرهما! و لنفصل بعض الكلام حولهما:

### الف: الماتن

ماتن هذه الأرجوزة هو الشيخ مصطفى المجتهديّ التبريزيّ، ابن الشيخ العلامة المفتي الحاج ميرزا حسن المجتهد، ابن العلامة المفتي الحاج ميرزا باقر المجتهد - المتوفّى سنة ١٢٨٥ هـ. ق -، ابن الشيخ العلامة المفتي الحاج ميرزا احمد المجتهد - المتوفّى سنة ١٢٦٥ هـ. ق - . وكان الشيخ احمد من عمّال الديوان، ثمّ أعرض عن منصبه الحكوميّ فهاجر مع ولده الشيخ لطفعلي إلى النجف الأشرف، ثمّ بعد أن نال مرتبةً عاليةً من العلم و مكانةً ساميةً بين أعلام تلك البلدة المقدّسة، عاد إلى مسقط رأسه. وهو الجدّ الأعلى لهذه الأسرة الكريمة التي تمثّل إحدى بيوتات العلم و التقى التي برز منها رجالٌ كبارٌ في ساحتهما بين حينٍ و حينٍ؛ بل لم يخفق نجم العلم عنها منذ قرنين و حتّى الآن!. أمّا الشيخ مصطفى فكان الثالث من أولاد أبيه. ولد سنة ١٢٩٧ هـ. ق بتبريز، و تتلمذ هناك لدى جمعٍ من الأساتذة، و منهم أبوه العلامة. فحظى هناك بقسطٍ وافٍ من علوم الأدب و الفقه و أصوله و الهيئة و شعبها و الرياضي و غصونها.

ثمّ تزوّج سنة ١٣١٧ هـ. ق و كان آنذاك ابن عشرين سنةً. فهاجر بعد مضيّ زمنٍ قصيرٍ إلى النجف الأشرف و حضر عند فحول أعلامها. و كان هذا الطالب الشابّ من اللات لأنظارهم الشريفة، حيث وجدوا فيه عالماً شاباً ذاربتةً في العلم نشيطاً في تحصيله، مع ما منحه الله - سبحانه و تعالى - به من الذكاء المفرط و فطنةٍ قلماً يوجد له من نظيرٍ!.

فتتلمذ لدى كلّ من الأعلام الإمام الشيخ محمّد كاظم الهرويّ الخراسانيّ - صاحب «الكفاية» -، و الإمام السيّد كاظم اليزديّ - صاحب «العروة» -، و العلامة الكبير الشيخ فتح الله شريعت الأصفهانيّ، و العلامة الشيخ عليّ النهاونديّ؛ و كانوا معجبين به حتّى يقال: أنّ الشيخ الخراسانيّ كان يُحسن الاستماع لما يستشكل به عليه في محاضراته الفقهيّة و الأصوليّة، و كان يعتقد أنّ ما يأتي به هذا الطالب الشابّ لا يخلو عن دقّة و استحكامٍ علميٍّ؛ هذا مع ازدحام الأعلام في محاضراته حتّى يقال: أنّ عددهم قد بلغ

مبلغاً هائلاً يقرب من ألفين رجل بين مستنيطٍ و فاضلٍ و طالبٍ!.

و كان و كان حتّى أصبح الشيخ علماً من أعلام النجف الأشرف يشار إليه بالبنان، كعالمٍ موسوعيٍّ ذي خبرةٍ بشتيت العلوم و غصونها المختلفة.

حتّى أن غادر النجف الأشرف سنة ١٣٢٣ هـ. ق مع أخيه العالم المستنيط الشيخ الميرزا خليل المجتهد مريداً زيارة البيت العتيق. و بعد أن وقَّفه الله - سبحانه و تعالى - لأداء ما كان واجباً عليه من أعمال الحجّ و بعد أن زار النبيّ و أوصيائه الكرام - عليهم جميعاً صلوات الله المتّان - في المدينة الطيّبة، عاد إلى النجف الأشرف مجتازاً بالشام و البحر الأحمر و الخليج الفارسيّ. و في هذه الرحلة زار العاديّات و البقايا الأثريّة الكائنة بالشام، و اتّصل بعلمائها و استفادوا منه و استفاد منهم، و قد رأوا فيه نموذجاً لعالمٍ متفتّنٍ تقياً.

و في أثنائها أصيب بألمٍ كان يشبه بمرض السّرسام. و في النجف الأشرف اشتدّ به المرض، فغادرها لشهورٍ و استوطن بغداد، فبرأ منه قليلاً فعزم على العودة إلى ايران ليمارس المعالجة. فنزل في طهران و اتّصل به صاحبه العلامة الفقيه الكبير الشيخ حسين نجم آبادي - الذي كان يعدّ آنذاك من أعلام العاصمة الإيرانيّة -، و كانت بينهما مودّةً أكيدةً تعود إلى أيّام الاستفادة و الإفادة في النجف الأشرف.

فاستوطن تهران لسنتين؛ ثمّ هاجر إلى تبريز و نشر بساط التدريس، فاستفاد منه طلاب البلدة لما رأوا فيه من العلم الجمّ و الفضل الشامل.

و كان له ستّة بنين، أكبرهم و أفضلهم هو العلامة الكبير الشيخ عبدالله المجتهد التبريزي الذي كان من أفاضل تلامذة الإمام المؤسس الشيخ الحائري اليزدي.

و لناظماً الأديب آثار علميّة، منها: حاشيةٌ على «كفاية الأصول» لأستاذه، لم تتم، لمرضه الذي لم يغادره حتّى أن وافاه الأجل؛ و منها: رسائل في بعض القواعد الفقهيّة و الأصوليّة؛ و منها: تعليقاتٌ على «لسان الخواص»؛ و منها: هذه الأرجوزة الرائقة.

و كان من سوانح حياة الشيخ أن دوّن تعليقاتٍ على الكتاب القيم «لسان الخواص»

للعلامة الآقا رضي القزويني؛ وهذا الكتاب يعدّ من الجوامع لمصطلحات العلوم، وهذا يعود إلى زمن إقامته بالنجف الأشرف. حتّى شاع ذكرها فأعجب بها علماءها و استحسوها.

و كان شارح الأجوze الإمام الأصفهانيّ النجفيّ من المعجبين بها؛ فاشتاق إلى لقياءه، و بعد أن زاره توثقت الصلات بينهما بأوثق الأسباب؛ فكانا كشقيقين قد اصطفى كلُّ منهما الآخر.

و أخيراً... فقد لبّى الشيخ داعي الله - سبحانه و تعالى - بعد أن سافر إلى برلن لمعالجة مرضه، و لكن لم ينج منه؛ فعاد إلى تبريز و مات في النصف من شهر الله المبارك لسنة ١٣٣٧ هـ. ق. بعد وفاة أبيه لشهور؛ فرحمه الله و أسكنه بحبوحه جنانه و ينزل عليه سحاب فضله العميم (١).

#### ب: الشارح

أمّا الشارح فهو في غنى عن الذكر، إذ نجد كثيراً من الباحثين قد ذكروه و أشاروا إلى فضله و فضيلته. و قد اقتفيت أثرهم فأتيّت بنبذة من ترجمته و ترجمة أسرته الكريمة و أساتذته الكرام و ما يرجع إلى شخصيته الأدبية في التقديم على أثره الآخر «السيف الصنيع لرقاب منكري علم البديع». و قد أشرت هناك إلى أنّ الشارح يعدّ من الحلقات الأخيرة لسلسلة أدباء الإمامية ذوا أيدٍ باسطة في علوم الأدب العربيّ و غصونه - كاللغة و النحو و القريض و العروض و البديع و غيرها - . و لاغرو! فأنّه قد وُلد في أسرة كريمة

---

١ - هذه الترجمة تفضّل بها - مشكوراً - صديقنا الفاضل الدكتور صمد اسماعيل زاده بلديّ المترجم له. و هو - حفظه الله - بعد ما طلب إليه الشيخ الفاضل سماحة حجة الإسلام و المسلمين الشيخ هادي النجفيّ أن يدوّن ترجمةً للماتن أرسل إلينا هذه الترجمة؛ فحذفنا منها بعض الأشياء، ثمّ عربّناها و استفدنا منها في هذه المقدمة؛ و له ممّن الشكر و الثناء.

تخرّج منها كثيرٌ من رجال العلم وأبطال ساحة الفقه، ونشأ في بيئته عربيّة هي النجف الأشرف، ثمّ ما غادر بلاد العرب إلّا بعد أن اكمل الثلاثين. أضف إلى ذلك ما له من النبوغ والذكاء المفرط، حيث تمكّن من أن يحصل على مرتبة سامية بين أدباء القطر العربي بين شريقيه وغربيّه.

وهذا كلّه قد فصلتُ الكلام فيه في تلك التقدمة؛ فلا أعود إليه ولا أكتر ما فرغت منه قبل هذا بسنة أو أقلّ منها.

### ثانياً: المؤلّف

أمّا الكتاب فكما أشرنا إليه في هذه الوريقات تتكوّن من أرجوزة عروضيّة أنشدها الشيخ مصطفى التبريزي، ثمّ شرحها الشيخ محمّدرضا الأصفهانيّ.

أمّا الأرجوزة فتبتدأ بديباجة قصيرة تشتمل على ٦ أبيات، ومن الغريب أنّ الناظم لم يسمّها باسم؛ اللهم إلّا أن تكون لها مقدّمة منثورة تشتمل على اسمها.

ولكنّي لم أعر على نسخة من الأرجوزة لأرى مدى صحّة هذا الافتراض فيها. لكنّه تخمين بعيد، إذ الشارح يصرّح بأنّه قد سمّاها بـ «اليتيمة»؛ قال في تقديم الكتاب:

«فأتحفني بعد أيامٍ بدرّةٍ لأسمّيها - وأطال الله بقاءه-:

يتيمة».

ولامعنى لأن يغيّر اسمها ويسمّيها بغير ما سمّاها به ناظمها. نعم! قد استناب عنه

الشارح؛ فهي مسمّاة بـ: «اليتيمة».

ثمّ أنّه ربما يظهر من الشرح أنّ الشارح طلب إلى الناظم أن ينشد هذه الأرجوزة، و

بعد أن فرغ الناظم من عمله طلب إلى الشارح أن يشرحه، فتمّ الكتاب بما جاد به قلم

هذين العالّمين الكبيرين - رحمهما الله تعالى -؛ قال الشارح في تقديمه:

«فذكرت ذلك يوماً لصاحبي العالم الكامل... وسألته أن ينظم

في هذا الفنّ أرجوزةً على حلّ مسائل شاملة... فأتحفني بعد أيامٍ

بدرّة... ثمّ أمرني بشرحه، زاعماً أنّها صنّعت لأجلي».

و من اللافت للنظر ما يوجد في مختتم النسختين من الترقيمة، حيث ذكر فيهما:

«تمّ الجزء الأوّل من أداء المفروض في شرح أرجوزة

العروض على يد مؤلّفه أبي المجد محمّد الرضا - دام مجده -، و

يتلوه الجزء الثاني في علم القوافي».

ولكن لأعلم هل وفق الله - سبحانه و تعالى - الناظم لنظم علم القوافي كمتّم

لأرجوزته؟، أم كان يختلج بباله أن يتمّها به و لكنّه حالت دون أمّنيته أمورٌ - كمرضه

الصعب الذي ما فارقه حتّى لقي الله سبحانه و تعالى -؟.

و من الممكن جدّاً أنّ الناظم فرغ من عمله من غير نقصانٍ فيه، و لكنّ الشارح قد

جفّ قلمه حينما فرغ من شرح قسم العروض منها من غير أن يشرح ثاني قسمي

الأرجوزة.

و كيف كان فلم يوجد اليوم غير هذه القطعة من الكتاب.

### نسخ الكتاب

أمّا الكتاب فتوجد منه نسختان؛ إليك تفصيلهما:

#### النسخة الأولى:

و هي نسخةٌ استنسخها الناسخ من على النسخة التي كتبها الشارح بخطّ يده، فهي

تمثّلها و تحكي عمّا ألفه الشارح. و مواصفاتها:

كاتبها: الشيخ عليّ الجواهري.

خطّها: نسخيٌّ ساذجٌ.

مسطرتها: ١٩ سطرًا.

عدد أوراقها: ٥٢ ورقة / ١٠٣ صفحة.



سنة الاستكتاب: ١٣٥٧ هـ. ق.

و كتب المستنسخ في مبتدأ النسخة:

«هو الله سبحانه و تعالى هذا كتاب أداء المفروض من شرح  
أرجوزة العروض لمؤلفه العلامة الأعظم حجّة الإسلام العيلم محيي  
سنن الآداب و الكمال بعد الدثور و منير حوالكها بنور علمه الذي  
هو أوضح نور المحقق المدقق أبي المجد (محمد الرضا) الأصفهاني  
عمر الله بشريف وجوده دوارس مدارس العلوم و أحبي بجليل  
مآثره آثارها و الرسوم أنه خير سميع و مجيب لمن دعاه أمين».

ثم ختم العبارة بختمه الخاص به، و هو على هيئة مستطيلي؛ و سجعه:

«علي الجواهري النجفي»

و في ذيله:

«بتاريخ ... ماه ... ١٣».

و كتب في ترقية النسخة:

«و قد فرغ من استنساخه يوم السادس من شهر محرّم الحرام  
سنة الألف و الثلثمائة و السابعة و الخمسين هجرية في بروجر  
[سنة ١٣٥٧ هـ. ق.] أقلّ الطلاب و أحقرهم عليّ الجواهري عفي  
عنه أمين. تم».

ثم كتب بعد سنة في ذيل العبارة على يمينها:

«بسم الله الرحمن الرحيم تمّ مقابلةً على نسخة الأصل عصر  
الاثنين يوم ١٨ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٥٨ هـ. على يد الأقلّ  
عليّ الجواهري».

و هذه النسخة نرّم إليها في قسم تعليقات الكتاب بـ: «النسخة الأولى».

النسخة الثانية:

وهي أيضاً نسخةً استنسخها الناسخ من على النسخة التي كتبها الشارح، فهي أيضاً نسخةٌ جيّدةٌ جديرةٌ بالاهتمام. و مواصفاتها:  
كاتبها: السيد روح الله بن السيّد مصطفى الخميني.  
خطّها: منكسرٌ، فهي مخطوطةٌ كُتبت بأحرفٍ متّصلةٍ في غاية الجودة والحسن و اللطافة.

مسطرتها: ١٩ سطراً.

عدد أوراقها: ٧٥ ورقة / ١٣٠ صفحة.

سنة الاستكتاب: ١٣٤٦ هـ.ق.

هذه النسخة استنسخها مفجّر الثورة الاسلاميّة الحبر الكبير سماحة الإمام الخميني - رحمه الله تعالى - لنفسه، و كتب في ترقيمها:

«و قد فرغ من تسويده العبد الفقير السيّد روح الله بن السيّد

مصطفى الخميني الهندي في ٢١ شهر شعبان ١٣٤٦».

و هذه النسخة نشير إليها في قسم تعليقات الكتاب بـ: «النسخة الثانية» (١).

١ - الفضل كلّ الفضل في تخليد هذا الأثر القيم يرجع إلى هذين العلمين الذين بذلوا شطراً من عمرهما الشريف في استنساخ الكتاب لتتمكّن اليوم من العثور عليه. أمّا الثاني منهما - فكما مضى آنفاً - هو السيّد المجدد الإمام الخميني، وهو في غنى عن الإشارة إلى ترجمته في هذه الصفحات، لشهرته التي ملأت الآفاق - أنار الله برهانه و رفع كلمته - .

أمّا الأوّل منهما - وهو مستنسخ النسخة الأولى - فمن الواجب عليّ أن أشير ههنا إلى ترجمته باختصار، أداءً لبعض حقّه؛ فأقول:

هو العلامة الشيخ عليّ بن العلامة الشيخ احمد بن العلامة الشيخ حسين بن العلامة الشيخ محمّد بن الفقيه الأعظم الشيخ محمّد حسن النجفي صاحب «الجواهر» - رحمه الله - . وُلد سنة ١٣٢٢ هـ.ق. في النجف الأشرف و تتلمذ لدى أبيه العلامة و الشيخ عبدالحسين الحلّي، ثم حضر عند

### عملي في تحقيق الكتاب

دعاني العلامة حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ هادي النجفيّ - حفظه الله - إلى تصحيح الكتاب و تحقيقه، و أعطاني مصوِّرةً من المخطوطتين. فقامت أولاً بمقابلتهما مرّتين.

ثمّ بعد أن حصّلت على نصّ محقّقٍ من الكتاب - على قدر وسعي - قمت بتقطيع المتن و تحقيقه و تنظيم تعليقاتي عليه، و ذلك بالرجوع إلى جملةٍ من مسفورات العروضيّين من متقدّمي المتقدّمين منهم - كـ «كتاب الاقناع» لصاحب بن العباد - حتّى المعاصرين - كـ «الشافى في العروض و القوافى» للدكتور هاشم صالح منّاع - . فأرجعت

أصحاب السماحة الآيات العظام الميرزا محمّد حسين النائينيّ و الشيخ ضياء الدين العراقيّ و السيّد أبي الحسن الأصفهانيّ - رحمهم الله - و استفاد من مناهل علمهم حتّى سنة ١٣٥٢ هـ. ق. و في سنة ١٣٥٣ هـ. ق. زار المشهد الرضويّ المقدّس - على مشرفها و آباءه و أولاده الكرام آلاف التحيّة و الثناء - . ثمّ هاجر إلى بروجرد ليستفيد من مباحث الإمام الفقيه السيّد حسين البروجرديّ - رحمه الله - ، و بعد أن هاجر السيّد البروجرديّ إلى قم المقدّسة استوطن بروجرد كزعيماً من زعمائها الدينيّة.

كان له خطٌّ حسنٌ، و كان شقفاً بالكتب، فاستنسخ جملةً منها، كـ «كتاب الخلاف» لشيخ الطائفة، و «رسالة فضائل القرآن و خواصّه» للفاضل التيمي.

له من الآثار: «تقريرات» مبثّثي صلاة المسافر و المضاربة من أبحاث السيّد البروجرديّ الفقهية؛ «جواهر العلوم في الفقه المنظوم»؛ «صكّ الأمان في أعمال شهر رمضان»؛ «رشحات الفيوض في علم العروض»؛ «منظومة في النحو»، و غيرها.

مات - رحمه الله - في ١٦ ذيقعدة الحرام لسنة ١٤١٥ هـ. ق. - : ٢٧ فروردين ١٣٧٤ هـ. ش. - ، و كان ابن ٩٣ سنة، و دفن ببروجرد قريباً من مرقد العلامة آية الله العظمى الشيخ عليّ محمّد البروجرديّ - عليهما رحمة الرحيم المنان - .

انظر: «سخنوران بروجرد» ص ٧٧؛ «مجلة مرآت التراث» السنة ٦ العدد ١ ص ١١٢.

الأقوال إلى مصادرها والآراء إلى أصحابها.

أمّا بالنسبة إلى الأبيات فإني - طلباً للعثور عليها و على رواياتها المختلفة - راجعت إلى البرنامج الكمبيوترى «الموسوعة الشعرية / الشعر ديوان العرب»، و الذي قد تمّ اعداده في «المجمع الثقافي» التابع لدولة ابوظبي، فلأصحابه جزيل الشكر حيث قدّموا إلى رواد الأدب العربي برنامجاً نافعاً يعينهم على مبتغاهم - فأعانهم الله و وفقهم لما فيه الخير و الرشاد - . ثم بعد أن عثرت على قائل البيت أرجعته إلى ديوانه لو كان في متناول يدي - سواءً أكان في مكتبتي الخاصة، أو حصلت عليه في مكتبة أخرى -؛ أمّا إذا لم أتمكن من تحصيله فكتفيت في التعليق على البيت بأن أذكر اسم القائل و بعض ما يرجع إليه - كالإشارة إلى بعض من استشهد به من الأدباء، و لاسيما أصحاب الكبار من الموسوعات الأدبية منهم -؛ ثم ذكرت بوضوح تامّ أنّي لم أعثر على هذا الديوان، فليكن القارىء الكريم على بصيرةٍ من ذلك.

و ليعلم انّ النسختين قد تتفقان على ضبط لا يخلو عن شيءٍ، كقول الشارح في التعليق على قول الشاعر: «... و ما كلّ مؤت نصحه بلبيب»:

«فالضرب قوله: بلبيبى، وزنه فعولن»؛

و كقوله معلّقاً على المصراع: «تقضم الهنديّ والغارا»:

«فقوله: و الغارا ضربٌ وزنه فعلن»

و تلك الموارد ما أشرت إلى ما فيها من السهو، إذ المظنون صدورها من قلم الشارح الشريف أولاً؛ و امكان حملها أو بعضها على بعض المحامل ثانياً.

\*\*\*

ثمّ أنّي أرى من اللازم عليّ - بعد حمد الله سبحانه و تعالى و الثناء عليه - أن أبدي ثنائى لمن وازرنى في سبيل تحقيق هذا الكتاب و تصحيحه؛ و أخصّ بالذكر: أولاً سماحة الحجّة الفاضل الشيخ هادي النجفي، الذي يعدّ اليوم من أعلام أسرة

المصنّف. وهو - وفقه الله لما يروم - نشيطٌ في حفظ آثار أجداده الكرام ونشرها وبثّها. فقد حقّق من قبل الكتاب القيم «هداية المسترشدين» لشيخ الأسرة الشيخ محمّد تقي النجفيّ صاحب «الهداية»؛ ثمّ طلب إلى جمعٍ من الأعزّاء المحقّقين أن يقوموا بتحقيق تراث أسرته الخالد. و دعاني لمرتبةٍ ثانيةٍ - بعد أن فرغت من تصحيح رسالة «السيف الصنيع لرقاب منكري علم البديع» و التي حبرتها براعة الحبر الكبير شارح أرجوزتنا هذه - لتحقيق أثرٍ آخر من آثار هذا العَلم من آل صاحب الهداية؛ فله منّي الشكر والثناء. و ثانياً: لا يفوتني إلاّ وأن أذكر ما للعلويّة الفاضلة السيّدة سمّيّة السادات ملاّباشي من الحقّ، حيث قامت بمقابلة المخطوطتين للمرّة الأولى و ثبتت ما وقع بينهما من الخلاف على هامش الأولى منهما. ثمّ بعد ما قابلت النسختين للمرتبة الثانية وجدتها دقيقة النظر غير متوانية عن العمل، فشكر الله سعيها و لها منّي جزيل الثناء.

\*\*\*

وبعد؛ و الآن وأنا أضع اللمسات الأخيرة وأرى نفسي فارغاً عن مشروع تصحيح و تحقيق هذا الكتاب القيم لا يبقى عليّ شيءٌ إلاّ أن أحمد الله - سبحانه و تعالى - حيث وفقني للقيام بما رمته؛ فالحمد له، ثمّ الحمد له، ثمّ الحمد له. و أخيراً؛ فاني أهدي ما قمت به من أعباء التحقيق في سبيل إحياء هذه الرسالة إلى روح أبي العلامة الدكتور رضا هادي زاده، رحمه الله - تعالى - و حشره مع مواليه المعصومين، بمنّه و كرمه.

و سلام الله على سيّدنا محمّدٍ و أهل بيته الأطهار

مجيد هادي زاده

١٤٢٦ / ١٢ / ١

١٣٨٤ / ١٠ / ١٢



الأَرْجُوزَةُ العَرُوضِيَّةُ  
المسمّاة بـ :

الْيَتِيْمَةُ





[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ إِسْبَاغِ مَا  
وَحَصَّنَا مِنْهُ بِوَافٍ وَأَفْرٍ  
صَلَّىٰ عَلَىٰ نَبِيِّهِ الْمُخْتَارِ  
وَإِلَيْهِ مَعَادِنِ الرَّسَالَةِ  
خُذَهَا وَدَعْ عَنكَ رُمُوزَ الرَّامِزَةِ  
تُغْنِيكَ عَن حَسَنَائِهَا وَالْكَافِي  
حَرْفَانِ يُدْعَىٰ سَبِيًّا وَمَا عَدَى  
وَذَا خَفِيفًا وَثَقِيلًا قَدْ وُسِمَ  
دَوَائِرُ الْعَرُوضِ خَمْسَةٌ فَمَا  
وَهُوَ فَعُولُنَّ وَمَفَاعِيلُنَّ يُعَدُّ  
وَبَعْدَهُ الْبَسِيطُ بَعْدَ مُهْمَلٍ  
وَهَذِهِ الدَّائِرَةُ الْمُخْتَلِفَةُ  
أَوْلَىٰ لَنَا مِنْ فَضْلِهِ وَأَنْعَمًا  
مِنْ بَحْرِ جُودِهِ الْمَدِيدِ الزَّائِرِ  
وَعَاقِبِ اللَّيْلِ سِنَى النَّهَارِ  
بِهِمْ تُدَاوَىٰ عِلْلُ الْجَهَالَةِ  
كَفَادَةٍ تَجْلَىٰ عَلَيْكَ بَارِزَةٌ  
مِنْ عِلْمِي الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي  
بِوَاحِدٍ فَهُوَ يُسَمَّىٰ وَتِدًا  
وَذَا بِمَجْمُوعٍ وَمَفْرُوقٍ قُسِمَ  
يُتَبَدَّوْا الْأَوْلَىٰ «طَوِيلًا» وَسَمَا  
أَرْبَعَةٌ ثُمَّ الْمَدِيدُ قَدْ وَرَدَ  
.....  
وَبَعْدَهَا الدَّائِرَةُ الْمُؤْتَلِفَةُ

مِنْ وَافِرٍ وَوَزْنُهُ مُفَاعَلٌ  
 وَسِتِّ مَرَاتٍ مَفَاعِيلُنْ هَزَجٌ  
 مُسْتَفْعِلُنْ ثِنْتَيْنِ مَفْعُولَاتٍ ضَمٌّ  
 وَبَعْدَهُ مُنْسَرِحٌ قَدْ نَقِلًا  
 وَبَعْدَهُ أَلْخَفِيفُ فَالْمُضَارِعُ  
 وَمَا مِنَ الْبُحُورِ مُجْتَثٌ وَقَدْ  
 وَخَامِسُ الدَّوَائِرِ الْمُتَّفِقَةُ  
 وَآخِرُ الْأَبْيَاتِ ضَرْبُهَا وَمَا  
 وَمَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَجْزَاءِ  
 وَإِنْ يُخَالِفِ الْعَرُوضُ الْحَشْوَ فِي  
 وَمِثْلُ ذَا فِي الضَّرْبِ غَايَةٌ وَسِمٌّ  
 وَكُلُّ تَغْيِيرٍ لِثَانِي السَّبَبِ  
 وَمَا سِوَى ذَلِكَ عِلَّةٌ يُعَدُّ  
 فَحَذْفُ ثَانِي الْجُزْءِ ذِي الْأَسْكَانِ  
 وَالْقُبْضُ وَالْعَقْلُ عَلَى تَرْتِيبِ مَا  
 وَحَذْفُ سَاكِنٍ أَتَى فِي الرَّابِعِ  
 وَعُرِّفَ الْأِضْمَارُ بِالْأَسْكَانِ  
 وَالْعَصْبُ مِثْلُهُ لِخَامِسٍ يُعَدُّ  
 وَغَيْرُهَا مُزْدَوِجٌ وَحَيْثُ مَا  
 فَالطِّيُّ بَعْدَ مَا خَبِنَتْ خَبْلٌ

مُؤْتَنًا سِتًّا يَلِيهِ الْكَامِلُ  
 وَمِنْهُ بَعْدَ الرَّجَزِ الرَّمْلُ خَرَجٌ  
 مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ سَرِيعًا قَدْ وَسِمٌ  
 مِنْ بَعْدِ مُهْمَلِينَ لَمْ يُسْتَعْمَلَا  
 مُقْتَضِبٌ يَتْلُوهُ وَهُوَ السَّابِعُ  
 يُفَكُّ مُلْعَى مِنْهُ وَهُوَ: «الْمُطْرِد»  
 تَضَمَّنَتْ بَحْرًا وَبَحْرًا أَلْحَقَهُ  
 فِي آخِرِ الصَّدْرِ عَرُوضًا وَسِمًا  
 حَشْوٌ وَإِنْ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ  
 شَيْءٌ مِنَ الْحُكْمِ بِفَضْلِ يُعْرَفُ  
 وَالْإِبْتِدَاءُ كُلُّ جُزْءٍ مُنْخَرِمٌ  
 يُدْعَى زَحَافًا عِنْدَهُمْ فِي الْأَقْرَبِ  
 فِي سَبَبِ الْفَيْتَةِ أَوْ فِي وَتَدِ  
 خَبْنٌ وَإِلَّا فَهُوَ وَقْصُ الثَّانِي  
 سَمِعْتَهُ لِخَامِسِ الْجُزْءِ أَنْتَمَى  
 طَيٌّ وَمِثْلُ ذَلِكَ كَفُّ السَّابِعِ  
 لِذِي تَحْرُكٍ أَتَى فِي الثَّانِي  
 .....  
 أَتَى مِنَ الْحَشْوِ إِلَى الْقُبْحِ أَنْتَمَى  
 وَإِنْ تَلِيَ الْأِضْمَارَ فَهُوَ خَزْلٌ

وَالنَّقْصُ إِنْ كَانَ مَعَ الْعَصْبِ اجْتَمَعَ  
 يُسَكِّنُ السَّابِقُ قَصْرًا وَسِمًا  
 فَسَمَّ ذَاكَ الْجُزْءَ بِالْمَقْطُوعِ  
 وَذَا مَعَ الْأَسْكَانِ بِالْمَقْطُوفِ  
 وَالْوَقْفُ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ يُعْرَفُ  
 فِي الْوَتِدِ الْمَجْمُوعِ يُدْعَى حَذَا  
 وَفُوعَهَا فِي آخِرِ الْأَرْكَانِ  
 كَمَا إِذَا حَلَّ فَعُولُنْ قِيلَ فَعُ  
 يُحَذَفُ لِلتَّشْعِيثِ فِي التَّنْطِيعِ  
 حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفًا لَدَى التَّنْذِيلِ  
 وَقِيلَ وَالْقِيَاسُ أَنْ يُسَوِّغَا  
 وَإِنْ خَلَا الْجُزْءَ فَقُلْ مُعْرَى  
 مِنْ دُونِ خَمْسٍ جَازَ أَنْ يَنْخَرِمَا  
 حَرْفًا وَمَا زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ أَبَا  
 أَوَّلِ بَيْتٍ وَهُوَ بِالتَّرْكِ قَمِنْ  
 وَمُتَقَارِبٍ كَذَا وَالْمُهْزَجِ  
 .....  
 شَتْرٌ وَخَرْبٌ بَعْدَهُ وَقَصْمٌ  
 وَ سَمٌّ بِالْمَفُورِ مَا مِنْهُ سَلْمٌ  
 وَ فِي الْعَرُوضَيْنِ صَاحِحًا وَسِمًا

وَالْكَفُّ شَكْلٌ إِنْ بِمَخْبُونٍ وَقَعَ  
 وَحَذْفُ سَاكِنِ الْخَفِيفِ بَعْدَ مَا  
 وَإِنْ فَعَلْتَ ذَاكَ بِالْمَجْمُوعِ  
 وَالْحَذْفُ حَذْفُ جُمْلَةِ الْخَفِيفِ  
 وَتَاءٍ مَفْعُولَاتٍ كَشَفَا تُحَذَفُ  
 وَحَذْفُكَ الْمَفْرُوقَ صَلْمُهُ وَذَا  
 وَأَشْتَرَطُوا فِي هَذِهِ الثَّمَانِ  
 وَالْبِتْرُ ذَاكَ الْقَطْعُ بِالْحَذْفِ اجْتَمَعَ  
 وَعَيْنُ فَاعِلَاتِ ذِي الْمَجْمُوعِ  
 وَزِدْ عَلَى الْمَجْمُوعِ لِلتَّرْفِيلِ  
 وَلِالْخَفِيفِ الْحَرْفَ زِدْ تَسْبِيغًا  
 وَخُصَّ بِالضَّرْبِ الثَّلَاثَ طُرًّا  
 وَأَوَّلُ الْبَيْتِ عَلَى قُبْحِ بِمَا  
 وَالْخَزْمُ فِي الْعَجْزِ أَتَى حَرْفَيْنِ أَوْ  
 وَالْخَزْمُ حَذْفُ أَوَّلِ الْمَجْمُوعِ مِنْ  
 فَنِي طَوِيلٍ ثُمَّ وَأَفْرِ يَجِي  
 الْخَزْمُ عِنْدَهُمْ لَهُ أَقْسَامٌ  
 ثَلْمٌ وَثَرْمٌ بَعْدَهُ وَخَزْمٌ  
 قَصْمٌ وَعَقْصٌ بَعْدَهُ ثُمَّ جَمَمٌ  
 وَغَيْرُ ذِي التَّغْيِيرِ حَشَوًّا سَلِمًا

وَحَقُّ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَلْزَمَا  
 كَالْحَرَمِ حَيْثُ جَاءَ وَالْحَذْفِ مَتَى  
 وَهَكَذَا التَّشْعِيبُ إِذْ يَأْتِي فِي  
 وَكُلُّ مَا مِنَ الزَّحَافَاتِ مَضَى  
 وَكَفَّ وَافِرٍ وَخَبِلُ الْمُتَضَبِّ  
 وَحَيْثُ تَلْقَى سَبَبَيْنِ اجْتَمَعَا  
 وَأَمْتَنَعَ التَّرْكُ فَذَا مُرَاقِبَةٌ  
 وَبَيْنَ جُزَيْتَيْنِ الْأَخِيرِ قَدْ وَرَدَ  
 فَبِمَفَاعِيلُنَّ وَمَفْعُولَاتٍ فِي  
 وَإِنَّمَا الْأَخِيرُ فِي الْمُجْتَثِّ حَلٌّ  
 وَفِي الْخَفِيفِ قَدْ أَتَى وَالْهَزَجِ  
 مِنْ بَعْدِ عَصَبٍ ذَلِكَ الْأِضْمَارُ فِي  
 وَكُلَّمَا لَسَبِقَ جُزْءٌ سَلِمَا  
 أَوْ لِلْحَوْقِ بِذَلِكَ الْعَجْزُ أَوْ  
 الْبَيْتُ قُلْ تَمَّ إِذَا مَا اسْتَكْمَلَا  
 وَكَانَ حَشْوُهُ بِضَرْبِيهِ اتَّحَدَ  
 وَمَا سِوَى جُزَيْتَيْنِ مَجْزُوءٌ أَدْعَى  
 وَمَا حَوَى النِّصْفَ فَذَا مَشْطُورٌ  
 الْإِعْتِمَادُ فِي الطَّوِيلِ الْقَبْضُ فِي  
 وَكُلَّمَا فِي مُتَقَارِبٍ سَبَقَ

وَقَلَّ هَذَا الْأَصْلُ أَنْ يَنْخَرِمَا  
 عِنْدَ عَرُوضٍ مُتَقَارِبٍ أَتَى  
 ضَرْبٍ مِنَ الْمُجْتَثِّ وَالْخَفِيفِ  
 حَيْثُ أَتَى فِي الشَّعْرِ حَشْوًا يُرْتَضَى  
 وَطَيُّ كَامِلٍ فَحَسْبُ يُجْتَنَّبُ  
 وَأَمْتَنَعَ الزَّحَافُ فِيهِمَا مَعَا  
 أَوْ لَا فَمَا بَيْنَهُمَا مُعَاقِبَةٌ  
 وَخُصَّتِ الْأُولَى بِجُزْءٍ أَنْفَرَدَ  
 مُضَارِعٍ وَتَلَوَهُ لَهَا أَكْتَفَى  
 وَفِي الطَّوِيلِ وَالْمَدِيدِ وَالرَّمَلِ  
 فِي بَحْرِ وَافِرٍ وَكَامِلٍ يَجِي  
 هَذَا وَوَجْهُ الْقَوْلِ غَيْرُ مُخْتَفِي  
 حَلٌّ بِهِ الزَّحَافُ صَدْرًا وَسِمَا  
 كِلَاهُمَا فَالطَّرْفَيْنِ ذَا دَعَا  
 أَجْزَاؤُهُ عِدَّةً مَا قَدْ نُقِلَا  
 فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا فَوَافِيًا يُعَدُّ  
 وَثُلْثِي الْأَجْزَاءِ لِلنَّهْكِ دُعَى  
 وَالْبَحْثُ فِيهِ عَنْهُمْ مَشْهُورٌ  
 مَا حَلَّ قَبْلَ ضَرْبِهِ الْمُنْحَذَفِ  
 ضَرْبِيهِ حَيْثُ الْحَذْفُ فِيهِمَا اتَّفَقَ

أَوْ ضَرْبُهُ حَيْثُ إِلَى الْبَتْرِ أَنْتَمَى  
 وَالْقَبْضُ فِي ضَرْبِي طَوِيلٍ ثَبَتَا  
 الْبَتْرُ لِأَزْمِ الْمَدِيدِ مَا إِذَا  
 وَالْحَذْفُ فِي الضَّرْبَيْنِ مُفْرَدًا وَمَعَ  
 فَالْقَصْرُ عِنْدَ حَذْفِهَا إِذَا أَنْفَرْدُ  
 وَالْحَبْنُ فِي ضَرْبِي بَسِيطٍ نُقْلًا  
 فَفِيهِمَا الصَّحَّةُ وَالْقَطْعُ وَمَعَ  
 وَحَبْنٌ مَقْطُوعِيهِمَا قَدْ يُلْتَزَمُ  
 وَالْقَطْفُ فِي الْوَافِرِ فِيهِمَا وَقَدْ  
 وَصِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْكَامِلِ أَوْ  
 وَالْحَذْفُ فِيهِ مَعَ حَذِّهَا وَمَعَ  
 وَصَحَّ مَعَ جُزْءِ عَرُوضِ الْهَزَجِ  
 وَحَيْثُ يُحَذَفُ الْعَرُوضُ فِي الرَّمَلِ  
 وَحَيْثُ صَحَّتْ وَبِهِ الْجُزْءُ أَعْتَرَى  
 وَحَيْثُ كَانَ الطِّيُّ وَالْكَشْفُ مَعًا  
 وَالضَّرْبُ مِثْلُهَا وَذَاصَلَمِ أَتَى  
 وَالْخَبْلُ فِيهِمَا مَعَ الْكَشْفِ اجْتَمَعَ  
 الطِّيُّ إِنْ صَحَّتْ لَهُ فِي الْمُنْسَرَحِ  
 وَالْخَبْلُ فِي عَرُوضِي الْوَافِي مُنَعِ  
 وَصِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْخَفِيفِ قَدْ

فَكُلُّ ذَلِكَ الْأَعْتِمَادِ سَلِمًا  
 وَالضَّرْبُ سَالِمًا وَمَحْدُوفًا أَتَى  
 صَحَّتْ عَرُوضُهُ وَضَرْبُهُ كَذَا  
 حَبْنٌ كَقَصْرِهِ وَبَتْرُهُ وَقَعَ  
 وَالْبَتْرُ عِنْدَ الْحَذْفِ مُطْلَقًا وَرَدُّ  
 كَقَطْعِهِ وَالْجُزْءُ فِيهِ اسْتِعْمَالًا  
 صَحَّتْهَا التَّذْيِيلُ وَالْقَطْعُ وَقَعَ  
 وَبِمُخْلَعِ الْبَسِيطِ يُسَمَّى  
 صَحًّا مَعَ الْجُزْءِ وَعَصْبِهِ وَرَدُّ  
 حَذِّهِمَا إِنْ كَانَ وَافِيًا رَوَا  
 صِحَّتْهَا ..... ا

الضَّرْبُ مِثْلُهَا وَمَحْدُوفًا يَجِي  
 فَقَصْرُهُ كَالْحَذْفِ وَالصَّحَّةُ حَلٌّ  
 أَسْبَغَ أَوْ صَحَّ كَذَا أَوْ قَصْرًا  
 مِنَ السَّرِيعِ فِي عَرُوضٍ وَقَعَا  
 وَالْوَقْفُ بَعْدَ الطِّيِّ فِيهِ ثَبَتَا  
 وَالْوَقْفُ فِي الْمَشْطُورِ كَالْكَشْفِ وَقَعَ  
 وَالْوَقْفُ فِي الْمَنْهُوكِ وَالْكَشْفُ أَبَخَ  
 وَالطِّيُّ فِي الْمَنْهُوكِ أَيْضًا أُمْتِنَعَ  
 رَوَا وَفِي كِلَيْهِمَا الْحَذْفُ وَرَدُّ

وَأَلْحَذُفُ مَعَ صِحَّتِهَا وَفِي  
فَالضَّرْبُ كَالْعَرُوضِ فِيهِ اسْتُعْمِلَا  
وَمَا عَدَا الصَّحَّةَ لِلْمُضَارِعِ  
الطَّيِّبِ بَعْدَ الْجُزْءِ فِي الْمُقْتَضَبِ  
فَالضَّرْبُ مِثْلُهَا أَتَى وَقَصْرَهُ  
وَأَلْحَذُفُ فِي الْمَجْزُوءِ مِنْهُ لَزِمَا  
مَجْزُوءُهُ بِصِحَّةِ فِيهَا أَكْتُفِي  
وَأَلْقَصْرُ بَعْدَ الْخَبْنِ فِيهِ نُقِلَا  
لِلْجُزْءِ كَالْمُجْتَثِّ غَيْرُ وَاقِعِ  
فِي الضَّرْبِ وَالْعَرُوضِ لَمْ يُجْتَثَبِ  
مُسْتَعْمَلٌ كَحَذْفِهِ وَبَثْرَهُ  
وَالضَّرْبُ لِلْحَذْفِ وَلِلْبَثْرِ أَنْتَمَى

نصّ الكتاب





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَمَّا بَعْدُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

فَإِنَّ مَسَائِلَ الْعُلُومِ فِي مَنْثُورِ الْكَلَامِ - كَالدَّرِّ الْمَنْثُورِ - مِطْنَةٌ لِلضِّيَاعِ، تَذْهَبُ عَنِ الْأَذْهَانِ بَعْدَ مَا تَعَيَّهَا الْأَسْمَاعُ؛ وَلَكِنَّهَا فِي مَنْظُومِ الْكَلَامِ كَالدَّرِّ فِي سَلْكِ النِّظَامِ، تَبْقَى مَحْفُوظَةً فِي الْأَذْهَانِ وَلَا تَنَاهَى يَدَ النِّسْيَانِ.

وَأُولَى الْعُلُومِ بِأَنْ تُقَيَّدَ بِالنِّظْمِ شَوَارِدُهُ هُوَ عِلْمُ الْعُرُوضِ، لِكَثْرَةِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَصْطِلَاحَاتِ وَضُرُوبِ الضَّرْبِ وَالْعُرُوضِ. وَمَا عَثَرْنَا عَلَيْهِ مِنْ تَقْرِيْبِ هَذَا الْمَدَى الْبَعِيدِ مِنَ الْأَرَاجِيزِ وَالْقَصِيدِ، مِنْهَا مَا لَا يَرُوي الْغَلِيلُ وَلَا يَشْتَمَلُ عَلَى مَسَائِلِهِ إِلَّا الْقَلِيلُ [١]؛

وَمِنْهَا مَا يَشْتَمَلُ عَلَى جَلِّهَا لَكِنْ بِرَمُوزٍ بَارِدَةٍ، وَتَصْنَعَاتٍ هِيَ فِي سَوْقِ الْفَضَائِلِ كَاسِدَةٌ؛ كـ «الرَّامِزَةُ» [٢] - وَمَا أَدْرَاكُ مَا الرَّامِزَةُ!؛ أَشَدُّ عَلَى السَّمْعِ مِنْ مَلَامِ الْعَاذِلِ!، وَعَلَى الْقَلْبِ مِنْ تَعَاقُلِ الْجَاهِلِ! -.

وَإِذَا كَانَ الشَّعْرُ وُضِعَ لِتَرْغَبِ إِلَيْهِ الطَّبَّاعُ وَتَبَقَى لِذَلِكَ عَقَائِلُ الْمَعَانِي فِي ظِلِّ

أبياته مصونَةً من الضياع، فإذن أَيُّ أذُنٍ يُرَّبُّ به قوله:

فَرَّتْ بِإِلَى الْيَاذِنِ دَاوِئِرٌ خَفَّ لِشَقِّ      أَوْ لَاتٍ عَدَّ جُزْءَ لُجْزِئِ ثِنَاثِنَا [٣]

و لا تودُّ أَنْ تُوقِرَا؛ و أَيُّ قَلْبٍ يَمُرُّ به قوله:

خ ثَمَنَ ابْنِ زَهْرٍ وَ لَهُ فَلَهُ سَتَهُ

جلت حظ لذبل و ف ز ن شم و وطلا [٤]

و من الفزع لا يَنْفَطِرُ!!.

فهب! انَّ الطَّبَّاعَ الرَقِيقَةَ الصَّافِيَةَ تَحَمَّلَتْ عَلَى مَضَضِ هَذِهِ الْجِبَالِ الرَّاسِيَةِ؛ فَمَنْ لَهُ  
بِفَهْمِ مَرَادَاتِهِ الَّتِي جَاوَزَتْ حَدَّ الْأَلْغَازِ، مِنْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي دَلَّالَتُهَا بَغَيْرِ طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ  
و المَجازِ!

و هب! انَّه حَفِظَ مَعَ كُلِّ بَيْتٍ كَرَّاساً مِنْ شَرَحِ الشَّرِيفِ [٥] أَوْ الشَّيْخِ  
بِدَرَالدِينِ [٦]، فَكَيْفَ يَبْقَى فِي ذَهْنِهِ أَنَّهُ أَهْمَلُ «الْبَاءِ» وَ «النُّونِ» وَ رَمِزُ «الشَّيْنِ»؟  
وَ أَحْسَنُ مِنْهَا «الْحُسْنَاءُ» [٧]، وَ لَكِنْ شَارَكَتْ فِي بَعْضِ قَبِيحِ الرَّمْزِ أَخْتَهَا  
الشَّوْهَاءُ!.

فذكرتُ ذلكَ يوماً لصاحبي العالمَ الكاملَ و بحرَ الفضلِ الَّذي ليسَ له ساحلُ،  
و حيدَ عصره في المعقولِ و المنقولِ، الزاكي فرعاً و أصلاً فخيرَ الفروعِ فروعهِ و  
أصولهِ خيرَ الأصولِ، مَنْ اكتفيتُ به عن جميعِ الناسِ كما بي عنهم اكتفى، و اصطفاني  
للودادِ و اصطفيتُهُ فهو المصْطَفِيُّ وَ المصْطَفَى [٨] - عمَّرَ اللهُ بدوامِ عمره دوارسَ  
مدارسِ الفضائلِ، و أحيى بطولِ حياته ما دثر من رسومِ الأوائلِ -؛ و سألتُهُ أنْ  
ينظِمَ في هذا الفنِّ أرجوزةً على جِلِّ مسائله شاملَةً و لمهَّاتِهِ كافِلَةً، فأسعفني بذلكَ -  
أسعفه اللهُ بأمانيه - و جرى في ذلكَ على عاداته من عدمِ ردِّ سائلِهِ.

فأتخفني بعد أيامٍ بدرةٍ لأسميها - وأطال الله بقاءه! - «يتيمة» [٩]، لو رآها الجوهري [١٠] عرف أن ليس لصناعته في سوق الفضائل قيمة [١١].  
ثم أمرني بشرحه زاعماً أنها صنعت لأجلي، وأن بنات أفكار مثله لا يفتضها إلا مثلي؛ وظن بي - وهو الأملعي! - أحسن ظنُّ بأني من رجال هذا الفن؛ فقلت له: ما كلُّ عالمٍ عالم تبريز، ولا في كلِّ وقتٍ تُشرح الأراجيز [١٢]؛ وأنت ترى قلبي في كفِّ عروض الزمان كما قال الأرجاني [١٣]:

بِئْتُ الْعُرُوضِ يُرَادُ لِلتَّقْطِيعِ [١٤]

وَمُدُّ أَرَادَ أَنْ يَمَثِّلَنِي غَيْرِي، نَقَصَ قَدْرِي؛ لِلتَّصْرِيحِ رَأَى وَتَدَّ صَبْرِي ثَابِتاً  
لايزول فخرمه، وعزِّي [١٥] صعب القيادة لا يقاد إلى الذلِّ فخزمه؛ يرفل في مذال  
أثوابه كلُّ ناقصٍ جاهلٍ، وعهدي بالأذالة و الترفيل يختصان بالكامل؛ قد خصَّ  
بزياداته من أنت به أدرى، وتركني منها معزِّي؛ كم زاد في مراتب حقها النقص، و  
حلي أجياداً لا يجوز فيها غير الوقص!

ثم قلت لنفسي: إنَّ شكر المنعم واجبٌ، ومكافاة الإحسان على الحرِّ ضربةٌ  
لازب [١٦]؛ فعسى أن يقنع منك بالمقدور، ويرضى عنك بالميسور؛ ومثل هذا الخلِّ  
الشفيق، لا يكلف صديقه إلا ما يطيق!

فشرحته بمقدار ما نشطني له الزمان، وأبقت من فكري الهموم والأحزان؛ و  
لذلك سمَّيته بـ: «أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض».

و مزجتُ الشرح بالأصل إلا في باب علل الأعاريض والضروب، لداعٍ  
لا يخفى على أهله.

و لم أتعرض لألفاظ المتن و وجوه إعرابه، لكونه موجباً لتشويش أذهان

الناظرين.

ثم إن فنّ العروض - كما قال السكاكي [١٧] - فنٌّ إن رددته إلى الاختصار حملة،  
وإن مددته طال و كاد أن لا يقف عند غاية [١٨].  
وقد تأملتُ الكتبَ المبسوطةَ في هذا الفنّ، فرأيتُ الذي أوجب طولها أمورٌ  
ثلاثة:

أولها: التعرّض لما هو خارجٌ عن هذا الفنّ، كالتعرّض لإعراب أبيات  
الشواهد، و ذكر الخلاف في قائلها، و ذكر الواقعة التي فيها؛ فإذا ذكر شاهد أول  
الطويل ذكر قصّة امرئ القيس [١٩] مع ابنة عمّه، أو شاهد أول المديد ذكر قصّة  
حرب البسوس [٢٠] و سمة جساس [٢١] و اسم أبيه و أمّه؛

الثاني: ذكر التعليقات الضعيفة و الجهات السخيفة، و هذا وإن كان غير مختصّ  
من بين العلوم التي تضارعه به - بل له ذنوبٌ مثل ذنوب أصحابه! -، و لكن  
للعروض منها النصيب الأوفر، و تميح من قلبها بالسجلّ الأكبر! فتري كتبهم  
مشحونةً بضعف الأسباب و قوّة الأوتاد، حتّى أوجب ذلك الاعتماد [٢٢]؛ مع أنّ  
الحروف - مضافاً إلى عدم معقوليّة اتّصافها بالقوّة و الضعف - ليس الفرق بين  
القسمين إلاّ بمجرد الاصطلاح؛

مع أنّ الأوتاد لو كانت لها قوّة لدفعت عن نفسها التغييرات التي هي أعظم ممّا  
يرد على الأسباب - كالحذّ و التشعيت و غيرهما ممّا ستعرفه إنشاء الله تعالى -؛  
و أيضاً لو كانت قوّة الأوتاد توجب أن يصلح عليها الاعتماد، فلماذا اختصّ  
بثالث الطويل من بين البحور؟، و لم صارت تلك القوّة موجبةً لعدم جواز القبض  
بعينه في المتقارب؟؛ ... إلى غير ذلك ممّا يقف عليه المتتبع.

و نذكر أحد تلك التعليقات هنا ليكون نموذجاً يُعرف به غيره؛ قال في «الأحسن» [٢٣] - وهو أحسن كتب هذا الفن - معللاً كون الاعتبار في العروض باللفظ دون الخط: «إنّ الكلام قبل الخطّ لا محالة، و [٢٤] لأنّه - تعالى - خلق آدم - عليه السلام - و علّمه الأسماء كلّها [٢٥] و لم يكن حينئذٍ خطُّ؛ و لأنّ الخطّ للعين و الكلام للسمع»؛ انتهى.

فقنع بهذه التعليقات عن السبب الواضح في ذلك، و هو ما تعرفه - إنشاء الله تعالى - قريباً من أنّ الوزن من عوارض الكلام و لا ربط له بالخطّ أصلاً. و قد تركنا في هذا الشرح ذكر أمثال هذه التعليقات إلا نادراً، و لم نقبل فيه إلا شهادة العدلين: الذوق و السماع، اللّذين يلزم في هذا الفنّ لهما الاتّباع. الثالث: الخلاف فيما لا ثمرة فيه، كالخلاف في المعاني التي نقلت منها اصطلاحات الفنّ و ترتيب الدوائر و نحو ذلك. و من الغريب انّ أكثر هذه الاصطلاحات قد ثبتت من الخليل [٢٦] بالنقل الصحيح و جوه تسميتها؛ و هو المخترع لها و هو أخبر بالجهة التي لاحظها، فلا محلّ لاجتهاد الأخصّش [٢٧] و الزجاج [٢٨] و غيرهما. و من هذا الباب اختلافهم في معاني الاصطلاحات اختلافاً لا يرجى فيه الاتّفاق، مع أنّها لو كانت ممّا اصطلح عليها الخليل فالطريق منحصرٌ في اثبات معناه بالنقل الصحيح عنه، و إلاّ فكلّ امرئٍ و ما اصطلح عليه!.

و جماعةٌ من متأخري علماء العروض - كشرّاح الرامزة [٢٩] و غيرها - زادوا على هذه الأمور الثلاثة ذكر الوجوه الشاذّة من الإعراب لتصحيح أغلاطها، حتّى كاد أن يخرج الكتاب من عداد كتب العروض و يدخل في عداد كتب الإعراب، كما لا يخفى على من لاحظ «شرح الرامزة» للدماميني [٣٠].

و أرجو أن لا يفوت الناظر في هذا الشرح ممّا في كتب القوم غير ما عرفت، و  
يظفر عوضاً عنها على فوائد غفل عنها الأولون و نفائس فيها يتنافس  
المتنافسون! [٣١].

\*\*\*

[الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِسْبَاغِ مَا  
وَ خَصَّنَا مِنْهُ بِوَافٍ وَافِرٍ  
صَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ الْمُخْتَارِ  
وَ إِلِهِ مَعَادِنُ الرَّسَالَةِ  
خُذْهَا وَ دَعْ عَنْكَ رُمُوزَ الرَّامِزَةِ  
تُغْنِيكَ عَنْ حُسْنَائِهَا وَ الْكَافِي  
أَوْكَى لَنَا مِنْ فَضْلِهِ وَ أَنْعَمَا  
مِنْ بَحْرِ جُودِهِ الْمَدِيدِ الزَّاحِرِ  
وَ عَاقِبِ اللَّيْلِ سَنَى النَّهَارِ  
بِهِمْ تُدَاوَى عِلْلُ الْجَهَالَةِ  
كَفَادَةٍ تَجْلِي عَيْنَكَ بَارِزَةً  
مِنْ عِلْمِي الْعَرُوضِ وَ الْقَوَافِي]

قال الناظم - بلغه الله أقصى أمانيه و لا أراني يوماً لا أراه فيه! - :

الْحَمْدُ لِلَّهِ ابْتِدَاءً يُوَثِّرُ  
أَحْمَدُهُ عَلَى ضُرُوبِ نَعْمِهِ  
إِسْبَاغِ مَا أَوْكَى لَنَا مِنْ فَضْلِهِ  
بِالْعِلْمِ قَدْ جَادَ لَنَا وَ أَنْعَمَا  
وَ خَصَّنَا مِنْهُ بِوَافٍ وَافِرٍ  
قَدْ جَعَلَ الْأَرْضَ لَنَا مَهَاداً  
فَكُلُّ مَا فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ  
وَ كُلُّ أَمْرٍ بِسِوَاهِ ابْتِرْ [٣٢]  
وَ أَسْتَعِيدُ مِنْ ضُرُوبِ نَقْمِهِ  
أَوْجِبُ أَنْ نَشْكُرَهُ مِنْ أَجْلِهِ  
وَ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمَ [٣٣]  
مِنْ بَحْرِ جُودِهِ الْمَدِيدِ الزَّاحِرِ  
مَصِيراً جَبَالِهَا أَوْ تَاداً [٣٤]  
دَلِيلُ صَنِيعِ الصَّانِعِ الْقَدِيرِ

بسيط ذاتٍ بسواه ما أمتزج  
 حتّ على إقامة الأوزان  
 صلّى على نبيّه المختار  
 ما راقيت ما بينها الدراري  
 وإله من وصلهم أقوى سبب  
 معادن التنزيل و الرسالة  
 وحبّ خير الصّحب للمصاحبة  
 و بعد فالمولى الإمام المصطفى  
 به بيوت المجد و البهاء  
 فكّم له بيت فخار ضربه  
 بيت بعز ربّه اعتماده  
 يأمن في فنائه الدخيل  
 تنصّ نحوه العفأة الثّجبا  
 يقول خذها درّة عزيزة  
 ودع سواها عنك فهي كافية  
 تُغني اللبيب عن رموز الرامزة  
 بدت لأصناف الجبال حائزة  
 تجمّع في أبياتها كلّ مهم  
 تغنيك عن حسناتها و الكافي

و غيره مركّب و مزدوج  
 بنصّه في محكم القرآن [٣٥]  
 من صفوة الصّفوة من نزار  
 و عاقب الليل سنّا النّهار  
 في مذهبي القطع لغيرهم و جب  
 بهم تُداوى علل الجّهالة  
 فرض و ترك البغض للمراقبة  
 من غيره في مذهبي لا يُصطفى  
 أعادها الله من الإقواء [٣٦]  
 و مدّ من فوق النجوم سببه  
 على النجوم أثبتت أوتاده  
 فما إليه أبداً سبيل  
 تسري إليه زملاً و خبباً  
 كافية في فنّها و جيزة  
 لما حلت وزناً و راقّت قافية  
 و شرحها عن العيون الغامزة  
 كغادة تُجلى عليك بارزة  
 من ظاهر بادٍ و خافٍ مُنكّم  
 من علمي العروض و القوافي

ولنقدّم أموراً لا بدّ من التنبيه عليها:

### [الأمر] الأوّل

إنّ العروض لغةً: الناحية؛ قال الأحنس [٣٧]:

لِكُلِّ أَنْاسٍ مِنْ مَعَدِّ عِمَارَةٍ عَرُوضٌ إِلَيْهَا يَلْجَأُونَ وَجَانِبُ [٣٨]

و: خصوص الحرمين الشريفين؛ قال لبيد [٣٩]:

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَلْقَتَالُ فَائْتَنَا نَقَاتِلُهُمْ بَيْنَ الْعَرُوضِ وَخَنَعًا [٤٠]

و: الناقة الصعبة التي لم تُرض؛ قال عمرو الباهلي [٤١]:

وَ رَوْحَةَ دُنْيَا بَيْنَ حَيَيْنِ رُحْتَهَا أُخْبُ ذُلُولًا أَوْ عَرُوضًا أَرُوضَهَا [٤٢]

و احتمال اشتقاق اسم هذا العلم من جميع هذه المعاني [٤٣].

ف قيل: سمّي به لأنّه ناحية من العلوم؛

وقيل: لأنّ الإمام الأوحّد الخليل بن أحمد - رحمه الله - ألهم هذا العلم فيها؛

وقيل: لصعوبته، لأنّه كالناقة التي لم تُرض بعد.

و يحتمل أن يكون من قولهم: «حيّ عروض، أي: كثيرة»، لكثرة أعاريضه و

ضروبه؛

أو لأنّه من العروض بمعنى الإظهار، لأنّه يعرض عليه الشعر ليعرف موزونه من

غيره [٤٤]؛

أو من العروض بمعنى الطريق، لأنّه طريقٌ لمعرفة موزون الشعر؛



... إلى غير ذلك من المعاني التي لهذا اللفظ، المحتمل اشتقاق هذا العلم منه [٤٥].  
 وأظهر الوجوه: أنّ الخليل - رحمه الله - سَمَّى آخر جزء الصدر بـ «العروض» -  
 لأنَّه الخشبة التي توضع في وسط البيت ثلاثينضم - ، بمناسبة أنّ آخر الصدر وسط  
 البيت؛ كما فعل في تسمية الأسباب و الأوتاد؛ ثمَّ سَمَّى هذا العلم به من باب تسمية  
 الكلّ باسم الجزء [٤٦].

و أحسن حدّ له أن يقال: «إنَّ العروضَ علمٌ يُعرفُ به صحيحُ الوزنِ العربيّ من  
 فاسده»؛

فبقيد «الوزن» يخرج: العلوم التي يُعرف بها صحيح الألفاظ و غيرها - كالنحو  
 ونحوه-؛

و بقيد «العربيّ»: ما يُبحث فيه عن صحيح الأوزان المستحدثة و العجميّة، فإنّه  
 خارجٌ عن العروض، كما أنّ ما يُبحث فيه عن صحّة ألفاظٍ غير العربيّة ليس من  
 النحو و الصرف. و يدخل فيه ما نظم عليها من اللغات العجميّة، فإنّه عربيٌّ وزناً و  
 إن لم يكنه لفظاً؛ كما أنّ المنظوم من اللغة العربيّة على غير أوزانها غير عربيٌّ وزناً و إن  
 كان عربيّاً لفظاً.

و هذا أسدّ الحدود و أخصرها.

و يرد عليه ما أورد على غيره من: أنّ علمَ العروض ليس متكفلاً لبيان جميع  
 الأوزان العربيّة؛

و هذا إيرادٌ ضعيفٌ!، سواءً أراد بذلك الأوزان الشاذّة التي لم يعبأ بها الخليل، أم  
 الأوزان التي لم تصل إليه؛

فإنّ تلك الأوزان الشاذّة تُذكر في هذا العلم و يُحكم بشذوذها فيه؛

و مجرد احتمال وجود أوزانٍ غيرٍ مذكورةٍ فيه لا يضرب بصحة الحدِّ، كما لا يضرب بصحة حدِّ اللغة والنحو والصرف احتمال وجود لغاتٍ و وجوه إعرابٍ و اشتقاقاتٍ كذلك لم يظفر بها علماءؤها؛ فإنَّ أسامي العلوم لم توضع لخصوص ما عرف من قواعده و دُون في كتبها، بل وُضعت لكلِّية تلك القواعد. فما ثبتت منها كانت منها و دُونت في مسائلها.

و ظهر من ذلك أيضاً موضوع العروض، و أنّه: الشعر من حيث الوزن. و تقييد العروضيين ذلك بـ «العربي» - مضافاً إلى أنّه مستدرِكٌ إنَّ حُصَّ الشعر بالعربي، كما ستسمع الخلاف فيه -، مفسدٌ للحدِّ، لما عرفت من أنَّ المنظوم من سائر اللغات على تلك الأوزان عربيٌّ وزناً و إن لم يكن لغةً؛ و لا ملازمة بين اللفظ و الوزن - كما هو ظاهرٌ - . فحينئذٍ فليحتسب الدمامينيُّ [٤٧] تعبّه في استخراج هذا القيد من كلامٍ ما تبيته عند قلّة علمه و سوء فهمه! [٤٨].

و ظهر من هذا الحدِّ فائدة هذا العلم، و انّ بمراعاة قواعده يُؤمن من الخطأ في الوزن؛ كما انّ بمراعاة قواعد النحو يُؤمن من الخطأ في الإعراب. و ظهر أيضاً من مقايسته بعلم النحو و الصرف الجوابُ عمّا يذكره المنكر لهذا العلم و ما يدّعيه تارةً من: أنَّ في الطباع المستقيمة غنى عن هذه القواعد؛ و: أنَّ الذوق وحده كافٍ في تمييز الموزون من غير الموزون - كما قال شاعرهم: مستفعلن فاعلن فعولٌ هذا - لعمري! - هو الفضولُ قد كانَ شعراً الوَرَى صحيحاً من قبل أن يُخلَقَ الخليلُ [٤٩] - و أخرى: انّ هذه القواعد ما كانت العربُ تعرفها و لم تكن تقصدها، فنَّ أين

عُرف انّ عروض الطويل وزنها مفاعيلن بعد الاعتراف بأنّ العرب لم تستعملها إلاّ مقبوضةً، و انّ المديد أصله تامٌّ بعد ما لم يستعمل إلاّ مجزوءاً؛  
و أنكر لذلك الدوائر التي تجمع بين هذه البحور و جعل المجزوء من الكامل -  
مثلاً - قسماً مابيناً لتامّه.

و بالمقايسة السابقة يسهل على المتأمل الذكيّ الجواب عن جميع ذلك؛  
فإنّه إن أراد بـ «الطباع»: طباع العرب السابقين الفصحاء منهم، فلا إشكال في  
غنائهم عن هذا العلم كغنائهم عن علم النحو و العروض [٥٠] و غيرهما من علوم  
العربيّة؛ [فإنّها] [٥١] لم توضع لهم، بل أخذت قواعدها من تتبّع كلماتهم و وضعت  
لغيرهم؛

و إن أراد طباع متعارف الناس فهو كذبٌ صريحٌ، كما يشهد به ما نراه من كثيرٍ  
من الناس من عدم معرفتهم بالأوزان و وقوع الغلط و الخبط لهم فيها. و قد رأيتُ  
غير واحدٍ منهم إذا شكّ في كون بيتٍ موزوناً أم لا، يرجع فيه إلى التغمّي به، و يغفل  
عن أنّ كثيراً من النثر يمكن أن يقبله الذوق موزوناً بالغناء، لقيام المدّ و الدرج مقام  
الزائد و الناقص من البيت؛

و رأيتُ أيضاً من يعدّ حروف البيتين أو الشطر الأوّل من البيت و الأخير منه؛  
فإذا تكافئت الحروف سلّم لخصمه المدعي سلامة الوزن، و إلاّ استظهر عليه؛ و يغفل  
عن عدم تطابق العروض و الضرب في الغالب، و إمكان استعمال الزحافات الجائزة  
في بيتٍ أو شطرٍ دون الآخر.

و هذا دأب حدّاق منكري العروض و خواصّهم، و أمّا غيرهم فيكتفي عند  
الزراع في وزن بيتٍ بدعوى مساعدة الذوق الذي جعله المنكر مغنياً عن العروض

بلا بهانٍ، و تأكيدَه بغموس الأيمان. و كان الفائقي [٥٢] - : أحد المشهورين من شعراء الدولة العثمانية، بل أشهرهم - ينكر على المتنبي [٥٣] قوله:  
 أَبْلَى أَلْهُوَى أَسْفَاً يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي وَ فَرَّقَ أَلْهُجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَ أَلْوَسَنِ [٥٤]  
 و يزعم أنه غير موزون، لأنه نظم في الصدر «مستفعلن» و في الابتداء «مفاعلن».

و في تخصيصه المتنبي من بين شعراء الدنيا بالاعتراض، و زحاف الخب من بين الزحافات و البسيط ما بين البحور و هذه القصيدة للمتنبي من بين بقية قصائده التي على هذا البحر و هذا البيت من هذه المقطوعة عجائب بعضها أعجب من بعض؛ مع أنك لا ترى قصيدة أو مقطوعة من البسيط إلا و ثلثها - إن لم يكن أكثر من نصفها! - كذلك!

و قد وقع لمثل أبي تمام [٥٥] - و هو شيخ الصناعة - الغلط في الوزن في مثل قوله:  
 لَمْ تَنْتَقِضْ عُرْوَةً مِنْهُ وَ لَأَقْوَةٌ  
 لَكِنَّ جَعَلَ بَنِي الْأَمَالِ يَنْقَطِعُ [٥٦]  
 فأتى بعروض البسيط تامةً.

و مثل هذا - على ما قيل - في شعره كثير، حتى قال دعبل بن علي الخزاعي [٥٧]:  
 «كلامه بالخطب و بالكلام المنتور أشبه منه بالمنظوم!» [٥٨].

و للبحري [٥٩] مثل قوله:  
 وَ لِمَاذَا تَتَّبَعَ النَّفْسُ شَيْئاً  
 جَعَلَ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ مِنْهُ بَوَاءً [٦٠]  
 فزاد في حشو الشطر الثاني سبباً خفيفاً هو «الهاء» من لفظ الجلالة و «اللام» من «الفردوس».

و قوله:

حَالَّتْنَا عَنْ حَاجَةٍ مَمْنُوعٍ      مُبْتَعَاهَا وَ حَاجَةٍ مَمْطُولَةٍ [٦١]

فشعت العروض من غير تصريح.

و للمتنبي [٦٢] مثل قوله:

تَفَكَّرُهُ عِلْمٌ وَ مَنْطِقُهُ حُكْمٌ      وَ بَاطِنُهُ دِينٌ وَ ظَاهِرُهُ ظَرْفٌ [٦٣]

فأتى بعروض الطويل سالمة.

وكذلك في قصيدته البائية من الرمل التي أولها:

إِنَّمَا بَدْرٌ بِنُ عَمَّارٍ سَحَابٌ      ..... [٦٤]

-... إلى آخره -؛ فأتى بعروض جميع أبياته غير محذوفة؛ إلى غير ذلك.

وهؤلاء الثلاثة هم أعظم شعراء الإسلام و المتفق على فضلهم لدى جميع الأنام. فإذا وقع لهم مثل هذه الأغلاط في الأوزان فما ظنك بغيرهم من الشعراء ممن هو أبعد منهم عهداً و أصلد منهم زنداً!. و لولا خوف الإطالة و ما تورث السامع من الملالة لسردت مما وقع للمتأخرين من أشباه ذلك إلى هذا العصر؛ ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالنحر! [٦٥].

و كان في شعراء عصرنا شيخٌ بيَّضَ في صناعة الشعر مُسَوِّدَ شَعْرِهِ، و كان يتحدَّى و يحدِّي الركبان بنثره و شعره، رثى جدِّي حُجَّةَ الإسلام [٦٦] - أعلى الله مقامه في دارالسلام - بقصيدة دالية من بحر الكامل أولها:

دَهْرٌ أَطَلَّ عَلَى الْوَرَى بِرَمَادٍ

ثم نظم في أثنائها قوله:

عِلْمٌ وَ حِلْمٌ وَ مَعْرُوفٌ وَ بَسْطُ يَدٍ      لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُ إِلَّا بِعَدَادٍ

في عدة أبيات من البسيط، ثم انتقل بعدها إلى بحر الكامل؛ و تلاها بحضر أدباء

البلد و لم ينكر عليه ذلك منهم أحداً!

و من أشهرهم مَنْ نظم كثيراً ضرب الرجز - كالمسبغ - على مستفعلان - ... إلى غير ذلك - .

و إذا كان هذا حال أهل صناعة الشعر فما ظنك بغيرهم؟! .

و بالجملة؛ دعوى كفاية الذوق لمعرفة الأوزان خلاف الوجدان! .

و ما بال هذا المدعي لا يدعي استقامة الطبع لمعرفة صحيح الألفاظ و يكتفي به عن علم الصرف و النحو، و يستريح بذلك عن مقاسات الشدائد في فهم ما لهما من القواعد؟؛

فإن زعم أن الطباع قد تغيرت في ذلك لبعده العهد؛

قلنا: إن ذلك جارٍ هنا أيضاً بعينه؛ و سوف ترد عليك في باب الأعاريض و الضروب ما تحسبه نثراً و لا ترضى نفسك أن تسميه شعراً، مع أنها أوزانٌ عربيّةٌ تداولتها الرواة و نقلها عنهم الثقة؛ و هل ذلك إلا لاختلاف الطباع؟ .

على أن موضوع العروض - كما عرفت - ليس مطلق الوزن، بل خصوص أوزان العرب، و ليس كل ما قبله الطبع يكون عربياً، فالقوماء [٦٧] و بعض أقسام الزجل و المواليا [٦٨] و كثير من الأوزان الفارسيّة مقبولة في الذوق مع أنها ليست عربيّةً.

فلا سبيل إلى تمييز العربي من غيره إلا بعلم العروض المتكفل لذكر ما ثبت عنهم و صحّ نقله منهم. فإن كان الخصم يكتفي بمجرد الوزن و لا يرى خصوصيّة لأوزان العرب فحاله حال من يكتفي في الألفاظ بمجرد الأفهام من غير أن يتقيد بخصوص ما ثبت منهم، فما باله يخصّ العروض بالإنكار؟ .

و لو فرض من بين الناس من يدرك بطبعه أوزان العرب و يميز بطبعه صحيحها من سقيمها، فثله لا يحتاج إلى العروض؛ ولكنه فرض نادراً لا يضر بفائدة العلم الموضوع لغالب الناس [٦٩].

و مثل هذا الفرض يمكن في جميع العلوم؛ فهل يضر بفائدة علم الحساب لو فرض وجود من يعرف بقوة حدسه حاصل ضرب كل عدد في كل عدد و خارج قسمته و جذره؟؛

أو بعلم المنطق من يعرف بسليقته صحيح الأقيسة من فاسدها؟ - ونحو ذلك في بقية العلوم - .

فسبيل العروض سبيل غيره.

و الجواب عن الجميع واحد، و هو: إن العلوم بأسرها لم توضع لمن له قوة قدسيّة تغنيه من القواعد العلميّة من الملائكة المقربين و الأنبياء المرسلين، بل وُضعت لمتعارف الناس لكي يرجع إليها عند الشكّ.

و قد ظهر ممّا ذكرنا أنّ حال العروض حال النحو و غيره.

فالمعانند المجهول القائل:

مستفعلن فاعلن فعول .....

لم لا يقول:

فاعلٌ و مفعولٌ و كَلَّه فضولٌ!

و يدّعي أنّ كلام الوري كان صحيحاً قبل أن يُخلق أبو الأسود؟؛

و يقول في كلّ علمٍ بما يشاكل مسائله فيكون هجاءً لجميع العلوم من العقليّة و

الشرعيّة و تعمّ علماءها هذه البليّة؟؛ و لهذا أطلنا الكلام في المقام.

و أمّا قوله: «إنّ هذه القواعد ما كانت العرب تعرفها»؛  
 فهو حقٌّ؛ ولكنّها ما كانت تعرف قواعد النحو و الصرف و نحوهما؛  
 و متى كانت بادية الأعراب تعرف تفصيل الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب؟.  
 بل هذه القواعد كانت مركوزةً في طباعها و كانت طباعها جاريةً على سننها، و  
 قد استنبطها العلماء و جعلوها ميزاناً لمن أراد أن يقفوا أثرهم و يحدو حدوهم.  
 و أمّا قوله: «فإنّ أين علمنا أنّ أصل هذه البحور كانت كذلك؟»؛  
 قلنا: فمن أين علمت أنّ أصل «أكْرِم» كانت: «يُأَكْرِم»؟، و أصل «يد» و «دم»  
 كان «يدي» و «دمو»؟.

فإن قلت: قد عرفنا ذلك بالأدلة المذكورة في علم الصرف؟  
 قلنا: فإنّ لقواعد العروض أيضاً أدلّة لا يقصر أكثرها من أدلّة علم النحو و  
 الصرف؛

على أنّ الوجدان يشهد أنّ مجزوء الكامل من جنس التام، إلاّ أنّه نقص منه؛ و  
 مرّقه و مذاله هو من جنس المعرّى إلاّ أنّه زيد فيه؛ ... إلى غير ذلك.  
 و أمّا قوله: «إنّ العرب لم تقصد ذلك»؛

فهو كذلك؛ ولكنّ الحال فيه كالحال في غيره؛ فتى العرب أدركتها الرقّة على  
 الباء فقصدت التخفيف عنها - باسقاط الضمّة - و خافت من التنافر بين المفرد و  
 غيره فأعربت الأسماء الستّة بالحروف من ثمة؟!.

و بالجملة؛ فالحال في قواعد العروض و تعليلاتها كالحال في بقيّة العلوم العربيّة؛  
 و الجميع قواعد مستنبطة من التتبّع في كلماتهم و أشعارهم، و ربّما ساعد بعضها  
 اعتباراتٌ و استحساناتٌ؛ و ربّما لم تساعد.



وقد دعانا إلى الإسهاب و مدّ أطناب الإطناب ما تراه من إنكار أكثر فضلاء العصر لهذا العلم غاية الإنكار، واعتذارهم - من جهلهم به! - بهذه الأعذار!

\*\*\*

### الأمر الثاني

مخترع هذا العلم هو الإمام الأوحّد الخليل بن أحمد [٧٠] - رحمه الله - . وقد ذكر علماء الفنّ أنّه أخذ ذلك من أصحاب الإمام عليّ بن الحسين وابنه الباقر - عليهما السلام - .

و ذلك ممّا يساعده الاعتبار، فإنّ العلوم بأسرها أخذت أصولها منهم ونقلت عنهم [٧١].

ولكن للخليل من الفضل في ذلك ما لأبي الأسود [٧٢] في النحو، بل حقّ الخليل أعظم!، فإنّ علم النحو قد زاد عليه المتأخرون عن واضعه قواعد سديدة ومباحث مفيدة بحيث لو رآه واضعه لم يعرف أنّه العلم الذي اخترعه والأمر الذي ابتدعه. وأمّا العروض فجميع قواعده السديدة هي التي وضعها الخليل، وأمّا المتأخرون - فأيم الله! - لم يزيدوا على ذلك سوى بعض تعليلاتٍ ضعيفةٍ واصطلاحاتٍ سخيّةٍ وذكر أوزانٍ شاذّةٍ عرف أكثرها - بل كلّها - الخليل؛ ولم يضمنها الدوائر:

إمّا لشذوذها وعدم مساعدة الذوق عليها؛

و إمّا لعدم ثبوتها عمّن يعتمد عليه [٧٣]. ومع ذلك قد ذكر بعضها وذكر العذر

في تركه لها، كما في مربع المديد - كما ستعرف أنه ذكره و ذكر شذوذه -؛  
و زعم بعض من تأخّر عنه أنه وجد ثمرة العُرابِ [٧٤] ممّا غفل عنه الخليل،  
فذكره من أقسام الرمل!.

و بالجملة؛ فليت المتأخّرين اقتصروا على نقل كلامه - رحمه الله - و صرفوا  
أوقاتهم في فهم مرامه.

و من علماء العربيّة من أراد أن يكون لهذا العلم مخترعاً ثانياً و يُعَدُّ في ميدان  
الفضل لهذا السابق مصلياً [٧٥]، فكانت غاية اختراعه - بعد أن أتعب نفسه و أتلف  
على المهارق نَفْسَهُ! [٧٦] - أن جعل كلِّ بحرٍ فيه مستفعلن من الرجز، طال أو قصر؛ و  
جعل الطويل مركباً من المتقارب و الهزج؛ و نحو ذلك من جعل اصطلاحاتٍ لاثمّرة  
فيها!.

و ما ضرّه لواقفتي أثر ذلك الإمام الذي اعترف فضلاء الأعصار بفضله، و  
اقتدى في صفّ العلماء بإمامٍ مثله!.

و من نظر إلى هذا الاختراع و ما صنعه الخليل من ردّ جميع أشعار العرب إلى  
ثلاثة و ستين قسمًا، ثمّ ردّ تلك الأقسام إلى خمسة عشر مجراً [٧٧]، ثمّ ردّ تلك البحور  
إلى خمسة دوائر [٧٨]، و تلك الدوائر إلى عشرة أجزاء، و تلك الأجزاء إلى أربعة، و  
الأربعة إلى قسمي السبب و الوتد؛ ثمّ نظر إلى ما بينه من الزحافات و العلل و كيف  
بيّن مواقعها من بين أقسامها لقضى العجب من هذا الرجل العظيم!، و تلا قوله -  
تعالى -: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [٧٩]!!.

\*\*\*

### الأمر الثالث

الشعر الذي عرفت أنه موضوع هذا العلم هو: «الكلام الموزون مع القصد» [٨٠].  
و ربما زيد فيه: «المرتبط لمعنى» ليخرج ما ليس له معنى من الموزون.  
قيل: وإنما يُحتاج إليه لوعبر بـ «اللفظ» بدل «الكلام»، لأنّ الكلام هو الدالّ  
على معنى؛

قلت: ولكن ينبغي أن يكون المراد بـ «الكلام» هنا مطلق الدالّ على معنى -  
مفرداً كان أو مركباً -، لا المصطلح عليه عند النحويين. فإن البيت الثاني من قوله:

طَـيْفٌ أَلْمُ بِـذِي سَلَمٍ [٨١]

بيت تامّ، وهو شعر تامّ وليس بجملة مفيدة تامّة.

ولكن أصل هذا الشرط مما لم يقدّم دليل عليه.

ولا يبعد أن يسمّى اللفظ الموزون مع القصد شعراً؛ سواءً كان لجميعة معنى، أو  
لمفرداته خاصّة، أو لم يكن له معنى أصلاً - كالشطر الأوّل من مطلع القصيدة البائية  
المعروفة [٨٢] للمعري [٨٣] -.

و زاد بعضهم قيد «المقوّى»، ولكنّه ينبغي أن يؤخذ في حدّ القطعة و القصيدة، إذ

البيت الواحد شعراً و لا معنى لأخذ هذا القيد فيه [٨٤].

على أنّ عدّهم «الإكفاء» [٨٥] و «الإجازة» [٨٦] من عيوب القوافي يؤذن بأنّ

غير المقوّى شعراً و إن كان معيباً.

و خصّه جماعة بكلام العرب، لزعمه أنّ الموزون من كلام غيرهم ليس بشعر؛

ولكنّ الظاهر أنّه شعر، لوجود علائم الحقيقة فيه.

و المراد بـ «الموزون» ما قبلته الطباع السليمة من أهل ذلك اللسان. و القيد الأخير لئلا يخرج المضارع وبعض أقسام المديد، فإن طباع العجم لا تقبله - كأكثر أوزانهم الخاصة عند العرب - .

و زعم بعضهم اختصاصه بما كان على أوزان العرب [٨٧]، ونسبه الدماميني [٨٨] إلى الخليل [٨٩] - [٩٠].

و العهدة في هذا النقل عليه!، فإن ابن عبدربه [٩١] أقدم عهداً منه و أعرف منه بمذهبه - و القرائن قد دلت على وجود كتابه عنده - قد نقل خلاف ذلك عنه و بالغ في رده، فقال في أرجوته بعد ذكر البحور:

هَذَا الَّذِي جَرَّبَهُ الْمُجْرِبُ      مِنْ كُلِّ مَا قَالَتْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ  
وَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ تَقُلْ عَلَيْهِ      فَإِنَّهُ لَمْ تَلْتَفِتْ إِلَيْهِ [٩٢]  
-... إلى أن قال:-

وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ      وَ لَأَقُولُ فِيهِ مَا يَقُولُ  
لَأَنَّهُ نَاقِضٌ فِي مَعْنَاهُ      وَ السَّيْفُ قَدْ يَنْبُو وَ فِيهِ مَاهُ  
إِذْ جَعَلَ الْقَوْلَ الْقَدِيمَ أَضْلَهُ      ثُمَّ أَجَازَ ذَا وَ لَيْسَ مِثْلَهُ [٩٣]  
و ظاهر أن «الجواز» هنا لا معنى له إلا كونه شعراً.

و بالجملة؛ بعد ما عرفت أن المنظوم في سائر اللغات - و إن كان على أوزانها - شعراً، فبالأولى يكون ما على أوزانها من اللغة العربية كذلك.

و للدماميني هنا كلام يدل على أنه في ميدان العبادة قد سبق طاق البصل و عنباوه [٩٤]؛ فإنه بعد ما نقل عن الخليل: «إن الشعر ما وافق أوزان العرب»؛ قال ما لفظه: «و مقتضاه أن لا يسمى شعراً ما خرج عن أوزانهم، بل و أن

لا تكون أوزان العرب نفسها شعراً. إذ الموافق للشيء غيره، فلو دخلت الأوزان العربية فيه لزم مغايرة الشيء لنفسه، وهو باطل؛ انتهى كلامه؛  
فإن زعم أن أوزان العرب بأنفسها شعراً - كما هو ظاهر كلامه - و أراد بذلك الاعتراض؛

فساعد الله الخليل و أعطاه على ابتلائه بهذا المعترض الأجر الجزيل!، إذ الوزن - كما استعرفه إنشاء الله - عبارة عن ترتيب الحركات والسكنات، وهو ليس من مقولة اللفظ حتى يكون شعراً، بل الشعر هو الكلام المنطبق عليه؛  
و إن لم يرد الاعتراض بل أراد بيان أن الوزن ليس بشعر؛  
فلا جزاه الله عن توضيح هذا الواضح خيراً!

و الظاهر أنه فهم من قوله: «ما وافق أوزانهم»: ما وافق أشعارهم؛ فقال ما قال. فعلى سوء فهمه حينئذٍ لا على الخليل يرد الاشكال؛ هذا.  
و أمّا اعتباره القصد فمما لا بدّ من اعتباره، ضرورة أن كثيراً ممّا يتكلّم به الإنسان منطبقاً على أحد الأوزان. فإذا قال قائلٌ لصاحبه: «جئتك يوم الجمعة» كان منطبقاً على منهوك الرجز؛ أو قال: «جئت معك» كان على الفريد منه؛ و قول السوقي: «من يشتري باذنجان؟» من منهوك المنسرح، و ليس ذلك بشعرٍ قطعاً [٩٥]، بل لفظ الشعر - كما قال الفيومي - يدلّ على اعتبار هذا القيد، لأنّ الشعر مأخوذٌ من الفطنة، فإذا لم يقصده فكأنّه لم يشعر به [٩٦]؛  
و لكن فيه ما لا يخفى!

و بهذا القيد يخرج من حدّ الشعر ما ورد في الكتاب العزيز من الآيات المنطبقة على البحور؛ و ما تكلم به النبيّ - صلى الله عليه و آله و سلّم - ممّا هو كذلك [٩٧]. و

لا يحتاج إلى ما تكلفه جماعة - كالأخفش وغيره -؛ وقد بسطنا الكلام في ذلك في شرحنا على «معالم الدين» الموسوم بـ «ذخائر المجتهدين» [٩٨] في مبحث تحريم الشعر على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - . فعلى الطالب تحقيق المقام بذلك الكتاب، فإن فيه فوائد لا توجد في غيره؛ هذا.

و «الوزن» عبارة عن وقوع مقادير من الحروف بحركاتها وسكناتها متناسبة بحيث توجب لذة النفس [٩٩]، كما يوجب التناسب بين كميّات الصوت وبين النَّقْرَاتِ [١٠٠] لذة مخصوصة.

و يبحث عن ذلك التناسب إذا كان بين ما عرفت من الحروف في موضوع العروض؛

و بين الأصوات كان موضوع فنّ الغناء؛

و بين النقرات كان موضوع فنّ الإيقاع [١٠١].

و من ثمّ زعم جماعة من المتقدّمين اتّحاد علم العروض و الموسيقى؛ وهذا الوهم و إن كان ظاهر الفساد، و لكن أوجب ذلك ما عرفت من الارتباط الذي يوهم الاتّحاد؛ و لهذا يمتزجان امتزاج الماء و الراح، و يأتلفان اتّلاف الأجساد بالأرواح.

و تجد النفس في اجتماعها من اللذة ما لاتجد من كلّ منها حال انفراده. و هذا التناسب هو القانون العامّ للحسن، فلا يشدّ عنه شادٌّ و لا يندّ عنه ناد؛ هذا.

و فيما عرفناك من حقيقة الوزن ما يغنيك عن تعريف بعضهم الوزن بـ: «أنّه تساوي البيتين عدداً و ترتيباً»؛

على أنه مجمل المراد؛ و بعض احتمالاته واضح الفساد!

\*\*\*

### الأمر الرابع

أقلّ الشعر البيت، و هو: ما كان له شطران. سُمِّيَ به لتشبيهه بالبيت من الشعر؛ و لذلك سُمِّيت أجزاءه بأسماء أجزاءه - كما مرّ اجمالاً و يأتي قريباً إنشاءً الله -.

و اطلاق البيت عليه قديماً، كما قال:

وَ بَيْتٍ عَلَى ظَهْرِ الْمَطِيِّ بَنَيْتُهُ بِأَسْمَرَ مَشْفُوقِ الْخَيْاشِيمِ يُرْعَفُ [١٠٢]

أراد بما ذكره في الشطر الثاني: القلم.

و إذا زاد عليه باثنين سُمِّيَ «قطعةً» أو «مقطوعةً»؛ لأنّها كالقطعة من القصيدة.

و حدّها - على ما ذكره - : من ثلاثة إلى عشرة، أو إلى خمسة عشر. فما كان

أقلّ من ثلاثة لا يسمّى قطعةً، فالبيتان إذا لم يكن لهما ثالثٌ ليسا بقطعةٍ و لا قصيدة. و

لم يذكروا لهما اسماً [١٠٣]، و لعله لعدم وجوده في شعر العرب - كما صرّح به

الأخفش [١٠٤] -؛

و فيه تأمّل!

و ما زاد على الحدّ المذكور سُمِّيت قصيدةً إن لم تكن من المجزوءات و

الأراجيز [١٠٥].

و الأخفش قد جعل أقلّ القصيدة ثلاثة أبياتٍ. فعلى مذهبه تُعْمَدُ [١٠٦] القصيدة

القطعة و غيرها.

و لم يذكروا حدًّا لأقلّ القصيدة؛ ولعلّه لاحدّها.  
 و لإشكال في أنّ الأراجيز لا تسمّى قصيدةً، بل تختصّ باسم الرجز؛ وقد  
 يسمّى المقطع - كما قال جرير [١٠٧] لرؤبة [١٠٨]: «أما والله لأنّ سهرتُ له ليلاً لأدعنه،  
 وقلّما تغني عنه مقطّعاته» [١٠٩].

و أمّا غيرها فالظاهر تسميته بالقصيدة مطلقاً.  
 و قال الأخفش: «القصيدة من الشعر: هو الطويل، و البسيط التامّ، و الكامل  
 التامّ، و المديد التامّ، و الرجز التامّ، و الخفيف التامّ؛ و هو كلّ ما تغني به الركبان؛ و  
 لمسمعهم يتغنّون بالخفيف» [١١٠]؛ انتهى ما نقل عنه.

و هو - كما تراه - كلامٌ مختلّ النظام مجهول المراد من لفظ «التامّ»؛  
 فإن أراد به ما كان على أصل الدائرة؛  
 لم يكن المديد و نحوه تامّاً؛  
 و إن أراد بذلك أتمّ ما جاء منه في الاستعمال - كما ذكره بعضهم -؛  
 ورد عليه النقض بمثل المقتضب و المجتث، فإنّهما لم يستعملا إلاّ قسماً واحداً؛ و  
 لا يسمّيهما قصيداً.

ثمّ اشتراطه في القصيد أن تغني به الركبان؛  
 ممّا لم يقم عليه دليل؛ و عدم تغنيهم بالخفيف ليس إلى اثباته من سبيلٍ!  
 و ذكره الخفيف هنا مع عدّه الخفيف سابقاً من القصيد؛  
 لا يخفى ما فيه؛ إلاّ أن يكون مراده هنا الخفيف المجزوء أو الخفيف اللغويّ - أي:  
 ما كان قليل الكلمات -.

ثمّ إنّ في القاموس: «انّ المقطّعات من الشعر: قصاره و أراجيزه» [١١١]؛



والذي وجدناه اطلاقه على خصوص الأراجيز - كما عرفت -، ولعل ذلك من اجتهاداته؛ والله أعلم!

ثم إن للشعر أقساماً مؤلدة، كأقسام الموشح [١١٢]، والمسمط [١١٣]، ونحو ذلك مما لم يثبت من العرب ولا يتعلّق به غرض العروضي على فرض ثبوته. ولهذا تركنا التعرّض له، كالأوزان المؤلدة إلا ما ذكرناه من باب الاستطراد.

\*\*\*

### الأمر الخامس

اللفظ والكتابة إما أن يتّحدا - كلفظ «ليت» و «ضرب» و «ليس» - فقليل - كما في شرح الساوية [١١٤] -؛

و إما أن يثبت في الكتابة ما لا يثبت في اللفظ - ك «واو» عمرو و «الف واو» الجمع -؛

أو يثبت في اللفظ ما لا يثبت في الخطّ - كالحرف المدغم والتنوين -.

والمعتبر في هذا الفنّ الملفوظ دون المكتوب، لأنّ الوزن للشعر والشعر هو الكلام - كما مرّ - . فلا يوضع في هذا الميزان إلا ما ظهر على اللسان [١١٥]؛

فالحرف المدغم يعدّ حرفين أوّلهما ساكن؛

والتنوين يعدّ حرفاً ساكناً؛

و حروف الإشباع في القوافي المطلقة يحسب الاشباع منها حرفاً ساكناً؛

وكذا لو كان في وسط البيت - كلفظ «له» و «به» ونحوهما - . و أمّا نحو «عليه»

مما يجوز فيه الاشباع وعدمه فيتبع ما صنعه الشاعر.

و «الألف و اللام» من مثل «الرجل» لالتحسان أصلاً إذا كان قبله لفظٌ -ك:

«جاء» -؛

و إذا ابتدئ به حسبت الهمزة فقط؛

و إذا ارتكب الشاعر ضرورةً فأثبت في اللفظ ما لا يُثبت أو حذف ما لا يُحذف-

كقول جميل [١١٦]:

أَلَا لَأَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةٍ

عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمَلِ [١١٧]

فأثبت همزة الوصل؛

و قول الأخنس [١١٨]:

أَلَا أَبْلُغُ حَاتِمًا وَ أَبَاعِدِيَّ بِأَنَّ عَوَانَةَ الضَّيِّ فَرًّا [١١٩]

فحذف همزة القطع - فأثبت ما أثبتته و احذف ما حذفه من غير أن تُنازعه في

ذلك؛ فإنها ليست من فريضة... [١٢٠].

و كذلك في كتابة البيت بعد التقطيع، فتُكتب ما يُلفظ به و تُحذف غيره، و تُكتب

حروف كلِّ جزءٍ من أجزاء التفاعيل على حدة.

و إن أدت إلى أن تفصل حروف كلمةٍ واحدةٍ فإنَّ الغالب عدم مطابقة أجزاء

التفاعيل لصورة الكتابة إلا نادراً؛ كقوله:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعٌ ..... [١٢١]

فإذا قطعت قوله:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَ مَنَزَلٍ [١٢٢]

كتبتُهُ على هيئة التقطيع هكذا:

قفانب كمن ذكرى حبين ومنزلن  
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن  
 هذا!.

\*\*\*

ولما كانت البحور مركبة من التفاعيل وهي مركبة من الأسباب والأوتاد، قدم الناظم - عمر الله بطول عمره مدارس العلوم وأحبي بطول حياته منها دوراس الرسوم -؛ فقال:

[حَرْفَانِ يُدْعَى سَبَبًا وَمَا عَدَى بِوَاحِدٍ فَهُوَ يُسَمَّى وَتِدًا]  
 حرفان يُدعى سبباً ومضطرباً؛ وما عدى - أي: زاد - بواحدٍ فهو - أي:  
 مجموع الثلاثة، لا الواحد الزائد - يسمى: وتيداً؛ و: ودّاً؛ وهو الوتد في لغة تميم أو  
 أهل نجد، كأنهم أسكنوا «التاء» فأدغموها في «الدال» [١٢٣].

[وَذَا خَفِيْفًا وَثَقِيْلًا قَدْ وَسِمٌ وَذَا بِمَجْمُوعٍ وَمَفْرُوقٍ قُسِمٌ]  
 وذا - أي: السبب - إن كان أوله حرف متحرك يتلوه ساكن - كـ «قد» - سمي  
 خفيفاً؛

وإن كان متحركاً يتلوه متحركاً أيضاً - مثل: «لك» - فهو: ثقيلاً، و: مُنتَشِراً قد  
 وُسم [١٢٤].

وجه تسمية أصل السبب ما ذكروه من أنهم شبهوا بيت الشعر ببيت الشعر؛  
وشبهوا الأسباب في البيت العروضي بالأسباب في البيت اللغوي، بجامع أن كلا  
منها مظنة التغيير والتبديل؛

وشبهوا أو تاده بأوتاده بجامع الثبوت.

وأما وجه تسمية الخفيف والتثقيب فظاهر من ثقل الحركة وخفة السكون.

وذا - أي: الورد - بمجموع إن كان متحركين بعدهما ساكن - كلفظ «ورد» - و

مفروق إن كان ساكناً بين متحركين - ك«قام» - قسم؛

ووجه التسمية: اجتماع المتحركين في الأول؛

و: تفرقهما في الثاني؛ هذا.

وتخصيص صاحب القاموس [١٢٥] السبب بخصوص الخفيف - حيث قال: «و

السبب ... من مقطعات الشعر: حرف متحرك و حرف ساكن» [١٢٦]؛ - عجيب

لو صدر من غيره!

و أعجب منه قول شارح القاموس [١٢٧] بعد العبارة المتقدمة: «و هو على

ضربين:

سببان مقرونان؛

وسببان مفروقان.

فالمقرونان: ما توالى فيهما ثلاث حركاتٍ بعدها ساكن، نحو «متفا» من

«متفاعِلُن»، ... فحركة «التاء» من «متفا» قد قرنت السببين ...

و المفروقان هما اللذان يقوم كل واحدٍ منهما بنفسه - أي: يكون حرف متحرك

و حرف ساكن و يتلوه حرف متحرك -، نحو: «مستف» من «مستفعلُن» ...

وهذه الأسباب هي التي يَقَعُ فيها الزُّحافُ...، وذلك لأنَّ الجزءَ غيرَ معتمِدٍ عليه» [١٢٨]؛ انتهى بعينه مع حذف بعض الأمثلة.

ولعلّه وجد في بعض كتب العروض كَيْفِيَّةَ ترتّب الأجزاء من الأسباب و الأوتاد، وأنّه قد يتجاوز فيه سببان خفيفان وقد يتجاوز ثقيلٌ وخفيفٌ؛ قولّد منه هذه الجملة و تصرّف فيه بتصرّفاتٍ لا تنطبق على شيءٍ من القواعد!

واعلم! أنَّ انحصار السبب في القسمين المتقدمين عقليُّ بعد تعذّر الابتداء بالساكن، أو تعسّره؛

و أمّا انحصار الوتد فبالاستقراء، لعدم وقوع غيرهما في الأجزاء الأصليّة. وما ذكره الناظم هو الذي ذكره الخليل، و تبعه عامّة العروضيين.

و منهم مَنْ [١٢٩] يسمّى الفاصلتين: «وتدأ ثلاثياً»، و: «وتدأ رباعياً»؛ والسبب عنده نوعان:

منفصلٌ، نحو: «مَنْ»؛

و متّصلٌ، نحو: «لِمَنْ».

و «اللام» عنده وحدها سببٌ متّصلٌ، و «الميم و النون» سببٌ منفصلٌ، لما كان لحركة الميم نهايةٌ - و هي النون الساكنة -؛ و لو كانت متحرّكةً لم تكن نهايةً؛ نقله ابن رشيّق [١٣٠] في «العمدة» [١٣١] - [١٣٢].

و إن صحّت النسخة فهو كلامٌ غير مفهومٍ. و لو تكلف في تفسيره فأبي فائدةٍ في هذا التقسيم السقيم؟!.

و ما ذكره الخليل فإنّما هو لاختلاف الأحكام المترتبة على كلّ من الأسباب و الأوتاد؛ و التقسيم من غير أن يكون لكلّ قسمٍ أحكامٌ مختصّةٌ به بعيدٌ من دأب

أرباب العلوم.

و منهم من زاد على قسمي الأسباب و الأوتاد قسمين آخرين سماهما:  
«الفاصلة» - بالصاد المهملة، و قد يقال بالمعجمة أيضاً [١٣٣] -؛ فتلاثة أحرفٍ متحرّكةٍ  
بعدها ساكنٌ يسمّونها: «فاصلةٌ صغرى»؛

و: أربعةٌ متحرّكةٌ بعدها ساكنٌ: «فاصلةٌ كبرى» [١٣٤].

و لم يذكرهما الناظم؛ و نعم ما صنع!، فإنّه ليس تقسيماً أوّلياً للأجزاء، إذ الصغرى  
مركّبةٌ من سببٍ ثقيلٍ فخفيفٍ، و الكبرى من سببٍ ثقيلٍ فوّتدٍ مجموعٍ؛ و تجري في  
أجزائهما أحكام الأسباب و الأوتاد؛ فلاداعي إلى هذا الاصطلاح!  
مضافاً إلى أنّ الكلام فيما يتركّب منه الأجزاء الأصليّة، و الفاصلة الكبرى  
لا تكون في جزءٍ سالمٍ - كما تطلّع عليه إنشاء الله - .

و إذا عرفت الأسباب و الأوتاد فاعلم! أنّهم ركّبوا منها أربعة أجزاء تسمّى:

«أصولاً»؛ و هي:

فَعُولُنْ؛

و: مَفَاعِيلُنْ؛

و: مَفَاعِلَتُنْ؛

و: فَاعِلَاتُنْ.

فالأوّل مركّبٌ من وِتدٍ مجموعٍ فسببٍ خفيفٍ؛

و الثاني من وِتدٍ مجموعٍ فسببين خفيفين؛

و الثالث مركّبٌ من وِتدٍ مجموعٍ فسببٍ ثقيلٍ فسببٍ خفيفٍ؛

و الرابع من وِتدٍ مفروقٍ فسببين خفيفين.

ثم استخرجوا منها ستة أخرى بتقديم أحد السببين أو كليهما على الوَرد، وسموها: «فروعاً».

فيكون المجموع عشرة أجزاء، اثنان خماسيان و الباقيان سباعية.  
فالأصل الأول:

فَعُولُنْ، له فرعٌ واحدٌ يحصل من تقديم السبب على الوَرد، فيكون: «لَنْ فَعُو»،  
فينقل إلى «فَاعِلُنْ»؛ و  
الأصل الثاني:

«مَفَاعِيلُنْ»، وله فرعان يحصلان من تقديم أحد السببين أو كليهما؛ فبتقديم  
أحدهما عليه يحصل «فَاعِلَاتُنْ» ذو الوَرد المجموع - ولكون السببين كليهما من قسمٍ  
واحدٍ لا يحصل اختلافٌ من تقديم كلٍّ منهما -؛

فإن قَدِّمْتَ الأخير صار: «لَنْ مَفَاعِي»؛  
وإن قَدِّمْتَ الأول صار: «عِي مَفَالُنْ»؛ وكلُّ منهما ينقل إلى «فَاعِلَاتُنْ».  
فتعيين الدماميني للتقديم السبب الأخير [١٣٥]؛

لاداعي له!؛ إلا أن يزعم أنه يساعد عليه الاعتبار؛ وهو ممنوعٌ!  
نعم! لو كان السببان مختلفين اختلف ذلك - كما سوف تعرفه إنشاء الله تعالى في  
الأصل الثالث -.

و لو قَدِّمْتَ السببين معاً مقدماً أيهما شئت على الآخر حصل «مُسْتَفْعِلُنْ» بعد  
النقل.

الأصل الثالث:

«مُفَاعِلَاتُنْ»، وله ثلاثة فروع - كما لا يخفى وجهه -.

وله فرعٌ واحدٌ مستعملٌ يحصل بتقديم السببين معاً على الوتد، فيكون:  
«عَلْتُنْ مُفَاً»، فينقل إلى «مُتَفَاعِلُنْ».

وله فرعان آخران يحصلان من تقديم كلٍّ من السببين على الوتد؛  
ذكر القوم أحدهما، وهو تقديم السبب الخفيف فقط، فيحصل «تُنْ مُفَاعِلْ»،  
فينقل إلى «فَاعِلَاتُكْ» في اصطلاحهم. ولم ينقلوه إلي «فَاعِلَاتُنْ»، لأنَّ «النون»  
علامة الساكن، وهذا الجزء آخره متحركٌ - كما لم يصنعوه في «مَفْعُولَاتْ» - . و أمَّا  
تعيين «الكاف» مع التزامهم بكون حروف الأجزاء من حروف الزيادة فلا أعرف  
وجهه.

وهذا الفرع مهملاً لم ينظم العرب عليه بيتاً؛ وذكروا إهماله ووجه إهماله.  
و أمَّا الفرع الآخر الحاصل من تقديم السبب الثقيل فقط، فأبهم أهملوا ذكره  
أصلاً مع أنه كـ «فَاعِلَاتُكْ»؛ فكان عليهم أن ينهوا على إهماله ووجه إهماله!.

#### الأصل الرابع:

«فَاعِلَاتُنْ»، ذوالوتد المفروق. وقد جرت العادة بفصل «العين» عن «اللام» في  
الكتابة، للفرق بينه وبين «فَاعِلَاتُنْ» ذي الوتد المجموع.

وله فرعان:

أحدهما يحصل من تقديم السببين معاً على الوتد، فيكون: «لَاتُنْ فَاعُ»؛ فينقل  
إلى «مَفْعُولَاتْ»؛

و الثاني بتقديم أحد السببين فقط، فيحصل: «تُنْ فَاعِلَاتُ»؛ فينقل إلى  
«مُسْتَفْعُلُنْ». و تُفصل بين «لن» و «مستفع» في الكتابة ليحصل الفرق بينه وبين  
«مُسْتَفْعِلُنْ» ذي الوتد المجموع.



فهذه الأجزاء - كما عرفت - ثمانية لفظاً، عشرة حكماً، ما عدا المهملين اللذين عرفتهما.

و نقل ابن رشيقي عن الجوهري أنه نقص من الأجزاء جزء «مفعولات»؛ قال [١٣٦] بعد ما ذكر أن أول من كتب في العروض الخليل وتأليف الناس بعده قال ما نصُّه:

«حتي وصل الأمر إلى أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، فبين الأشياء و أوضحها في اختصار. و إلى مذهبه يذهب حدائق الوقت و أرباب الصناعة. فأول ما خالفه فيه أن جعل الخليل الأجزاء التي يوزن بها الشعر ثمانية -... إلى أن قال: - فنقص منها الجوهري جزء «مفعولات» و أقام الدليل على أنه منقول من «مُسْتَفْعَلُنْ» مفروق الوتد - أي: مقدّم «النون» على «اللام» -، لأنّه لو كان جزءً صحيحاً لتركّب من مفرده بحرّ كما تركّب من سائر الأجزاء؛ يريد أنّه ليس في الأوزان بحرّ انفرد به «مفعولات» و لا تكرر في قسم منه» [١٣٧]؛ انتهى.

و فيه ما لا يخفى عليك بعد التأمل فيما تقدّم!

على أنّه في نفسه لا يحصل شيء منه. فتأمل فيه! و لاسيّما في قوله: «بتقديم النون

على اللام» [١٣٨].

و ليت شعري ما الذي فهمه من هذا الكلام حدائق ذلك الوقت فصاروا إليه!!؛

هذا.

و لا يخفى عليك انّ الأجزاء منحصرة في هذه العشرة بحسب الأصل؛ و أمّا التي

تحصل بعد وقوع الزحافات و العلل الآتية - إنشاء الله - فإنّها ترتقي إلى ستّة و

ثلاثين؛

مثلاً: «مَفَاعِيلُن» يصير بحذف الخامس - وهو القبض، كما تعرفه -: «مَفَاعِلُن»؛  
وبحذف سابعه - وهو الكفّ، كما يأتي إنشاء الله - يصير: «مَفَاعِيلُ»؛  
و «مُتَفَاعِلُن» بالترفيف يكون: «مُتَفَاعِلَاتُن»؛ ... وهكذا.  
ومن العروضيين من يجعل العشرة كلّها أصولاً، والأجزاء الحاصلة من  
الزحافات فروعاً.  
ولما كان الاصطلاح مما لا مشاحة فيه فلك أن تقسمها أيضاً إلى أصولٍ وفروعٍ  
وفروع فروعٍ.  
ثم إن هذه الأجزاء العشرة منها ما يكون أصلاً فقط، فلا يقع فرعاً أصلاً، ك:  
«مُسْتَفْعِلُن»؛  
ومنها ما يقع فرعاً وأصلاً، ك: «فَعُولُن»، فإنه أصلٌ - كما عرفت -؛ و يكون  
فرعاً لـ «مَفَاعِيلُن» بال حذف؛  
ومن الفروع ما هو فرعٌ لأصلٍ واحدٍ؛  
ومنها ما هو فرعٌ لأصلين أو أكثر؛ وكلّ هذا على الاصطلاح الثاني. وأما على  
الأوّل والثالث فتختلف الأقسام والأمثلة.  
وكلّ هذا مما لا يخفى على المتأمل المتتبع؛ ولا ثمرة فيه توجب إطالة الكلام  
بذكرها!.

\*\*\*

باب  
ذكر الدوائر  
و البحور الحاصلة منها  
و فك بعضها من بعض

«الدائرة» في اصطلاح العروضيين عبارة عن: «ترتيب مخصوص بين أوتاد و أسباب معلومي العدد بحيث يقبله الطبع السليم شعراً»؛ كذا عرفه بعض أعظم الفنّ. و احترز بالقيّد الأخير عن مثل الخطب و الرسائل؛ و لكن يرد عليه: انّ أكثر الدوائر ليست بشعرٍ، فإنّ منها ما لم يُستعمل تامّاً؛ و منها ما لا يُستعمل إلا بعد الزحافات اللازمة. فلابدّ من زيادة قيّد آخر؛ أو الإلتزام بأنّ جميع الدوائر شعراً و إن لم تستعمله العرب؛ هذا.

و من الخلط الفاضح تعريف بعض العروضيين الدائرة هنا بما في اصطلاح المهندسين؛ فكأنه لما رأى أنّهم يرسمون علامة الحروف المتحرّكة و الساكنة على الدائرة الهندسيّة زعم أنّه اسمٌ لذلك الخطّ؛ ثمّ لم يكتف بذلك حتّى ذكر تعريف الخطّ و السطح و نحو ذلك ممّا هو أجنبيٌّ عن هذا الفنّ!!.

إذا عرفت ذلك فاعلم! أنّهم ركّبوا من الأجزاء المتقدّمة داوئر خمسة تنفكّ منها البحور الستّة عشر المعروفة؛ بأنّ تُرسم دائرة هندسيّة - و بعضهم يرسم مربّعاً، و الأوّل أشهر و أحسن -، و تضع عليها علامة متحرّكاتها و سواكنها على ترتيب الأجزاء بمقدار بيت.

و الغالب أن يُقتصر على نصفه، و أنّ الباقي يُعرف بتكراره؛

و لك أن تقتصر على أقل منه في غير دائرة المشتبهة، فيقتصر على جزئين في  
الدائرة الأولى و على جزءٍ في الثانية، ... وهكذا؛  
و الأحسن الثاني.

و المشهور و الأكثر يرسمون حلقةً صغيرةً للمتحرّك و صورة «الألف» للساكن.  
و الأحسن أن تجعل فاصلةً قليلةً بين منتهى كلّ جزءٍ و آخر الأوّل، و فاصلةً  
أقلّ منها بين مبدأ كلّ سببٍ و وَتِدٍ و منتهى الذي قبله - و يكون ذلك بحسب البيت  
الذي يُبتدأ به في الدائرة -؛

و يُرسم في الطرف الآخر من الدائرة الأجزاء التي تركبت منها بحسب البحر  
الذي يُبتدأ به فيها؛

و يُكتب في وسطها اسم الدائرة؛

و تُكتب عند مبدأ كلّ سببٍ و وَتِدٍ اسم البحر الذي يُبتدأ به.

[دَوَائِرُ الْعُرُوضِ خَمْسَةٌ فَمَا يُبْتَدَأُ الْأُولَى «طَوِيلًا» وَ سِمًا]  
و دوائر العروض التي تنفك منها البحور المعروفة خمسة:

[الدائرة الأولى]

أولها: الدائرة المختلفة. و هي ثمانية الأجزاء، خماسيها مركّب من وَتِدٍ مجموع  
فسببٍ خفيفٍ؛ و سباعيها من وَتِدٍ كذلك فسبيين خفيفين؛ و هذه صورتها:

وكيفية فكّها:

أن تبتدأ من أوّل وَتَدِّ من الجزء الخماسيِّ و تتمّ الدائرة، فيخرج: «فَعُولُنْ مَفَاعِيْلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيْلُنْ»، وهو: الطويل؛  
ثمّ تبتدأ بأوّل سببٍ يليه، فيكون: «لَنْ مَفَاعِيْلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيْلُنْ فَعُو»، فتبدّله إلى: «فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ»، وهو: المديد؛  
ثمّ تبتدأ بأوّل الجزء الثاني، فيكون: «مَفَاعِيْلُنْ فَعُولُنْ» - أربعاً -، وهو البحر المهمل الأوّل المسمّى بـ: المستطيل؛  
ثمّ تبتدأ من أوّل سببٍ يليه، فيكون: «عِيْلُنْ مَفَا»، فينقل إلى: «مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ» - أربعاً -، وهو: البسيط؛  
ثمّ تبتدأ بأخر سببٍ في الجزء الثاني، فيكون: «لَنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيْلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِي»، فتنقله إلى: «فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ»، وهو المهمل الثاني المسمّى بـ: الممتدّ.

فظهر لك بما ذكرنا أنّ هذه الدائرة مشتملة على خمسة بحور؛ ثلاثة منها مستعملة، واثنتان مهملان.  
فما يُبْتَدَأُ به في هذه الدائرة الأولى «طويلاً» وُسَمَا - ويأتي وجه التسمية فيه، وفي سائر البحور إنشاء الله -.

[وَهُوَ فَعُولُنَّ وَمَقَاعِلُنَّ يُعَدُّ أَرْبَعَةٌ ثُمَّ الْمَدِيدُ قَدْ وَرَدَ]  
وقد عرفت أنه مركّب من جزئين:  
خماسي - وهو: «فَعُولُنَّ» -؛  
وسباعي - هو: «مَقَاعِلُنَّ» -؛  
يُعدُّ كلُّ منهما في البيت التامّ أربعة، فيكون شطر الطويل: «فَعُولُنَّ مَقَاعِلُنَّ فَعُولُنَّ مَقَاعِلُنَّ».

ثمّ المديد قد ورد منها بالابتداء من سبب «فَعُولُنَّ»، وقد عرفت وزنه سابقاً.

[وَبَعْدَهُ الْبَسِيطُ بَعْدَ مُهْمَلٍ .....][١٣٩]  
و بعده البسيط بعد مهمل، يسمّيه العروضيون بـ «المستطيل»، لأنّه عكس الطويل، فإنّ الجزء السباعي منه مقدّم على الخماسي.  
ولم يوجد للعرب نظمٌ عليه إلاّ أبياتٌ عديدة [١٤٠] لامرئ القيس [١٤١]؛ ونظم عليه المولّدون أبياتاً منها قول بعضهم:

لَقَدْ هَاجَ أَشْتِيَاقِي                      عَزِيرُ الطَّرْفِ أَحْوَرُ  
أَدِيرُ الصُّدْغَ مِنْهُ                      عَلَى مِسْكِ وَعَنْبَرٍ [١٤٢]

و لي عليه مقطوعة لطيفة، أولها:

أَلَا يَا رَيْمُ رِفْقاً بَصَبٌ هَامَ فِيكََا سَقِيمٍ وَ دَوَاهُ غَدَا فِي رَشْفِ فِيكََا  
أَلَا يَا بَدْرُ سِنَاً وَ يَا يُوسُفُ حُسْنَاً فَلَوْبَاعَكَ أَهْلُوكَ بِرُوحِي أَشْتَرِيكََا [١٤٣]  
و ما يأتي في الهزج من اثبات بعضهم له عروضاً محذوفة لها ضربٌ مثلها، يمكن  
أن يكون من مشطور هذا البحر؛ فتأمل!

و يخرج منه مهملاً آخر لم يذكره الناظم يسمي «المتد»، لأنه عكس المديد؛ و  
قد عرفت وزنه.

و قد نظم عليه بعض المولدين، فقال:

صَادَ قَلْبِي غَزَالُ أَحْوَرَ ذُو دَلَالٍ كُلَّمَا زِدْتُ حَيَاءً زَادَ مِنِّي نُفُورًا [١٤٤]

[وَ هَذِهِ الدَّائِرَةُ الْمُخْتَلِفَةُ وَ بَعْدَهَا الدَّائِرَةُ الْمُؤْتَلِفَةُ]

و هذه الدائرة تسمى «المختلفة». سميت بها لاختلاف أجزائها، فإن بعضها  
خماسية، و بعضها سباعية - كما تقدم -.

\*\*\*

#### [الدائرة الثانية]

و بعدها الدائرة الثانية، و هي المؤتلفة. سميت بها لائتلاف أجزائها؛ و كان  
حَقُّهَا أَنْ تُسَمَّى: «مُتَّفِقَةً»، لعكس ما مرَّ في الأولى.  
و هي سداسية الأجزاء و الأجزاء كلها سباعية. و لها ثلاثة أجزء؛ اثنان منها

مستعملان، و واحدٌ مهمل.

و هذه صورتها:

و كَيْفِيَّةُ فَكَّهَا أَنْ تَبْتَدَأَ بِأَوَّلِ وَتَدِ فِي الْجِزْءِ وَ تَتَمُّ الدَّوْرَ، فَيُخْرِجُ: «مُفَاعَلَتُنْ  
مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ» مَرَّتَانِ، وَ هُوَ «الْوَافِرُ»؛

ثُمَّ تَبْتَدَأُ بِالسَّبَبِ الَّذِي يَلِيهِ، فَيَكُونُ: «عَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ» سِتًّا، فَيُخَلِّفُهُ: «مُتَّفَاعِلُنْ»، وَ  
هُوَ: «الْكَامِلُ»؛

ثُمَّ تَبْتَدَأُ بِالسَّبَبِ الْآخِرِ، فَيُخْرِجُ: «تُنْ مُفَاعَلٌ»، فَيُخَلِّفُهُ: «فَاعِلَاتُكُ» سِتًّا،  
فَيُخْرِجُ بِحُرِّ مَهْمَلٍ يُسَمَّى: «المستوفر» أو: «المتوفر».

[مِنْ وَافِرٍ وَ وَزْنُهُ مُفَاعَلٌ      مُؤْتَنَاءٌ سِتًّا يَلِيهِ الْكَامِلُ]

و لما لم يتمكّن الناظم من نظم «مُفَاعَلَتُنْ» الذي هو وزن الوافر، قال: من وافرٍ و



وزنه مفاعل، مؤثناً أي: بزيادة «تاء» التأنيث، ويكون عددها ستاً. ولكن لا يخفى أن «النون» في التفاعيل جزء للكلمة، ولما جعله قافية للشطر الأول لم يناسبه جعل القافية للشطر الثاني.

ومنه ينقدح اشكال آخر على قوله: «مؤثناً»؛ فإن مؤثنت «مفاعلتن» ليس «مفاعلتن» - كما لا يخفى - .

و كأن العروضيين لما جعلوا تنوين غيرهم «نوناً»، اقتصّ الناظم - أيده الله - منهم، فجعل نونهم تنويناً؛ ولكن له التأنسي بالشيخ صفي الدين الحلبي [١٤٥] في مقاطيعه التي نظمها على البحور [١٤٦]. ولو شاء قال:

وَسِتَّ مَرَّاتٍ إِذَا عُدَّ مُفَاً      عَلَّتْ أَلْوَابِرُ وَزُنَا عُرْفَاً

و التدوير ليس بعيب في هذا القسم من الرجز [١٤٧]، لأن كل بيت منه من الرجز التام، ليكن كل بيت من قصيدة تناسبه في القافية - كما حققه أهل الفن -؛ وليس من المشطور - كما توهم! - .

و لو أردت الاحتراز منه قلت:

وَ وَا فِرُّ سِتُّ مُفَاعَلْتُنْ عَدَاً      وَ أَلَلَامُ مِنْهُ حَرَكَمَهَا أَبَدَاً

و على أي حال فالوافر يليه «الكامل»؛ و قد عرفت ان وزنه: «مُتَفَاعَلُنْ» ستاً.

و يلي الكامل «المستوفر». و لم تنظم العرب عليه، و نظم عليه بعض المولدين

فقال:

مَا رَأَيْتُ مِنْ الْجَاذِرِ بِالْجَزِيرَةِ      إِذْ رَمَيْنَ بِأَسْهُمٍ جَرَحَتْ فُوَادِي [١٤٨]

و هو مكروه مما لا يساعده الذوق!.

\*\*\*

[الدائرة الثالثة]

الدائرة الثالثة: المجتلبة؛ و بَلَدِيُّ الناظم - أعني: الخطيب [١٤٩] - يسميها:  
«المشبهة» [١٥٠] - [١٥١].  
تنفك منها ثلاثة أبحر كلها مستعملة؛ وهذه صورتها:

فإذا ابتدأت من أوّل وَتَدِ فِيهَا خَرَجَ: «مَفَاعِيلُنْ» سِتًّا، و هو: «الهرج»؛  
و إذا ابتدأت بأوّل سببٍ يليه خَرَجَ: «عِيْلُنْ مَفَا»، يخلفه: «مُسْتَفْعِلُنْ» سِتًّا، و  
هو: «الرجز»؛  
و إن ابتدأت بآخر سببٍ خَرَجَ: «لُنْ مَفَاعِي»، يخلفه: «فاعلاتن» سِتًّا، و هو:

«الرمل».

[وَسِتُّ مَرَّاتٍ مَفَاعِيلُنْ هَزَجٌ وَ مِنْهُ بَعْدَ الرَّجَزِ الرَّمْلُ خَرَجَ]  
و ذكر هذه البحور في قوله: و سِتُّ مَرَّاتٍ مَفَاعِيلُنْ هَزَجٌ، و مِنْهُ - أي:  
«مَفَاعِيلُنْ» - بَعْدَ الرَّجَزِ الرَّمْلُ - سَكَّنَ الميمَ للضرورة - خَرَجَ.  
و هذه الأجر الثلاثة مجتلياتٌ من الدائرة الأولى، فإنَّ «مَفَاعِيلُنْ» من الطويل،  
و «مُسْتَفْعِلُنْ» من البسيط، و «فَاعِلَاتُنْ» من المديد؛ و لهذا سُمِّيت الدائرة بـ:  
«المجتلية».

و لقد أحسن كلَّ الاحسان حيث بيَّن اسم الدائرة و وجه تسميتها - : انَّ هذه  
الأجزاء جميعها مأخوذةٌ من غيرها - بجملةٍ واحدةٍ!  
فإن قلت: هلاً عكسوا الأمر و جعلوا أجزاء تلك الدائرة مأخوذةً من هذه؟  
قلت: إنَّ لهم عن ذلك أجوبةً اقناعيةً مذكورةً في كتبهم؛ و لوقيل: «لما كانت  
بحور تلك الدائرة أعرف البحور و أشهرها - نظير ما بيَّنوه في وجه تقديمها -» كان  
أحسن!

\*\*\*

#### [الدائرة الرابعة]

الدائرة الرابعة: الدائرة المشتبهة؛ سداسية الأجزاء تشتمل على تسعة أجزءٍ، سِتَّةٌ  
منها مستعملَةٌ، و ثلاثةٌ مهملةٌ.

و هذه صورتها:

و كيفية فكها أن تبدأ بأول سبب في الدائرة فيخرج: «مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ  
مَفْعُولَاتٍ»، و هو: «السريع»؛  
ثم من السبب الثاني فيكون: «تَفْعَلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتٍ مُسْ»، فيخلفه:  
«فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِلُنْ»، و هو المهمل الأول؛  
ثم تبدأ من أول وتد يليه فيكون: «عَلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتٍ مُسْتَفْعِلُنْ»، فيخلفه:  
«مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ فَاعِلَاتُنْ»، و هو المهمل الثاني؛  
و تبدأ من أول الجزء الثاني فيكون: «مستفعلن مفعولات مستفعلن»، و هو:  
«المنسرح»؛  
و تبدأ بأول السبب الثاني منه فيكون: «تَفْعَلُنْ مَفْعُولَاتٍ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْ»،  
فيخلفه: «فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ»، و هو: «الخفيف»؛

و تبدأ من أول الوتد منه فيكون: «عَلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعُ»، فيخلفه: «مَفَاعِيْلُنْ فَاعَ لَاتُنْ مَفَاعِيْلُنْ»، و هو: «المضارع»؛  
و تبدأ من أول الجزء الثالث فيكون: «مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ»، و هو:  
«المقتضب»؛

و تبدأ من أول السبب الثاني منه فيكون: «عُولَاتُ مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مَفْ»،  
فيخلفه: «مُسْتَفْعَلُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ»، و هو: «المجتث»؛  
و تبدأ من آخر الجزء - و هو الوتد المفروق -، فيكون: «فَاعَ لَاتُنْ مَفَاعِيْلُنْ مَفَاعِيْلُنْ»، و هو المهمل الثالث.

و ذكر الناظم هذه الدائرة و بحورها، فقال: بعدها [١٥٢] - أي: الدائرة الثالثة -  
دائرة الأبحر المشتبهات، فإن أبحرها يشبه بعضها ببعض؛ حتى نقل ابن القطاع ان  
فحول الشعراء غلطوا فيها فأدخلوا بعضها في بعض في القصيدة الواحدة؛ و ذكر  
أسماء جماعة زعم أنهم أخطؤا فيها.

و لكن فيه ما لا يخفى؛ فإن بحورها - كما يظهر بالتأمل - متباعدة بحسب الذوق؛  
و «السريع» و «الرجز» أشد تشابهاً من هذه البحور.

و لوقيل: إن الاشتباه يقع في أجزاءها المتفقة لفظاً و المختلفة حكماً لكان أحسن؛  
فإن فيها «مُسْتَفْعَلُنْ» المجموع الوتد، و فيها «مُسْتَفْعَلُنْ» المفروقة؛

و كذا «فاعلاتن» المجموع الوتد، و «فاعلاتن» المفروق الوتد - كما هو ظاهر؛  
بعد التأمل فيما قدّمنا من كيفية الفك -؛ فيشتبه المفروق فيها بالمجموع، دون بقية  
الدوائر.

و على أي حال فلو قوع الاشتباه أو التشابه بين بحورها أو أجزاءها - على

الرأيين - سميت: «الدائرة المشتبهة». ولقد أجاد الناظم في الأداء عن اسم الدائرة و تشابه أجزائها التي هي سبب التسمية بجملة واحدة.

[مُسْتَفْعِلُنْ ثَنْتَيْنِ مَفْعُولَاتُ ضُمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ سَرِيْعًا قَدْ وُسِّمَ] و عدها - أي: أجزأ هذه الدائرة - ستة مستعملة و ثلاثة مهملة، بينها بقوله: مُسْتَفْعِلُنْ ثَنْتَيْنِ مَفْعُولَاتُ ضُمِّ إِلَيْهَا، لكن من غير تنوين - أي: النون، فإن معها يكون الجزء ثمانية، وليس في الأجزاء أكثر من سبعة - سريعاً قد وُسِّمَ.

[و بَعْدَهُ مُنْسَرِحٌ قَدْ نُقِلَا مِنْ بَعْدِ مُهْمَلَيْنِ لَمْ يُسْتَعْمَلَا] و بعده منسرحٌ قد نُقِلَا، من بعد مهملين: أُولَاهُمَا يَسْمَى «الْمُنْتَد» [١٥٣] - بضم الميم، و تاء قرشت مشددة، و همزة مكسورة -؛

و ثانيهما يسمى: «المنسرد» [١٥٤] - بنون كلمن - لم يُسْتَعْمَلَا عند العرب؛ و قد نظم عليها بعض المولدين؛ فن الأول قوله:

مَا لِسَلَمَى فِي الْبَرَآيَا مِنْ شَبَهٍ لَا وَ لَا الْبَدْرُ الْمُنِيرُ الْمُسْتَكْمَلُ  
و من الثاني قوله:

لَقَدْ نَادَيْتُ أَقْوَاماً حِينَ جَابُوا وَمَا بِالسَّمْعِ مِنْ وَقْرٍ لَوْ أَجَابُوا [١٥٥]  
و هما على حالهما مما لا يساعده الذوق؛ و لكن باستعمال بعض الزحافات يقبلها الطبع.

[وَا بَعْدَهُ الْخَفِيفُ فَالْمُضَارِعُ مُقْتَضَبٌ يَتْلُوهُ وَ هُوَ السَّابِعُ]  
و بعده الخفيف فالمضارع مُقْتَضَبٌ يتلوه، و هو البحر السابع من هذه  
الدوائر.

[وَمَا مِنْ الْبُحُورِ مُجْتَثٌ وَقَدْ يُفَكُّ مَلْغَى مِنْهُ وَ هُوَ: «الْمَطْرِدُ»]  
و ما من البحور منها مجتثٌ. و قد يُفَكُّ مَلْغَى مِنْهُ - أي: بجرأ مهملاً - و هو:  
«الْمَطْرِدُ»، أي: يسمّى بـ «الْمَطْرِدِ» [١٥٦].  
و قد نظم بعض المتأخرين عليه فقال:  
مَنْ مُجِيرِي مَنْ الْأَشْجَانِ وَ الْكَرْبِ  
مَنْ مُزِيلِي مَنْ الْإِبْعَادِ بِالْقُرْبِ [١٥٧]  
و هو في إباء الذوق له تاماً و قبول الطبع له بعد الزحاف كالسابقين.

\*\*\*

#### [الدائرة الخامسة]

[وَا خَامِسُ الدَّوَائِرِ الْمُتَّفِقَةُ تَضَمَّنَتْ بَحْرًا وَ بَحْرًا الْحَقَّةُ]  
و خامس الدوائر: الدائرة الْمُتَّفِقَةُ؛ ثمانية الأجزاء. سميت بها لا لتفادق أجزاءها  
في عدد الحروف و الحركات و السكّنات.  
و هذه صورتها:

فإذا ابتدأت بأوّل وَتَدِ فِي الجزء خرج: «فَعُولُن» أربع مرّات، وهو «الْمُتَقَارِبُ»؛  
فإن ابتدأت بأوّل السبب الذي بعده خرج «لُنْ فَعُو»، فيخلفه: «فَاعِلُن»، وهو:  
«الْمُتَدَارِكُ»؛ فقد تَضَمَّنَتْ هذه الدائرة بحراً عند الخليل وهو الْمُتَقَارِبُ - واقتصر  
عليه -؛

و بحراً آخر الْحَقَّه الْأَخْفَشُ أو غيره ممّن تأخّر عنه. وسمّاه: «الْمُتَدَارِكُ»، لأنّه  
استدركه على الخليل.  
وله أسماء آخر؛ منها:  
ركض الخيل؛  
و: قطر الميزاب؛  
و: الحَبَبُ؛  
و: النَّاقُوسُ؛



و: المُحَدَّثُ.

و الوجه في هذه الأسماء - ما عدا الأخير - دعوى شباهة هذا البحر عند انشاده بأصوات الأشياء المذكورة؛ و الأخير لحدوثه بعد الخليل [١٥٨].

### تنبيهات

الأوّل:

المشهور في ترتيب الدوائر ما فعله الناظم - كان الله له! -؛ و هو المنقول عن الخليل. و بعضهم قدّم المتّفقه، ثمّ المجتلبه، ثمّ المؤتلفة، ثمّ المختلفه، ثمّ المشتبهه؛ لوجوه استحسانيّة لا يحسن رفع اليد بمثلها عن متابعة الخليل؛ على أنّها معارضةٌ باستحساناتٍ ليست بأدون منها.

و أمّا الوجه في ترتيب البحور: فهو [١٥٩] انّ في كلّ دائرة يُقدّم ما أوّله وتدّ، إلا في الدائرة المشتبهه، فإنّه قد ابتداء فيها بما أوّله سبب - و يأتي إنشاء الله وجهه -؛ ثمّ يقدّم ما هو أقرب في الفكّ منه، إذ الأصل في الدائرة يكون الأوّل، و باقي بحورها كأنّها مستخرجةٌ منه حاصله من تقديم بعض أجزائه على بعض؛ و هو ظاهرٌ بالتأمّل فيما قدّمناه.

الثاني:

في الدائرة الأولى يُخرَج كلُّ من المديد و البسيط من الطويل من أربعة مواضع، لأنّ المديد يخرج من سبب «فَعُولُن» و هو مكرّرٌ في الدائرة أربعاً؛ و قس عليه البسيط - بل المهمل إن حسبته معها -؛

وكذلك الكامل من الوافر، لأنه مستخرج من السبب الثقيل من «مفاعلتن»، و هو مكرّر في الدائرة أربعاً؛

... وقس على ذلك بقيّة الدوائر إلا المشتبهة.

ولك استخراج بحور كلّ دائرة من الآخر بمقدار تكرار الجزء الذي يفكّ منه؛

مثلاً: الطويل من المديد يخرج من «علن» من «فاعِلُن»، و هو مكرّر أربعاً؛

و: من البسيط من «علن» من «مُسْتَفْعِلُن»؛

و البسيط من المديد يخرج من «تن» من «فاعِلَاتُن»؛

و: المديد منه من «فاعِلُن»؛

... وهكذا؛ و قس عليه بقيّة بحور الدوائر.

### الثالث:

هذه الدوائر التي وضعها الخليل يفكّ فيها صحيح البحور من صحيحها. ويمكن

فكّ الزحافات بعضها من بعض، لكن يوجب دوائر كثيرة لبيان كلّ زحافٍ؛ و

التأمل التام في حال كلّ زحافٍ إذا صار في بحرٍ آخر؛

مثلاً قبض خماسي الطويل يعود خَبْنًا في سباعي المديد، و في خماسي البسيط؛

وقبض سباعيّه يعود كَفًّا في سباعي المديد، و خَبْنًا في سباعي البسيط؛

و مثل ذلك في زحافات أخوي الطويل و ما يؤل إليه في غيره؛

فخبُّ خماسي المديد يؤل طَيًّا في سباعي البسيط؛

و خبن سباعيّه خَبْنًا في خماسي البسيط.

و إذا تأملت في تعدّد دوائر البحور و تعدّد زحافات المفردة و المركّبة ظهر لك

تشعب العمل و صعوبة المسلك و سرعة وقوع الاشتباه.  
و لقد أجهد نفسه و بذل جهده في ذلك الساوي [١٦٠] - رحمه الله - ، و بينها في  
دوائر كثيرة؛ و ادعى أنه أحدثه و أبدعه و لم يسبقه إليه أحد.  
و هذا التعب الكثير منه - و إن كان مما لا يترتب عليه فائدة إلا التمرين! - لكنه  
مستحق لجزيل الثناء؛ و صنعه هذا شامت في وجه الحسنة!.

#### الرابع:

اعلم! أنهم اختلفوا في وجه تسمية البحور بالأسماء التي عرفتها، و أطالوا  
الكلام في ذلك.

و نحن نقتصر على ما ذكره الخليل - رحمه الله - بنفسه؛ فيظهر لك عنه ان جميع  
ما ذكره سوى ذلك من قبيل الاجتهاد في مقابل النص!، إذ المصطلح أخبر بالمناسبة  
التي لاحظها فيما جعله.

فنقول: نقل ابن رشيق [١٦١] عن أبي القاسم الزجاجي [١٦٢] عن ابن دريد [١٦٣] عن  
أبي حاتم [١٦٤] عن الأخفش [١٦٥] قال:

«سألت الخليل [١٦٦] بعد أن عمل كتاب العروض: لم سميت الطويل طويلاً؟  
قال: لأنه طال بتمام أجزائه.

قلت: فالبسيط؟

قال: لأنه انبسط عن مد الطويل و جاء وسطه «فعلن» و آخره «فعلن».

قلت: فالمديد؟

قال: لَتَمَدَّدِ سُبَاعِيَّهِ حَوْلَ حُمَاسِيَّهِ.

قلت: فالوافر؟

قال: لو فور أجزاءه وتبدأ بوتد.

قلت: فالكامل؟

قال: لأن فيه ثلاثين حركة لم تجتمع في غيره من الشعر.

قلت: فالرجز؟

قال: لا ضطرابه كاضطراب قوائم الناقه عند القيام.

قلت: فالرمل؟

قال: لأنه يُشْبِهُ بِرَمَلِ الحَصِيرِ، لَضَمِّ بعضه إلى بعض.

قلت: فالهزج؟

قال: لأنه يضطرب، فيشبه بهزج الصوت.

قلت: فالسريع؟

قال: لأنه يسرع على اللسان.

قلت: فالمنسرح؟

قال: لانسراحه وسهولته.

قلت: فالخفيف؟

قال: لأنه أخف السباعات.

قلت: فالمقتضب؟

قال: لأنه اقتضب من الشعر.

قلت: فالمضارع؟

قال: لأنّه ضارِعَ المُقتَضَبِ.

قلت: فالجُتُّ؟

قال: لأنّه اجْتُتَّ من الطويل دائرته [١٦٧].

قلت: فالمتقارب؟

قال: لتقارب أجزائه، لأنّها خماسيّةٌ كلّها يُشْبِهُ بعضها بعضاً [١٦٨].

و بعض هذا الكلام يحتاج إلى الشرح، لكننا نكمله إلى تأمل الناظر طلباً للاختصار.

#### الخامس:

قد اعتبر الجوهرِيُّ في البحور الأجزاء دون الدوائر، فجعل البحور اثني عشر بجزراً على أنّ منها المتدارك.

فجعل أولها المتقارب؛

ثمّ الهزج، و جعل الطويل مركّباً منها؛

ثمّ بعد الهزج الرّمل، و المضارع بينهما؛

ثمّ بعد الرّمل الرّجز، و الخفيف بينهما؛

ثمّ بعد الرجز المتدارك، و البسيط بينهما؛

ثمّ بعد المتدارك المديد، مركّب منه و من الرّمل.

ثمّ قال: «و الوافر و الكامل لم يركّب منهما بحر [١٦٩] لما فيهما من الفاصلة»؛

ثمّ قال: «إنّ الخليل إنّما أراد بكثرة الألقاب الشرح و التقريب، و إلاّ فالسريع

من البسيط، و المنسرح و المقتضب من الرجز، و المحتُّ من الخفيف؛ لأنَّ كلَّ بيتٍ رُكِّب من «مُسْتَفْعِلُنْ» فهو عنده من الرجز - طال أو قَصُر -؛ و كلَّ بيتٍ رُكِّب من «مُسْتَفْعِلُنْ فَاَعِلُنْ» فهو من البسيط - طال أو قَصُر -؛ و على هذا قياس سائر المفردات و المركبات عنده» [١٧٠]؛ انتهى على ما نقله ابن رشيق.

و لو كان المنقول عنه غير الجوهريِّ لكُنَّا نقول: أنه كلامٌ أجنبيٌّ عن فنِّ العروض أصلاً؛ و لكن لا يوثق بنقل ابن رشيق، فإنَّه عندي متَّهمٌ في مسائل العروض - كما لا يخفى على من راجع كتابه -.

و لو ثبت النقل فنقول - احتراماً و تأدباً! - : إنَّ الجوهريَّ اخترع علماً جديداً غير ما اخترعه الخليل!، فما قاله أجنبيٌّ عن هذا الفنِّ الذي بأيدينا؛ فإنَّ ما ذكره لا يكاد ينطبق عليها قطَّ!!.

\*\*\*

## باب

### ألقاب الأجزاء

من الضرب و العروض و الحشو و غيرها

[و آخِرُ الْأَبْيَاتِ ضَرْبُهَا وَ مَا فِي آخِرِ الصَّدْرِ عَرُوضاً وَ سِمًا]  
و آخر جزء كلِّ بيتٍ من الأبيات «ضربها»، سالماً كان أم لا؛ و ما من الأجزاء في آخر الصدر - أي: النصف الأوَّل منه - «عروضاً» و سِمًا؛ سالماً كان أيضاً أم لا.

فأَيُّ جزءٍ من التفاعيل المتقدِّمة وقع في آخر الشطر الأوَّل «عروضٌ»؛  
وما وقع منها في آخر الشطر الثاني «ضربٌ»؛

[وَمَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَجْزَاءِ حَشْوٌ وَإِنْ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ]

و ما سواهما من الأجزاء فهو: «حشو»، وإن كان في الابتداء.

و الخليل لا يسمِّي الواقع في آخر البيت حشواً، بل يسمِّيه «صدراً»، إمَّا مطلقاً -  
كما هو مقتضى ما نقل من قوله: «الثماني من البيت: صدرٌ، و حشوٌ، و حشوٌ، و  
عروضٌ، و ابتداءٌ، و حشوٌ، و حشوٌ، و ضربٌ؛

و السداسيُّ: صدرٌ، و حشوٌ، و عروضٌ، و ابتداءٌ، و حشوٌ، و ضربٌ؛

و الرباعيُّ لا يكون له حشوٌ» [١٧١] -؛

أو انَّ الصدر إن جاز أن يُعْتَلَّ بعِلَّةٍ لا يجوز في حشوه - سواءً كانت لازمةً،

كالمرقبة في المضارع؛

أو غير لازمةٍ، كالخرم في الطويل؛

أعتمد بها أو لا، كـ «فَعُولُن» في أوَّل الطويل، و «مُفَاعَلَتُن» في أوَّل الوافر -

يسمَّى: ابتداءً.

و كلماتهم غير خاليةٍ من الاختلاف. و المنقول عن الخليل أيضاً فيه تهافٌ و

اختلافٌ؛ و ليس تحقيقه بهم.

هذا؛ و قد يسمَّى الضرب و العروض: حشواً إذا جاز فيها ما يجوز في الحشو -

كما صرَّح به في «الأحسن» [١٧٢] -.

[وَإِنْ يُخَالِفِ الْعَرُوضُ الْحَشْوَ فِي

شَيْءٍ مِنْ الْحُكْمِ بِفَضْلِ يُعْرِفِ]

وإن يخالف العروض الحشو في شيء من الحكم - صحةً واعتلالاً - كـ

«فَاعِلُنَّ»: العروض الأول من البسيط، فإن الخبن لازم فيه دون الحشو - بـ «فصلٍ»

يُعرف.

[وَ مِثْلُ ذَا فِي الضَّرْبِ غَايَةٌ وَ سِمٌ

وَ الْإِبْتِدَاءُ كُلُّ جُزْءٍ مُنْخَرِمٍ]

و مثل ذا في الضرب بأن يخالف حكمه حكم الحشو صحةً واعتلالاً: غايَةٌ

و سِمٌ.

فعلى هذا فأكثر الأعراب و الضروب فصولٌ و غاياتٌ - كما يظهر لك فيما بعد،

إنشاء الله - .

و أما قول الناظم - كان الله له! - : و الابتداء كلُّ جزءٍ منخرِمٍ، فقد مرّ تفصيله

أوّل الباب.

و أما تخصيصه بالخرم فهو من باب المثال، و إلا فلوفرض اختصاصه بزحافٍ

آخر فهو ابتداءً أيضاً. لكنّ الاستقراء يشهد بانحصاره فيه لو كان الخرم زيادةً على

أصل البيت، لا على الصدر؛ فتأمل! و المدار على امكان التغيير و إن لم يقع، فأوّل

الطويل ابتداءً دائماً.

قال الدماميني: «و هذا يناهني قولهم: إنّ الموفور اسمٌ للجزء الذي يجوز أن يخرم

و لم يخرم» [١٧٣]؛



قلت: لامنافاة بينهما أصلاً، إذ تعدد الاسم لشيء واحد غير مستنكرٍ، لاسيما في هذا العلم المبني على تكثير الاصطلاحات؛ وكم له فيه من نظيرٍ!  
على أن الاسم الأوّل للجزء باعتبار محلّه من البيت، و الثاني له من حيث الصحّة و الاعتلال و إن اتّفقت انطباقهما في البيت الغير المحرم.

\*\*\*

### الزحافات

اعلم! أنّ التغييرات التي تعرض على الأجزاء على أقسام:  
فمنها ما يعترى ثاني الأسباب بحذفه أو تسكين متحرّكه، و هو الغالب؛  
وقد يعترى أوّلها مع ثانيها أيضاً، كالتقصير و الحذف؛  
وقد يعترى الأوّاد بزيادة أو نقیصة أو تغيير.  
و على جميع هذه التقادير:  
فإنّما أن يلزم مطلقاً - كزحاف القبض في عروض الطويل -؛  
أو يلزم إذا وقع في أوّل بيتٍ من القصيدة - كالقبض في ضربه -؛  
أو لا يلزم مطلقاً.

فمنهم من يسمّي جميع ذلك: زحافاً، كالقيروانيّ حيث قال في العمدة: «و أمّا الزحاف فهو ما يلحق أيّ جزءٍ كان من الأجزاء السبعة - التي جعلت موازين الشعر - من نقص أو زيادة، أو تقديم حرفٍ أو تأخيره أو تسكينه» [١٧٤]؛ انتهى؛  
و منهم من يسمّي جميع ذلك: عللاً، كأبي الجيش الأندلسي [١٧٥] - [١٧٦]؛

و الأكثرون يَخْصُّون بعضها باسم الزحاف، وبعضاً باسم العلة.  
فخصَّ القسمَ الأوَّلَ بالأوَّلِ جماعةً منهم الناظم - أيده الله تعالى - حيث قال:

[وَكُلُّ تَغْيِيرٍ لِثَانِي السَّبَبِ يُدْعَى زِحَافاً عِنْدَهُمْ فِي الْأَقْرَبِ]  
و كلَّ تَغْيِيرٍ لِثَانِي السَّبَبِ - من حذفٍ و تسكينٍ متحرِّكٍ - يُدْعَى زِحَافاً  
عندهم في الأقرب، سواءً جاز أو لزم، و إن كان حقَّ العلة اللزوم - كما يصرِّح  
به [١٧٧] انشاء الله بموارد استثنائه - .

و عرّفه بعضهم بأنّه تغييرٌ لا يلزم ولا يُكسرُ الوزن؛  
و احترز بالقيّد الأخير عن الحرم و نحوه.  
و على هذا التعريف يكون السبب و غيره من الزحاف - فإنّه لا يلزم -، مع أنّه  
عند الأكثر من العلل؛

و يخرج الحرم - فإنّه ممّا يكسر الوزن -، مع أنّه داخلٌ في الزحاف.  
و قول الدماميني: «إنَّ كونه ممّا يُكسرُ الوزن» [١٧٨]؛  
غير مسلّم!، إذ لو كسره لدخل فيه ما خرج من أن يكون شعراً، ضرورة أن كلّ  
شعرٍ لابدّ من أن يكون موزوناً بوزنٍ صحيحٍ. و اللازم باطلٌ بما تعرفه في باب  
الحرم - إن شاء الله -؛

على أنّه على ما قال و على تعريفه يخرج أكثر الزحافات الواقعة في الأعراب  
و الضروب، لمكان اللزوم؛

و أمّا على تعريف الناظم فيدخل في الزحاف، مع أن الزحاف لا يكون لازماً  
عندهم؛

ولهذا التزم بعضهم تقسيماً آخر؛ وهو الزحاف الذي يُجرى مجرى العلة [١٧٩]. قلت: والالتزام بدخوله في الزحاف وإن كان لازماً، لآمانع منه؛ بل هو كذلك، فإنّ اللزوم وعدمه من أحكام الزحاف - كالحسن والقبح والصلوح -، لا أنه قيدٌ في معناه.

وقوله: «يجري مجرى العلة» إن أراد به في الحكم، فلا مانع منه؛ والإففيه ما عرفت؛

ولكن جعله قسماً للزحاف وقسماً للتغيرات اللاحقة للأجزاء يُناسِبُ الأوّل. وكذلك الكلام في زيادة بعضهم قسماً آخر، وهو: العلة الجارية مجرى الزحاف [١٨٠].

وهنا تعريفاتٌ آخر لا فائدة في نقلها.

[وَمَا سِوَى ذَلِكَ عِلَّةٌ يُعَدُّ فِي سَبَبِ أَلْفَيْتِهِ أَوْ فِي وَتِدٍ] و ما سوى ذلك - أي: تغيير ثاني السبب - علةٌ يُعدُّ، في سببِ أَلْفَيْتِهِ - كالقصر والحذف - أَوْ فِي وَتِدٍ - كالتشعيت والحذف، لزم أم لا - . هذا على ما اختاره الناظم.

و تعريف العلة عند غيره يعرف بالقياس إلى ما تقدّم. وكلماتهم بعد غير خالية عن الاختلاف، ولا ثمرة في اطالة الكلام بنقلها و تحقيقها بعد رجوعه إلى الاصطلاح، الذي لا مشاحة فيه!. والأحسن أن يقال: إن ثبت عن الخليل اصطلاحٌ خاصٌ لزم متابعتة - قضاءً لحقّ اختراعه وابتكاره، وتبركاً باقتفاء آثاره! -، ولم أجده فيما عندي من الكتب؛ و

إلا فاللائق تسمية الجميع بأحد الاسمين من العلة و الزحاف توخيًّا للاختصار و اقتصاراً في جمع الاسماء بمقدار اللزوم.

و إن كان التقسيم مما لا بد منه فليتخرَّج أوَّلاً النقيصة و الزيادة التي من قبيل الحرم و الخزم، لنكتة نذكرها - إنشاء الله - في محله.

و يختصّ تغيير ثاني الأسباب باسم «الزحاف»، و ما عداه باسم «العلة»، كما صنعه الناظم؛ و يدخل القصر و نحوه حينئذٍ في كلا الحدّين إذا كان الحدان لا بشرطٍ، و يخرج منهما إذا أخذاً بشرط لا.

و الأحسن أن يُؤخذاً لا بشرطٍ، و يلتزم بدخوله في كلٍّ منها بأحد الاعتبارين.

و الوجه في ذكر الناظم له في باب العلل ترجيحه جانب العلية بموافقة القوم؛

و مشاركته معها في اللزوم - الذي هو الأصل في العلل -؛

و لزوم وقوعه في آخر الأجزاء كإخواتها السبعة الآتية؛ و الأمر سهل!

ثمّ اعلم! أن الجزء إمّا أن يقع في ثاني سببه تغييراً واحداً؛

أو تغييران.

و لا يمكن الأزيد، لأنّه ليس في الأجزاء ما يتركّب من أزيد من سببين؛

و السبب الواحد لا يمكن في ثاني سببه أزيد من تغييرٍ واحدٍ؛

و الأوّل يسمّى: الزحاف المفرد؛

و الثاني: المزدوج.

و قدّم الأوّل لبساطته؛ و كون الثاني مركّباً من قسمين منه.

و التغيير اللاحق للجزء إمّا بحذف الساكن؛

أو المتحرّك؛

أو اسكانه.

و أمّا تحريك الساكن فليس بزحافٍ، لأنّ الزحاف من قبيل التخفيف، و الحركة أثقل من السكون.  
و تختلف أسماؤه باختلاف محلّه من الجزء.

### [فَحَذْفُ ثَانِيِ الْجُزْءِ ذِي الْإِسْكَانِ

حَبْنٌ وَإِلَّا فَهُوَ وَقْصُ الثَّانِي]

فحذف ثاني الجزء ذي الاسكان - كاسقاط «الألف» من «فَاعِلُن» و «فَاعِلَاتُن» مجموع الوتد، و «سين» «مُسْتَفْعِلُن» فيصير «مُتَفَعِلُن» فينتقل إلى «مَفَاعِلُن»، و «فاء» «مَفْعُولَات» فيصير «مُعُولَات» فينتقل إلى «فَاعِيل» توخيّاً لتحسين العبارة - حبن [١٨١]؛ و هو لغة: جمع الرجل الثوب من أمامه و رَفَعِهِ إلى صدره [١٨٢]؛ و في عرف هذا الزمان: تقصيرُ الحَيَاطِ الثوب من وسطه [١٨٣]. فإن ثبت ذلك لغةً فهو الأنسب بالمعنى الاصطلاحي. و قد ذكر قريباً منه صاحب «الحسناء» فقال: «سُمِّيَتْ به من: حَبْنَتْ ثوبَ الصبيِّ، و هو أن يكون طويلاً فَتَجَمَعَهُ من وَسَطِهِ و تُحَيِّطُهُ لِيَقْصُرَ» [١٨٤].

و إذا دخل الحبن الجزء فهو: محبونٌ.

و إلا - استثناءً من قوله: «ذي الاسكان» -؛ يعني: اسقاط الثاني المتحرك - كاسقاط «التاء» من «مُتَفَاعِلُن» - فهو وَقْصُ [١٨٥] الثاني؛ و هو لغة: كسر العنق [١٨٦]؛ و الجزء: موقوصٌ.

[وَأَلْقَبُضٌ وَ أَلْعَقْلُ عَلَى تَرْتِيبِ مَا

سَمِعْتَهُ لِخَامِسِ الْجُزْءِ أَنْتَمَى]

و القبض [١٨٧]- وهو لغةً: ضدّ البسط - و العقل [١٨٨]- وهو لغةً: المنع - على ترتيب ما سمعته - من: اسقاط الثاني الساكن و الثاني المتحرك - لخامس الجزء انتمى.

فيكون «القبض»: اسقاط الخامس الساكن - كاسقاط «الياء» من «مفاعيلن». و «النون» من «فعلون» و القياس دخوله في «فاعلاتن» المفروق الوتد، ولكنه لم يرد -؛

و «العقل»: حذفه متحرّكاً - كاسقاط «اللام» من «مفاعلتن»، فيُنقَل إلى «مفاعلن».

و الجزء حينئذٍ مقبوضٌ على الأوّل، و: معقولٌ على الثاني.

[وَحَذَفُ سَاكِنٍ أَتَى فِي الرَّابِعِ طِيٌّ وَ مِثْلُ ذَلِكَ كَفُّ السَّابِعِ]

و حذف ساكنٍ أتى في الرابع - كحذف «فاء» «مُسْتَفْعِلُنْ» - مجموع الوتد -، و حذف «الف» «مُتَفَاعِلُنْ»، و حذف «واو» «مَفْعُولَات» اسمه: طيٌّ [١٨٩]؛ و مثل ذلك - أي: حذف الساكن - كَفُّ السَّابِعِ [١٩٠].

فالكفّ: حذف السابع الساكن. و القيد الاخير توضيحيٌّ، إذ السباعي الذي آخره سببٌ لا يكون إلا ساكن الآخر. و ذلك كحذف «النون» من «مَفَاعِيلُنْ»، و من «مُسْتَفْلُنْ» - المفروق الوتد -، و «فَاعِلَاتُنْ» مطلقاً. و الجزء: مطويٌّ.

[وَعُرِّفَ الْأِضْمَارُ بِالْإِسْكَانِ لِذِي تَحَرُّكِ أَتَى فِي الثَّانِي] فالإضمار: اسكان الثاني المتحرك [١٩١]، كاسكان «التاء» من «مُتَّفَاعِلُنْ»؛ و الجزء: مضمرٌ.

و ما في «تاج العروس» - بعد ذكر الإضمار في «متفاعِلُنْ» - : «وكذلك تسكين «العين» من «فَعِلَاتُنْ» فيه أيضاً... فيُنْقَلُ فِي التَّقْطِيعِ إِلَى مَفْعُولُنْ» [١٩٢]؛ ممَّا لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ!؛ فليُلاحَظْ.

[وَأَلْعَصْبُ مِثْلُهُ لِخَامِسٍ يُعَدُّ .....] [١٩٣] و العصب مثله - أي: الإضمار - في الاسكان، لكن لخامسٍ يُعَدُّ. ف «العصب»: اسكان الخامس المتحرك [١٩٤]، كاسكان «اللام» من «مُفَاعَلَتُنْ»؛ و الجزء: معصوبٌ. و هو لغةٌ: المنع؛ و: الشدّ [١٩٥]. قالوا: و هو مأخوذٌ من الثاني. قلت: و للعصب معانٍ آخر يمكن اشتقاقه من كلِّ منها.

[وَعَبْرُهَا مُزْدَوِجٌ وَ حَيْثُ مَا أَتَى مِنَ الْحَشْوِ إِلَى الْقُبْحِ أَنْتَمَى] و غيرها - أي: الزحافات المفردة الثمانية - مزدوجٌ، و يقال له: المركب أيضاً. و هو أربعةٌ: الحَبْلُ؛ و الحَزْلُ؛

و الشَّكْلُ؛

و النَّقْصُ.

وكلّها حيث ما أتى من الحشو إلى القبح انتمى؛ دون العروض و الضرب، فإنّ فيها تفصيلاً، فإنّه قد يكون حسناً فيها - بل لازماً -، و منها ما حاله حال الحشو.

ثمّ انّ تصرّيح الناظم و غيره بقبح الزحافات المزدوجة مطلقاً مع تصرّيحهم بصلاح بعض أقسامه في بعض البحور لا يخلو من تهافتٍ؛ فلعلّ المراد من «القُبْح»: عدم الحسن؛

أو من «الصّلاح»: مرتبةً ضعيفةً من مراتب القبح.

[فَالطِّيُّ بَعْدَ مَا حَبِنْتَ حَبْلٌ وَإِنْ تَلِي الْإِضْمَارَ فَهُوَ حَزْلٌ]

فالطيُّ بعد ما حَبِنْتَ الجزء خبلٌ [١٩٦]، كما إذا حذفت «سين» «مُسْتَفْعِلُنْ» -

مجموع الوتد - بالخبن، و «فاءه» بالطيِّ؛ فيكون «مُتَعِلُنْ»، فيُنْقَلُ إلى «فَعَلْتُنْ».

و إن تَلِي الطِّيُّ الْإِضْمَارَ فَهُوَ حَزْلٌ - بخاء تُحْذ، و قد يقال بجيم أجد - . ف

«الحزل»: اجتماع الطيِّ و الإضمار [١٩٧]، كاسكان «التاء» من «مُتَفَاعِلُنْ» بالإضمار، و

اسقاط «ألفه» بالطيِّ؛ فيصير «مُفْتَعِلُنْ» [١٩٨].

[وَ الْكَفُّ شَكْلٌ إِنْ بِمَخْبُونٍ وَقَعَ وَ النَّقْصُ إِنْ كَانَ مَعَ الْعَصْبِ أَجْتَمَعَ]

و الكفُّ شَكْلٌ إِنْ بِمَخْبُونٍ وَقَعَ [١٩٩]، كـ «فَاعِلَاتُنْ» - مجموع الوتد - إذا

حُذِف «ألفه» بالخبن، و «نونه» بالكفِّ، فيصير: «فَعَلَاتُنْ».



و النقص إن كان الكفّ مع العصبِ اجتمع [٢٠٠]، ولا يكون إلا في «مفاعلتن»،  
تُسكن «لامه» بالعصب، و تسقط «نونه» بالكفّ؛ فيصير «مُفَاعَلْتُ»، فينقل إلى  
«مَفَاعِيلُ».

\*\*\*

## باب

### أقسام العلل و أحكامها

و قد عرفت أنّها عند الناظم تكون في الأسباب و الأوتاد.

و هي إمّا بزيادة؛

أو نقيصة.

و قدّم أقسام النقيصة لكونها ألصق بالباب السابق؛

و قدّم العلل الواقعة في الأسباب لذلك أيضاً؛ فقال:

[وَحَذْفُ سَاكِنِ الْخَفِيفِ بَعْدَ مَا يُسَكِّنُ السَّابِقُ قَصْرًا وَسِمًا]

و حذف ساكن السبب الخفيف بعد ما يُسكِّن الحرف السابق عليه، و هو

أوّل السبب، قصرًا و سِمًا [٢٠١] - كما إذا أسقطت «النون» من «فَاعِلَاتُن» و سكنت

«التاء» منه - .

و قيل: «إنّ القصر: اسقاط متحرّكٍ من سببٍ خفيفٍ»؛

و الأوّل أشهر، و هو المنقول عن الخليل.

وَرُدُّ الثَّانِي بـ: أَنْ اسْقَاطَ السَّبَبِ غَيْرِ مَعْهُودٍ فِي الْأَجْزَاءِ.  
قلت: وكذلك اسكان أوله؛ فلا بد من ارتكاب أحد أمرين لانظير لهما. و الثاني  
أخف، لكونه يتم بعمل واحد.

[وَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِالْمَجْمُوعِ فَسَمِّ ذَاكَ الْأَجْزَاءَ بِالْمَقْطُوعِ]  
وإن فعلت ذلك من الحذف والتسكين بالوتد المجموع، فسَمِّ ذلك:  
«قطعاً» [٢٠٢]، وسمِّ الجزء بـ: المقطوع.  
فالقطف في الأوتاد كالقصر في الأسباب؛ فيصير «مُتَفَاعَلُن» بالقطف:  
«مُتَفَاعَلُن» - بسكون اللام - .  
وقيل: «إِنَّ الْقَطْعَ اسْقَاطَ مَتَحَرِّكٍ مِنْ وَتِدٍ مَجْمُوعٍ»؛  
وهذا نظير القول الآخر في القصر، وفيه ما فيه!

[وَالْحَذْفُ حَذْفُ جُمْلَةٍ الْخَفِيفِ وَذَا مَعَ الْأَسْكَانِ بِالْمَقْطُوفِ]  
والحذف [٢٠٣] عندهم حذف جملة السبب الخفيف من آخر الجزء، - كاسقاط  
«تُنُّ» من «فَاعِلَاتُنُّ» - .  
وذا - أي: الحذف - مع الاسكان لما قبله: قَطْفُ [٢٠٤].  
اعلم! أن جزء «مُفَاعَلَتُنُّ» في الوافر قد يصير إلى «فَعُولُنُّ»، و يسمى حينئذٍ  
بـ: المقطوف.

فالحليل و تبعه الأكثرون يجعلونه بحذف آخر سبب منه و اسكان ما قبله؛  
فالقطف عندهم: اجتماع الحذف والقصب. فيبقى من الجزء بعد اسقاط السبب الخفيف

و اسكان ثاني السبب الثقيل: «مُفَاعَلٌ»، فينقل إلى «فُعُولُنْ»؛  
و بعضهم يجعله يحذف سببٍ ثقيلٍ من وسط الجزء، فيكون «مُفَاتُنْ»، فينقل إلى  
«فَعُولُنْ»، نظراً إلى أنه لا يحتاج إلا إلى عملٍ واحدٍ.  
و رُدَّ بأن الحذف في وسط الجزء أمرٌ لم يُعهد.  
و العمدة في ترجيح الأوّل متابعة الخليل.

[و تَاءُ مَفْعُولَاتٍ كَشَفًا تُحَذَفُ وَ الْوَقْفُ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ يُعْرَفُ]  
و «تاء» أجزاء مفعولات كشافاً - بـ «السين» المهملة على ما صوّبه  
الزمخشري [٢٠٥] - [٢٠٦]، و بالمعجمة على ما رواه الأكثر -، تُحذف؛  
و زحاف الوقف بالوقف عليه - أي: على «تاء» مفعولات - يُعْرَفُ.  
فـ «الكشف» [٢٠٧]: اسقاط السابع المتحرّك؛  
و «الوقف» [٢٠٨]: اسكانه.

[و حَذْفُكَ الْمَفْرُوقِ صَلْمُهُ وَ ذَا فِي الْوَتِدِ الْمَجْمُوعِ يُدْعَى حَذْذًا]  
و حذفك الوتد المفروق من الجزء: صَلْمُهُ [٢٠٩]؛ فـ «مَفْعُولَاتٍ» بعد الصلْمِ يبقى  
منه: «مَفْعُو»، فينقل إلى «فَعْلُنْ».  
و ذا - أي: الحذف - في الوتد المجموع يُدْعَى حَذْذًا [٢١٠] - بذالٍ تُحَذِّدُ - فـ  
«مُفَاعَلُنْ» يبقى منه «مُتَفًا»، فينقل إلى «فَعْلُنْ». و بالاستقراء لا يكون إلا في  
الكامل.

و من قال باثباته في «مُسْتَفْعَلُنْ» يريد الامكان، لا الوقوع؛ كما صرّح به هذا

القائل في جزء «فَاعِلُنْ»، فَإِنَّ الْعَلَّةَ عَلَّةٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ.  
فتطويل الدماميني في الاعتراض عليه [٢١١] لا وجه له أصلاً.

[وَأَشْتَرَطُوا فِي هَذِهِ الثَّمَانِ وَقُوعَهَا فِي آخِرِ الْأَرْكَانِ]

و اشتراطوا في هذه الثمان - وهي:

القصر؛

و: الحذف؛

و: القطع؛

و: القُطْف؛

و: الكشف؛

و: الوقف؛

و: الصلم؛

و: الحذف - وقوعها في آخر الأركان، أي: آخر الأجزاء. فحذف «الألف» من

«مُتَّفَاعِلُنْ» و اسكان «فائه» ليس بقصر.

و يحتمل أن يكون المراد بـ «آخر الأركان»: آخر الشطور، بأن يكون عروضاً،

أو ضرباً؛ وكلا الأمرين شرط على ما ذكره.

[وَأَلْبَتَرُ ذَاكَ الْقَطْعُ بِالْحَذْفِ اجْتَمَعَ كَمَا إِذَا حُلَّ فَعُولُنْ قِيلَ فَعُ]

و البتر [٢١٢] ذاك «القطع» إذا بـ «الحذف» اجتمع، مطلقاً عند الخليل و من

تبعه؛

و الزجّاج لا يسميه «بتراً» إذا وقع في المديد، لزعمه عدم المناسبة في التسمية،

لبقاء أكثر الجزء فيه.

كما إذا حلّ البترُ جزءً «فَعُولُن» قيل: «فَع» - باسكان العين و اسقاط «الواو» للقطع، و اسقاط «لن» بال حذف، فيبقى ما ذكره - .  
و بعضهم يعبرُ عنه حينئذٍ بـ: «فُل»، لكونها كلمةً مأنوسةً مستعملةً في ترخيم «فلان».

[وَعَيْنُ فَاعِلَاتِ ذِي الْمَجْمُوعِ يُحْدَفُ لِتَشْعِيثِ فِي التَّقْطِيعِ]

و مما يعرض الأوتادان عين «فاعلات» ذي الوتد المجموع يُحذف للتشعيث [٢١٣]، أي: يُسمى ذلك: «تشعيثاً»؛ فيصير «فَاعِلَاتُن»: «مَفْعُولُن».

و اختلف العروضيون في المحذوف منه حينئذٍ على أربعة أقوال؛

و ما ذكره الناظم أحدها، و هو قول الأكثر؛

و ثانيها: قول الخليل، و هو: إنَّ المحذوف «اللام»، فصار «فاعاتن»؛

و ثالثها: قول قطرب [٢١٤]: حُدفت «الألف» و سُكّنت «اللام»، فيكون كالقطع،

و ليس بقطع - كما زعمه الدماميني [٢١٥] -؛

و رابعها: قول الزجاج، و هو: أنّه خبئُ باسقاط «الألف»، ثم أُسكن «العين»

منه.

و قول الدماميني: «أضمر باسكان عَيْنِهِ» [٢١٦]؛

ظاهر الفساد!، إذ الاضمار في ثاني الأسباب، لا أوائل الأوتاد. وكأنّه رأى كلام

الزجاج - في ترجيحه لمذهبه و تضعيف بقبية الأقوال؛ و قوله: «إنَّ الوتد لم يحذف أوّله

إلا في أوّل البيت، و لا آخره إلا في آخره؛

و أمّا الخبن و الاسكان فإثهما يوجدان كثيراً في الوسط؛  
أمّا الخبن فظاهراً؛

و أمّا الاسكان فكالإضمار، ... إلى آخره» -؛

فغفل عن «كاف» التشبيه و نسب إلى الزجّاج ذلك!.

هذا؛ و له خطأً آخر حيث نسب هذا القول إلى قطرب و الزجّاج معاً و لم يذكر  
القائل بالقول الثالث [٢١٧]، مع أنّ الثالث لقطرب، لا الرابع - كما نقلناه من الثقة -؛  
هذا.

ولكلّ من هذه الوجوه حججٌ ضعيفةٌ و استحساناتٌ و اهيةٌ [٢١٨]. و من شرائط  
هذا الشرح - بل من محاسنه! - ترك أمثالها.

و قوله: في التقطيع، إشارةٌ إلى أنّ الثمرة في هذه الوجوه تظهر عند التقطيع؛  
فعلى الأوّل يكون «فَاعَاتُنْ»؛

و على الثاني «فَاعِلْتُنْ» - بسكون «اللام» -، و هكذا.

و اعلم! أنّ العروضيين ذكروا هنا: «التّخليع»، و هو: اجتماع الخبن و القطع في  
العروض و الضرب؛ و سيأتي - إنشاءً لله - الكلام فيه في باب الأعراب و  
الضروب عند تعرّض الناظم له - إنشاءً لله -.

[وَزِدْ عَلَى الْمَجْمُوعِ لِلتَّرْفِيلِ حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفًا لَدَى التَّنْذِيلِ]

و أمّا الزيادات فتلاثة:

الترفيل؛

و: التذليل؛

و: التسبيغ.

و بيانه: انه زد على آخر الوتد المجموع - مثل: «مُتَّفَاعِلُن» - للترفيل [٢١٩] حرفين، فيكون «مُتَّفَاعِلَاتُن»، و الجزء يقال له حينئذٍ: المرفَّل؛  
أو زد حرفاً على الوتد المجموع أيضاً لدى التذييل [٢٢٠]، فيصير «مُتَّفَاعِلُن» أو «مُسْتَفْعِلُن»: «مُتَّفَاعِلَان» و «مُسْتَفْعِلَان».

[وَلِالْخَفِيفِ الْحَرْفِ زِدْ تَسْبِيغًا وَ قِيلَ وَ الْقِيَاسُ أَنْ يَسُوغًا]  
و للخفيف من السبب الحرف الواحد زد تسبيغاً، ف «فَاعِلَاتُن» يصير  
بالتسبيغ: «فَاعِلَاتَان».

و قيل: إنه مختص بالسمع، لأنه لم يبلغ في الكثرة حدّاً يُقاس عليه؛ و لكن  
القياس يقتضي أن يسوغا في خصوص مجزوء الرمل، لأنه لا ياباه الذوق؛  
و يكفي في كونه عربياً السماع و لو قليلاً.

[و حُصَّ بِالضَّرْبِ الثَّلَاثَ طُرًّا وَ إِنْ خَلَا الْجُزْءُ فَقُلْ مُعَرِّى]  
و حُصَّ بِالضَّرْبِ مِنْ مَجْزُوءِ الْأَجْر - التي يأتي بيانها إنشاء الله - الثلاث طُرًّا،  
فلا يدخل العروض فيها إلا للتصريح فضلاً عن غيرها.  
و إن خلا الجزء منها - أي: من كل من الثلاث - فقل: مُعَرِّى [٢٢١] هذا الجزء،  
أي: سمّه كذلك.

\*\*\*

## باب الخزم

وهو: الزيادة على أوائل البيت؛ و

## [باب] الخرم

وهو: النقيصة منه.

[وَأَوَّلُ الْبَيْتِ عَلَى قُبْحٍ بِمَا مِنْ دُونَ خَمْسٍ جَازَ أَنْ يَنْخَزِمَا]

وَأَوَّلُ الْبَيْتِ - على قبح - بما من الحروف دون خمسٍ جاز أن ينخزما [٢٢٢]؛

أي: يزداد على أول البيت حرفاً إلى أربعة. قالوا: وربما جاء أزيد منه؛ كقوله:

لَكِنِّي عَلِمْتُ لَمَّا هُجِرْتُ أَنِّي أَفُوزُ بِالْوَصْلِ عَنْ قَرِيبٍ [٢٢٣]

فقوله: «لكنني» خزمٌ كله؛ وهو سبعة أحرفٍ إن رُوي مع نون الوقاية، وسته

بدونها.

ولكنهم حكموا على الأزيد بالشذوذ، و على مطلق الخزم بالقبح - كما ذكره

الناظم -.

و الحق أن يقال: إن كانت الكلمة المنخزم بها جزءاً من الشعر و متوقفاً معناه

عليه:

فلاريب في قبحه، بل عدم جوازه، لاخلاله بالوزن الذي هو مناط الشعر و

قوامه إن حسب من الشعر؛ و إخلاله بالمعنى إن لم يحسب منه. و لكن لم أجد إلى الآن

ذلك في كلام أحدٍ من الفصحاء؛ بل و لامن غيرهم. و لو فرض وقوعه فلا بد من حمله

على الخطأ و الغلط، لكونه مضرراً بالوزن قطعاً، و الوزن به قوام الشعر.



و لا يكتفي في اثباته السماع بعد ما عرفت سابقاً من أنه أمرٌ ذوقِيٌّ تدركه الطباع القومية، و السماع إنما يكتفي في اثبات كون الوزن عربياً، لا في اثبات أصله؛ و إن كانت مما لا يتوقف عليه معنى البيت لكنها كلمة تزداد قبل البيت لا بقصد أنها من البيت - بل مثل التوطئة له و زيادة معنى فيه، كالتحقيق إذا زيد عليه لفظ «قد» و نحو ذلك - :

فلا قبح فيه من جهة الوزن الذي هو موضوع فنّ العروض أصلاً؛ و أمّا من سائر الجهات فإنه يختلف بحسب الموارد و الكلمات؛ فربما تكون حسنة في موردٍ؛ قبيحةً أو صالحةً في آخر. و البحث عنه ليس من فنّ العروض، بل هو من فنّ البلاغة.

و جميع ما ذكر من الشواهد على الخزم و سائر ما رأيناه من هذا القبيل، كقوله:  
يَا مَطَرُ بِنِ نَاجِيَةَ بِنِ سَامَةَ إِنِّي أُجْفِي وَ تُغْلَقُ دُونِي الْأَبْوَابُ [٢٢٤]  
فإن حذف حرف النداء جائزٌ إجماعاً.

و كقوله:

كَأَنَّ أَبَانَا فِي أَفَانِينَ وَ دَقِهِ كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ [٢٢٥]

و كقوله:

لَقَدْ عَجِبْتُ لِقَوْمٍ أَسْلَمُوا بَعْدَ عَزِّهِمْ أَمَامَهُمْ لِلْمُنْكَرَاتِ وَ لِلْغَدْرِ [٢٢٦]

و كقوله:

وَ إِذَا أَنْتَ جَارَيْتَ أَمْرًا سَوْءًا فَعَلِهِ أَتَيْتَ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا لَيْسَ رَاضِيًا [٢٢٧]

... إلى غير ذلك. فإن حذف هذه الألفاظ الزائدة ليس بمضرب بالمعنى و لا باللفظ؛ و ليست داخلة فيه حتى تضرب بالوزن، بل هي كلمات تكلم بها الشاعر أمام البيت و

اعتمد على معلومية الوزن؛ وربما كان الشاعر يتكلم بالكلام على غير جهة الشعر ثم يرى فيه رأياً فيُضَرِّفُهُ إلى جهة الشعر - كما تنبّه له ابن رشيق [٢٢٨] - .  
ومما يدلّ على كونه غير داخلٍ في الشعر: عدم الاعتناء به في التقطيع عندهم - كما سيأتي - .

و بالجملة؛ فغاية ما ثبت من السماع تكلمهم بحروفٍ قبل البيت، و أمّا قصدهم الشعر بمجموع تلك الحروف و بقيّة الكلمات فلم يُنْقَلْ، ولا سبيل إليه.  
و إنّما لم يقع الخزم بأزيد من الحدّ الذي ذكره غالباً، لأنّ الحروف التي هي بمنزلة الزوائد لا تزيد عليه غالباً.

و يؤيد ما ذكرناه اشتراطهم في الخزم وقوعه في أوّل البيت؛ بل ببالي ان بعضهم جوّز ذلك في أوّل القصيدة خاصّةً دون الأثناء، فإنّ المتكلم بعد شروعه في النظم ليس له العدول في أثناءه إلى النثر، دون أوّل البيت أو القصيدة.

### [وَأَلْخَزْمُ فِي الْعَجْزِ أَتَى حَرْفَيْنِ أَوْ

حَرْفًا وَ مَا زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ أَبَوًا]

و أمّا الخزم في أوّل العجز من البيت قد جوّزوا وقوعه على شذوذٍ إذا أتى حرفين أو حرفاً؛

و ما زاد على اثنين - أي: على الحرفين - أبوا وقوعه؛ و لكن الذي وقع في كلام الفضلاء فعلى الشرط الذي عرفت؛ كقوله:

كُلَّمَا رَأَيْتَ رَائِبًا مِّنِّي رَائِبٌ      وَ يَعْلَمُ الْجَاهِلُ مَنِّي مَا عَلِمَ [٢٢٩]

ف «الواو» زيادةً على الابتداء، لكن لا يتوقّف معنى الكلام عليه. و الوجه في

وقوعه فيه: هو انّ الشطر الثاني كثيراً ما يستقلّ و يُعامل معه معاملة البيت التامّ، و لهذا يجوز وقوع ألف الوصل في أوّله - و إن منعه بعض أهل العصر ممّن لم يعط التأمل حقّه! - و قد حقّق ذلك ابن جنيّ في «الخصائص» [٢٣٠]-[٢٣١]؛ فليرجع إليه من شاء.

ولكن من العجائب ما أنشده ابن جنيّ؛ و هو:

الْفَخْرُ أَوْلُهُ جَهْلٌ وَ آخِرُهُ حِقْدٌ إِذَا تَذَكَّرْتَ الْأَخْلَاقَ وَالشَّيْمَ [٢٣٢]  
ففيه خزمٌ في الابتداء بأربعةٍ مع توقّف المعنى عليه.

### [وَأَلْخَرْمُ حَذْفُ أَوَّلِ الْمَجْمُوعِ مِنْ

أَوَّلِ بَيْتٍ وَ هُوَ بِالتَّرْكِ قَمِينٌ]

و مثله الكلام في «الخرم» [٢٣٣]؛ و هو: حذف أوّل الوتد المجموع من أوّل

بيت؛ أو: أوّل شطرٍ.

فإن كان الحذف ممّا لا يمكن تقديره:

فلاريب في قبحه و عدم جوازه - لاخلاله بالوزن -، و هو بالتّرك قَمِينٌ، و

لم يقع ذلك فيما بلغنا من شعر الفصحاء؛

و إن كان بحيث يمكن تقديره - كـ «واو» الابتداء أو «همزة» الاستفهام و

نحوهما -:

فلا قبح فيه بحسب الوزن أصلاً، فإنّ الحرف المحذوف معدودٌ من البيت محسوبٌ

مع باقيه عند التقطيع، و إنّما ترك الشاعر النطق به؛

و قد يكون ذلك لنكتةٍ تزيد البيت طلاوةً و بهاءً، نظير قوله:

هَاجَكَ رَبْعٌ دَارِسٌ الرَّسْمِ بِاللَّوَى لِأَسْمَاءَ عَفَى أَيُّهُ الْمُوْرُ وَالْقَطْرُ [٢٣٤]

فإنّ المحذوف حرف الاستفهام؛ و لو ذكره تعيّن الكلام في الانشاء، و لما تركه  
انصرف ذهن السامع إلى الإخبار و بعد ما يتمّ الشطر و يعرف وزنه يرجع عنه إلى  
الانشاء؛ فيكون نظير ما ذكره بعض المحققين في جهة حسن المجاز من المكر و الغرّ.  
و نحوه قول أبي تمام:

هُنَّ عَوَادِي يُوسُفٍ وَ صَوَاحِبُهُ [٢٣٥]

و لما غفل بعض كتّاب ابن طاهر عن هذه النكتة أورد عليه بعدم استقامة  
الوزن [٢٣٦]، الذي مثله لا يخفى عليه!

و بالجملة فالخرم عكس الخزم؛ و الكلام فيها واحد.

فإن قلت: لازم ما ذكرت جواز الخرم في جميع البحور مع أنّ أكثرهم يخصّه بما  
أوله و تد مجموع - كما سمعته من الناظم - ؟  
قلت: ما ذكره من الاختصاص ممنوع، كيف و قد وقع في الكلام و أوله سبب  
ثقيل - كقوله:

تَنَكَّلُوا عَن بَطْنِ مَكَّةَ إِنَّهَا كَانَتْ قَدِيمًا لَأَتْنَالُ حَرِيمُهَا - [٢٣٧]

و في المنسرح و أوله سبب خفيف - كقوله:

كَرْبُ نَبُوءَا أَوْ دُولُ بُوَا أَوْ حَيْثُ شِئْتُمْ فَادْهَبُوا [٢٣٨] -

... إلى غير ذلك مما يقف المتتبع عليه.

و ما احتمله الدماميني - في قوله: «تناكلوا - ... البيت -» من: «كون الصدر  
موقوصاً، فلا يكون شاهداً على الخرم» [٢٣٩] ضعفه ظاهراً بما قدّمناه! فإنّ المحذوف  
قطعاً أحد الحرفين من «الواو» أو «الفاء».

فإن قلت: لازم ما ذكرت جواز الخرم بأكثر من حرف واحد و قد منعه الخليل؟

قلت: متابعة الخليل تلزم في موردين:

إمّا فيما نقله من العرب، لمكان وثاقته؛

أو فيما اصطلح عليه، قضاءً لحقّ اختراعه؛

و ليس المقام من أحدهما.

و لولزمنا متابعته حتّى في هذا المقام قلنا: إنّ الخليل إنّما منع الوقوع، لا الإمكان؛

و السبب في عدم وقوعه أو ندرته: أنّ الكلمة التي يمكن حذفه و معرفته بأدنى

التفاتٍ من غير أن يضرّ بمعنى البيت لا يزيد على الواحد غالباً؛ فتأمل!.

هذا؛ و ظاهر قول الناظم: «من أوّل بيتٍ»: عدم جواز الحرم في أوّل

الشرط الثاني؛

و هو المنقول عن الخليل؛

و أجازته الأخفش فيه مطلقاً، و تبعه جماعة؛

و فضّل أبو زكريّا بين البيت المقفّي و المصّرّع و بين غيره، فجوّزه في الأوّل و

منعه في الثاني [٢٤٠].

أنشد الأخفش من الطويل قوله:

لَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَمَّا أَتَيْتُهُ      أَعْطَى عَطَاءً لَّاقِلِيلًا وَلَا نَزْرًا [٢٤١]

خرم صدره و ابتدائه.

و من المتقارب قوله:

وَ عَيْنٌ لَهَا حُورَةٌ بَدْرَةٌ      سَقَتْ مَا فِيهِمَا مِنْ آخِرٍ [٢٤٢]

قال البارقي: «و هو شاذٌّ لا يُقاس عليه».

و استدللّ أبو زكريّا ب: «أنّ البيت المقفّي و المصّرّع عروضه كالضرب، فيصير

الابتداء كالصدر» [٢٤٣].

قلت: و الشواهد التي ذكرها الأخفش أكثرها - بل كلها - مصمتة، فإن كانت ثابتة من العرب فالوجه الجواز مطلقاً، وإلا فالمنع مطلقاً؛ وهذا التعليل لا يبغي على كلا التقديرين.

ثم إن الناظم لما خص الخرم بما أوله وتد مجموع لزمه تخصيصه بالبحور التي أولها ذلك؛ فقال:

ففي طویلٍ ثمّ وافٍ يجي و مُتقاربٍ كذاً و ألّهزج

و قد عرفت عدم الاختصاص.

و بما ذكرنا ظهر لك أنّ البحث عن الخزم و الخرم ليس من مسائل العروض؛

إذ الأوّل زيادة عند التكلّم في الشعر؛

و الثاني نقيصة عنه؛

و ليست الزيادة و النقيصة في الوزن - الذي هو موضوع هذا العلم - .

و لكنهم لم يفهم التعرّض لغير مسائل فهم حتى جعلوا للخرم - بحسب كلّ

جزءٍ و بحسب سلامته و مزاحفته - أسماء عديدة من غير أن تترتب عليها فائدة

سوى تكثير الاصطلاحات و تشويش الأذهان!.

و لبت شعري أيّ عثرة صدرت من الخزم المسكين فأعرضوا عنه و لم يجعلوا

لدخوله على كلّ جزءٍ - و بحسب سلامة ذلك الجزء و عدمه - أسماءً مختصة؟!؛

و الخرم بأيّ مكرمةٍ استحقّ هذه الفضيلة؟!.

[الْخَزْمُ عِنْدَهُمْ لَهُ أَقْسَامٌ .....][٢٤٤]

وليت الناظم ترك نظمها و جعل عليّ أمّها!!؛ ولكن لما قال: و الخرم عندهم له أقسامٌ لزمنا شرح كلامه بمقدار توضيح مرامه؛ و من أراد التفصيل فعليه بالكتب المبسوطة. فنقول:

قد عرفت أنّ الخرم لا يكون إلا في ما أوّله و تد مجموع، و هو ثلاثة أجزاء:  
فَعُولُنْ؛  
و: مَفَاعِيلُنْ؛  
و: مَفَاعِلَتُنْ.

[تَلْمٌ وَ تَرْمٌ بَعْدَهُ وَ خَرْمٌ شَتْرٌ وَ خَزْبٌ بَعْدَهُ وَ قَصْمٌ]

فإذا دخل الأوّل سالماً فهو: تَلْمٌ [٢٤٥]؛

وإن دخله مقبوضاً فهو: تَرْمٌ [٢٤٦]، و بعده الجزء: أترم؛

وإن دخل مفاعيلن فإمّا أن يكون:

سالماً؛

أو: مقبوضاً؛

أو: مكفوفاً.

و الأوّل: خَرْمٌ [٢٤٧] - و هو الاسم العامّ للجميع، و بعضهم يفتح «الراء» هنا

للفرق -؛

وإن دخله مقبوضاً فهو: شَتْرٌ [٢٤٨]؛

وإن دخله مكفوفاً فهو: خَزْبٌ [٢٤٩]، و بعده الجزء: أخرب.

و إن دخل مفاعلتن فإمّا أن يكون:

سالماً؛

أو: معصوباً؛

أو: معقولاً؛

أو: منقوصاً.

[قَصْمٌ و عَقْصٌ بعده ثمَّ جَمَمٌ و سَمٌّ بالمفور ما منه سلم]

فإن دخله معصوباً فهو: قَصْمٌ [٢٥٠]؛

و إن دخله سالماً فهو: عَضْبٌ [٢٥١]؛

و إن دخله منقوصاً فهو: عَقْصٌ [٢٥٢]، و بعده الجزء: أعقص.

ثمَّ إن دخله معقولاً فهو: جَمَمٌ [٢٥٣].

ثمَّ إنَّ هذه الأسماء التي للأجزاء المزاحفة يحتتمل أن تكون لنفس الخرم - بمعنى اسقاط الحرف من أوّل الوجد، و يكون الاختلاف باعتبار محالّه -؛  
و يمكن أن تكون اسماً لمجموع الأمرين من الخرم و الزحاف الذي في الجزء،  
فيكون بغير الزحافات المركّبة. و قول الناظم: و الخرم عندهم له أقسام، يناسب الأول؛ و هو الأحسن.

و سَمٌّ بالمفور - على ما في كتب الفنّ، لكن في «القاموس»: «موفّر» كـ

«مُعْظَمٌ» [٢٥٤]، فلعلّه من أغلاطه - ما منه سلم، جاز فيه الخرم أو لا. ف«مستفعلن»

مثلاً موفورٌ دائماً.

و منهم من يخصّه بالأجزاء التي يمكن دخوله فيه، فغير الأربعة المتقدّمة



لايسمى موفوراً مطلقاً؛

و الثاني أنسب.

و صاحب «العقد الفريد» [٢٥٥] - [٢٥٦] يسمي الموفور: «تاماً» [٢٥٧]؛

و منهم من يسمي كل جزءٍ سلّمٍ من أيّ زحافٍ كان: «موفوراً».

[وَ غَيْرُ ذِي التَّغْيِيرِ حَشْوًا سَلِمًا وَ فِي العُرُوضَيْنِ صَحِيحًا وَ سِمًا]

و مثله الكلام في قوله: و غير ذي التغيير حشواً سلماً. فالسالم اسمٌ للحشو

الذي سلم من الزحاف [٢٥٨]؛

إمّا مطلقاً؛

أو من خصوص الجائز فيه.

و السالم في العروضين - أي: الضرب و العروض - صحيحاً و سماً. و قول

صاحب «الكافي» - و تبعه الدماميني [٢٥٩] -: «إنّ الصحيح فيها ما سلم ممّا لا يقع في

الحشو، كالقطع و القصر» [٢٦٠]؛

سهو!، فإنّ الضرب الأوّل من الطويل لايشكال في تسميته صحيحاً، مع أنّه في

مقابل المقبوض الذي يكون في الحشو أيضاً؛ و الضرب الثاني لايسمى صحيحاً، بل

يسمى مقبوضاً.

و على ما قلنا جرى في باب الأعاريض و الضروب مع أنّه قال ما سمعت، و هو

عجيب!

و قال شارح «الحسناء»: «إنّ الصحيح كلّ عروضٍ أو ضربٍ لزم سلامته من

الزحاف و العلة، و السالم كلّ جزءٍ سلّمٍ من الزحاف مع جوازه فيه حشواً؛ انتهى؛

و قال في أول الكتاب: «الصحيح اسمٌ لكلِّ ضربٍ أو عروضٍ سلم و امتنع فيه تغييرٌ لازمٌ لاخوته من انتقاضٍ - كالقطع و القصّ -، و زيادةٍ - كالإذالة و نحوها؛ ... إلى أن قال: - و المعتلُّ اسمٌ لكلِّ عروضٍ أو ضربٍ خالف الحشو بلزوم سلامةٍ أو زحافٍ»؛ فليلاحظ كلامه مع ما تقدّم!

و كذلك بقيّة تعبيراتهم في المقام، فإنّها غير خاليةٍ من الاختلاف. و الأمر فيها سهلٌ لرجوعها إلى الاختلاف في الاصطلاح. و نحن بنينا على ترادف اللفظين، فعبرنا في باب الاعاريض و الضروب بكلِّ منها، لعدم اختلافٍ في الحكم ليجب اختلاف الاصطلاح.

[وَحَقُّ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَلْزَمَا      وَ قَلَّ هَذَا الْأَصْلُ أَنْ يَنْخَرِمَا]  
وَحَقُّ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَلْزَمَا، فإذا نظم الشاعر مثلاً البيت الأوّل من الكامل أحدّاً  
لزمه الحذف إلى آخر القصيدة.  
وَقَلَّ هَذَا الْأَصْلُ أَنْ يَنْخَرِمَا؛

[كَالْخَرَمِ حَيْثُ جَاءَ وَ أَلْحَذَفِ مَتَى  
عِنْدَ عَرُوضٍ مُتَقَارِبٍ أَتَى]  
كالخرم حيثُ جاء - بناءً على كونه علةً -؛ و كان عليه أن يذكر الخزم أيضاً،  
فإنّه مثله؛ فتأمل!

و الحذفِ متى عند عروضٍ متقاربٍ أتى، و هو العروض التامة؛ و أمّا  
المجزوءة فلازمٌ فيها الحذف. و اكتفى الناظم عن تقييده هنا بما سيأتي في محله - إنشاءً

الله -؛ و أمّا في غيره فلازم.

[و هَكَذَا أَلْتَشْعِثُ إِذْ يَأْتِي فِي ضَرْبٍ مِنَ الْمُجْتَثِّ وَ الْخَفِيفِ]  
و هو الضرب الصحيح منه، صحّت عروضه أم لا - و يأتي تفصيل الكلام في ذلك إنشاء الله في محالها -.

و قد تقدّم أنّ بعضهم يسمّى هذه العلل ب: «العلل الجارية مجرى الزحاف»؛ و الأصل في الزحاف عكس العلة و ينخرم بأكثر الزحافات التي تعتري الأعراب و الضروب، بناءً على تسميتها زحافاً - كما هو مختار الناظم -، و كذلك فيما فعله في باب المراقبة من لزوم أحد الزحافين؛ فتأمل.

[و كُلُّ مَا مِنَ الزُّحَافَاتِ مَضَى حَيْثُ أَتَى فِي الشُّعْرِ حَشْوًا يُرْتَضَى]  
و كلّ ما من الزحافات مضى الكلام عليها، حيث أتى في الشعر حشواً يُرْتَضَى، أي: يجوز و إن لم يكن حسناً. فلا ينافي ما تقدّم منه من قبح الزحافات المركبة مطلقاً؛ و ما تعرف منّا - إنشاء الله - من التفصيل في أقسامها.

[و كَفٌّ وَافِرٍ وَ خَبْلٌ الْمُقْتَضِبِ وَ طَيٌّ كَامِلٍ فَحَسْبُ يُجْتَنَبُ]  
و اختلافها بحسب البحور، بقرينة قوله: و كَفٌّ وَافِرٍ؛ و خبل أول الجزء من كلّ شطري المقتضب و طيّ كاملٍ فحسبٍ يُجْتَنَبُ؛

أمّا كَفٌّ الْوَافِرِ وَ طَيٌّ الْكَامِلِ: فلما يلزم على كلّ منهما من توالي خمس حركاتٍ في جزئين: في الأوّل، و في جزءٍ واحدٍ في الثاني؛ و اكتفى عن تقييد الأوّل بعدم

العصب، و الثاني بعدم الاضمار مع أنّ معهما يرتفع محذور توالي المتحرّكات الخمس، لأنّ الأوّل حينئذٍ يسمّى نقصاً لا كفاً، و الثاني خزلاً لا لحياءً؛  
و أمّا خبل المقتضب فللمراقبة بين خبئه و طيبه - كما سيأتي -؛ هذا.  
و اعلم! أنّ الزحافات المحشويّة عند بعضهم بمنزلة الضرورة؛  
فتركها أحسن مطلقاً. و عليه حمّل قول الأصمعيّ: «إنّ الزحافات في الشعر  
كالرخص في الفقه، لا يقدم عليه إلاّ فقيهه» [٢٦١]؛ و إن كان في كلامه وجوهٌ آخر ليس  
ذلك بأظهرها؛

و منهم من حكم بقبح المزدوج و أطلق عدم القبح في المفرد؛  
و منهم من شرط فيه عدم الإكثار؛  
و الحقّ أنّ الزحافات مختلفةٌ بحسب أنفسها و بحسب الأجزاء التي تقع فيها و  
البحور التي تقع فيها تلك الأجزاء؛ و يُعرف تفصيل ذلك في محلّه عند الكلام على  
البحور.

و نفيديك هنا اجمالاً: بعض الأجزاء لو أسْتُعْمِلَ تامّاً وقع ثقبلاً على الطباع و مجتئهُ  
الأسماعُ، و الزحاف يكسبه عدوبةٌ و طلاوةٌ؛ و هذا هو السبب فيما تعرفه في باب  
المراقبة من عدم جواز سلامة السببين معاً، فيصل في الحسن حينئذٍ إلى مرتبة اللزوم؛  
و منها ما يخفّ على الطباع حتّى لا تكاد تدركه إلاّ بعد التأمل و تقطيع البيت؛ و  
ذلك كالكفّ الخفاسيّ الطويل.

فقول من حكم بقبحه مطلقاً لا يصحّ على إطلاقه؛  
و كذلك قول من أطلق شرط عدم الإكثار، فإنّ إضمار الكامل لا قبح فيه - قلّ  
أو أكثر -.

و أعجب من ذلك تمثيله بالقبلة على الخدّ الأسيل، و زعمه عدم الحُسن في الكثير منها دون القليل؛

و كذلك حكمهم بفتح المزدوج مطلقاً، فإنّي لأستحسنُ جدّاً الخبلَ في الزجر إذا لم يبلغ حدّ الإكثار، و لا سيمًا في الغزل و النسيب. و لأبالي بإنكار العروضيين ذلك إذا أكثر استعماله المطبوعون من الشعراء - كمهيارٍ [٢٦٢] و غيره - .

\*\*\*

### باب المراقبة

### و المعاقبة و المكافئة

[وَ حَيْثُ تَلَقَى سَبَبِينَ اجْتَمَعَا وَ أَمْتَنَعَ الزَّحَافُ فِيهِمَا مَعَا]  
و حيثُ تلقى سببين اجتمعاً في جزءٍ من أجزاء التفاعيل؛ و امتنع الزحافُ  
فيهما معاً؛

[وَأَمْتَنَعَ التَّرُّكُ فَذَا مُرَاقِبَةٌ أَوْ لَا فَمَا بَيْنَهُمَا مُعَاقِبَةٌ]  
و امتنع الترك للزحاف مطلقاً - فلزم سلامة أحدهما و مزاحفة الآخر - فذا  
يسمى مراقبة [٢٦٣]، لأنهما يراقب فيهما حذف أحد الساكنين، فيثبت الآخر؛ و ثبوته،  
فيحذف الآخر. قال شارح «الحسناء»: «أنه مأخوذٌ من النجمين المتراقبين، لأنه إذا  
أخذ أحدهما في الطلوع أخذ رقيبيه في الغروب؛ و منه قول الشاعر:

أَحَقًّا عِبَادًا لِلَّهِ أَنْ لَسْتُ لَاقِيًّا بُنَيَّةً أَوْ تَلْقَى الثُّرَيَّا رَقِيبَهَا» [٢٦٤]-[٢٦٥]  
 قلت: الظاهر أنّ المراد بـ «رقيب الثريّا»: العيوق في البيت. وكلا المعنيين  
 مأخوذان من معنى الانتظار؛ كقولهم: «امرأة رقوب» أي: تنتظر موت بعلمها [٢٦٦]؛  
 فكأنّ كلاً من الزحافين ينتظر سقوط الآخر من الجزء ليثبت فيه. ومثله: «الرقيب»  
 لمنازل القمر، فكأنّه ينتظر كلّ غروب الآخر ليطلع.

أو لا يلزم زحاف أحدهما فيمكن سلامتهما معاً، ولكن لا يمكن زحافهما معاً  
 فما بينهما معاقبة [٢٦٧]، تشبيها بالراكبين المتعاقبين إذ ركّب أحدهما نزل الآخر.  
 ولا يشترط فيها كونها في جزء واحد، بل تكون في جزء واحد؛ كمفاعيلن في  
 الطويل و الهزج، ف «الياء» فيه تعاقب «النون»، فإذا كُفَّ لم يُقْبَضْ و إذا قُبِضَ  
 لم يُكْفَ.

وله في وجه امتناع اجتماعها وجهٌ ضعيفٌ مذكورٌ في الكتب المطوّلة. و الذي  
 أراه وجهاً لامتناعه - و أكثر ما يُذكر في هذا الباب - : هو عدم السماع. و يكون في  
 جزأين، كـ «فَاعِلَاتْن» و «فَاعِلْن» في المديد، ف «النون» في «فَاعِلَاتْن» تعاقب  
 «الألف» من «فَاعِلْن»؛ فإن كُفَّ الأوّل لم يُحْبَنَ الثاني، و إن حُبِنَ الثاني لم يُكْفَ  
 الأوّل.

[و بَيْنَ جُزْئَيْنِ الْأَخِيرِ قَدْ وَرَدَ وَ حُصَّتِ الْأُولَى بِجُزْءٍ أَنْفَرَدَ]

و هذا معنى قول الناظم: و بين جزئين الأخير قد ورد - لعلّ تذكير الضمير

الراجع إلى «المعاقبة» باعتبار «الزحاف» - .

و حُصَّتِ الْأُولَى - أي: المراقبة - بجزءٍ انفرد - أي: في جزء واحد - .

[فَبِمَفَاعِيلُنَّ وَ مَفْعُولَاتٍ فِي مُضَارِعٍ وَ تَلُوهُ لَهَا أَكْتَفِي]

ثمَّ عَيَّنَ الأجزاء و البحور التي تكون محلاً لها؛ فقال: فبمفاعيلين و مفعولات في أوّل شطري مضارعٍ و أوّل شطري تلوه - وهو: المقتضب - لها - أي: المراقبة - اكتفي. فبين «الياء» و «النون» من «مفاعيلن» مراقبةً - و قد تقدّم ذلك -؛ و كذلك بين «الفاء» و «الواو» من «مفعولات»؛ فإنَّ حَبْنَ سَلِمَ من الطيِّ، و إن طُوِيَ سَلِمَ من الخبن.

و نقل ابن القطّاع عن الكوفيّين جواز خيل «مفعولات» [٢٦٨]؛ قلت: فكأنّهم قاسوه على «مفعولات» في المنسرح. و ما ذكره العروضيون من الفرق استحسانٌ ضعيفٌ؛ فإن ثبت الشاهد الذي استشهدوا به من العرب فالحق ما قالوه.

[وَ إِنَّمَا الأَخِيرُ فِي المُجْتَثِّ حَلٌّ وَ فِي الطَّوِيلِ وَ المَدِيدِ وَ الرَّمَلِ]

و إنّما الأخير - أي: المعاقبة - في تسعة بحور؛ أوّلها:

المجتثّ، حلّ بين «نون» «مستفعلن» و «ألف» «فاعلاتن»؛

و في الطويل، بين «نون» «مفاعيلن» و «يائه»؛

و المديد، بين «نون» «فاعلاتن» و «ألف» الجزء الذي بعده؛

و الرمل، بين «نون» «فاعلاتن» و «ألف» الجزء الذي بعده؛

[وَ فِي الخَفِيفِ قَدْ أَتَى وَ أَلْهَجَ فِي بَحْرِ وَا فِرِّ وَ كَامِلٍ يَجِي]

و في الخفيف، قد أتى بين نون «مستفع لن» و «ألف» «فاعلان»؛  
و الهزج، بين «مفاعيلن» و «نونه».  
و أيضاً في بحر وافرٍ و كاملٍ يجيء؛

[مِنْ بَعْدِ عَصْبٍ ذَلِكَ الْإِضْمَارُ فِي]

هَذَا وَ وَجْهُ الْقَوْلِ غَيْرُ مُخْتَفِي]

لكن من بعد عصبٍ ذلك - أي: الوافر - ، ف «مُفَاعَلَتُن» يصير «مُفَاعِلُن»،  
فيعاقب «الياء» «النون»؛

و من بعد الإِضْمَارِ فِي هَذَا - أي: الكامل - ، فيصير «مُسْتَفْعِلُن» فيعاقب  
«السين» «الفاء».

و وجه القول - أي: وجه التقييد بما بعد العصب و الإِضْمَارِ فِيهَا - غيرُ مُخْتَفِي،  
إذ مع عدمها يتوالى خمس حركاتٍ في الجزء، و يدخل المنسرح أيضاً في  
«مُسْتَفْعِلُن» الذي بعد «مَفْعُولَات»، فتعاقب «سِينُهُ» «فَاءُهُ»؛ فلو حذفنا معاً لصار  
الجزء «فعلتن» و قبله «تاء» «مفعولات» متحرّكةً، فتوالى خمس حركاتٍ.

و إذا سلم الجزء من المعاقبة سُمِّيَ «برياً» [٢٦٩].

و الكلام في ترجيح أحد المتعاقبين على الآخر يأتي - إنشاءً لله تعالى - في  
محلّها.

ثمَّ إِنَّ هُنَا أَسْمَاءَ ثَلَاثَةِ ذِكْرِهَا النَّاضِمِ فِي قَوْلِهِ - دَامَ ظَلُّهُ - :

وَ كُلَّمَا لَسْبِقَ جُزْءٌ سَلِمًا      حَلَّ بِهِ الزَّحَافُ صَدْرًا وَ سِمًا



أَوْ لَلْحَوْقِهِ بِذَاكَ الْعَجْزِ أَوْ كِلَاهُمَا فَالطَّرْفَيْنِ ذَا دَعَا

و يا ليتنه ترك ذكرها!، فإتّها أسماء لا طائل تحتها!!؛ فلنشرحها اجمالاً فنقول:  
«الصدر» [٢٧٠] ما زوحف أوّله لسلامة ما قبله، كقولك في «فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَعَلُنْ»، زُوْحِفَ أوّل الثاني لِيُسَلِمَ آخِرُ الأوّل؛

و «العَجْزُ» [٢٧١] ما زُوْحِفَ بآخره لسلامة ما بعده، نحو: «فَاعِلَاتُ فَاعِلُنْ»،  
زوحف آخر الأوّل بالكفّ لِيُسَلِمَ أوّل الثاني من الخبن.

و عكس قومٌ اسميها؛ قيل: «و هو أقرب إلى ظاهر لفظ الخليل».

و «الطَّرْفَانُ» [٢٧٢] ما زوحف أوّله لسلامة ما قبله، و آخره لسلامة ما بعده، نحو:  
«فَاعِلَاتُنْ فَعِلَاتُ فَاعِلُنْ»، فـ «فَعِلَاتُ» جعلت «ألفه» فداءً لـ «نون» الجزء الذي  
قبله؛ و «نونه» فداءً لـ «ألف» الذي بعده.

و على ذكر المراقبة و المعاقبة ذكرتُ أبياتاً لي لمُسبق إلى معناها فيما أعلم؛ و

هي: ... [٢٧٣].

و ترك الناظم ذكر المكافئة [٢٧٤]؛ وهي: جواز سلامة السببين و مزاحفتها معاً، و  
مزاحفة أحدهما و سلامة الآخر. و تدخل في أربعة مجورٍ؛ وهي:

البيسط؛

و: السريع؛

و: الرجز؛

و: المنسرح - في أوّل شطريه. و أمّا آخره فمحلّ المعاقبة، كما مرّ -.

\*\*\*

### باب القاب الأبيات

[الْبَيْتُ قُلُّ تَمَّ إِذَا مَا اسْتَكْمَلَا أَجْزَاءَهُ عِدَّةً مَا قَدْ نُقِلَا]  
البيت قُلُّ تَمَّ - أي: سمّه: تامّاً - إذا ما استكْمَلَا أجزاءه التي في أصل الدائرة،  
عدّة ما قد نُقِلَا.

[وَكَانَ حَشْوُهُ بِضْرِيهِ اتَّحَدُ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا فَوَافِيًا يُعَدُّ]  
وكان حشوه بضريه - أي: عروضه و ضربه - اتّحد، في حكمه بحسب  
الزحاف؛ أو لا فوافياً يُعد.

و ملخصه: إنّ البيت إن كان مُستكْمِلاً لأجزاء دائرته فهو على قسمين:  
إمّا أن يتّحد عروضه و ضربه في الحكم مع حشوه جوازاً و منعاً - كأوّل  
الكامل -، فيسمّى: تامّاً [٢٧٥]؛  
و إن كانا مخالفين لحشوه بأن يعرض لهما ما لا يجوز فيه فيسمّى: الوافي؛  
كالتشعيت في الخفيف، فإنّه جائزٌ في ضربه دون حشوه.  
هذا على ما في «الرامزه» [٢٧٦].

و في «الكافي»: «إنّ التامّ: ما استوفى أجزاء دائرته من عروضٍ و ضربٍ  
بلا نقص، كأوّل الكامل و الرجز؛

و الوافي في عرفهم: ما استوفاهما منها بنقصٍ، كالطويل» [٢٧٧]؛ انتهى.  
الظاهر أنّه لا اعتبار بالزحافات الحشويّة، فالوقص في حشو أوّل الكامل -  
مثلاً - لا يُخرِجُه عن كونه تامّاً؛ فرجع إلى ما في «الرامزة».

و قال شارح «الحسنة»: «إنَّ كلَّ بيتٍ استوفى دائرته على التمام سُمِّي: معتدلاً - لا اعتدال مصرعَيْه -؛  
و كلَّ بيتٍ استوفى نصفه نصف الدائرة سُمِّي: تاماً؛ سواءً استوفى نصفه الآخرُ نصفها الآخرَ، أم لا. و مُثَّل له بالأوَّل من الطويل.  
و إذا دخل النقص على العروض أو الضرب أو كليهما ولم يذهب به بالكليَّة سُمِّي:  
الوافي» [٢٧٨]؛ انتهى.

و هذه التعاريف - كما تراها - مختلفةٌ، و لاثمرة في تحقيقها و إطالة الكلام بذكر موارد اتفاقها و اختلافها بعد رجوعها إلى الاصطلاح - الذي لامشاحة فيه! -.

[وَمَا سِوَى جُزْئَيْنِ مَجْزُوءاً دُعِيَ

وَ ثُلْثِي الْأَجْزَاءِ لِلنَّهْكِ دُعِيَ]

و ما سوى جزئين - أي: البيت الساقط منه جزءان - مجزوءاً دُعِيَ، كالكامل إذا بقيت منه أربعة أجزاء. و تقييد الدماميني بـ: «أن يكون أحدهما آخر الصدر و الآخرُ في آخر العجز» [٢٧٩]؛

غير معيَّن دائماً؛ بل في مثل الكامل يلزم التقييد بكون كلِّ من الجزئين الساقطين من شطرٍ؛ فتفتنَّ!.

و ثلثي الأجزاء للنَّهْكِ دُعِيَ، فـ «المنهوك» [٢٨٠]: ما ذهب ثلثاه - كالرجز إذا بقي منه جزآن -.

[وَمَا حَوَى النُّصْفَ فَذَا مَشْطُورٌ وَ أَلْبَحْثُ فِيهِ عَنْهُمْ مَشْهُورٌ]

و ما حوى النصف من أجزائه فذا مشطورٌ [٢٨١]، كالرجز إذا بقي منه ثلاثة أجزاء؛ و البحث فيه - و في المنهوك أيضاً - عنهم مشهورٌ.

و تفصيل ذلك هو: إنَّ الشعر ما كان له مصراعان - متساويان في الأجزاء -، و عروضٌ، و ضربٌ؛ و ذلك لا يمكن في المشطور، إذ الأجزاء الستة لا يمكن اعتبارها بيتاً واحداً، لوجود الالتزام بالروي؛

و إن التزم بكونها للتصريع، فيردّه مجيء غير المزدوج في هذا النوع. و قول الدماميني: «إنَّ ذلك واضحٌ إن ثبتت الرواية في شيءٍ من قصائد هذا النوع أنه غير مزدوج» [٢٨٢]؛

دليلٌ على عدم اطلاعه على أراجيز العرب!، فإن كثيراً منها - إن لم يكن أكثرها! - غير مزدوج.

و في إطلاقه «القصيدة» على هذا النوع دليلٌ على عدم معرفته باصطلاحاتهم؛ فإنَّ القصيدة يختص في عرفهم بغير المشطور و المنهوك، كما إنَّ الرجز يختص بالمشطور في الغالب.

و لا يمكن جعل ذي ثلاثة أجزاء بيتاً كاملاً، لأنَّ العروض حينئذٍ إما أن تكون الجزء الأول؛

أو الثاني؛

أو الثالث.

و الأولان باطلان، للزومهما أن يكون أحد المصراعين جزءاً و الآخر جزئياً.

قلت: و لقائلٌ أن يمنع لزوم التساوي، فكما أنه لا يلزم التساوي بينهما في

الحروف لا يلزم بينهما في الأجزاء؛

أو يُختار خصوص الثاني ويَجعل الجزء الأوّل زيادةً - كالحزم -، لكنّها بعيدان. ولا يمكن أن يجعل العروض الثالث، لأنّه هو الضرب، ومعناه كونه آخر الشطر الثاني؛ وكونه عروضاً معناه كونه آخر الشطر الأوّل؛ وهو تهافتٌ! فهذا اختلف آرائهم في المشطور وتعددت أقوالهم.

فإن أقوال واضحة الفساد - مثل كون الثلاثة كلّها عروضاً و ضرباً؛  
أو كونها جميعاً عروضاً؛  
أو جميعها ضرباً.

و على بعضها للدماميني إشكالاتٌ مثلها في الفساد؛ فكأنّه جرى على قولهم:  
«أساء سمعاً فأساء إجابةً» [٢٨٣] -؛

و من أقوالٍ ينبغي الاعتناء بها؛ وهي ثلاثة:

الأوّل: كون كلّ ثلاثة أجزاءً بيتاً واحداً، بمنع لزوم تركّب البيت من شطرين و الالتزام بكونه ذا ضربٍ فقط - وهو الجزء الأخير - من غير عروضٍ، فإنّها لازم بيتٌ له شطران؛ فإذا لم يكن له شطران لم يكن له عروضٌ البتّة.  
و كان الناظم - أيده الله تعالى! - يذهب إلى هذا القول أولاً فلم أزل به حتى رجعت عنه.

و الوجه في ضعفه هو شهادة العرب بلزوم كون البيت ذا شطرين و عدم صدق البيت التام على أقلّ منه.

الوجه الثاني: هو أنّه ليس بشعريّ، بل هو نثرٌ التزم قائله الوزن و القافية. و كلّ ما التزمَ بها فيه لا يلزمُ أن يكون شعراً؛ فإنّك إن تصفّحت الخُطبَ و الرسائل وجدتَ قائلها كثيراً ما يتطوّع فيها بمراعات الوزن و القافية، مع أنّ ذلك ليس

بشعرٍ .

وهذا قول الأخفش؛ وربما نسب إلى الخليل أيضاً، وهو خطأ نشأ من عدم فهم كلامه - كما سنبينه إنشاء الله قريباً - .

وهذا القول ضعيف أيضاً، لأنه إن أراد منع قصد الشعر في جميع ما ورد من هذا القبيل؛

فيردّه: القطع بخلاف ذلك، وإنّ القصد متحقّق في جلّه - إن لم يكن في كلّه! -؛  
وإن أراد منع كونه شعراً حتّى مع تحقّق القصد؛

فيردّه: أنّه إذا اجتمع معه الوزن والقافية صار شعراً، إذ ليس للشعر حقيقة وراء ذلك.

واستدلّ الأخفش على ما ادّعاه بما روي عن النبيّ - صلى الله عليه وآله - ممّا هو على هذا الوزن.

وفيه ما تقدّم في أوّل الكتاب من أنّ ما جاء منه - صلى الله عليه وآله - ممّا هو ينطبق على الشعر ليس بشعرٍ، لعدم القصد - كالأيات الكثيرة المنطبقة على الأوزان -؛

وأنّه قد ورد منه ممّا ينطبق على غير المشطور أيضاً، فلا يجديّه إنكارُ خصوص المشطور.

الوجه الثالث: أنّه ليس بشعرٍ تامّ، بل هو نصف بيتٍ. وهذا مراد الخليل من قوله: «الرجز ليس بشعرٍ، بل هو أنصاف بيتٍ وأثلاثٍ» [٢٨٤].

ووقع الاشتباه في فهم كلامه في عدّة مواضع:

الأوّل: إنّ الرجز عند العرب غيره في اصطلاح العروضيين؛ إذ يختصّ عند

العرب هذا الاسم بالمشطور و المنهوك، و عند العروضيين أعمّ منه؛ أو يشملهما مع المجزوء و التامّ.

و قد خفيت هذه النكتة على جماعةٍ منهم صاحب القاموس، فقال بعد ما ذكر: «انّ الرجز وزنه مستفعلن - ستّ مرّات -»: «و زعم الخليل أنّه ليس بشعرٍ، و إنّما هو أنصافُ بيتٍ و أثلاثٌ» [٢٨٥]؛ انتهى.

و ليت شِعري كيف يُنكر الخليل كونَ الرجز - الذي على ستّة أجزاءٍ - شعراً و هو الذي ذكره في عداد البحور و ضمنه الدوائر و ذكر أعاريضه و ضروبه؟!؛

و ما معنى قوله حينئذٍ: «أنصاف بيتٍ و أثلاثٌ»؟!؛

و كيف يكون الرجز المسدّس نصفاً أو ثلثاً؟!، و هل تكلمّ العرب ببيتٍ له اثني عشر جزءاً أو ثمانية عشر حتّى يكون نصفاً له أو ثلثاً؟!.

و قد حرّرتنا هذا المقام في مبحث تحريم الشعر عليه - صلى الله عليه و آله - في كتابنا في الفقه المسمّى بـ «ذخائر المجتهدين» [٢٨٦].

و بالجملة فمراد الخليل بـ «الأنصاف»: المشطور؛ و بـ «الأثلاث»: المنهوك.

الثاني: إنّ مراده من قوله: «ليس بشعرٍ»: أنّه ليس بشعرٍ تامّ - كما هو صريح قوله: «أنصاف بيتٍ و أثلاثٌ». و لهذا استدللّ على ذلك بقوله: «لو كان نصف البيت شعراً ما جرى على لسانه» حيث قال - رحمه الله تعالى -:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا      وَيَأْتِيكَ مَنْ لَمْ تَرُودِ بِالْأَخْبَارِ [٢٨٧]

فجاء بنصف البيت موزوناً و غيرَ الثاني.

و حُكي أنّ الخليل لما بلغه انكار الناس لقوله قال: «لآتينهم بحجةٍ إن لم يقرّوا بها

كفروا!» [٢٨٨]، فتعجّب الناس من قوله حين أتاهم بهذه الحجّة!.

و قال أيضاً: «لوقيل لنصف البيت شعراً لقليل لجزئه شعراً» [٢٨٩]؛  
و قد خَفِيَتْ هذه النكتةُ أيضاً على جماعةٍ، فنسبوا إلى الخليل القولَ الثاني - و  
هو كونه سجعاً - .

و بالجملة مختار الخليل هو أنّ المشطور أشطأً و الالتزام بالرويّ يعين كونها  
أعجازاً.

و هذا أحسن الأقوال في هذا الباب.

و إذا أطلق لفظ البيت على كلِّ اثنين منها لكان على سبيل التوسعة، لا الحقيقة.  
و من هنا يظهر أنّ ذكرهما مستقلاً في عداد الأعاريض و الضروب فيه نوع  
مسامحةٍ!.

و أمّا المنهوك فقد ظهر الحال فيه ممّا تقدم؛ لكنّ الأمر فيه أسهل من المشطور، إذ  
يمكن أن يجعل الجزء الأوّل عروضاً و الثاني ضرباً. فلعلّ الإشكال فيه: إنّ البيت  
لا بدّ له من صدرٍ و ابتداءٍ أو حشوٍ.

و للناظم - أيده الله - مؤاخذهٌ على الخليل في عدّه المنهوك ثلثاً للرجز التامّ و  
عدم جعله مشطوراً للمجزوء؛

و الإنصاف: إنّ ما قاله و إنّ كان ممكناً لكنّ الأنسب ما صنعه الخليل - كما  
لا يخفى - .

هذا؛ و قد يأتي الرجز على جزءٍ واحدٍ، و يسمّى: «الموحّد»؛

و: «الفريد»؛

و: «المقطوع»؛

كقوله:



[٢٩٠].....

طَـيْفُ الْمَ.....

و يأتي - إنشاء الله - في محله.

\*\*\*

### تَمَّةٌ

بقي من هذا الباب أشياء مهمّة لم يذكرها الناظم؛ فمنها:

إن حروف الروي:

إمّا يوجد في العروض موافقاً لما في الضرب في الوضع و الحركة و السكون؛  
أو لا؛

الثاني: «المصمت» [٢٩١] - بالتخفيف و التشديد معاً - ، و يقال له: «المرسل»؛

كقول ذي الرّمّة [٢٩٢]:

أَنْ تَرَسَمْتَ مِنْ خُرْقَاءَ مَنزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ [٢٩٣]

و الأوّل إن لم تغيّر العروض لموافقة الضرب يسمّى: مقفلاً [٢٩٤]؛

و إن غيّرت لتوافق الضرب فهو: المُصرَّع [٢٩٥]؛

و التغير إمّا بزيادة - كقوله:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَ عِرْفَانٍ

وَ رَسَمٍ خَلَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ [٢٩٦]

فأتى بالعروض سالمة من القبض، لتوافق الضرب -؛

أو بنقيصة - كقوله:

أَجَارَتْنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنْوُبُ وَ إِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ [٢٩٧]

فأتى بالعروض محذوفة، لتوافق الضرب - .

ولا يلزم تغيير العروض موافقاً لما في الضرب فعلاً، بل تغييراً لما يمكن أن يصير

إليه ضربه، كقوله:

أَذْنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ نَاوِيْلٍ مِنْهُ النَّوَاءُ [٢٩٨]

فجعل عروضه مشعّنة وإن كان ضربه سالماً على «فَاعِلَاتُنْ»، لجواز التشعيث في الضرب. والوجه فيه: انّ في التصريح يكون حكم العروض حكم الضرب فعلاً و جوازاً.

قالوا: «و التصريح إنّما يكون في أوّل القصيدة أو ابتداء قصة إذا انتقل من مقام

إلى مقام آخر؛ وهو قبيح في غير هذين الموضعين» [٢٩٩].

قلت: وفيه تأمل!، لوروده كثيراً في الشعر في غيرهما. نعم! الإكثار منه مع قلة

الفصل لا يخلو من قبح؛ فتدبر!

و أمّا النقيصة فلم أجد فيه كلاماً؛ والظاهر عدم قبحه أين ما حلّت - : مطلقاً، أو

بشرط عدم الإكثار - .

ثم إنّ تغيير العروض من غير الالتزام بالروي غير جائز، ولهذا عيب على

المتنبّي في قوله:

تَفَكَّرُهُ عِلْمٌ وَ مَنْطِقُهُ حُكْمٌ ..... [٣٠٠]

و على قوله:

إِنَّمَا بَدْرٌ بِنُ عَمَّارٍ سَحَابٌ ..... [٣٠١]

وما ورد من العرب فهو شاذٌّ؛ وهو المسمّى بـ«التجميع» [٣٠٢].

هذا؛ و شارح «الحسنة» عرّف المصمت بـ: «ما كان عروضه بخلاف ضربه: في الوزن، أو الروي، أو فيهما معاً» [٣٠٣]؛  
ثمّ قال: «وقيل: المصمت كلّ شعراً لم يوافق عروضه ضربه في الوزن ولم يعتبر الروي»؛ انتهى؛ فتأمل!  
ومنها: «المتّم»؛ وهو: كلّ ضربٍ جاء على أصله و عروضه ناقصةً عنه بجزئين.

وقيل: «إنّ العروض الناقصة إذا رُدّت إلى أصلها بالتصريح سمّيت: «متّمّاً»؛ كـ «فَاعِلَاتُن» في عروض الرمل المحذوفة إذا جاءت تامّةً للتصريح».  
قلت: و الأشهر الأوّل، ولكنّ الأنسب الثاني.

\*\*\*

#### باب الإِعتِمَاد

[الإِعتِمَادُ فِي الطَّوِيلِ الْقَبْضِ فِي

مَا حَلَّ قَبْلَ ضَرْبِهِ الْمُنْحَذَفِ]

«الإِعتِمَادُ» [٣٠٤] في عرفهم يطلق في موضعين على معنيين مختلفين، لأنّه في الطويلِ القَبْضُ في ما حلَّ قبل ضربه المُنْحَذَفِ، أي: الضرب الثالث منه - وهو المحذوف -، كقوله:

وَ مَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ      وَ مَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَيْبٍ [٣٠٥]

فإنّ تقطيع الشطر الثاني منه:

وَمَاكُلٌ      لَمْؤَتَيْنُضْ      حُهُوبِ      لَبِييِ  
 فعولن      مفاعيلن      فعول      فعولن  
 فالجزء الذي قبل الضرب اعتمد، فقبض.

و يُطلق الاعتماد في المتقارب على سلامة نونه التي قبل الضرب الأبتـر - كما سيأتي إنشاء الله تعالى - . و هذا معنى قوله:

وَكُلَّمَا فِي مُتَقَارِبٍ سَبَقَ      ضَرْبِيهِ حَيْثُ أَلْحَذُفُ فِيهِمَا اتَّفَقُ  
 أَوْ ضَرْبُهُ حَيْثُ إِلَى الْبِئْرِ أَنْتَمَى      فَكُلُّ ذَلِكَ إِلَّا عِتْمَادَ سَلِمَا  
 و أما كون الجزء الذي قبل الضرب اعتماداً كما ذكره الناظم فلعله أخذه من كلام  
 سيبويه حيث قال: «لا يجوز قبضُ فعولن بعده فعُلْ أو فُلْ» [٣٠٦]؛ قال الزجاج:  
 «مراده في المجزوء، و أمّا التامّ فيجوز قبض ما قبلها عنده» [٣٠٧]؛ هذا.

و الوجه في تسمية جزء الطويل «اعتماداً» ظاهرٌ على قواعدهم، لأنّه اعتمد على  
 الوتد الذي بعده، فقبض؛

و أمّا في المتقارب لم يعتمد، فلم يقبض، فلم سُمِّي اعتماداً؛ فليتبّع! و قال  
 الأَخْفَشُ: «إنّ الاعتماد كلّ جزءٍ وقع في حشو البيت و اختصّ بتغيير لا يجوز في  
 غيره» [٣٠٨]؛ و تبعه جماعة.

و هذا اصطلاحٌ آخر في الاعتماد، و يناسب باب ألقاب الأجزاء. و قد خلط  
 بينهما بعض المؤلفين؛ فأطال الكلام!

و في بعض الكتب: «الاعتماد كلّ جزءٍ حشوه زُوْحِفَ بزحافٍ غير مختصّ به»؛  
 و الثاني أنسب. و لعلّ الأوّل اصطلاحٌ آخر، أو غلطٌ في بعض النسخ.

\*\*\*

## أعاريض

### البحور و ضروبها

#### على مذهب الخليل

و ما استدركه المتأخرون عنه إن ثبت فلا إشكال في شدوده و عدم مساعدة الذوق لكثيرٍ منه؛ فالإقتصار على ما ذكره الخليل - كما فعله الناظم - أولى، إذ لا ينبغي للمتأخر أن يتعدى عنها إلى غيرها.  
و ربما ظنَّ بعضُ القائلين أنَّ تركَ الخليلِ لذكرِها لقصورٍ فيه، و أنَّ لِمَن استدركها فضلاً عليه؛

و ليس كذلك؛ إذ هو - رحمه الله - ترك بعضها لعدم ثبوته عمَّن يعتمد عليه؛  
و بعضها لشدوده؛

و لعدم مساعدة الذوق له.

و لو فرض عدم عثوره عليه فالجواب ما قال السكاكي من: «أنَّه أيّ نقيصةٍ في أن يفوته شيءٌ هو في زاوية النقل، لا في زاوية العقل؟! على أنه لو عدَّ قصوراً كان العيب فيه لتقدمي عهده حيث لم يُهَيِّئُوا للإمامٍ مثله ما يتم له المطلوب من النقل - ... إلى آخر كلامه -» [٣٠٩]. ونحن نذكر ذلك طلباً لتكميل الفائدة - إن شاء الله تعالى - .

\*\*\*

[الدائرة الأولى]

قد عرفت انّ الدائرة الأولى مشتملة على ثلاثة مجورٍ مستعملّة؛

[البحر الأوّل]

من الداوئرة الاولى]

أولها: الطويل، وعرفت وجه تقديمه، وانّ وزنه: «فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ» أربعاً.  
فاعلم! أنّ له عند الخليل عروضاً واحدة مقبوضة، وشدّ استعملها تامّة إلاّ  
للتصريح. ولذا عيب على أبي الطيّب المتنبي في قوله:  
تَفَكَّرُهُ عِلْمٌ وَمَنْطِقُهُ حُكْمٌ      وَبَاطِنُهُ دِينٌ وَظَاهِرُهُ ظَرْفٌ [٣١٠]  
وقال الصاحب: «ونحن نحاكمه إلى كلّ شعر القدماء والمحدثين، فما نجد له على  
خطائه مُسَاعِداً»؛

قلت: لو حاكمه - كما قال - لَفَلَجَ [٣١١] المتنبي بمثل قول القائل:

وَنَحْنُ ضَرَبْنَا الْخَيْلَ يَوْمَ نَهَاوْنِدِ  
وَقَدْ أَجَحَمَتْ عَنَّا اللَّيْثُوثُ الضَّرَاغِمُ [٣١٢]  
وله ثلاثة أضرب:

الأوّل: سالمٌ، وبعضهم يعبر عن «السالم» بـ: «الصحيح» - كما تقدّم -؛ وبيته:  
أَبَا مُنْدِرٍ كَانَتْ غُرُوراً صَحِيفَتِي  
وَلَمْ أُعْطِكُمْ بِالطَّوْعِ مَالِي وَلَا عِرْضِي [٣١٣]  
فالعروض قوله: صحيفتي، وزنه: «مفاعِلنْ»؛ والضرب قوله: وَلَا عِرْضِي،  
وزنه: «مفاعيلنْ».

الضرب الثاني: مقبوضة، كعروضه؛ وبيته:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا      وَ يَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَا لَمْ تُزَوِّدِ [٣١٤]

فالضرب قوله: تزوّد، وزنه: «مفاعِلن».

الضرب الثالث: محذوف؛ وبيته:

وَ مَا كُلُّ ذِي لُبٍّ مِمُّوتِيكَ نُصَحَهُ      وَ مَا كُلُّ مُوتٍ نُصَحَهُ بِبَلْبِي [٣١٥]

فالضرب قوله: بلبيبي، وزنه: «فَعولن» ف«مفاعيلن»؛ حذف من آخره سببٌ خفيفٌ فبقي «مفاعي»، فنقل إلى «فَعولن»؛ و الجزء الذي قبله وزنه: «فَعولن»، دخله القبض فسقطت «نونه»، وقد عرفت أنه الاعتدال.

و هو في هذا الضرب أحسن من سلامته، بل تركه قبيحٌ عندي و إن ورد شاذًّا؛

كقوله:

أَقِيمُوا بَنِي النَّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ      وَ إِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرَّؤُوسَا [٣١٦]

و حاول بعضهم انكار مجيئه، وأنشده: «رؤسا» في البيت - منكرًا [٣١٧] -؛ قلت: ولو سلّمت الرواية فقد ورد غيره؛ كقول امرئ القيس أيضاً:

وَ تَخْرُجُ مِنْهُ لَامِعَاتٌ كَأَنَّهَا      أَكْفٌ تَلَقَّى الْفُوزَ عِنْدَ الْمَفِيضِ [٣١٨]

و لم يرد باسقاط «اللام».

و يلزم في هذا لضرب الردف و إن نقل عن الخليل في «كتاب القوافي» جواز

تركه؛ لكن نقل عنه سيبويه لزومه [٣١٩].

و هو - على ما تعرفه في باب القوافي، إنشاء الله - : حرف لين يكون قبل الروي.

و كان السرّ فيه أن يقوم المدّ مقام المحذوف.

و ذكر الأَخفش هذه العروض ضرباً رابعاً مقصوداً، فيكون وزنه: «مفاعيل» -

بسكون اللام [٣٢٠] -؛ واستشهد عليه بقول امرىء القيس:

أَحْنُظُّ لَوْحَامِيَّتُمْ وَصَبْرَتُمْ لَأَثْنَيْتُ خَيْرًا صَادِقًا وَلَاؤُضَانَ  
ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طِهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُمْ بِيضُ الْمَشَاهِدِ غُرَانُ [٣٢١]

وهي عدّة أبياتٍ مختلفة القوافي إعراباً، فلوحركت لزم الإقواء.

وقال بعضهم: «إنّ لزوم الإقواء خيرٌ من اثبات ضربٍ آخر، لكثرة الإقواء في

أشعارهم»؛

قلت: لكنّ الأخفش روى عن العرب أنّهم ينشدونها مقيدةً، فلوصحّ ما زعم

تعيّن اثبات هذا الضرب، ولم تقم الأولوية بدفعه.

وللدماميّ هنا كلامٌ طويلٌ أراد أن يحرّر كلام غيره، فصار كلامه أشدّ

احتياجاً إلى التحرير! فليرجع إليه من شاء ويحرّر ما اصطلح في تقسيم التقييد إلى:

تقييد انشاءً؛

و: تقييد تختلف به الضروب؛ ويتأمل في الفرق بين القسمين!.

وزاد ابن القطّاع عروضاً ثانيةً محذوفةً، وسمّى حذفها: اقعاداً [٣٢٢]؛ وحكى لها

ضربين:

الأوّل: محذوفةٌ مثلها، كقوله:

لَقَدْ سَأَنِي سَعْدٌ وَصَاحِبُ سَعْدٍ وَمَا طَلَبَا فِي قَتْلِهَا لِعَرَامِهِ [٣٢٣]

الثاني: مقبوضٌ، كقوله:

جَزَى اللَّهُ عَبْسًا عَبَسَ الْبَغِيضِ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ [٣٢٤]

و لم يثبت كلُّ ذلك من العرب؛ ولو ثبت فلاريب في كونه شاذّاً.

فالقبض في عروض الطويل لازمٌ؛ وعليه فيعجبني قول الناظم - أيّده الله -



يداعب رجلاً و يُرميه بالبخل!

العِلْمُ مِنْهُ كَامِلٌ وَافِرٌ      وَ الكَفُّ مِنْهُ كَعَرُوضِ الطَّوِيلِ

### تنبيهات

الأول:

يجوز في حشو الطويل من الزحاف القبض في كلا جزئيه. و هو حسنٌ في خماسيه، و صالحٌ في سباعيه؛ و الاكثار منه قبيحٌ؛ كقوله:  
 أَتَطْلُبُ مَنْ أَسْوَدُ بَيْشَةَ دُونَهُ      أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ [٣٢٥]  
 فجميع أجزائه مقبوضة - كما لا يخفى - .  
 و لا يخفى قبحه!

و الكف قبيحٌ، وكلما ازداد ازداد قبحاً و إن كثر استعماله في الشعر. و لا يقع في الواقع ضرباً لئلا يلزم الوقف على المتحرك.  
 و ذكرتُ على دخول الكف في الطويل قولي - واستغفر الله! - لطويل - مداعبةً  
 لاهجاءً، أو مزاحاً لافتراءً -:

طَوِيلٌ مَالَهُ طَوْلٌ وَ فَضْلٌ      صَحِيحُ الْجِسْمِ ذُو دُبُرٍ عَلِيلِ  
 يَجُوزُ الكَفُّ فِيهِ وَ لَيْسَ بَدْعاً      جَوَازُ الكَفِّ فِي حَشْوِ الطَّوِيلِ!! [٣٢٦]  
 و يجوز اجتماع الكف و القبض، بأن يكون القبض في جزء و الكف في جزء آخر.  
 و أمّا اجتماعهما في جزء واحدٍ فلا يجوز، للمعاينة؛ فإن قُبِضَ لم يُكَفَّ و إن كُفَّ  
 لم يُقْبَض.

والقبض أولى عند الخليل، والكفّ أولى عند الأخفش؛  
والحقّ: الأوّل؛ لما عرفت من صلوح القبض وقبح الكفّ. وقد تقدّم أنّه يدخله  
الخزم في حالتين يسمّى في أحدهما: أثلم، وفي الآخر: أثرم؛ فتذكّر!

### الثاني:

جرت عادة العروضيين على أن يذكروا في كلّ بحر شيئاً من معانيته. و  
«المعايات»: «أبياتُ تردّ محرّفةً عن الأصل الذي يكون به البحر موزوناً، فيحتاج  
إلى تغييرٍ يرده إلى أن يكون موزوناً. وذلك التغيير يكون بارتكاب بعض  
الضرورات» [٣٢٧]؛ كذا في «شرح الحسنة».

وقد أطلّ في تعريفه؛ ولم يظهر المراد!

و الأحسن الأخصر أن يقال: «إنّ المعايات أبياتٌ تُستعملُ فيها الضروراتُ  
الإعرابيّة و التغييراتُ الوزنيّة امتحاناً للأفهام».

و من معايات الطويل ما أنشد الزّجاج:

رَجُلٌ بِمَكَّةَ قَتَلَ رَجُلًا

وَسَرَقَ الَّذِي كَانَ فِي عِمَامَةٍ أَحْوَصًا [٣٢٨]

يخرج من الطويل باسكان «جيم» «رجل»، و بصرف «مكة»، و بادغام «لام»

«قتل» في «راء» «رجلاً»، و بتضعيف «عين» «سرق»، و بحذف «الياء» من «الذي»؛

فيكون لفظ البيت بعد أن يكتب على هيئة التقطيع هكذا:

رَجُلُنْ بِمَكَّتَنْ قَتَرَّ جُلُنُوسَرْ رَقَلَّ ذِكَانَ فِي عِمَامَ تَأْخُوصَا

عولن مفاعلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن

فصدره أثلم، و باقي أجزاءه مقبوضة.

### التنبيه الثالث:

لم يستعمل الطويل إلا تاماً - كما صرح به الخليل -؛ لكن قال ابن رشيق في «العمدة» ما نصّه: «الطويل مثنى قديم مسدس محدث - ... إلى أن قال: - ومسدسه أن يُحذف منه «مفاعيلن» الأخير من كل قسم» [٣٢٩]؛ فليلاحظ!.

### التنبيه الرابع:

ورد في الشعر استعمال الطويل مسبباً، وهو قوله:  
سَلِ النَّاسَ إِنِّي سَائِلُ اللَّهِ وَحَدَهُ  
وَصَائِنُ وَجْهِي عَن فُلَانٍ وَعَن فُلَانٍ [٣٣٠]  
و البيت أظنه لصريع الغواني [٣٣١]؛ فليُنْفَحْص عنه، فلعله غلط من الناسخ؛ وإن صح فهو عجيب!.

[وَأَلْقَبُضُ فِي ضَرْبِي طَوِيلٍ ثَبَتَا وَ أَلْضَرْبُ سَالِمًا وَ مَحْدُوفًا أَتَى]  
إذا عرفت ذلك فاعلم! أن الناظم ذكر العروض الواحدة للطويل و أول ضروبه في قوله: و القَبْضُ فِي ضَرْبِي طَوِيلٍ ثَبَتَا؛  
و ذكر الضربين الآخرين في قوله: وَ الضَّرْبُ سَالِمًا وَ مَحْدُوفًا أَتَى.

## البحر الثاني

[من الدائرة الأولى:]

المديد؛ وقد عرفت أنه على الأصل: «فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن» - :  
مرتين - . ولم يستعمل إلا مجزوءاً. وأما قوله:

عَادَنِي وَجَدِي إِلَى مَنْ هَوَاهُ شَفَنِي غَافِلًا عَنِّي وَعَمَّا أَقَاسِيهِ بِهِ [٣٣٢]

وقوله:

إِنَّهُ لَوَدَّاقَ لِلْحُبِّ طَعْمًا مَا هَجَرَ  
كُلُّ عِرْزٍ فِي أَلْهَوَى أَنْتَ مِنْهُ فِي عَرَزٍ  
لَيْسَ مَنْ يَشْكُو إِلَى أَهْلِهِ طَوْلَ الْكِرَى  
مِثْلَ مَنْ يَشْكُو إِلَى أَهْلِهِ طَوْلَ السَّهْرِ [٣٣٣]

فإنها أبيات مصنوعة للمتأخرين.

وله ثلاثة أعاريض وستة أضرب.

العروض الأولى: سالمة.

ولها ضرب واحد سالم مثلها؛ وبيته:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلِيبًا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ [٣٣٤]

فالعروض قوله: «لي كليبن»، و الضرب قوله: «نلفرار»؛ و وزن كل منهما:

«فاعلاتن».

العروض الثانية: محذوفة على «فاعلن».

ولها ثلاثة أضرب:

الأول: مقصور. وقد عرفت أن القصر اسقاط ساكن من آخر الجزء و

تسكين ما قبله، فيصير «فاعلاتن» حينئذٍ «فاعلان»؛ وقد تبدل بـ: «فاعلات». و  
الأول أولى، لما عرفت سابقاً أنّ «النون» علامة الساكن دون «التاء». وبيته:  
إِنَّمَا ذِكْرُكَ مَا قَدْ مَضَى ضَلَّةً مِثْلُ حَدِيثِ الْمَنَامِ [٣٣٥]  
القافية مقيدة، فوزن الضرب - وهو قوله: «ثلمنام» - وزنه: فاعلان. و يلزم  
الردف في هذا الضرب.

الضرب الثاني: محذوفٌ مثلها. وبيته:  
إِعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا عِشْتُ أَوْ غَائِبًا [٣٣٦]  
فقوله: «غائبن» الضرب، و وزنه: «فاعلن».

الضرب الثالث: أبتُر. و قد عرفت سابقاً أنّه اجتماع القطع و الحذف، فيكون  
وزنه: «فاعل» - بسكون اللام - فينقل إلى: «فَعْلُن» - باسكان العين - .  
و بعضهم لا يسمّيه في المديد «أبتُر»، بل يخصّ هذا الاسم بالمتقارب لزعمه أنّ  
هذا الاسم يناسب ذهاب أكثر الجزء، و في المديد بقي الأكثر؛ بخلاف المتقارب، بل  
يسمّيه «أصلم».

و الزجاج يسمّيه هنا: المحذوف المقطوع.  
و بيته:

إِنَّمَا الدَّلْفَاءُ يَأْقُوتُهُ أُخْرِجَتْ مِنْ كَيْسٍ دِهْقَانٍ [٣٣٧]  
فالضرب قوله: «قاني»، و وزنه: «فعلن».

و قال الأخفش: «إنّ هذا الضرب و الذي قبله ممّا وضعها الخليل»؛  
و هذه تهمة بيّنة و دعوى من غير بيّنة! يبجلّ الخليل عن مثله في ورعه و فضله؛  
و بعيدٌ عن الإنصاف أن يتكلّم مثله على مثل هذا الإمام و يسكت عنه علماء الأنام!.

على أن نسبته إلى أحد تلامذته - وهو سيبويه - أقل من نسبة سخله إليه!  
مع أن الأصمعي قال للخليل لما أنشده: «إِنَّمَا الذَّلْفَاءُ - ... البيت -»: «ما هذا  
البيت جعلته [٣٣٨] شاهداً؟، وأي معنى فيه؟؛ فهلاً أعلمتني فأتيك بأشعار العرب التي  
لم تسمع مثلها؟»؛

فقال الخليل: «لو وجدت حجراً لكفاني!» [٣٣٩].  
فهذا يدل على أن الأصمعي كان يحفظ شواهد آخر لهذا الضرب من شعر  
العرب؛ ولم ينكر الوزن والشعر، بل أنكر قلته معناه؛ هذا.  
واعلم! أنهم قالوا: إن هذا الضرب والضرب السادس وإن لم يجيئنا عن العرب  
إلا مردوفين بـ «الألف»، لكنّه اتفاقٌ، لأنه لازمٌ، إذ المدّة لا تقوم مقام الحذف؛  
قلت: فإن صح ما نقلوه فانظر كيف يجوز تركه لهذا التعليل؟.

نعم! أنشد ابن جني بيتاً غير مردوفٍ، وهو قوله:  
إِنَّ نُعْمَى أَقْصَدَتْ رَجُلًا      آمِنًا بِالْحَيْفِ إِذْ تَرْمِي [٣٤٠]  
فإن صح كونه من العرب ووجدت له نظائر تخرجه عن الشذوذ، فهو؛ وإلا  
فالردف لازم؛ فتأمل!.

العروض الثالثة: محذوفةٌ محبونةٌ.

ولها ضربان:

أولهما: محذوفٌ محبونٌ مثلها. وبيته:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ      حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ [٣٤١]

فقوله: «شبه» عروضه، ووزنه: «فعلن». وقوله: «قدمه» ضربه، ووزنه أيضاً

كذلك.

الضرب الثاني: أبت. وبيته:

رُبَّ نَارٍ بَتُّ أَرْمُقُهَا      تَقْضِمُ أَلْهِنْدِيَّ وَالْغَارَا [٣٤٢]

فقوله: «والغارا» ضرب، وزنه: «فعلن».

وزعم الكسائيّ أنّ هذا البيت و الذي قبله من البسيط، و قال - على سبيل

التمثيل -: «إن أصل الأول:

يَا صَاحِبِي لِفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ      فِي أَمْرِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

و أصل الثاني:

قُولًا لَهَا رُبَّ نَارٍ بَتُّ أَرْمُقُهَا      إِذْ أَوْقَدَتْ تَقْضِمُ أَلْهِنْدِيَّ وَالْغَارَا [٣٤٣]

و هو - مضافاً إلى ما فيه من البعد و التكلف! - يرده أنّ الثاني من أبياتٍ لعدّي

بن زيد [٣٤٤] أو لها قوله:

يَا لَبِئْسَى أَوْقِدِي النَّارَا      فَالَّذِي تَهْوِينِ قَدْ حَارَا [٣٤٥]

و لا يجري في جميعه هذا التقدير.

قلت: مراد الكسائيّ: أنّهما من مجزوء البسيط لكن باسقاط «مستفعلن» من

أوله، و الحال فيه كما في سائر مجزوءات البحور، و لا يلزم فيه امكان التقدير.

و ما ذكره فإنّه على سبيل التمثيل - كما عرفت - . و كذا استبعاد اسقاط أوّل

الأجزاء ليس بذلك البعيد بعد احتماله في مثل مجزوء الكامل و الرّمّل؛ فتأمّل.

[البترُ لازمُ المديدِ ما إذا      صحّت عروضُهُ و ضربُهُ كذا]

و هذه مجموع أعاريض المديد و ضروبه ذكرها الناظم بعد أن ذكر أنّ البتر

لازم المديد، فلا يُستعملُ تامّاً ما إذا صحّت عروضه؛ و هذه أولى أعاريضه.

و ضربه كذا سالمة، فالعروض الأولى السالمة لها ضربٌ واحدٌ سالمٌ؛

[وَ الْحَذْفُ فِي الضَّرْبَيْنِ مُفْرَدًا وَ مَعَ

خَبْنٍ كَقَصْرِهِ وَ بَثْرِهِ وَ قَع]

و الحذف في الضربين مفرداً، وهذه العروض الثانية و أول ضروبه الثلاثة - وهو المحذوف -؛

و مع خبن، فهذه العروض الثالثة المخبونة و أول ضربها - وهو المخبون -؛  
كقصره - أي: الضرب - و بتره وقع على سبيل التقسيم.

[فَالْقَصْرُ عِنْدَ حَذْفِهَا إِذَا أَنْفَرَدُ وَ الْبَثْرُ عِنْدَ الْحَذْفِ مُمْتَطَقًا وَرَدًا]

فالقصر عند حذفها إذا انفرد، فالضرب المقصور للعروض المحذوفة؛  
و البتر عند الحذف للعروض مطلقاً - مفرداً كان أو مع الخبن - ورد.  
فالعروض المحذوفة لها ضربٌ: أبتُر، وكذلك المحذوفة المخبونة لها ضربٌ: أبتُر.

### تنبيهات

الأول:

ذكر الخليل أبياتاً من مريع المديد، و حكم بأنّها شاذّة؛ وهي قوله:

يَا لِبَكْرٍ لَا تَنَوَا	لَيْسَ ذَا حِينَ وَنَا
دَارَتِ الْحَرْبُ رُحَى	فَاذْفَعُوهَا بِرُحَى
بُؤْسِ لِحَرْبِ أَلَّتِي	تَرَكَتْ قَوْمِي سُدى [٣٤٦]



و زعم الزجاج أنّه من مجزوء الرَّمَل، المحذوف الضرب و العروض؛ و قال: «إنّ الحمل على ما هو ثابتٌ أولى، لئلا يلزم اثبات أصلٍ بمحتملٍ» [٣٤٧].  
و بهذا - أعني: إنكار مجيء المربع من المديد - استدللّ على عدم كونه سداسيّاً، لزعمه أنّ كلّ مسدّس لا بدّ أن يأتي مربّعاً.

قلت: لو كان العروض و الضرب المحذوفان من الرَّمَل ثابتاً و مسلماً عند الخليل لكان الحقّ ما ذكره، ولكن ذلك لم يبيّنه أحدٌ سواه! و ما جعله منه - كهذه الأبيات و أبيات أمّ تأبط شرّاً [٣٤٨] التي أوّها:

طَافَ يَبْغِي نَجْوَةً      مِنْ هَالِكٍ فَهَلَكُ [٣٤٩] -

فهي محتملةٌ لكلا الأمرين.

و تلك الدررُ يمكنُ خروجها من كلّ من البحرين، و ليس لجعله من الرَّمَل ترجيحٌ على ما صنعه الخليل. اللهمّ إلا أن يثبت بوجوه استحسانيّة يمكن معارضتها بمثلها!.

و نقل الأخفش للعروض الثانية ضرباً صحيحاً؛ و هو شاذٌّ.

الثاني:

يجوز في حشو المديد: الخين؛

و: الكفّ؛

و: الشكل.

و الأوّل حسنٌ مع عدم الإكثار؛

و الثاني صالحٌ؛

و الثالث قبيحٌ.

بيت الخبن:

وَمَتَى مَائِعِ مِنْكَ كَلَامًا      يَتَكَلَّمُ فَيَجِبُكَ بِعَقْلِ [٣٥٠]

و بيت الكف:

لَنْ يَزَالَ قَوْمًا صَالِحِينَ      مُحْضِينَ مَا اتَّقُوا وَ اسْتَقَامُوا [٣٥١]

جميع أجزاء السباعية مكفوفة إلا الضرب، حذراً من الوقوف على المتحرك.

و بيت الشكل قوله:

لَمَنِ الدِّيَارُ غَيْرَهُنَّ كُـ      لُ جَوْنِ المُزْنِ دَانِي الرَّبَابِ [٣٥٢]

و قد عرفت في باب المعاقبة ثبوتها بين «نون» «فَاعِلَاتُنْ» و «ألف» «فَاعِلُنْ»، و بين

«نون» «فَاعِلَاتُنْ» آخر الشطر الأول و «ألف» «فَاعِلَاتُنْ» آخر الشطر الثاني؛ و أن

فيه الصدر و العجز و الطرفين.

و بيت الأخير:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ      بِجَنُوبٍ فَارِغٍ مِنْ تَلَاقٍ [٣٥٣]

فقوله: «بجنوب» - وزنه: «فَعَلَاتُنْ» - مشكولٌ، حُبنٌ لِيُسَلَمَ سابقه من الكف، و

كُفٌّ لِيُسَلَمَ ما بعده من الحَبْنِ.

قالوا: و يجوز في العروض الأولى ما يجوز في الحشو من الزحافات الثلاثة.

و أما الضرب الأول فلا يجوز فيه إلا الحبن، لأنه لو كُفَّ لزم الوقوف على

المتحرك؛ و امتنع الشكل، لتركبه منه و من الحَبْنِ.

و العروض الثانية لم يدخلها الحَبْنِ، حذراً لقيامها بالثالثة.

و أما ضربها المقصور فقد منع الخليل دخول الحبن فيه، لقلّة مجيء هذا الضرب؛

و جَوَّزَه الْأَخْفَشُ - عَلَى نَقْلِ الدَّمَامِينِيِّ [٣٥٤] وَ غَيْرِهِ -؛  
و فِي بَعْضِ الْكُتُبِ عَنْهُ مَا ظَاهَرَهُ مَوَافِقَةُ الْخَلِيلِ؛ فَلْيَتَدَبَّرْ!.

### الثالث:

مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِنَا: «العروض المجزوءة» و: «الضرب المجزوء» - و نظائره فيما يأتي - فإنما هو متابعٌ للعروضيين. و فيه مسامحةٌ ظاهرةٌ؛ إذ الجزء الساقط إن كان هو الضرب مثلاً: كان مجزوءاً و لم يكن محذوفاً مثلاً؛ و إن كان الجزء الذي قبله: كان محذوفاً و لم يكن مجزوءاً، فلا يتصور اجتماع كليهما أبداً.

و الحقُّ إنَّ الجزء من عوارض البيت، و لذا ذكره في ألقاب الأبيات؛ و المحذف و نحوه من عوارض الأجزاء؛ و البيت المجزوء لما سقطت عروضه و ضربه قام مقام كلِّ منهما الجزء الذي قبله، و عُوْمِلَ معه معاملة المحذوف و أُطْلِقَ عليه كلُّ من اللفظين مسامحةً.

فالأولى أن يذكر في كلِّ من البحور أولاً و روده تاماً أو مجزوءاً أو كليهما، ثمَّ إن كان لمجزوءه خصوصيةٌ لا توجد في تمامه - كمجزوء الكامل حيث يختصُّ بالترفيل و التذييل - دُكِرَ ذلك؛

و إلا أُكْتُفِيَ بما ذكر في تامه.

لكنَّ الناظم - أيده الله - تَبَعَ العَرُوضِيِّينَ وَ تَبِعْتُهُ، وَ تَبِعْتِي عَلَيْهِ! كما عليهم تَبِعْتُهُ!!.

### الرابع:

من معايات المديد:

إِنَّ غَدًا لِي فِيهِ فَرَحٌ      لَيْتَ غَدًا مُسْرِعًا يَأْتِي [٣٥٥]  
يخرج من سادس المديد بجعل «غد» في الموضعين «غَدَوًا»؛ فَيُكْتَبُ على هيئة التقطيع هكذا:

إِنَّ غَدَوْنَ      لِي فِيهِ      هِفْرَحٌ      لَيْتَ غَدَوْنَ      مُسْرِعَنْ      يَأْتِي  
فَاعِلَاتُنْ      فَعِلُنْ      فَعِلُنْ      فَاعِلَاتُنْ      فَاعِلُنْ      فَعِلُنْ  
وأنشد أحمد العروضي [٣٥٦] من معاياته أيضاً:

فَإِذَا غَزَوْتُمْ وَغَنِمْتُمْ      فَأَنْتُمْ سُرَاةٌ نَزَارِي [٣٥٧]  
يخرج من أوّل المديد بالحق ضمات الجمع و «واواته» و اطلاق القافية؛ فيكتب على هيئة التقطيع هكذا:

فَإِذَا غَزَوْتُمْ      فَعَنِمْتُمْ      مُوْفَانْتُمْ      مُوسِرَا      تُنَزَارِي  
فَاعِلَاتُ      فَاعِلُنْ      فَعِلَاتُ      فَاعِلَاتُنْ      فَاعِلُنْ      فَعِلَاتُنْ

### البحر الثالث

#### من الدائرة الأولى

البيسط. وأصله: «مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن» مرّتين. ولم تستعمل العرب جميع أجزائه سالمًا.

و تعبير بعض العروضيين بـ: «أن عروضه و ضربه لم يستعمل إلا مخبونين»؛ فيه مساححة ظاهرة!، لما تعرف - إنشاء الله تعالى - .

[وَأَلْخَبْنُ فِي ضَرْبِي بَسِيطٍ نُقْلًا كَقَطْعِهِ وَالْجُزْءُ فِيهِ أَسْتَعْمِلًا]  
 وله ثلاث أعاريض وستة ضروبٍ، ذكرها في قوله: وَالْخَبْنُ فِي ضَرْبِي  
 بَسِيطٍ نُقْلًا، فهذه العروض الأولى وال ضرب الأول منها؛  
 كَقَطْعِهِ - أي: الضرب -، وهذا الضرب الثاني لها؛  
 وَالْجُزْءُ فِيهِ - أي: في البسيط - اسْتَعْمِلًا، وهذه العروض الثانية والثالثة؛ إذ  
 الأولى صحيحة لها ثلاثة أضربٍ، والثانية مقطوعة لها ضربٌ مثلها.

[فَفِيهِمَا الصَّحَّةُ وَالْقَطْعُ وَمَعَ صِحَّتِهَا التَّنْذِيلُ وَالْقَطْعُ وَقَعٌ]  
 وذكر تلك الأضرب والعروضين بقوله: فَفِيهِمَا - أي: العروض والضرب -  
 الصَّحَّةُ وَالْقَطْعُ؛

فله عروضٌ صحيحةٌ وضربها مثلها؛  
 ومقطوعةٌ وضربها مثلها.

وَمَعَ صِحَّتِهَا - أي: العروض - التَّنْذِيلُ وَالْقَطْعُ وَقَعٌ؛  
 فلها عروضٌ صحيحةٌ مقطوعة الضرب؛  
 وعروضٌ صحيحةٌ مذالة الضرب.

وتفصيل ذلك: إنَّ للبسيط - كما عرفت - ثلاثة أعاريض وستة أضرب؛  
 العروض الأولى: محبوبنةٌ. ولها ضربان:

الأول: محبوبٌ مثلها، وبيته:

يَا حَارِ لَأَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سَوْقَةٌ قَبْلِي وَ لَأَمْلِكُ [٣٥٨]

فالعروض قوله: «هَيْتُنْ»، و الضرب قوله: «مَلِكُو»؛ و وزن كلُّ منهما: «فعلن»؛

و الثاني: مقطوعٌ؛ و بيته قوله:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَزْدَاءُ مَعْرُوفَةَ اللَّحْيَيْنِ سَرْحُوبٌ [٣٥٩]

الضرب قوله: «حُوبٌ»، و وزنه: «فعلن» - بسكون اللام - .

و يلزم في هذا الضرب الردف، و لذا عيب على أبي نؤاسٍ في قوله:

دَعُ ذِكْرَ لَيْلَى وَ لَا تَطْرُبِ إِلَى دَعْدِ

وَ أَشْرَبَ عَلَى الْوَرْدِ مِنْ حَمْرَاءِ كَالْوَرْدِ [٣٦٠]

و لا يخين، لمنافاته الردف.

العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحةٌ. و لها ثلاثة أضربٍ:

الأوّل: مذالٌ، و بيته:

يَا صَاحٍ قَدْ أَخْلَفْتُ أَسْمَاءُ مَا كَانَتْ تُنْمِيكَ مِنْ حُسْنِ الْوِصَالِ [٣٦١]

فالعروض قوله: «أَسْمَاءُ مَا»، و زنها: «مُسْتَفْعَلُنْ»؛ و الضرب قوله: «حسن

الوصال»، و زنه: «مُسْتَفْعَلَانْ».

و أكثر العروضيين على أنّ الزائد «الألف» قبل «النون»؛

و قال الأخفش: «إنّه زيدٌ في آخره «نونٌ» فاجتمع «نونان» ساكنان، فقلبت

الأولى «ألفاً».

و هذا نزاعٌ لا طائل تحته!، و لا يتمكّن أحد الخصمين اثبات مدّعه - كما

لا يخفى - .

و يلزمه الردف.

الضرب الثاني: مجزوءةٌ صحيحٌ مثلها، و بيته:

مَا ذَا وَقُوفِي عَلَى رُبْعِ عَفَا      مُحْلُولِي دَارِسِ مُسْتَعْجَمِ [٣٦٢]

فالضرب: مستعجم، وزنه: «مستفعلن».

الضرب الثالث: مقطوع، وبيته:

سِيرُوا مَعَا إِنَّمَا مِيعَادُكُمْ      يَوْمُ الثَّلَاثَاءِ بِبَطْنِ الْوَادِي [٣٦٣]

الضرب قوله: «نِلْوَادِي»، وزنه: «مفعولن».

والمشهور في هذا الضرب لزوم الردف؛ بل قال البارقي: «لأعلم فيه خلافاً»؛  
وأنكره الزجاج؛

ولكل حجج استحسانية؛ وقد عرفت أن الدليل في مثل هذه المسائل السماع.

العروض الثالثة: مجزوءة مقطوعة. ولها ضربٌ مثلها، وبيته:

مَا هَيَّجَ الشُّوقَ مِنْ أَطْلَالٍ      أَضَحَّتْ قِفَاراً كَوْحِي الْوَاحِي [٣٦٤]

فقوله: «اطلالي» هو العروض، وقوله: «يلوآحي» الضرب؛ ووزن كلٍّ منهما:

«مفعولن».

### تنبيهات

الأول: يدخل حشو البسيط من الزحافات الخبن في خماسيته وسباعيته؛ قال

الدمامي: «ويظهر لي أن الخبن في سباعيته إنما هو حسنٌ في أول الصدر و في أول

العجز؛ فليعتبر ذو الطبع السليم» [٣٦٥].

قلت: وهو كذلك؛ وأمّا في غيرهما فصالحٌ، وليس هذا بشيءٍ يخصّ هذا البحر،

بل الظاهر أن الزحاف كلما كان أقرب إلى الأول كان أحسن.

ويمكن استفادة هذا الأصل من كلمات الخليل حيث ذكر: «إنّ خبن» «مستفعلن»

أحسن من طيِّه»؛ و قال: «لأنَّ الحذف كلِّما تقدّم كان أجود». و مورد كلامه و إن كان غير ما نحن فيه، لكن يمكن استفادة المقام من عموم كلامه و اتِّحاد المناط؛ فتأمل!

و يدخله أيضاً الطيِّ في سباعيِّه، و هو صالحٌ فيه. و الأخصُّ يرى الطيِّ أحسنَ من الخبن، فلما سلّم حُسْنَ الخبنِ لزمه القولُ بحسَنِ الطيِّ.

و يدخله الخبن، قالوا: «و هو قبيحٌ»؛

و لكن في كليّته تأمّل.

و بيت الخبن:

لَقَدْ مَضَتْ حِقْبُ صُرُوفُهَا عَجَبٌ      فَأَخْدَتَتْ عِبْرًا وَ أَعْقَبَتْ دُولًا [٣٦٦]  
أجزاءه محبوبته كلها.

و بيت الطيِّ قوله:

أَزْجَلُوا عُذْوَةً وَ أَنْطَلِقُوا سَحْرًا      فِي زَمَرٍ مِنْهُمْ يَتَّبِعُهَا زَمْرٌ [٣٦٧]  
أجزاءه السباعية كلها مطوية.

و بيت الخبل:

وَ زَعَمُوا أَنَّهُ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ      فَأَخَذُوا مَالَهُ وَ ضَرَبُوا عُنُقَهُ [٣٦٨]

و جميع هذه الزحافات تدخل في الضرب المذيل. و الخبن و الطيِّ يدخلان في العروض المجزوءة الصحيحة و ضربها.

و قال الخليل: «لا يدخل الخبل في العروض المجزوءة»؛

و أجازه غيره.



[وَحَبْنٌ مَقْطُوعَيْهِمَا قَدْ يُلْتَزَمُ وَبِمُخْلَعِ الْبَسِيطِ يُتَّسَمُ] و يدخل الحَبْنُ في العروض و الضرب المقطوعين، و قد يُلْتَزَمُ به فيهما و يسمّى بـ: مَخْلَعِ البسيط؛ كما قال الناظم: وَ حَبْنٌ مَقْطُوعَيْهِمَا قَدْ يَلْتَزِمُ به المولّدون من باب لزوم ما لا يلزم، لخفته في الذوق و ثقل استعمالها مع عدم الحَبْنِ؛ وَ بِمُخْلَعِ البسيطِ و المكبولِ يُتَّسَمُ.

و أمّا تسمية هذه العروض و الضرب مطلقاً: - حَبْناً أم لا - بهذا الاسم - كما نُقل عن شارح «القسطاس» [٣٦٩] - فخطأً. قال الدماميني: «و قد جاء في مَخْلَعِ البسيطِ «مفعولن» مكان «فعلولن»، و هو شاذٌّ؛ كقوله:

فَسِرٌّ بِوُدٍّ أَوْ سِرٌّ بِكُرِّهِ مَسَارَتِ الدُّلِّ السَّرَاعِ [٣٧٠]

و رأيتُ بعضَ المتأخّرين يستعمله» [٣٧١]؛ انتهى.

فلوصحت النسخة فهو كلامٌ لا معنى له أصلاً! و البيت الذي استشهد به عروضه و ضربه: «فَعُولُن»، و على فرض كونه «مفعولن» فلا وجه للحكم بشذوذه، إذ هذا هو الأصل فيه و قد عرفت أنه على «فَعُولُن» للخبن الجائز فيه؛ و مع عدمه لا يكون من المَخْلَعِ؛ فلا وجه لعدّه منه ثمّ الحكم بشذوذه.

و زعم بعضهم [٣٧٢] أنه شدّ في هذه العروض القبض، و أنشد قوله:

يَدَاهُ فِي الْجُودِ ضَرَّتَانِ عَلَيْهِ كِلْتَاهُمَا تُغَارُ [٣٧٣]

قال: «و لا يمكن حركة «النون» فيبقى القبض، لأنّ التمكين مختصّ بالضروب، و لا يجوز في الأعراب إلا بشرط التصريح»؛ انتهى.

و في إطلاقه القبض على ساكن المخلعة تسامحٌ ظاهرٌ، إذ «نونه» بقيّة وتِدٍ، لاثاني

سببٍ وقع في خامس الجزء.

واعتذار الدماميني عنه بـ: «أُتَّه باعتبار الصورة، ولاشكَّ أنَّه باعتبار الصورة هيئة سببٍ خفيفٍ» [٣٧٤]؛  
اعتذارُ ركيكٍ جدًّا، بل كلامٌ أجنبيٌّ عن الفنِّ! بل التأمُّلُ يحكم بأنَّه لا معنى لقوله: «بحسب الصورة» أصلاً!، فهل ترى أحداً من العروضيين يطلق الخبن على حذف «الف» «فاع لاتن» - المفروق الوتد؟ -، أو يسمي القطع قصراً؟... وهكذا ويعتذر بهذا الاعتذار؟.

و أمَّا قوله: «و لا يمكن حركة النون» فإن أراد عدم الإمكان - كما هو ظاهر كلامه - فهو ممنوعٌ، إذ له نظائر. و الوجه فيه ما عرفت مراراً من أنَّ الشطر الثاني من البيت قد يُعامل معه معاملة البيت المستقلِّ و تجري عليه أحكامه. نعم! هو شاذٌّ و لكنَّه أولى من حذف حرفٍ من الوتد و اثبات علةٍ أخرى لانظير له أصلاً.  
و بالجملة فالأمر في هذا البيت مرددٌ بين شذوذين:

إمَّا بحسب الإعراب؛

أو الوزن.

و الأوَّل أولى - لما عرفت -.

و أمَّا اعتذار الصفاقسيِّ عنه بـ: «أنَّ التمكن في غير الضرب ورد منه ما لا يخفى»، و استدللَّ بمثل قوله:

سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَ عَنْهُمْ [٣٧٥]

- ... و غير ذلك [٣٧٦] -؛

فغفلةٌ واضحةٌ منه!، إذ التمكن في هذا البيت و أمثاله فصيحٌ جائزٌ في الشعر و النثر و حشو البيت فضلاً من العروض، دون تمكين «النون» من «ضرتان» - كما هو

ظاهرٌ - .

وأسهب الدماميني في بيانه هنا و في الوافر غاية الإسهاب! [٣٧٧]، ظنّاً منه أنّه وجد قمر الغراب! و تفتنّ لما غفل عنه أولو الألباب!!.

الثاني:

استدرك بعضهم للبسيط عروضين:

إحداهما: مجزوءةٌ مخبونةٌ حدّاء؛ و لها ضربان:

ضربٌ مثلها، كقوله:

عَجِبْتُ مَا أَقْرَبَ الْأَجَلِ      مِنْهُ وَ مَا أَبْعَدَ الْأَمَلِ [٣٧٨]

و ضربٌ مقطوعٌ مخبونٌ، كقوله:

إِنَّ شَوْاءَ وَ نَشْوَةَ      وَ حَبَبَ الْبَازِلِ الْأُمُونِ [٣٧٩]

- و هي من أبياتٍ قديمةٍ مذكورةٍ في «ديوان الحماسة» [٣٨٠] - .

و منها:

وَ أَلْبِيضُ يَرْفُلْنَ كَالدَّمَى      فِي الرِّيطِ وَ الْمَذْهَبِ الْمُصُونِ [٣٨١]

قال شارح «الحسناء»: «وقد يوجد في شعر المتأخرين، ويسمى: المعقد».

العروض الثانية: مشطورةٌ لها ضربٌ مثلها، و بيته:

إِنَّ أَخِي خَالِدًا لَيْسَ أَخًا وَاحِدًا ..... [٣٨٢]

الثالث:

استخرج المتأخرون من البسيط قسماً آخر يسمى ب: «الموالي» [٣٨٣] - و في

عرف زماننا: «الموال» - ، ملتزمين فيه بعدم الإعراب حتى قيل فيه: «إن خطأه صوابٌ ولحنه إعرابٌ!».

و تُستعمل عروضه مقطوعةً غالباً أو دائماً.

و أما أضربه فقد توافق أضرب البسيط، وقد تخالفه. و لافائدة في نقلها، و من أراد تفصيله و سائر البحور المولدة فعليه برسالة الشيخ صفي الدين الحلي - رحمه الله [٣٨٤] - الموسومة ب: «العاطل الحالي و الرخص العالي» [٣٨٥]، فإنها رسالة لم يكتب في بابها مثلها. و لكن حدث بعد زمانه تغييرات أخر في تلك الأوزان؛ و ذكرها خروج عن موضوع الكتاب.

#### الرابع:

من معايات البسيط قولهم:

مَأْكُلٌ بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ      وَلَاكُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةَ الْغَرَابِ [٣٨٦]

يخرج من ثالث البسيط بتصغير «سوداء»، فيكتب على هيئة التقطيع هكذا:

مَأْكُلٌ بِي ضَاءَ شَحْ مَتْنُ وَلَا      كُلُّ سَوِي دَاءَ تَمْرَ تُ الْغَرَابِ  
مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ      مَفَاعِلُنْ      مَفَاعِلُنْ      فَاعِلُنْ      مَفَاعِلَانْ

و قوله:

مَا لِغَوَانِي مِنْ مَوَدَّةٍ      وَلَا وَفَاءَ بَلْ لَهْنُ الْغَدْرُ [٣٨٧]

يخرج من خامس البسيط بتحريك «ياء» «الغواني» و قصر «الوفاء»، و يكتب

على هيئة التقطيع هكذا:

مَا لِغَوَانِي مِنْ مَوَدَّدَتُنْ      وَلَا وَفَا      بَلْ لَهْنُ نَلْغَدْرُو

مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ فَاعِلُنْ مَفْعُولُنْ

التنبيه الخامس:

للعروض المقطوعة ضربٌ آخر، كما في قول الأسود بن يعفر [٣٨٨]:  
 وَنَحْنُ قَوْمٌ لَنَا رِمَاحٌ      وَتَرْوَةٌ مِنْ مَوَالٍ وَصَمِيمٌ [٣٨٩]  
 قال السكاكي: «و في قصيدة عبيد بن الأبرص [٣٩٠] - وهي قوله:  
 أَفْقَرٌ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ [٣٩١] -  
 كثيرٌ من هذا القبيل؛ وهي عندي من عجائب الدنيا!» [٣٩٢].

\*\*\*

[الدائرة الثانية]

وهي المؤتلفة.

[البحر الأوّل]

[من الدائرة الثانية]

البحر الأوّل منها: الوافر، وهو رابع البحور. وقد عرفت أنّ وزنه:  
 متفاعلن ستّاً.

[وَ أَتَقَطُّ فِي الْوَافِرِ فِيهِمَا وَقَدْ صَحَّامَعُ الْجُزْءِ وَعَصْبِهِ وَرَدًا]

وله عروضان وثلاثة أضرب؛ ذكر العروض الأولى بقوله: و **الْقَطْفُ فِي الْوَافِرِ فِيهِمَا**، فهي مقطوفة؛ ولها ضربٌ واحدٌ مثلها؛  
والعروض الثانية مع ضربها بقوله: **قَدْ صَحَّاحًا مَعَ الْجُزْءِ وَ عَصْبِهِ وَرَدَ**.  
فالعروض الثانية مجزوءةٌ صحيحةٌ؛ لها ضربٌ مثلها، و ضربٌ معصوبٌ.  
وتفصيل ذلك: إنَّ العروض الأولى مقطوفةٌ لها ضربٌ واحدٌ مثلها، و بيته قول  
امرىء القيس:

لَنَا عَنَّمْ نَسَوْفُهَا غَزَارٌ      كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصِيُّ [٣٩٣]  
فقوله: «غَزَارُنْ» هو العروض، و قوله: «عِصْيُو» هو الضرب؛ و وزن كلُّ منهما:  
«فَعُولُنْ». فإنَّ «متفاعِلنْ» بعد القطف يسقط منه لفظ «تن» و تسكن «اللام» التي  
قبله، فيبقى: «مُفَاعِلُنْ»، فينتقل إلى «فَعُولُنْ».

و على ذكر القطف ذكرتُ بيتين للشارح - كان الله له! -:  
مَنْ لِي بِأَنْ أَقْطِفَ مِنْ خَدِّهِ      وَرَدًا بَدَا فِي رَوْضَةِ النَّاطِرِ  
فَالْوَرْدُ فِي وَجْتِنِهِ وَافِرٌ      وَ الْقَطْفُ قَدْ يَلْزَمُ فِي الْوَافِرِ  
العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحةٌ. لها ضربان:

الأوّل: مجزوءٌ صحيحٌ مثلها، و بيته:  
لَقَدْ عَلِمْتُ رَبِيعَةً أ...      ...نَّ حَبْلَكَ وَاهِنُ خَلْقُ [٣٩٤]  
فقوله: «رَبِيعَةٌ أَنْ» هو العروض، و قوله: «هِنُ خَلْقُو» هو الضرب، و وزن كلُّ  
منها: «مفاعِلتنْ».

الضرب الثاني: أعصب، و بيته:  
أَعَاتِيهَا وَ آمُرُهَا      فَتَغْضِبُنِي وَ تَغْضِبُنِي [٣٩٥]

فالضرب قوله: «وَتَعْصِينِي»، و و وزنه: «مَفَاعِيلُن»؛ فَإِنَّ «مَفَاعِلَتُن» عُصِبَ بِإِسْكَانِ «اللام»، فَيُنْقَلُ إِلَى «مَفَاعِيلُن».

### تنبيهات

#### الأول:

نُقل عن بدرالدين بن مالك أنه أثبت للعروض الثانية ضرباً ثالثاً مقطوفاً، و لم ينقل شاهداً له. و لا يحضرنى كتاب بدرالدين حتى أراه فيه؛ فليُفَحَّصْ عنه. [و] [٣٩٦] إن نقل له فيه شاهداً و ثبت فيه فإنه ممّا لا يساعده الذوق!. و أثبت الأَخْفَشُ عروضاً ثالثةً مجزوءةً مقطوفةً، لها ضربٌ مثلها؛ و بيته:

عُبَيْلَةُ أَنْتِ هَمِّي وَأَنْتِ الدَّهْرُ ذِكْرِي [٣٩٧]

و ذكر له شواهد أُخْرَى يحتمل في بعضها كونه من مشكول المجتث، و لا يحتمل في البيت الذي نقلناه - كما قال الدماميني [٣٩٨] -.

#### الثاني:

نُقل عن أبي الحكم: «أنه شدّ في العروض الأولى القبض»، و أنشد قوله:

عَلَوْتَ عَلَى الرَّجَالِ بِجُلَّتَيْنِ وَرِثْتَهُمَا كَمَا وَرِثَ الْوَلَاءُ [٣٩٩]

و اعترض عليه الصفاقسيّ بمثل ما مرّ في البسيط، غير أنه أكثر هنا من نقل الشواهد بزعمه؛

و أطال الدمامينيّ الاعتراضَ على الصفاقسيّ [٤٠٠]؛

و الكلام مع الجميع بمثل ما مرّ في البسيط؛ فلاثرة في تكراره!  
 لكن الدمامينيّ زعم أنّه تفتنّ لمطلبٍ دقيقٍ، فسوّد بالإسهاب فيه صفحةً من  
 الكتاب [٤٠١]، و غفل عن أنّ مثله ممّا [٤٠٢] لا يخفى على أطفال الكتاب!.

### الثالث:

يجوز في حشو الوافر من الزحاف العصب. و هو حسنٌ، بل عندي أنّ تركه  
 بالمرّة لا خير فيه، لكثرة حركاته، و الحركة - كما عرفت - ثقيلٌ، فيُحسن فيه  
 التخفيف؛ و العصبُ خيرٌ من غيره. و بيته قوله:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُهُ      وَ جَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ [٤٠٣]  
 أجزاءه ما عدا العروض و الضرب معصوبة.

و يُحكى أنّ شخصاً اختلف مدّة إلى الخليل يقرأ عليه العروض و لم يحصل شيئاً،  
 فأعيب الخليل أمره و لم ير أنّ يواجهه بالمنع - حياءً منه! -، فقال له يوماً: قطع قول  
 الشاعر: «إذا لم -... البيت -»؛ فتفتنّ الرجل لمراد الخليل و لم يعد إليه! [٤٠٤].  
 قال الدمامينيّ: «و أنا أعجب لمن يفتنّ لمثل هذا كيف يصعب عليه فهم  
 العروض مع سهولته؟!» [٤٠٥].

قلت: و إنّي لأعجب من رجلٍ آخر - و لا تخلّه غير الدمامينيّ - كيف يعرف  
 إشارات «الرامزة» التي أجلاها أخفى من إشارة الخليل و يخرج لأغلاطها وجوهاً  
 من علم العربيّة، و إذا بلغ إلى المسائل العروضيّة تتبدّد قريحته و تظهر في سوق  
 العروض عند صيَارِفَتِهِ قِيمَتُهُ!!

و يدخل حشو الوافر أيضاً العقل، و قد عرفت في محله أنّه إسقاط الخامس



المتحرّك؛ ولكن في «شرح الحسنة»: «إنه إسقاط الخامس الذي سكن بالعصب». و لأدري ما الذي أوجب له هذا التكلّف و منعه من أن يجعل المتحرّك هو المحذوف ابتداءً؟! و لعلّه رأى في باب المعاقبة ما أوهمه ذلك؛ لكن مثله يجلّ عن مثله!.

و بيت العقل:

مَنَازِلٌ لِفَرْتَنَى قِفَارُ      كَأَنَّ رُسُومَهَا سَطُورُ [٤٠٦]

و يدخله القبض؛ و بيته:

لِسَلَامَةِ دَارٍ بِجَفِيرٍ      كَبَاقِي الْخَلْقِ السُّحْقِ قِفَارُ [٤٠٧]

و العقلُ و النقصُ يتعاقبان - كما مرّ - .

و منع الأخفشُ العقلَ في الوافر، لحجّة استحسائية. و الصحيح قول الخليل، لوروده في قوله:

وَ قَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو جَنَابٍ      أَقِيمُوا فَيَنْقَاعُ لَا تَسِيرُوا [٤٠٨]

فوزن «نقاع لا»: «مفاعلن».

و منع بعضهم عقلَ العروضِ الثانية، و هو المفهوم من القصيدة المنسوبة إلى الخليل، حيث قال:

وَ مَا الْوَاوِيُّ الْمَجْزُوءُ يَوْمًا عَرُوضُهُ      تَرَامُ بِعَقْلِ بَلْ هُوَ الْمَتَنَفَّرُ [٤٠٩]

و أمّا ضروب الوافر فلا زحاف فيها أصلاً؛ قالوا:

أمّا الأوّل: فلكثره ما حذف منه، فلم يميزوا زحافاً آخر؛

و لأنّه لا يمكن فيه إلاّ العقل، و لو عقل لزم الوقف على المتحرّك؛

و أمّا الثاني: فلأنّ عصبه يوجب الاشتباه بالثالث؛

و منع العقل و النقص، فإنَّهما مترتبان عليه؛  
و أمَّا الثالث: فلأنَّه مجزوءٌ، فلو عقل و قد جاء العقل في بقية الأجزاء لكثُرَ  
الحذفُ، لأنَّه أسقط حينئذٍ جزآن مع اسقاط متحرِّكٍ من كلِّ جزءٍ.  
قلت: هذا مختصر كلامهم في المقام؛ و للنظر في الجميع مجالٌ واسعٌ! و العمدة في  
هذه المقامات السماعُ.

#### الرابع:

قد يدخل العصب في جميع أجزاء الوافر فيشتبه بالهزج، كقوله:  
صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ      وَ قَلْنَا الْقَوْمَ إِخْوَانَ [٤١٠]  
و حينئذٍ فينبغي النظرُ في بقية أبيات القصيدة. فإن كان فيها - و لوجزءٌ واحدٌ -  
على «مفاعلتن» يتعيَّن كون الجميع من الوافر، إذ حمل ذلك البيت متعيَّنٌ على الوافر؛  
و إلا تتركَبُ القصيدة الواحدة من بحرین؛ و إلا فيُحتمَل كونها من كلِّ من البحرین.  
و كذلك قد يدخل أجزاء المجزوء منه العقلُ، فيشتبه بمجزوء الرجز. و الوجه في  
تعيينه ما عرفت.

و منع بعضهم العقل فيه حذراً من وقوع الاشتباه؛  
و ليس بشيء! فإنَّ وقوع مثله غير محذورٍ - كما في اشتباهه بالهزج مع  
العصب -، و لم يمنع هذا المانع هناك، بل صرَّح بجوازه!

#### الخامس:

قال السكاكي: «و لقد خمَّس الوافر من قال:

لَمَنِ الصَّيِّبِيُّ بِجَانِبِ الصَّخْرَاءِ مُلْقٍ غَيْرِ ذِي مَهْدٍ [٤١١]  
 وجعل الجزء الخامس أحد مضميرٍ [٤١٢]؛ انتهى.

قلت: البيت لحسان بن ثابتٍ [٤١٣]، وليس كما أنشده!، بل هو هكذا موجودٌ:

لَمَنِ الصَّيِّبِيُّ بِجَانِبِ الوَهْدِ مُلْقٍ ثَلَاثًا غَيْرِ ذِي مَهْدٍ  
 نَجَلَتْ بِهِ بَيْضَاءُ آنِسَةٌ مِنْ عَبْدٍ شَمْسٍ صَلْتُهُ الخُدُّ [٤١٤]

السادس:

من معانيات الوافر قوله:

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخُدَّةَ لِأَشْرِيكَلُهُ [٤١٥]

يخرج من ثاني الوافر بإسكان «الهاء» من «وحده»، و تحريك «الهاء» من «له».

و «لا الا» أجم وزنه: «فاعلن»؛ ويكتب على هيئة التقطيع هكذا:

لَا إِلَهَ هَالِلَلَا هُوَ خُدَّةَ لَا شَرِيكَ هُوَ  
 فَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

[البحر الثاني]

[من الدائرة الثانية]

البحر الثاني من الدائرة الثانية - وهو خامس البحور - : بحر الكامل؛ وقد

عرفت أن وزنه: «متفاعلن» ستاً.

وله ثلاث أعاريض و تسعة أضربٍ.

عروضٌ صحيحةٌ؛  
ولها ضربٌ مثلها؛  
وضربٌ مقطوعٌ؛  
وضربٌ أحدٌ مضمٍ؛  
وعروضٌ حذاءٌ؛ لها ضربٌ مثلها؛  
وضربٌ أحدٌ مضمٍ.

### [وَصِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْكَامِلِ أَوْ

حَذُّهُمَا إِنْ كَانَ وَافِيًا رَوَا]

ذكر العروضين وهذه الضروب بقوله: وَصِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْكَامِلِ؛  
وهذه العروض الصحيحة والضرب الأول منها؛  
أَوْ حَذُّهُمَا، وهذا الضرب الثالث للأول، والعروض الثانية والضرب الأول  
منها، إِنْ كَانَ وَافِيًا غَيْرَ مَجْزُوءٍ رَوَا.

[وَأَلْحَدُ فِيهِ مَعَ حَذُّهَا وَمَعَ صِحَّتِهَا .....][٤١٦]

وَالْحَدُّ فِيهِ مَعَ حَذُّهَا، وهذه العروض الثانية وضربها الأول؛  
أَوْ مَعَ صِحَّتِهَا، وهذا الضرب الثاني للعروض الأولى [٤١٧].  
وتفصيل ذلك: إِنْ الْعُرُوضُ الْأُولَى مِنَ الْكَامِلِ صَحِيحَةٌ لَهَا ثَلَاثَةٌ أُضْرِبَ:  
الْأَوَّلُ مِنْهَا: مِثْلُهَا؛ وَبَيْتُهُ:

فَإِذَا صَحَّوتْ فَمَا أَقْصُرُ عَنْ نَدَىٍّ وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكَرَّمِي [٤١٨]

فقوله: «صِرْعَنْ نَدَنْ» العروض، و قوله: «وَتَكْرُمِي» الضرب، و وزن كلٍّ منهما: «متفاعلن».

الضرب الثاني: مقطوعٌ، فيكون على «فعلاتن». قال بعض الحدّاق: «و هو بفتح العين، للفرق بينه و بين مخبون فاعلات فاعلاتن».

و بيته:

وَ إِذَا دَعَوْنَاكَ عَمَّهْنَ فَإِنَّهُ نَسَبُ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ حَبَالًا [٤١٩]

فقوله: «نَحْبَالًا» هو الضرب، و وزنه: «فَعَلَاتُن».

و يلزم في هذا الضرب الرّدف عند الخليل و الجمهور؛ و جوّز بعضهم تركه، لوروده في قول امرىء القيس:

وَ لَقَدْ بَعَثْتُ الْعَيْسَ ثُمَّ زَجَرْتُهَا وَ هُنَا وَقُلْتُ عَلَيْكَ خَيْرٌ مَعَدًّا [٤٢٠]

و حملة الخليل على الشذوذ.

الضرب الثالث: أحدٌ مضمّر؛ و بيته:

لَمَنِ الدِّيَارُ بِرَامَتَيْنِ فَعَاقِلِ دَرَسَتْ وَ غَيْرَ آيَهَا الْقَطْرُ [٤٢١]

فالضرب قوله: «قطر»، و وزنه: «فعلن» - بسكون العين -، حذف الودّ من «متفاعلن» وأسكنت «تاؤه»، فبقي «متفا»، فنقل إلى «فعلن».

العروض الثانية: حدّاء؛ لها ضربان:

[الضرب] الأوّل: أحدٌ مثلها، و بيته:

دَمِنُ عَفْتٌ وَ مَحَا مَعَالِمَهَا هَطِلُ أَجَشُّ وَ بَارِحُ تُرْبُ [٤٢٢]

فالعروض قوله: «لمها»، و الضرب قوله: «تُرْبُوا»، و وزن كلٍّ منهما: «فَعْلُن».

الضرب الثاني: أحدٌ مضمّر، و بيته:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَ لُجٍّ فِي الْأُدْعْرِ [٤٢٣]  
فالضرب قوله: «دُعْرِي» وزنه: «فَعْلُن».

العروض الثالثة: مجزوءةٌ صحيحةٌ، لها أربعة أضربٍ كلها مجزوءةٌ:  
[الضرب] الأول منها: مرفلٌ، وبيته:

وَلَقَدْ سَبَقْتَهُمْ إِلَى سِيِّ فَلِمَ نَزَعْتَ وَأَنْتَ آخِرُ [٤٢٤]  
فالضرب قوله: «توأنت آخر»، وزنه: «متفاعلان».

[الضرب] الثاني: مذيلٌ، وبيته:

جَدْتُ يَكُونُ مَقَامُهُ أَبْدَاءٌ مِخْتَلَفِ الرِّيَّاحِ [٤٢٥]  
وقوله: «تَلْفِرِ رِيَّاحٍ» هو الضرب، و وزنه: «متفاعلان»؛ قالوا: «و يلزم فيه  
الرَدْف».

الضرب الثالث: معرّىٌ مثلها، وبيته قوله:

وَ إِذَا أَفْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مُتَخَشِّعاً وَ تَجَمَّلِ [٤٢٦]  
فالضرب قوله: «وَتَجَمَّلِي»، وزنه: «متفاعلان».

الرابع: مقطوعٌ، و هو قليلٌ في شعر العرب، وبيته:

وَ إِذَا هُمْ ذَكَرُوا الْإِسَاءَةَ أَكْثَرُوا الْحَسَنَاتِ [٤٢٧]  
فقوله: «حَسَنَاتِي» هو الضرب، و وزنه: «فعلاتن».

تنبيهاتٌ

الأوّل:

أثبت بعضهم للعروض الأولى ضرباً آخر أخذ، وأنشد قوله:  
 فَسَلِّ الدِّيَارَ إِذَا مَرَرْتَ بِرَبْعِهَا      مَطَرَتْ مَعَالِمَ رَبْعِهَا الدِّيمِ [٤٢٨]  
 فقوله: «دِيمُوا» هو الضرب، وزنه: «فَعْلُن».  
 ومنعه الخليل.

#### الثاني:

لاإذالة ولا ترفيل في البيت التام من بحر الكامل؛ وشذ قوله:  
 يَهَبُ الْمِيْنِ مَعَ الْمَعِينِ وَإِنْ تَتَا      بَعَتِ السُّنُونُ فَنَارُ عَمْرٍ وَخَيْرُ نَارِ [٤٢٩]  
 فقوله: «رِنُ خَيْرُ نَارٍ» وزنه: «مُسْتَفْعِلَان»؛ ومثله قوله:  
 وَ لَنَا تَهَامَةٌ وَ النَّجُودُ وَ خَيْلُنَا      فِي كُلِّ فَجٍ مَا تَزَالُ تُنْبِرُ غَارَهُ [٤٣٠]

#### الثالث:

يدخل حشو الكامل من الزحاف الاضمار، وهو حسنٌ جداً؛  
 والوقص، وهو صالح؛  
 والحزل، وهو قبيح.  
 وبيت الاضمار:  
 إِنِّي أَمْرٌ مِّنْ خَيْرِ عَبَسٍ مَنْصَبِي      شَطْرِي وَ أَحْمِي سَائِرِي بِالْمُنْصَلِ [٤٣١]  
 أجزاءها مضمرة كلها. وليس من الرجز، لوجود «متفاعلن» في سائر أبياته.  
 وبيت الوقص قوله:  
 يَذُبُّ عَنِ حَرِيمِهِ بِسَيْفِهِ      وَ رُحْمِهِ وَ نَبْلِهِ وَ يَحْتَمِي [٤٣٢]

و بيت الخزل:

مَنْزِلَةٌ صَمَّ صَدَاهَا وَ عَفَتْ  
أَرْسُمُهَا إِنْ سُئِلَتْ لَمْ تُجِبِ [٤٣٣]

قال بعضهم: «و لعل الخليل سمع هذين البيتين من قصيدتين فيهما «متفاعلن» فحكّم بأنهما من الكامل، و إلاّ فهما من الرجز، لتلا يكثر الحذف».

قلت: و لو فرض عدم وجود ذلك لكفى للمثال احتمال كونه من الكامل؛ بل امكانه و إن لم يُحتمل - كما لا يخفى - .

قالوا: و لا تضمّ العروض الحذاء و لا ضربها الأحذ، بل لا يجوز الزحاف مطلقاً فيما حدّ من العروض أو الضرب؛ و أمّا المقطوع منها فلا يجوز فيها إلاّ الاضمار؛ كذا ذكر في الأصل؛

و يجوز في الضرب المرفّل و المذيّل ما يجوز في الحشو من الزحاف. فبيت الإضمار في المرفّل:

وَ عَرَزْتَنِي وَ زَعَمْتُ أَنَّ  
كَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ [٤٣٤]

قوله: «فصصيف تامر» وزنه: «مُستفعلاتن».

و بيت الوقص منه فيه:

وَ لَقَدْ شَهَدْتُ وَ فَاتَهُمْ  
وَ نَقَلْتُهُمْ إِلَى الْمَقَابِرِ [٤٣٥]

فالضرب: «إلى المقابر»، وزنه: «مُفاعلاتن».

و بيت الضرب المرفّل المخزول:

صَفَحُوا عَنِ ابْنِكَ إِنْ فِي أَبِي  
سِنِكَ حِدَّةٌ حِينَ يُكَلِّمُ [٤٣٦]

فالضرب: «حين يكلم»، وزنه: «مُفتعلاتن».

و بيت الضرب المذيّل المضمر:



وَإِذَا أَغْتَبْتُ أَوْ أَبْتَأْتُ سَتٌ حَمِدْتُ رَبَّ الْعَالَمِينَ [٤٣٧]

فالضرب قوله: «بِالْعَالَمِينَ»، وزنه: «مُسْتَفْعِلَان».

والضرب الموقوص المذالّ بيته:

كُتِبَ الشَّقَاءُ عَلَيْهِمَا فَهَمَّا لَهُ مُيَسَّرَانُ [٤٣٨]

فقوله: «مُيَسَّرَان» هو الضرب وزنه: «مُقَاعِلَان».

والضرب المخزول المذالّ بيته:

وَ أَجِبْ أَخَاكَ إِذَا دَعَا كَ مُعَالِنًا غَيْرَ مُخَافٍ [٤٣٩]

فالضرب قوله: «غَيْرَ مُخَافٍ»، وزنه: «مفتعلان». وقد تقدّم أنه لا يجوز طي

الكامل قبل إضماره لثلاثاً يتوالى خمس حركات.

و بين الوقص و الخزل معاقبه، و الوقص أحسن عند الخليل، و الخزل عند

الأخفش.

#### الرابع:

حُكِيَ أَنَّ الْكَامِلَ قَدْ يَأْتِي مَشْطُورًا؛

إِمَّا مَرْفَلًا، كَقَوْلِهِ:

إِيكَ الْيَزِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ فَتَى الْعَشِيرَةِ ..... [٤٤٠]

و إِمَّا مَذْيَلًا، كَقَوْلِهِ:

يَا خِلُّ مَا لَأَقَيْتَ فِي هَذَا النَّهَارِ ..... [٤٤١]

و إِمَّا مَعْرَى، كَقَوْلِهِ:

حَكَمْتَ بِجَوْرِ فِي الْقَضَاءِ وَ لَأْتُنَا ..... [٤٤٢]

وقد يأتي محمّساً، كقوله:

قَوْمٌ يُمِصُّونَ الثَّيِّدَ      وَ آخَرُونَ بَطُونُهُمْ فِي الْمَاءِ [٤٤٣]  
وكلّ ذلك قبيح لا يقاس عليه، ولا يذهب صاحب السليقة القوية إليه!

الخامس:

من معايات الكامل قوله:

لَا تَسْمَعُ مِنْ عَدُولٍ عِظَةً      وَ أَحْشَ النَّدَامَةَ [٤٤٤]  
يخرج من سادس الكامل بتوكيد «تسمع» بـ «النون» الثقيلة.

السادس:

إذا أضر جميع أجزاء الكامل التامّ اشتبه بالرجز، لكون جميع أجزائه حينئذٍ على «مستفعلن»؛  
و العروض الحداء مع الضرب الأحذ إذا أضر جميعه يشته بالسريع إذا كان عروضه و ضربه محبولين مكسوفين؛  
وكذلك إذا وقص جميع أجزاء بيت هذه العروض اشتبه مع عروض السريع المذكورة إذا خبن جميع أجزاء بيته؛  
وكذلك إذا خزل جميع أجزاء هذه العروض و طوى جميع أجزاء تلك، فإنّ كلاً منها يسير حينئذٍ إلى «مفتعلن مفتعلن فعلمن»؛  
و حينئذٍ فإن وجد في باقي أبيات القصيدة جزءٌ يعين أحد البحرين - بأن لا يمكن وقوعه إلا في أحدهما - تعين الحمل عليه؛ و إلا فلا يتعين أحدهما.

وما ذكروه من المرجّحات للحمل على الكامل، اعتباراتٌ لا اعتبار بها.

\*\*\*

### الدائرة الثالثة

المجتلبة.

وبجورها ثلاثة:

#### [البحر الأوّل]

[من الدائرة الثالثة]

الأوّل منها - وهو سادس البحور - : الهزج. وقد عرفت أنّه في أصل الدائرة  
وزنه: «مفاعيلن» ستاً.

[وَصَحَّ مَعَ جُزْءٍ عَرُوضٍ أَلْهَجِ الضَّرْبُ مِثْلُهَا وَ مَحْذُوفاً يَجِي]  
وله عروضٌ واحدةٌ مجزوءةٌ صحيحةٌ؛ ذكرها في قوله: وَصَحَّ مَعَ جُزْءٍ عَرُوضٍ  
الْهَجِ؛

ولها ضربان:

الضرب الأوّل: مثلها مجزوءةٌ صحيحةٌ، وبيتها:

عَفَا مِنْ أَلِ لَيْلَى أَلْسَهْ - بِفَالْأَمْلَاحُ فَالْعَمْرُ [٤٤٥]

«مفاعلين».

فالعروض قوله: «لَيْلَسَسَه»، و الضرب قوله: «حُفْلَعَمْرُ»؛ و وزن كلٍّ منهما:  
«مَفَاعِيلُن».

و الضرب الثاني: محذوف ذكره بقوله: مَحذُوفًا يَجِيءُ.

و يلزم فيه الرّدف، خلافاً للأخفش؛ و بيته قوله:

وَمَا ظَهْرِي لِبَاغِي الضَّيِّمِ      مِمَّ بِالظَّهْرِ الذَّلُولِ [٤٤٦]

فالضرب قوله: «ذُلُولِي»، و زنه: «فَعُولُن».

### تنبيهات

#### الأول:

روى الأخفش لعروض الهزج ضرباً ثالثاً مقصوراً، و انشد شعراً نسبه إلى

أمير المؤمنين - عليه الصلاة و السلام -:

بَنُو آدَمَ كَالنَّبْتِ      وَ نَبْتُ الْأَرْضِ الْوَانُ

فَمِنْهُمْ شَجَرُ الْمُحَلَبِ      وَ الْكَافُورُ وَ الْبَانُ

وَ مِنْهُمْ شَجَرٌ يَنْضَحُ      طُولَ الدَّهْرِ قَطْرَانُ [٤٤٧]

يرويهما مقيدةً لتأليلزم الإقواء؛ و غيره يطلقها، لكثرة الإقواء في شعر العرب.

قلت: و هذا نظير ما سبق منه في الطويل. و لو كان الشاهد منحصرًا في هذه

الآبيات يمكن أن يكون بتقدير لفظٍ منه؛ و مثله كثيرٌ، فلا إقواء.

و كذلك ما أنشده من قوله:

وَ مَا لَيْتُ غَرِيفِ دُو      أَظْفِيرِ وَ أَسْنَانِ

أَبُو شَيْبَلَيْنِ وَتَّابُ شَدِيدًا لِبَطْشِ غَرْنَانَ [٤٤٨]  
فإنه يمكن أن تكون القافية مجرورةً بالجوار؛ ومثله وإن كان موقوفاً على السماع  
لكن احتمالُه كافٍ في عدم اثبات الوزن الذي هو موقوفٌ على السماع أيضاً. بل الأول  
أولى، لورود نظيره، دون الثاني.

وأثبت غيره للهزج عروضاً محذوفةً لها ضربٌ مثلها، وأنشد:  
سَقَاهَا اللَّهُ غَيْثًا مِّنَ الْوَسْمِيِّ رِيًّا [٤٤٩]  
و حكموا عليه بالشذوذ.

قلت: ولا بأس به لو ساعده النقل، لخفته في الذوق جداً.  
وكذا يساعد الذوق على أن يكون له عروضٌ مقصورةٌ، و ضربها مثلها. وقد  
نظم عليه صاحبنا العالم الفاضل أشعر زمانه و واسطة عقد جمانه، مطوّق جيد الدهر  
بأحسن حُليِّ السيّد جعفر الحليّ [٤٥٠] - سقى الله زكيّ تربته بصيب الغفران وأسكنه  
أعلى غرفات الجنان -؛ ولكنها لا تحضرنى الآن.

#### الثاني:

حشو الهزج كالطويل يدخله القبض؛

- وهو قبيحٌ على ما قالوه؛

صالحٌ على ما أراه -؛

و الكفُّ، وهو فيه حسنٌ. و بينها تعاقبٌ - كما مرّ -.

و ادّعوا الاتفاق على عدم جواز قبض ضربه، ولكن نُقل عن الزجاج جواز  
قبضه على كراهية، و نُقل عن الخليل و الأخفش عدم جواز قبض العروض أيضاً، و

عن الخليل أيضاً عدم جواز قبض الجزء الذي قبل الضرب، فيختص القبض - على هذا - بالجزء الأول.

ولكن ينافي النقل الأخير البيت الذي ذكره الخليل شاهداً على القبض، وهو:  
فَقُلْتُ لَا تَخَفْ شَيْئاً      فَمَا عَلَيْكَ مِنْ بَأْسٍ [٤٥١]  
فإن الجزء الذي قبل الضرب قوله: «فَمَا عَلَيَّ»، وزنه: «مَقَاعِلُنْ». لكنّه نادرٌ، فتركه في غير الصدر لازمٌ.

وحكي عن الخليل - رحمه الله - تعليل المنع في قبض العروض و الجزء الذي بعده ب: وقوع الإشتباه بمربع الرجز المخبون، ومربع الوافر المعقول؛ وقد عرّفناك سابقاً الحال في مثل هذا التعليل؛ مضافاً إلى ما فيه من التأمل!

#### الثالث:

قد يأتي هذا البحر تاماً، لكنّه شاذُّ، ومنه:  
عَفَا يَا صَاحُ مِنْ سَلَمَى مُرَاعِيهَا      فَظَلَّتْ مُقَلَّتِي تَجْرِي أَمَاقِيهَا [٤٥٢]  
ومنه أيضاً:  
لَقَدْ شَاقَّتْكَ يَوْمَ الْبَيْنِ أَطْعَانُ      كَمَا شَاقَّتْكَ يَوْمَ الْبَيْنِ غِرْبَانُ [٤٥٣]  
... إلى غير ذلك مما نظم عليه المولدون.

#### الرابع:

من معانيات الهزج قوله:  
يَا حَمْرَةَ تَعَجَّلْ      تَمَدَّمَةَ الْعَشِيرَةِ [٤٥٤]

يخرج من ثاني الهزج:

إمّا باسقاط «تاء» «حمزة» للترخيم، فيكون «يا حمز» مخزوماً وزنه: «مفعول»  
بعد نقل «فاعيل» إليه؛  
أو بتسكينه و ادغامه فيما بعده، فيكون وزنه: «مفعولن».

### [البحر الثاني]

#### [من الدائرة الثالثة]

البحر الثاني من الدائرة الثالثة: الرَّجَزُ؛ وهو سابع البحور. و وزنه - كما  
عرفت - : «مستفعلن» ستاً.

وله أربع أعاريض و خمسة أضرِبٍ.

العروض الأولى: تامّةٌ صحيحةٌ لها ضربان:

[الضرب] الأول: مثلها، و بيته:

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ سَلِمَى جَارَةٌ      قَفَرٌ تَرَى آيَاتَهَا مِثْلَ الزُّبُرِ [٤٥٥]

فقوله: «مَاجَارَةٌ» هو العروض، و قوله: «مِثْلُ الزُّبُرِ» هو الضرب، و وزن كلِّ

منها: «مُسْتَفْعِلُنْ».

الضرب الثاني: مقطوعٌ، و بيته:

الْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ      وَ الْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودٌ [٤٥٦]

فقوله: «مَجْهُودٌ» هو الضرب، و وزنه: «مَفْعُولُنْ». قالوا: و هو قليلٌ في

أشعارهم لم تُسَمَّعْ قصيدةٌ عليه.

و يلزمه الرّدف عند الأكثر.

العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحةٌ، لها ضربٌ واحدٌ مثلها، وبيتها:  
 قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَازِلُ                      مِنْ أُمَّ عَمْرٍو مِقْفَرُ [٤٥٧]  
 فقوله: «بي مَزَلُ» هو العروض، وقوله: «رِن مِقْفَرُ» هو الضرب، و وزن كلِّ  
 منها: «مُسْتَفْعِلُنْ».

و في بعض النسخ: «لَقَدْ هَاجَ...»، و عليها فالبيت مخزومٌ بحرفٍ واحدٍ.  
 العروض الثالثة: مشطورةٌ، و ضربها مثلها، و بيتها:

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَ شَجْوًا قَدْ شَجَا [٤٥٨]

جميعُ أجزاءه على «مُسْتَفْعِلُنْ».

العروض الرابعة: منهوكةٌ، لها ضربٌ واحدٌ مثلها، و بيتها:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعُ ..... [٤٥٩]

كلا جزئيه على «مُسْتَفْعِلُنْ». و قول الناظم - أيده الله - :... [٤٦٠].

## تنبيهات

[الأول:]

الأول من الرجز قد يُستعمل ضربه مُدَالًا، أنشد قطرب [٤٦١]:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَفَا رَسُومُهَا              كُلُّ مُلْتِ ذِي أَهَاضِيْبٍ سَجُومِ [٤٦٢]

فقوله: «ضِيْبِنِ سَجُومِ» وزنه: «مُسْتَفْعِلَانْ». قال شارح «الحسناء»: «إنه شاذٌّ،

سواءً جعل من الرجز أو الكامل، لأن الإذالة تكون في المجزوء».



الثاني:

قد عرفت سابقاً أنّ الرجز قد يأتي على جزءٍ واحدٍ و يسمى: المقطوع، و:  
الفريد؛ كقوله:

قَالَتْ خَبَلٌ                      مَاذَا الْخَجَلُ؟  
هَذَا الرَّجُلُ                      حِينَ أَحْتَقَلُ  
أَهْدَى بَصَلَ [٤٦٣]

و قالوا: «إنّه لم يرد عن العرب، و إنما ابتدع ذلك سلم الخاسر [٤٦٤] قال يمدح  
الهادي [٤٦٥]:

موسى المَطْرُ                      غَثِثٌ بَكَرُ  
ثُمَّ أَمْهَمَزَ                      .....

... إلى آخره -؛ و تبعه علي بن يحيى المنجم [٤٦٧]، أو يحيى بن علي [٤٦٨]؛ فقال:

طَئِيفُ الْمُ                      بِذِي سَلَمَ  
بَعْدَ الْعَتَمِ                      يَطْوِي الْأَكَمَ  
جَادَ بِفَمِ                      وَ مُلْتَزَمِ  
فِيهِ هَضَمِ                      إِذَا يُضَمُّ [٤٦٩]

و هو أقل ما يمكن أن يكون من الشعر».

الثالث:

جعل بعضهم مثل قوله:

لَأَطْرَقَنَّ حَضَّهُمْ صَبَاحاً                      وَ أُبْرَكَنَّ مَوْضِعَ النُّعَامَةِ [٤٧٠]

من الرجز، فأثبت له عروضاً مقطوعةً، و ضربها مثلها.  
 وبعضهم جوّز القطع في المشطور، و جعل منه قوله:  
 هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ بِأَعْلَى ذِي الْقُورِ      غَيْرَهَا بِأَحْ رِيَّاحٍ وَ الْمُورِ [٤٧١]  
 وسيأتي -إنشاء الله- أنه العروض الرابعة من السريع.  
 و جعل الجوهريُّ - على ما نقل عنه ابنُ رشيقي [٤٧٢]- من الرجز مثلَ قوله:  
 صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارِ ..... [٤٧٣]  
 و مثله قوله:  
 وَيَلُ أُمَّ سَعْدٍ سَعْدًا ..... [٤٧٤]  
 و ستعرف -إنشاء الله- أنّهما من المنسرح؛  
 الأوّل: من المنهوك الموقوف،  
 و الثاني: من المنهوك المكشوف.

#### الرابع:

يُستعمل في الأراجيز المختلفة القوافي - التي تقدّم الكلام عليها - التامّ و المقطوع؛  
 كقوله:

وَ النَّفْسُ مِنْ أَنْفَسِ شَيْءٍ خُلِقَا      فَكُنْ عَلَيْهَا مَا حَيَّيْتَ مُشْفِقَا  
 وَ لَا تُسَلِّطْ جَاهِلًا عَلَيْهَا      فَقَدْ يَسُوقُ حَتْفُهَا إِلَيْهَا [٤٧٥]  
 فالبيت الثاني مقطوعٌ و وزن آخر أجزائه: «فعلولن»، و الأوّل تامٌّ. و قد عرفت  
 الكلام فيما يتعلّق بهذا القسم فيما تقدّم؛ فتذكّر!

الخامس:

يدخل حشو الرجز من الزحاف الخبئ، وهو صالح؛  
والطبي، وهو حسن؛  
والخبئل، وهو قبيح.

كذا قالوا؛ وقد عرفت منّا في باب الزحاف منع الكلّية في قُبْح الخبئل. وكذلك  
الخبئن، فإنّه كالطبيّ فيما أراه؛ واستعمال الزحاف في الرجز خيرٌ من تركه مطلقاً.  
وتدخل الزحافات الثلاثة في العروض والضرب أيضاً؛

بيت الخبئن:

فَطَالَمَا وَ طَالَمَا وَ طَالَمَا      سَقَى بِكَفِّ خَالِدٍ وَأَطْعَمًا [٤٧٦]

أجزاءه محبوبته كلاً. ونقل ابن برّي [٤٧٧] الشطر الثاني هكذا:

كَفَى بِكَفِّ خَالِدٍ مَخُوفَهَا [٤٧٨] .....

و أطال الكلام في كون الجزء الرابع بالتشديد أو التخفيف، و ذكر وجوهاً  
لترجيح التخفيف؛ و أطال الكلام في ذلك!.

و الصحيح ما نقلناه. و لو كان قوله: «سقى» بالتشديد لم يكن الجزء الرابع محبوبناً؛  
و هو خلاف المتعارف في أبيات الشواهد؛

و لو كان بالتخفيف لكان محبوبناً، فيكون تسكين «الياء» للضرورة.

بيت الطبيّ:

مَا وَلَدَتْ وَالِدَةٌ مِنْ وَلَدٍ      أَكْرَمَ مِنْ عَبْدٍ مَنَافٍ حَسَبًا [٤٧٩]

و بيت الخبئل قوله:

وَ ثَقَلِ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ      وَ طَلَبِ مَنَعَ خَيْرَ تُودِّهِ [٤٨٠]

بيت المحبون المطقوع:

لَا خَيْرَ فِيمَنْ كَفَّ عَنَّا شَرَّهُ      إِنَّ كَانَ لَا يُرْجَى لِيَوْمِ خَيْرٍ [٤٨١]

بيت محبون المشطور قوله:

قَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَبْنُ أَخْتِكُمْ      ..... [٤٨٢]

بيت مطويّه قوله:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ      ..... [٤٨٣]

بيت محبولة:

هَلَّا سَأَلْتَ طَلَلًا وَحَمَامًا      ..... [٤٨٤]

بيت مقطوعه:

قَدْ عَجِبْتَ مِنِّي وَ مِنْ مَسْعُودٍ      ..... [٤٨٥]

بيت محبون مقطوعه - بناءً على كونه من الرجز -:

يَا مَيِّ ذَاتُ الْمَبْسَمِ الْبُرُودِ      ..... [٤٨٦]

بيت محبون المنهوك:

نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقِ      نَمَشِي عَلَى النَّمَارِقِ [٤٨٧]

بيت مطويّه:

أَضْحَى فُؤَادِي صَرْدًا      ..... [٤٨٨]

السادس:

قد يلتزم الحين في الضرب الثاني من الرجز، فيسمى: «مخلع الرجز»، كما في

البيسط - وقد مرّ الشاهد له - .

### السابع:

من معايات الرجز:

الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّ رَبَّهُ وَاحِدٌ      يُؤْمِنُ بِهِ وَ لَا يُنَازِعُ فِيهِ [٤٨٩]  
يخرج من ثاني الرجز باسقاط «الياء» من «الذي»، و إسكان «الميم» من  
«يعلم»، و اسكان «هاء» الضمير و اسكان «نون» «يؤمن»، و اسكان «عين»  
«ينازع»؛ و تقطيعه هكذا:

الَّذِيَعْلَمُ    لَمْ    أَنْ    رَبُّ    بِهِ    وَاحِدٌ    يُؤْمِنُ    بِهِ    وَ لَا    يُنَازِعُ    فِيهِ  
مُسْتَفْعَلُنْ    مُسْتَفْعَلُنْ    مُسْتَفْعَلُنْ    مُسْتَفْعَلُنْ    مُسْتَفْعَلُنْ    مُسْتَفْعَلُنْ

### تنبيه

قد مرّ في باب أسامي البحور أنّ الرجز له إطلاقان، و أنّ الرجز عند العرب غير  
الرجز عند العروضيين، و أنّ بينهما عموماً من وجه.  
و مرّ في باب ألقاب الأبيات الكلام في المشطور و المنهوك في الخلاف فيها؛  
فتذكّر!

### [البحر الثالث]

#### [من الدائرة الثالثة]

البحر الثالث من الدائرة الثالثة: بحر الرّمل؛ و هو البحر الثامن. و قد عرفت أنّه  
في أصل الدائرة على «فاعلاتن» ستّاً.

وله عروضان؛ وستة أضرب:

العروض الأولى: محذوفة، ولها ثلاثة أضرب:

[الضرب] الأول: صحيح، وبيته:

مِثْلَ سَحْقِ الْبَرْدِ عَنِّي بَعْدَكَ أَلْ قَطْرُ مَعْنَاهُ وَ تَأْوِيْبُ الشَّمَالِ [٤٩٠]

فالعروض قوله: «بَعْدَكَ»، وزنها: «فَاعِلُنْ»، و الضرب قوله: «بُشْشِمَالِي»،

وزنه: «فَاعِلَاتُنْ».

الضرب الثاني: مقصور، و بيته لعدي بن زيد [٤٩١]:

أَبْلِغِ التُّعْمَانَ عَنِّي مَالِكاً أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَ أَنْتِظَارُ [٤٩٢]

فقوله: «وانتظار» وزنه: «فاعلان»، و هو الضرب.

الضرب الثالث: محذوفٌ مثلها يسمّى: «المشاكل»، و بيته لامرئ القيس:

قَالَتِ الْخُنْسَاءُ لَمَّا جِئْتُهَا شَابَ رَأْسِي بَعْدَ هَذَا وَ أَشْتَهَبُ [٤٩٣]

فقوله: «واشتهب» هو الضرب، وزنه: «فاعلن».

[وَ حَيْثُ يُحْدَفُ الْعَرُوضُ فِي الرَّمَلِ

فَقَصْرُهُ كَالْحَذْفِ وَ الصَّحَّةِ حَلًّا]

و ذكر الناظم هذه العروض و أضربها الثلاثة في قوله: وَ حَيْثُ يُحْدَفُ الْعَرُوضُ

فِي الرَّمَلِ، فَقَصْرُهُ - أي: الضرب - كَالْحَذْفِ وَ الصَّحَّةِ حَلًّا.

العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحةٌ، و لها ثلاثة أضرب:

[الضرب] الأول منها: مسبّع، و بيته:

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَ أَسْ - تَخْبِرًا رُبْعًا بَعْسَفَانُ [٤٩٤]

فقوله: «يَرْبَعَاوَسْ» هو العروض، وزنه: «فَاعِلَاتُنْ»، وقوله: «عَنْبُعُشْفَانْ» هو الضرب، وزنه: «فَاعِلَاتَانْ»؛ وقد يعبر عنه بـ: «فَاعِلَانانْ» أو «فَاعِلْبَانْ». والأمر سهل إن تذكرت معنى التسبيغ، وأنه في السبب كالإذالة في الوتد. ويلزمه الردف.

الضرب الثاني: مثلها، وهو المعرى، بيته:

مُفْفِرَاتُ دَارِسَاتُ      مِثْلُ آيَاتِ الزَّبُورِ [٤٩٥]

فقوله: «تَرْزُبُورِي» هو الضرب، وزنه: «فَاعِلَاتُنْ».

الضرب الثالث: محذوف، وبيته:

مَا لِمَا قَرَّتْ بِهِ أَلْعَيْ      سَانَ مِنْ هَذَا ثَمْنُ [٤٩٦]

فقوله: «دَاثَمْنُ» هو الضرب، وزنه: «فَاعِلنْ».

[وَحَيْثُ صَحَّتْ وَبِهِ الْجُزْءُ اعْتَرَى

أُسْبِغَ أَوْ صَحَّ كَذَا أَوْ قَصَّرَا]

وذكر الناظم العروض الثانية وأضربها الثلاثة بقوله: وحيث صحت العروض

وبه - أي: البيت - الجزء اعترى، أسبغ الضرب، أو صح كذا أو قصرا.

### تنبيهات

الأول:

قال الزجاج: «إن الضرب المسبغ قليل جداً، ولم يسمع ممن يوثق به؛ فكأنه

محدث».

قلت: يكفي في اثباته نقل الخليل، إلا أن يريد شدوده - كما هو ظاهر أوّل كلامه -؛ مع أنه اعترف بوروده - فيما نقل عنه الدماميني [٤٩٧]، والعهدة عليه! - من قوله:

لَانَ حَتَّى لَوْ مَشَى الذَّرُّ عَلَيْهِ كَادَ يُدْمِيهِ [٤٩٨]

قالوا: «و الضرب الخامس منه و السادس أيضاً قليل لا يُعرف للعرب قصيدة عليها».

قلت: الأخيران ممّا يساعد عليهما الذوق، فلا بأس باستعمالهما؛ و لا يضرّ قلّة ورودهما عن العرب إن صحّ ما زعموه.

#### الثاني:

ذكر الزجاج للرمّل عروضاً أخرى مجزوءةً محذوفةً على «فَاعِلُنْ»، و ضربها مثلها.

و ارتضاه أبو اسحاق [٤٩٩]، و قال: «إنه أكثر ممّا عروضه: «فَاعِلَاتُنْ» و ضربه «فَاعِلُنْ»، و أكثر ما يأتي منها ضربه محبون». و قد تقدّم الكلام في ذلك في المديد؛ فتذكّر!

#### الثالث:

للرمّل عروضٌ تامّةٌ، و ضربها مثلها، كقوله:  
يَا خَلِيلِيَّ أَعْدِرَانِي إِنْ نِي مِنْ حُبِّ لَيْلِي فِي أَكْتَبَابٍ وَ أَنْتِحَابٍ [٥٠٠]  
و قوله:



رُبَّ لَيْلٍ أَعْمَدَ الْأَنْوَارَ إِلَّا نُورَ تَعْرٍِّ أَوْ مُدَامٍ أَوْ نَدَامٍ [٥٠١]  
 لكنّه شاذٌّ. ومنه قصيدة أبي الطيّب التي أوّلها:  
 إِنَّمَا بَدْرُ بُنِّ عَمَارٍ سَحَابٌ ..... [٥٠٢]  
 ولهذا أتى بعروض جميع أبياته غير محذوفة.  
 فلا يرد عليه اعتراض صاحب - و من تبعه - من: أنّه من باب التصريح من  
 غير مراعات حروف الروي.

#### الرابع:

يجوز في حشوه من الزحاف:  
 الخَبْنُ، وهو حسنٌ؛  
 و: الكَفُّ، وهو صالحٌ - قلت: لكن اكثاره قبيحٌ -؛  
 و: الشَّكْلُ، وهو قبيحٌ.  
 بيت الخَبْنِ قوله:  
 وَ إِذَا رَايَةَ جَدِّ زَفِعَتْ نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْهَا فَحَوَّاهَا [٥٠٣]  
 وبيت الكَفِّ قوله:  
 لَيْسَ كُلُّ مَنْ أَرَادَ حَاجَةً ثُمَّ جَدَّ فِي طِلَابِهَا قَضَاهَا [٥٠٤]  
 وبيت الشَّكْلِ:  
 إِنَّ سَعْدًا بَطَلٌ مُمَارِسٌ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ لِمَا أَصَابَهُ [٥٠٥]  
 وبيت محبوبون المقصور:  
 أَقْصَدَتْ كِسْرَى وَ أَمْسَى فَيَصْرُ مُغْلَقًا مِنْ دُونِهِ بَابٌ حَدِيدٌ [٥٠٦]

بيت محبوبون المسبَّع:

وَاضِحَاتٌ فَارِسِيًّا      تٌ وَأُذْمٌ عَرَبِيَّاتٌ [٥٠٧]

الخامس:

من معايات الرمل ما أنشده احمد العروضي:

وَقَعَ الْحِمَارُ فِي الطِّينِ      فَكَبَّرَ الْمَسَاكِينِ [٥٠٨]  
قالوا: «إنه يخرج من المسبَّع من غير تغييرٍ، تقطيعه: «فَعَلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ فَعَلَاتُنْ فَاعِلِيَانْ».

قلت: فعلى هذا فليس هذا البيت من المعايات في شيءٍ!، بل معاياته قوله:

أَتَظُنُّنِي سَلَوْتُ      زَيْنَبَ عَنِ الْعَشَقِ [٥٠٩]  
يخرج من سادس الرمل بصرف «زينب»، و بأن يضع «العشق» بفتححتين -:

موضع العشق -، فإنه لغةً فيه [٥١٠]؛ تقطيعه هكذا:

أَتَظُنُّنُ      نِي سَلَوْتُ      زَيْنَبُ      نِلْعَشَقِ  
فَعَلَاتُ      فَاعِلَاتُ      فَاعِلَاتُ      فَاعِلُنْ

السادس:

تدخل المعاقبة في هذا البحر بأنواعها - كما في المديد -، لكن الطرفان هنا لا يختصّ بأول العجز، بل يقع في ثاني الصدر و العجز بعد الشَّكْلِ؛ بخلاف المديد.

\*\*\*

[الدائرة الرابعة]

[البحر الأول]

[من الدائرة الرابعة][٥١١]

البحر الأول من الدائرة الرابعة: السريع؛ وهو تاسع البحور، وقد عرفت أنه في الأصل على: «مستفعلن مستفعلن مفعولات» مرتين.

وله أربع أعاريض، وستة أضرب:

العروض الأولى: مطوية مكشوفة، كما ذكره بقوله:

وَ حَيْثُ كَانَ الطِّيُّ وَ الْكَشْفُ مَعَا

مِنَ السَّرِيعِ فِي عَرُوضٍ وَقَعَا

ولها ثلاثة أضرب:

ضرب مطوي موقوف؛

وضرب مثلها؛

وضرب أصلم.

[وَ الضَّرْبُ مِثْلُهَا وَ ذَا صِلْمٍ أَتَى وَ الْوَقْفُ بَعْدَ الطِّيِّ فِيهِ ثَبَتَا]

ذكر الثاني والثالث بقوله: وَ الضَّرْبُ مِثْلُهَا، وَ ذَا صِلْمٍ أَتَى؛

و الأول بقوله: وَ الْوَقْفُ بَعْدَ الطِّيِّ فِيهِ ثَبَتَا.

[وَالْخَبْلُ فِيهِمَا مَعَ الْكَشْفِ اجْتَمَعَ

وَالْوَقْفُ فِي الْمَشْطُورِ كَالْكَشْفِ وَقَعَ]

و الخبلُ فيهِمَا مَعَ الكَشْفِ اجتمع، فلها عروضٌ محبولةٌ مكشوفةٌ لها ضربٌ مثلها؛  
و الوقف في المشطور أيضاً فيها.

فله عروضٌ مشطورةٌ موقوفةٌ، لها ضربٌ مثلها؛

كالكَشْفِ مع الشطر وَقَعَ فيها أيضاً؛ فله عروضٌ مكشوفةٌ مشطورةٌ لها

ضربٌ مثلها.

و تفصيل ذلك مع ذكر الشواهد:

إنَّ العروض الأولى مطويَّةٌ مشكوفةٌ على: «فاعلن»، لأنَّ «مفعولات» تحذف

«تأوه» كشفاً و «واوه» طياً، فيبقى: «مفعلا»، فينقل إلى «فاعلن».

وله ثلاثة أضرب:

الأوَّل - على ترتيب القوم - : مطويٌّ موقوفٌ على «فاعلان»، فإنَّ

«مفعولات» تُسكن «تأوه» وقفاً، و تحذف «واوه» طياً، فيبقى: «مفعلات»، فينقل

إلى «فاعلان»؛ و بيته قوله:

أَزْمَانَ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرَّأْوُونَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عَرَاقٍ [٥١٢]

فالعروض قوله: «مِثْلَهُ»، وزنه: «فَاعِلُن»، و الضرب قوله: «فِي عَرَاقٍ»، وزنه:

«فَاعِلَان».

و يلزم في هذا الضرب الرَّدْف.

الضرب الثاني: مكشوفٌ مطويٌّ مثلها، و بيته قوله:

هَاجَ الْهَوَى رَسْمٌ بِذَاتِ الْغَضَى مُخْلَوْلِقٌ مُسْتَعْجِمٌ مُحْوَلٌ [٥١٣]

فالضرب قوله: «مُحُولُن»، وزنه: «فَاعِلُن».

الضرب الثالث: أصلم على «فعلن» - باسكان العين -، فإن «مفعولات»

حذف منه «لات» صلماً فبقي: «مفعو»، فنقل إلى «فعلن»، وبيته قوله:

قَالَتْ وَ لَمْ تَقْصِدِ لِ قَبِيلِ الْخَنَاءِ مَهَلًا فَقَدْ أَبْلَغْتَ أَشْمَاعِي [٥١٤]

فالضرب قوله: «مَاعِي»، وزنه: «فَعْلُن».

العروض الثانية: محبولة مكشوفة على: «فعلن» - بتحريك العين -، فإن

«مفعولات» أسقطت «فاؤه» و «واوه» خبلاً، و «تاؤه» كشافاً، فبقي: «معلا»، فنقل

إلى: «فعلن».

و لها ضربٌ مثلها، و بيته قوله:

النَّشْرُ مِسْكٌ وَ الْوُجُوهُ دَنَا... نَيْرٌ وَ أَطْرَافُ الْأَكْفِ عَمٌ [٥١٥]

فقوله: «هدنا» هو العروض، و قوله: «فعنم» هو الضرب، و زن كلٍّ منهما:

«فعلن».

العروض الثالثة: مشطورة موقوفة، و لها ضربٌ مثلها، و بيته قوله:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَهْوبِ الْمَنَّانِ ..... [٥١٦]

و بعض العروضيين جعل بيته:

يَا صَاحِ مَا هَاجَكَ مِنْ رُبِّعِ خَالٍ ..... [٥١٧]

و اختيار الدماميني [٥١٨] - تبعاً لماتنه [٥١٩] شاهداً لذلك - قوله:

يَنْضَحْنَ فِي حَافَاتِهَا بِالْأَبْوَالِ ..... [٥٢٠]

دليلٌ على اعوجاج السليقة!، و لكل امرئٍ ما اختار!!.

العروض الرابعة: مشطورة مكشوفة ضربها مثلها، و بيته:

يَا صَاحِبِي رَحْلِي أَقِلَّا عَدْلِي ..... [٥٢١]  
فقوله: «لأعدلي» وزنه: «مفعولن».

### تنبيهات

#### الأول:

قد مرّ الكلام في تحقيق المشطور في باب ألقاب الأبيات؛ فتذكر! ومما قدّمنا يظهر لك أنّ اطلاقهم العروض هنا لا ينطبق على ما حقّقناه هناك - من: أنّ المشطور لا عروض له -، بل يتمّ على بقيّة الأقوال. وإطلاق الضرب لا ينطبق على عدّة أقوالٍ ممّا تقدّم.

#### الثاني:

قال البارقي: «أثبت الخليل للعروض الثانية ضرباً آخر أصلم، وبيته:  
يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ      قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمُ [٥٢٢]  
وأنكره شارح «القسطاس» وقال: «لم يثبت الخليل ولا أحدٌ من العروضيين»؛  
قال في الأحسن: «وهو الحق».  
قلت: لاسبيل إلى إنكار اثبات الخليل بعد ما نقله عنه من هو أقدم عصرًا من  
شارح «القسطاس» وأخبر منه. وقد ذكره ابن عبدربه في الأمثال ونظم عليه  
مقطوعةً أوّلها:

أَنْتَ بِمَا فِي نَفْسِهِ أَعْلَمُ      فَأَحْكُمُ بِمَا أَحْبَبْتَ أَنْ تَحْكُمُ [٥٢٣]

## الثالث:

عروض السريع قد تأتي مطويةً غير مكشوفةٍ مع المكشوفة، كقول الحماسي:  
 إِنْ تَسْأَلِي فَالْجُدُّ غَيْرَ الْبَدِيعِ      قَدْ حَلَّ فِي تَيْمٍ وَ مَخْزُومٍ  
 قَوْمٌ إِذَا صُوَّتَ يَوْمَ النَّزَالِ      قَامُوا إِلَى الْجُرْدِ اللَّهَامِيمِ [٥٢٤]

وقال الزجاج: «إنَّ إيرادَهُ وَهَمٌّ!، فإنَّ الضرب إذا كان «فعلن» محرّكة العين من الكامل و السريع جاز أن يكون ضربه على: «فعلن» بسكون العين إذا كانت القافية مقيّدة؛ كقول المرقش [٥٢٥] من أوّل هذه القصيدة:

هَلْ بِالْدِيَارِ إِنْ تُحِيبَ صَمَمٌ      لَوْ كَانَ رَسْمٌ نَاطِقًا كَلَمٌ  
 الدَّارُ قَفْرٌ وَ الرَّسُومُ كَمَا      رَقَّشَ فِي ظَهْرِ الْأَدِيمِ قَلَمٌ [٥٢٦]

و هذا الحكم يختصّ بالمقيّدة، فإذا جاء بعض أبياته على «فعلن» توهم أنّه ضربٌ آخر.

## الرابع:

يدخل حشو السريع: الخبن؛

و: الطي؛

و: الخبل.

أمّا الخبن فهو فيه حسن؛

و الطي فيه صالحٌ عند الخليل، وبالعكس عند الأخفش.

و نسب الدماميني إلى الخليل: إنَّ الطيَّ حسنٌ، و الخبنَ صالحٌ؛

و نسب العكس إلى ابن سبيح [٥٢٧]. ثمّ قال: «و الذوق يشهد للخليل» [٥٢٨].

و الذي وجدته منقولاً عن الخليل ما ذكرت، و ما نقله فعهدته عليه!  
و أمّا الخبل فهو قبيح، بل قالوا: «إنه لم يُسمع في السريع»؛ ولكنهم أجازوه  
قياساً على الرجز.

بيت الخبن قوله:

أَرْدُ مِنَ الْأُمُورِ مَا يَنْبَغِي      وَ مَا تُطِيقُهُ وَ مَا تَسْتَقِيمُ [٥٢٩]

بيت الطي:

قَالَ لَهَا وَ هُوَ بِهَا عَالِمٌ      وَ يَحْكُ أَمْثَالَ طَرِيفٍ قَلِيلُ [٥٣٠]

بيت الخبل:

وَ بَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ      وَ جَمَلٍ نَحَرَهُ فِي الطَّرِيقِ [٥٣١]

قالوا: «و لا يجوز خبن «فاعلن» و «فاعلان» في الضرب و العروض».

و عن بعضهم جواز خبن العروض الأولى.

الخامس:

زعم الزجاج أنّ أصل عروض السريع و ضربه: «فاعلاتن». و ردّه القوم بـ:  
أنّ في مشطوره جاء على «مفعولان»، و نحن نقطع أنّ أصله «التاء» أسكنت للوقف.

السادس:

يمكن جعل العروض الرابعة من الرجز المشطور، و يكون ضربه مقطوعاً. و  
لكنهم اختاروا كونه من السريع، لكونه أخفّ؛ لأنّه على كونه من الرجز يلزم  
تغييران -:



حذف السابع الساكن؛

و: اسكان ما قبله -؛

و على كونه من السريع تغييراً واحداً - وهو: حذف السابع المتحرك -؛ فتأمل!.

السابع:

من معانيات السريع قولهم:

سَتُبْدِي لَكَ الْآيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا

وَ يَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ زَيْدٌ [٥٣٢]

يخرج من السريع بحذف «سين» «سَتُبْدِي»، و القاء «همزة» «بِالْأَخْبَارِ» بعد

نقل حركتها إلى «اللام»، فيصير: «بِالْخَبَارِ»؛ و تقطيعه هكذا:

تُبْدِي لَكَ أَيَّامًا مَا كُنْتَ جَاهِلًا هَلَنْ وَيَأْتِيكَ بِلِخْ بَارِ زَيْدٌ  
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلَانْ

### تنبيه

تقدّم انّ العروضيين يجعلون ابتداء الدائرة البحر الذي أوّله وَتَدُ، فكان المناسب أن يُبتدأ بالمضارع. ولكنهم ابتدؤا في هذه الدائرة بالسريع - و أوّله سببٌ - كراهة أن يبتدؤا ببحرٍ أوّله معتلٌّ؛

للزوم المراقبة؛

ولقلته أيضاً، حتّى أنكره الزجاج؛ فصار كالمهمل.

و للدمامينيّ هنا كلامٌ طويلٌ ناشٍ عن عدم فهمه مراد القوم من قولهم: «حتّى

أنكره الزجّاج» - على وضوحه! -؛ فقال: «لانسلم انّ قلّة المضارع تصيّرّه كالمهمّل، ولاإنكار الزجّاج يصيّرّه كالمهمّل و في حكمه. كيف و الخليل هو الذي جعل أوّل هذه الدائرة بحر السريع و عدل عن ابتدائها بالمضارع!، فهل يحسن مع ذلك أن يقال: إنّ الخليل رأى إنكارَ الزجّاج للمضارع يصيّرّه كالمهمّل فلم يبدأ الدائرة به؟، هذا ما لا يتصوّر أن يقال!».

قلت: كأنّه زعم أن القوم علّلوا الابتداء بالمضارع بتعليقين:  
أحدهما: قلّة المضارع؛

الثاني: إنكار الزجّاج - كما هو صريح أوّل كلامه - ، فقال ما قال! و ليس مرادهم إلاّ تعليلاً واحداً و هو قلّة المضارع. و نقلهم إنكار الزجّاج له استشهاداً على القلّة.

و ليس مرادهم انّ إنكار الزجّاج صار سبباً لترك الابتداء به حتّى يتمّ ما قال من: «أنّ الخليل هو الذي جعل ابتداءها السريع و لايمكن أن يقال: أنّه رأى إنكار الزجّاج».

فلم يبق له اعتراض إلاّ انّ قلّة المضارع لا تجعله كالمهمّل. و هذا ليس اعتراضاً على أهل العروض، بل هو اعتراض على القاعدة المسلّمة عند العقلاء - التي تستدلّ بها علماء الفنون في موارد كثيرة - من: «أنّ النادر في حكم المعدوم»؛ هذا.

و أمّا ترجيح السريع على غير المضارع فلوجوه استحسانيّة. و قيل: «لكونه أخفّ في الذوق، و أشهر». قلت: لا يكاد يتمّ بالنسبة إلى الخفيف أبداً.

[البحر الثاني]

[من الدائرة الرابعة]

البحر الثاني من الدائرة الرابعة: المُسْرَحُ، وهو عاشر البحور. وقد عرفت أنَّ وزنه في الأصل: «مستفعلن مفعولات مستفعلن» مرتين. وله ثلاثُ أَعَارِيضَ، و ثلاثَةُ أَضْرَبٍ:

الطِّيُّ إِنْ صَحَّتْ لَهُ فِي الْمُسْرَحِ وَالْوَقْفُ فِي الْمَنْهُوكِ وَالْكَشْفِ أَبْحُ  
الطِّيُّ إِنْ صَحَّتْ الْعَرُوضُ لَهُ فِي الْمُسْرَحِ، فَهِيَ عَرُوضٌ صَحِيحَةٌ وَضَرْبٌ  
مطويٌّ؛

وَالْوَقْفُ فِي الْمَنْهُوكِ لَهَا، فَهِيَ عَرُوضٌ مَنْهُوكَةٌ مَوْقُوفَةٌ لَهَا ضَرْبٌ مِثْلُهَا؛  
وَالْكَشْفُ لَهَا مَعَ النَّهْكِ أَبْحُ؛ فَهِيَ عَرُوضٌ مَنْهُوكَةٌ مَكْشُوفَةٌ لَهَا ضَرْبٌ مِثْلُهَا.  
و تفصيل ذلك: انَّ

العروض الأولى صحيحة لها ضربٌ مطويٌّ، و بيته:

إِنَّ أَبْنَ زَيْدٍ لَأَزَالَ مُسْتَعْمَلًا لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرْفَا [٥٣٣]  
فقوله: «مُسْتَعْمَلُنْ» هو العروض، وزنه: «مُسْتَعْلُنْ»؛ و قوله: «هَلْعُرْفَا» هو  
الضرب، وزنه: «مُفْتَعْلُنْ».

العروض الثانية: مَنْهُوكَةٌ مَوْقُوفَةٌ، و لها ضَرْبٌ وَاحِدٌ مِثْلُهَا، و بيته قوله:

صَبْرًا بَنِي عَابِدِ الدَّارِ ..... [٥٣٤]

فقوله: «عَبِدُ الدَّارِ» وزنه: «مَفْعُولَان».

و يلزم في هذا الضرب الرَّدْف.

العروض الثالثة: منهوكة مكشوفة، و ضربها مثلها، و بيته قوله:

وَيَلُّ أُمَّسَعِدٍ سَعْدًا ..... [٥٣٥]

فقوله: «دِن سَعْدَن» وزنه: «مَفْعُولَن».

### تنبيهات

#### الأول:

للعروض الأولى ضرب ثانٍ مقطوعٍ على «مفعولن». قالوا: «و هذا لذيذٌ في الذوق جدًّا، و لهذا أكثر المتأخرون من النظم عليه!».

و بيته:

مَا هَيَّجَ الشَّوْقَ مِنْ مَطْوَقَةٍ قَامَتْ عَلَى بَانَةٍ تُغْنِينَا [٥٣٦]

قالوا: و يلزم فيه الرَّدْف؛ و قد جاء غير مردوفٍ، كقوله:

لَوَكُنْتَ يَوْمَ الْوَدَاعِ شَاهِدَنَا وَ هُنَّ يُطْفِئْنَ لَوْعَةَ الْوَجْدِ [٥٣٧]

و قد يقوم التأسيس فيه مقام الرَّدْف؛ كما في قصيدة أبي الطيب:

أَزَائِرُ يَا خَيَالِ أُمَّ عَائِدُ ..... [٥٣٨]

#### الثاني:

يدخل المنسرح من الزحاف:

الخبْنُ؛

و: الطِّيُّ؛

و: الخَبْلُ - في كلِّ من «مستفعلن» و «مفعولات» - .

و الطِّيُّ حسنٌ؛

و الخَبْلُ صالحٌ. قيل: «مطلقاً»؛

و قيل: «إلا في «مفعولات»، فإنه قبيحٌ فيه».

### وَأَلْخَبْلُ فِي عَرُوضِي الْوَافِي مُنَع

و الطِّيُّ فِي الْمَنْهُوكِ أَيْضاً مُتُّنَعِ

و يُسْتثنَى من ذلك الخَبْلُ فِي عَرُوضِي الْوَافِي، فَإِنَّهُ مُنَعٌ فِيهَا، لِأَنَّ قَبْلَهَا «مفعولات» متحرّكةً، فلو خبنا حينئذٍ لتوالت خمس حركاتٍ.

و يجوز كلُّ من الخبن و الطيِّ في العروض بشرط المعاقبة؛ و طيِّها أولى من خبنها.

و الطِّيُّ فِي الْمَنْهُوكِ من العروضين - و هما: «مفعولان» و «مفعولن» - أَيْضاً

أُمتُّنَعُ، لاختلال الوتد العامد - على ما قالوه -؛ فامنع خبلها أَيْضاً؛

و أمّا الخبن فيجوز فيها.

و عندي أن استعماله تاماً من غير زحافٍ قبيحٍ - كما لا يخفى على صاحب الذوق

السليم - .

بيت الخبن قوله:

مَنَازِلُ عَفَاهُنَّ بِذِي الْأَرَا...  
...كُكُّ وَابِلٍ مُسْبِلٍ هَطَلٍ [٥٣٩]

بيت الطيّ قوله:

إِنَّ سَمِيرًا أَرَى عَشِيرَتَهُ      قَدْ حَدِبُوا دُونَهُ وَقَدْ أَنْفُوا [٥٤٠]

بيت الخبل قوله:

وَبَلَدٍ مُتَشَابِهٍ سَمْتُهُ      قَطَعَهُ رَجُلٌ عَلَى جَمَلِهِ [٥٤١]

بيت الخبن للعروض الثانية قوله:

يَا مَنْزِلًا بِسُولَانَ      ..... [٥٤٢]

بيت الخبن للعروض الثالثة:

أُعِيذُهُ بِالْأَعْلَى      ..... [٥٤٣]

الثالث:

نُقل عن الأخفش أنّ «واو» «مفعولات» زائدة، وإنّ أصله: «فاعلات»؛ لكثرة

وروده فيه؛

فليتأمل في مراده من ذلك!، فإنّ زيادة «الواو» في المقام لا معنى لها!.

الرابع:

من معانيات المنسرح قوله:

أَسْأَلُ مَنْ يَجُودُ فَلَا أَرَى      عِنْدَهُ إِلَّا نَدَى يَدٍ هَطَلًا [٥٤٤]

يُخرج منه بتخفيف «أسئل» و اسكان «لامه»، و حذف «الواو» من

«عنده» [٥٤٥].

[البحر الثالث]

[من الدائرة الرابعة]

البحر الثالث من الدائرة الرابعة: الخفيف، وهو المحادي عشر؛ وقد عرفت أنّ وزنه: «فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعَلُنْ فَاعِلَاتُنْ» مرتين.

[وَصِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْخَفِيفِ قَدْ

رَوَا وَ فِي كِلَيْهِمَا الْحَذْفُ وَرَدَ]

وله ثلاث أعاريض، وخمسة أضرب.

صِحَّةُ الضَّرْبَيْنِ فِي الْخَفِيفِ قَدْ رَوَا؛ فأحد أعاريضها صحيحة، وأحد

ضربها كذلك.

و فِي كِلَيْهِمَا الْحَذْفُ وَرَدَ؛ فله عروضٌ محذوفة، و ضربها مثلها.

[وَالْحَذْفُ مَعَ صِحَّتِهَا وَ فِي مَجْزُوءِهِ بِصِحَّةِ فِيهَا كُتْفِي] [٥٤٦]

و الحذف للضرب مع صحتها؛ فلأولى الأعاريض ضربان: أحدهما: ما تقدّم من الصحيح؛

و الثاني: محذوف.

و فِي مَجْزُوءِهِ - أَي: الخفيف - بِصِحَّةِ فِيهَا كُتْفِي؛ فالجزوء له عروضٌ

واحدةٌ صحيحة.

[فَالضَّرْبُ كَالْعَرُوضِ فِيهِ اسْتِعْمَالًا

وَ الْقَصْرُ بَعْدَ الْخَبْنِ فِيهِ نُقْلًا]

فَالضَّرْبُ كَالْعَرُوضِ فِيهِ - أي: المجزوء - اسْتِعْمَالًا؛ فلها ضربٌ صحيحٌ.

و الْقَصْرُ بَعْدَ الْخَبْنِ فِيهِ نُقْلًا، فلها ضربٌ محبونٌ مقصورٌ.

و تفصيل ذلك:

إِنَّ الْعَرُوضِ الْأُولَى صَحِيحَةٌ، لَهَا ضَرْبَانِ:

الْأَوَّلُ: صَحِيحٌ مِثْلَهَا، وَ بَيْتُهُ قَوْلُهُ:

حَلَّ أَهْلِي مَا بَيْنَ دُرْنِي فَبادُو لِي وَ حَلَّتْ عُلوِيَّةٌ بِالسَّخَالِ [٥٤٧]

فالعروض قوله: «نافبادو»، و الضرب قوله: «بِسِسَخَالِي»، و وزن كلُّ منهما:

«فَاعِلَاتُن».

الضرب الثاني: محذوفٌ على «فَاعِلُن»، و بَيْتُهُ:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمَّ هَلْ آتَيْتَهُمْ أَمْ يَحُولُنَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ الرَّدَى [٥٤٨]

فقوله: «كَرَرَدَا» هو الضرب، وزنه: «فَاعِلُن»؛ هذا.

و في شرح «الحسنة» رواية البيت:

أَمْ يَحُولُونَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ حَمَامِي .....

فعليها فليس من الضرب المحذوف.

العروض الثانية: محذوفةٌ، و لها ضربٌ مثلها، و بَيْتُهُ:

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى عَامِرٍ نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدَعُهُ لَكُمْ [٥٤٩]

فالعروض قوله: «عَامِرُن»، و الضرب قوله: «هُلَكُم»، و وزن كلُّ: «فَاعِلُن».

العروض الثالثة: مجزوءةٌ سالمةٌ، لَهَا ضَرْبَانِ:



الأوّل: سالمٌ مثلها، وبيته:

لَيْتَ شِعْرِي مَاذَا تَرَى      أُمُّ عَمْرٍو فِي أَمْرِنَا [٥٥٠]  
 فقوله: «ماذا ترى» هو العروض، وقوله: «في أمرنا» هو الضرب، وزن كلٌّ:  
 «مستفعلن».

الضرب الثاني: مقصورٌ محبوبٌ على «فعولن»، فإن أصله: «مُسْتَفْعُلُن»،  
 حذفت «سينه» خبناً وسقطت «نونه» وسكنت «لامه» قصراً، فصار «متفعلن»،  
 فنقل إلى «فعولن».

و ربّما عبّر بعضهم عنه بـ: المقطوع؛  
 وهو سهوٌ!، لأنّ القطع - كما تقدّم في محله - يختصّ بالوَتِدِ المجموع، و «متفعلن»  
 هنا آخره سببٌ.

لكن نقل ذلك عن الخليل، فلا يظنّ وقوع مثل هذا الاشتباه من مثله!، فإن صحّ  
 النقل فلعله لا يختصّ القطع بالوَتِدِ.

و عبّر عنه بعضهم بـ: المكسوف؛  
 و رُدّ بـ: أنّه خاصٌّ بالوَتِدِ المفروق في آخر الجزء، و الوَتِدِ هنا في وسط الجزء.  
 قلت: القائل بهذا القول لا يسلم اشتراط كونه آخر الجزء، كما عرف هذا القائل  
 الكسفَ بقوله: «هو حذف المتحرّك الآخر من الوَتِدِ المفروق».

و الأمر فيه سهلٌ!

و بيته قوله:

كُلُّ خَطْبٍ إِنْ لَمْ تَكُو...      ...نُوا غَضِبْتُمْ يَسِيرٌ [٥٥١]

فالضرب قوله: «يسير»، وزنه: «فعولن».

## تنبيهات

### الأول:

للعروض الثانية ضربٌ مقطوعٌ محذوفٌ على «فعلن». وهو محدثٌ، لكنّه لطيفٌ في الذوق؛ ومنه قوله:

قَرَّ عَيْنُ الْعُلَى بِإِحْسَانِكَ      غرسانُ العُلوْمِ مِنْ شَأْنِكَ  
يَدْعِي الدَّهْرُ وَهُوَ مُفْتَخِرٌ      إِنَّهُ مِنْ عِدَادِ غِلْمَانِكَ [٥٥٢]

كذا قيل. ولا يخفى ان إطلاق «المقطوع» عليه غير صحيح!، لا اختصاص القطع بآخر الجزء. فالأولى أن يقال: إنه مشعّتٌ محذوفٌ.

و استدرك بعضهم له عروضاً مجزوءةً مقصورةً مخبونةً، لها ضربٌ مثلها؛ كقول

أبي إسحق [٥٥٣]:

عُتِبُ مَا لِلْخِيَالِ      خَبْرِي وَمَالِي [٥٥٤]

ولما نظم هذه الأبيات قال له ابنه: «خرجت من العروض!»؛

فقال: «يا بُني! أنا أكبر من العروض!!» [٥٥٥].

### الثاني:

للشيخ صفي الدين الحلبي مقطوعةٌ أولها:

زَارَنِي وَالظَّلَامُ قَدْ نَفَرَا  
.....

و زعم أمّها من الأوزان العجميّة [٥٥٦]؛

و ليس كذلك!، بل هي من العروض و الضرب المحذوفين مع التزام الخبن فيهما.

الثالث:

يدخل حشو الخفيف الخين، وهو حسنٌ. و يدخل في جميع أجزائه حتى في العروض و الضرب؛

و يدخله الكفُّ؛ و الخينُ أحسن منه.

و لا يجوز كفُّ «فاعلاتن» الذي هو الضرب الأول؛ و لا كفُّ «مستفعلن» الذي هو الضرب الرابع، لتلايلزم الوقف على المتحرك.

و يدخله الشكل إلا في هذين الضربين، لامتناع الكفِّ فيهما؛

و لا يمكن أن يدخله الطيِّ، و [٥٥٧] لأنَّ رابعه وسط و تدِّ؛ و عليه فما أحسن قولي:

غَزَالُ أَحْوَرُ الْعَيْنَيْنِ غِرٌّ      ثَقِيلُ الرَّذْفِ ذُو خِصْرِ لَطِيفِ  
طَوَى عَنْ صَبِّهِ كَشْحًا خَفِيفًا      وَمِنْ عَجَبِ أَلْهَوَى طَيُّ الْخَفِيفِ! [٥٥٨]

و تدخله المعاقبة - كما مرَّ في محله - .

و أجاز الأخفش كفُّ «مُسْتَفْعُلْن»، و خبن «فَاعِلْن»؛ فلامعاقبة بينهما عنده.

و يدخل ضربه التشعيثُ، و لا يلزم فيه تنافي «فاعلاتن» مع «مفعولن» - و قد

مرَّ الكلام فيه مفصلاً؛ فتذكَّر! - .

و إذا شعث الضرب الأول فالأحسن أن يكون مردفاً؛ كقول الأعشى [٥٥٩] -

يصف ناقته - :

تَقْطَعُ الْأَمْعَرَ الْمَكُوكَبَ وَخَدًا      بِنَوَاجِ سَرِيعَةِ الْأَيْغَالِ [٥٦٠]

و قد يأتي غير مردوفٍ؛ و هو شاذُّ، كقوله:

وَ رَأَيْتَ الْأِمَاءَ كَالْكُودِنِ الْبَا...      ... لِي قِيَامًا عَلَى فُؤَارِ الْقِدْرِ [٥٦١]

و يدخل التشعيتُ العروضَ المصرَّعةَ اتِّفاقاً. و أمَّا غيره فلا عند الأكثر؛ و  
جوّزه بعضهم، لقوله:

أَسَدٌ فِي الْحُرُوبِ ذُو أَشْبَالٍ      وَ رَبِيعٌ إِذَا يَجِفُّ الْغَمَامُ [٥٦٢]  
و مثله قول البُحترِيّ:

حَالَاتُنَا عَن حَاجَةٍ مَمْنُوعٍ      مُبْتَغَاهَا وَ حَاجَةٍ مَمْطُولَةٍ [٥٦٣]  
و هو ممّا عيب عليه!

و لا يجوز خبن ما شعث، و وجهه على بعض الأقوال المتقدّمة في التشعيت  
واضح؛ و على غيره يظهر بالتأمل.

بيت الخبن:

وَ فَوَادِي كَعَهْدِهِ بِسُلَيْمِي      بِهِوَى لَمْ يَجُلْ وَ لَمْ يَتَغَيَّرْ [٥٦٤]  
بيت الكفّ:

يَا عَمِيرُ مَا تُظْهِرُ مِن هَوَاكَ      أَوْ يُحِنُّ يُسْتَكْثِرُ حِينَ يَبْدُو [٥٦٥]  
أجزاءه مكفوفة إلا الضرب.  
بيت الشكّل قوله:

صَرَمَتْكَ أَسْمَاءُ بَعْدَ وَصَا...      ...لَهَا فَأَصْبَحَتْ مُكْتَتِبًا حَزِينًا [٥٦٦]  
الأوّل و الثالث و الخامس منه مشكول.

#### الرابع:

من الغريب في هذا البحر - الذي تنبّه له الناظم أيده الله، و ذاكرني به - : إنَّ  
آخر سبب «فاعلاتن» إذا اجتمع مع أوّل سبب «مستفعلن» في كلمة واحدة يضرّ

بوزنه إذا لم يزاحف أحدهما؛ بشهادة الذوق؛ وليس كذلك إذا وقعا في كلمتين. مثلاً:  
إذا قلت:

فِي الْهُوَى أَصْبَحْتُ الْكَيْبَ الْمَعْنَى [٥٦٧]

فيكون تقطيعه:

فِي الْهُوَى أَصْ      بَحْتُ الْكَيْبِ  
فَاعِلَاتُنْ      مُسْتَفْعَلُنْ

فهما يجتمعان في كلمة واحدة هي: «أصبحت»، و أمّا إذا وقعا في كلمتين فلا؛  
كقوله:

يَا خَفِيفاً خَفَّتْ بِهِ الْحَرَكَاتُ [٥٦٨]

وقد نظم عليه صاحبنا الفاضل الأديب الشيخ جواد آل الشيخ شبيب [٥٦٩] -  
أصلح الله أمره و أطال عمره! - قصيدةً يهنئ بها مؤلف هذا الشرح في مولود؛  
أولها:

أَعْقَبُ مَا شَقَّهُ الْحُسْنُ أَمْ فَمَ      شَقَّ قَلْبَ الْبُرُوقِ حِينَ تَبَسَّمَ  
- وهي قصيدةٌ فريدةٌ تُعدّ من حسنات هذا الدهر الكثير الذنوب و الذنوب  
الذي يذهب منه دَرَن العيوب! -؛ وفيها:  
كَمْ لَهُ فِي الْأِبْرَامِ وَالنَّقْضِ أَمْرٌ .....  
فالتفتنا إلى عدم استقامة الوزن و غفلنا عن وجهه!، حتّى تنبّه له الناظم - نصر  
الله وجهه! -.

و يشكل تطبيق ذلك على قواعد العروض، فإنّ الأوزان مختلفٌ باختلاف  
الحركات و السكنات، لا باختلاف الكلمات؛ و لا نظير له فيما أعلم.

و المناط في غير هذا المورد أجزاء التفاعيل، لا الكلمات التي تنطبق عليها.  
 وقد عرضنا هذا الإشكال على بعض علماء الفن، فلم يكن له جواباً!  
 والذي استقر رأينا عليه في الجواب: ان بين الكلمات من الفصل ما ليس بين  
 أجزاء الكلمة، ويحدث بين الكلمتين من مد الصوت ما لا يحصل بين أجزاء كلمة  
 واحدة؛ فكأن بين «فَاعِلَاتُنْ» و «مُسْتَفْعَلُنْ» لا بد من مد جزئي لا يبلغ حد الحرف،  
 وهو دخيل في الوزن.  
 وبعد فللتأمل مجالاً؛ فإننا لو فرضنا انه سكت قليلاً على «الصاد» من  
 «أصبحت» - في البيت المقدم - لحصل المد المذكور، مع أن اختلال الوزن على حاله؛  
 فتأمل!

#### الخامس:

من معانيات الخفيف قولهم:

اسئَلْ عَنِ الْبَيْتِ أَنَّهُ عَجَبٌ لَا تَرَاهُ لِمَنْ لَهُ أَدَبٌ [٥٧٠]  
 يخرج من ثالث الخفيف بجعل «سَلْ» مكان «اسئَلْ»؛ و إلا كان من المنسرح  
 المخزوم ابتداءه؛ وهو غير جائز - كما مرّ - .

#### [البحر الرابع]

##### [من الدائرة الرابعة]

البحر الرابع من الدائرة الرابعة: المضارع، وهو الثاني عشر، وقد عرفت أنه

على الأصل: «مفاعيلن فاعلاتن مفاعيلن فاعلاتن» مرتين.

وله عروض واحدة و ضرب واحد ذكرها بقوله:

وَمَا عَدَا الصَّحَّةَ لِلْمُضَارِعِ لِلْجُزْءِ كَأَلْمَجْتِ غَيْرُ وَاقِعِ

فلم يُستعمل وافياً، بل المستعمل منه هو المجزوء.

وله عروض واحدة صحيحة لها ضرب مثلها، و بيته قوله:

دَعَانِي إِلَى سَعَادٍ دَوَاعِي هَوَى سَعَادٍ [٥٧١]

فقوله: «لأسعاد» هو العروض، و قوله: «وأسعاد» هو الضرب، و وزن كلُّ

منها: «فاعلاتن». و بين قبض «مفاعيلن» في الصدر و بين كفه مراقبة؛ و كذا في

الابتداء - كما مرّ - .

و هذا البيت أوّله مكفوف الصدر و الابتداء.

و شاهد المقبوض فيهما:

وَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجَالَ مِمَّا أَرَى مِثْلَ زَيْدٍ [٥٧٢]

### تنبيهات

الأوّل:

نقل شارح «الحسناء»: «ان بعض المحدثين بنى للمضارع ضرباً على «فاعلان»،

فقال من قصيدة يرثي بها الحسين - عليه السلام - [٥٧٣]:

سَلُّوا سَائِقَ الْجَمَالِ إِلَى كَمِّ بِنَا يُسَارُ

هُتِكْنَا وَ مَا لَنَا مِنْ بَيْنِهِمْ مُسْلِمٌ يُعَارُ» [٥٧٤]

قلت: و هو لطيف في الذوق، فلا بأس به لولا عدم الورود.

### الثاني:

قد عرفت في باب المراقبة وقوعها بين كَفِّ «مفاعيلن» أو قبضه. و قد جوّز تركها بعضهم، وأنشد:

بَنُو سَعْدٍ خَيْرُ قَوْمٍ                      لِحَارَاتٍ أَوْ مُعَانٍ [٥٧٥]  
وهو - كما تراه - ثقيلٌ في الذوق! و البيت مؤلّد - على ما قيل - . و اجتماعها ممّا لا ياباه الذوق.

و قد جوّزه الجوهريّ وأنشد:

أَشَاقِكَ طَيْفُ مَامَهُ                      بِمَكَّةَ أَوْ حَمَامَهُ [٥٧٦]  
ولكنّه لم يثبت وروده.

و البيت المتقدّم يحتمل كونه من مشكول المجتثّ.

و على المراقبة فهل يُشترط اتّحاد الزحافين في الصدر و الابتداء؟ أو لا يشترط؟، بل يمكن كون الصدر و الابتداء كليهما مقبوضين أو مكفوفين؟، أو أحدهما مقبوضٌ و الآخر مكفوفٌ؟  
لم أجد لهم كلاماً في ذلك.

### الثالث:

نقل البارقيّ عن عبدالرحيم عدم تجويزه قبض الصدر و الابتداء معاً، نظراً إلى أنّه يشتهر بالمجتثّ حينئذٍ، و هو ترجيحٌ بلا مرجحٍ.  
ثمّ أنّهم قالوا: «إنّ الكفّ أحسن من القبض»؛ و جوّزوا الكفّ في «فاعلاتن»



العروض دون الضرب، لتلايلزم الوقف على متحركٍ.  
ولا يمكن فيه الخبن، لكون هذا وتد مفروقٌ.

#### الرابع:

قالوا: المضارع قليلٌ في شعر العرب، ولم يأت منه قصيدةٌ تامةٌ.  
وأنكره الأخفش، وزعم أنه وضعه الخليل.  
وقد مرّ له مثل ذلك في المديد؛ وعرفت الكلام معه!  
وقال الزجاج: «أنه و المقتضب قليلان في شعر العرب، وإنما يروى من كلِّ  
واحدٍ منهما البيت و البيتان» [٥٧٧].  
هذا؛ ولا يخفى عليك أنهم نقلوا هنا إنكار المضارع عن الأخفش و اعتراف  
الزجاج بوروده مع قلته، و قد تقدّم نقلهم إنكاره عن الزجاج في بحث السريع؛ و بين  
النقلين تهافتًا! - كما لا يخفى - .

#### الخامس:

من معانيات المضارع قولهم:  
لَا يَزَالُ الْكِرَامُ  
مُشْبِهَ اللَّئَامِ [٥٧٨]  
يُخرج من المضارع بتنوين «مشبه»، و إدخال «اللام» على «اللئام»؛ فيكون  
هكذا: «مُشْبِهًا لِلَّئَامِ».

[البحر الخامس]

[من الدائرة الرابعة]

البحر الخامس من الدائرة الرابعة: المقتضب، وهو الثاني عشر، وقد عرفت أنه في الأصل: «مفعولات مستفعلن مستفعلن»، مرتين.

وله عروضٌ واحدةٌ، و ضربٌ واحدٌ؛ ذكرهما في قوله:

الطِّيُّ بَعْدَ الْجُزْءِ فِي الْمُقْتَضَبِ فِي الضَّرْبِ وَالْعَرُوضِ لَمْ يُجْتَنَبِ  
فهو مجزوءٌ له عروضٌ واحدةٌ مطويةٌ لها ضربٌ مثلها، و بيته:

أَقْبَلَتْ فَلَاحَ هَآ      نَاطِرَانَ كَالسَّبِيحِ [٥٧٩]

قوله: «لاح لنا» هو العروض، وقوله: «كالسبيح» هو الضرب، و وزن كلُّ منهما: «مُفْتَعِلُن».

و نقل الدماميني<sup>٥٨٠</sup> البيت هكذا:

أَقْبَلَتْ فَلَاحَ هَآ      عَارِضَانَ كَالْبَرْدِ [٥٨١]

و تشبيه العارض بالبرد باردٌ جداً لا يرتضيه إلا باردٌ مثله! و أمّا على ما نقلناه

فوجه الشبه ظاهرٌ، لأنَّ «السبيح» - وهو الخنزُ السُّودُ [٥٨٢] - ممّا يُشَبَّهُ به العيون؛

مضافاً إلى أنه مروئيٌّ، فقد نقلوا أنّ امرأةً اجتازت بباب مسجد النبيّ - صلى الله

عليه وآله - وهي تقول:

أَقْبَلَتْ فَلَاحَ هَآ      نَاطِرَانَ كَالسَّبِيحِ

فَانْتَنَتْ فَكُلْتُ لَهُمْ      وَ الْفُؤَادُ فِي وَهَجِ

هَلْ عَلَيَّ - وَيَحْكُمُ! -      إِنَّ عَشِيقَتِي مِنْ حَرَجِ؟

فقال - صلى الله عليه وآله -: «لا حرج إنشاء الله!» [٥٨٣].

وفي بعض النسخ: «عارضان كالسُنَجِ»، وهو: العُنَابُ [٥٨٤].

### تنبيهات

الأول:

قد يأتي ضرب المقتضب على «مفعولن» في شعر المحدثين، كقوله:

لِمَ أَرَاكَ بَاكِئَةً      يَا حَمَامَةَ أَلْبَانِ

هَلْ ذَكَرْتَ عَهْدَهُمْ      بَعْدَ طُولِ نِسْيَانٍ؟ [٥٨٥]

و جَوَّزَ بَعْضُهُمْ مَجِيءَ عَرُوضِهِ عَلَى «مُسْتَفْعِلُنْ» سَالِمًا، وَأَنْشَدَ بَيْتًا زَعَمَ أَنَّهُ قَدِيمٌ،

وهو:

لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي      لَمْ يُكُنْ لَهُ وَلَدٌ [٥٨٦]

الثاني:

يدخل هذا البحر من الزحاف:

الخبث؛

و: الطيِّ، مع المراقبة في جزء «مفعولات» بينهما. و أنكرها بعضهم، فجَوَّزَ

سلامته؛ وأنشد:

لَا أَدْعُوكَ مِنْ بُعْدٍ      بَلْ أَدْعُوكَ مِنْ كَثْبٍ [٥٨٧]

و لا يُجِبُّ العَرُوضَ وَ الضَّرْبَ لَثَلًا يَتَوَالَى خَمْسَ حَرَكَاتٍ، لِأَنَّ قَبْلَهُ مَتَحَرِّكٌ

الْوَتْدُ المَفْرُوقُ.

الثالث:

من معايات المقتضب قولهم:

لَيْتَنِي تَرَكَتُ لَهُ      الْعَارِيَةَ الَّتِي طَلَبَا [٥٨٨]

يخرج منه بأن يُبدل لفظ «العارية» بـ: «العارة» - وهي لغة فيه [٥٨٩] -.

[البحر السادس]

[من الدائرة الرابعة]

البحر السادس من الدائرة الرابعة: المجتث، وهو رابع عشر البحور، وقد عرفت أنه في أصل الدائرة على «مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن» مرّتين. ولم يُستعمل إلا مجزوءاً.

وله عروض واحدة و ضرب واحد سلمان؛ وبينه قولهم:

البَطْنُ مِنْهَا حَمِيصٌ      وَالْوَجْهُ مِثْلُ الْهَلَالِ [٥٩٠]

فقوله: «هاحميصن» العروض، وقوله: «للّهالي» الضرب، وزنهما: «فاعلاتن».

وهذا البحر ذكره الناظم مع المضارع؛

لكونه مثله في سلامة العروض و الضرب؛

ولزوم الجزء؛

و رأى أن ملاحظة الاختصار أولى من رعاية الترتيب.

تنبيهات

الأول:

يدخل من الزحاف:

الخبث؛

و: الكف؛

و: الشكل - كما في الخفيف -؛

و يمتنع في الضرب: الكف، فيمتنع الشكل أيضاً - للزوم الوقف على المتحرك - .

و منع الشكل بعضهم في جزء «فَاعِلَاتُن» مطلقاً.

و يدخله التشعيب عند الأكثر؛ ومنعه بعضهم، لأنه خلاف الأصل. ولم يجيء في

شعرهم إلا نادراً؛ وفيه ألقابها الثلاثة - كما تقدم في الخفيف - .

الثاني:

من معايات المجتث ما أنشدوه من قولهم:

مَا أَلْهَوَى لِّلْمُجَبِّينَ      غَيْرَ سَمٍّ مُنْقِعٍ [٥٩١]

يخرج منه بقطع «همزة» الوصل من «الهوى». تأمل في وجه جوازه [٥٩٢].

و ضربه مشعّث.

\*\*\*

[الدائرة الخامسة]

[البحر الأوّل]

[من الدائرة الخامسة]

البحر الأوّل من الدائرة الخامسة: المتقارب، وهو الخامس عشر، وقد عرفت أنّ وزنه: «فعلون» ثانياً.

[وَ حَيْثُمَا مِنْ مُتَقَارِبٍ أَتَتْ صَحِيحَةً وَ الْبَحْرُ وَافِيًا ثَبِتَ]

وله عروضاً وستّة أضرب، ذكرهما بقوله: وَ حَيْثُمَا مِنْ مُتَقَارِبٍ أَتَتْ - :  
العروض - صَحِيحَةً وَ الْبَحْرُ وَافِيًا، ثبت.

[فَالضَّرْبُ مِثْلُهَا أَتَى وَ قَصْرَهُ مُسْتَعْمَلٌ كَحَذْفِهِ وَ بَتْرِهِ]

فالضرب لها يأتي على أربعة أقسامٍ: صحيحٍ مثلها أتى، وهو الأوّل؛

وقصره مستعملٌ، وهو الثاني؛

كحذفه، وهو الثالث؛

و بتره، وهو الرابع.

[وَ الْحَذْفُ فِي الْمَجْزُوءِ مِنْهُ لَزِمًا]

وَ الضَّرْبُ لِلْحَذْفِ وَ لِبِتْرِ أَنْتَمَى]

و الحذف للعروض في المجزوء منه لزماً، فالمجزوء من المتقارب ليس له إلاّ

عروضٌ محذوفةٌ.

و الضرب لها اثنان:

للحذف، وهو الأوّل؛

و للبتّر انْتُمَى، وهو الثاني.

و تفصيل ذلك: إنّ العروض الأولى صحيحة لها أربعة أضرب:

أولها: صحيحٌ مثلها، و بيته قولهم:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوْبِي نِيَامًا [٥٩٣]

فالعروض قوله: «نُ مُرِّنُ»، و الضرب قوله: «نِيَامُنُ»، و زنها: «مَفْعُولُنُ».

الثاني: مقصورٌ على «فَعُولُنُ»؛ و يلزم فيه الرّدْف، و بيته:

وَ يَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَأْسَاتٍ وَ شُعْتٍ مَرَاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِ [٥٩٤]

فقوله: «سعال» هو الضرب، و زنه: «فَعُولُ».

الثالث: محذوفٌ على «فعل»، و بيته:

وَ أَرْوِي مِنَ الشُّعْرِ شِعْرًا عَوِيصًا يُنْسِي الرَّاوَةَ الَّذِي قَدْ رَوَا [٥٩٥]

فالضرب قوله: «رووا»، و زنه: «فعل» - لأنّ «فَعُولُنُ» ذهب سببه بالحذف،

فبقي «فَعُو»، فنقل إلى «فعل» - .

الرابع: أبتّر على «فع»، أو: «فل» - على الخلاف المتقدم - . و بيته:

خَلِيلِيَّ عَوْجًا عَلَى رَسْمِ دَارٍ خَلَّتْ مِنْ سُلَيْمَى وَ مِنْ مِيَّةٍ [٥٩٦]

فقوله: «يه» هو الضرب، و زنه ما عرفت.

العروض الثانية: مجزوءةٌ محذوفةٌ لها ضربان:

الأوّل: مثلها، و بيته قوله:

أَمِنْ دِمْنَةٍ أَفْفَرْتُ لِسَلْمَى يَدَاتِ الْغَضَا [٥٩٧]

فالعروض قوله: «فرت»، و الضرب قوله: «غضا»، و زن كلٍّ منهما: «فعل».

الثاني: أبتُرُّ، وبيته قوله:

تَعَفَّفُ وَ لَا تَبْتَسِسُ  
فَمَا يُعْضَ يَا تُيُكَا [٥٩٨]

فالضرب قوله: «كأ». و هذا الضرب قليل جداً حكاه بعضهم عن الخليل، و لم ينقله بعضهم.

و أوجب المازني [٥٩٩] الرَدَفَ قبل «فل».

### تنبيهات

#### الأول:

إنَّ الحذف في العروض الأولى للمتقارب يجري مجرى الزحاف؛ فيوجد في بيتٍ من القصيدة محذوفة، و في بيتٍ آخر منها سالمة؛ كما قال:

كَأَنَّ الْمُدَامَ وَ صَوْبَ الْعَمَامِ  
وَ رِيحُ الْخَزَامَى وَ نَشْرُ الْقَطْرِ [٦٠٠]

فأتى بالعروض سالمة، و فيها قال:

يُعَلُّ بِهَا بَرْدُ أَنْيَابِهَا  
إِذَا غَرَّدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحَرُّ

فأتى بها محذوفة. و هي أكثر من أن تُحصى في الشعر.

و أجاز الخليل القصر أيضاً في العروض الأولى، و قال: «لأنَّ المتقارب كَثُرَتْ

حركاته فاحتاج إلى كثرة السواكن».

قلت: و هذا التعليل كما تراه!. و أنشد فيه قول العرب:

فَرُّمْنَا الْقِصَاصَ وَ كَانَ التَّقَا...

...ضُ فَرُضًا وَ حَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ [٦٠١]

فعروضه قوله: «تقاص»، و زنه: «فعول».



و لم يجزه سيبويه، للزوم التقاء الساكنين في الوسط من غير تصريح؛ وقال:  
«الصواب رواية البيت:

..... وَكَانَ الْقِصَا... صُ... [٦٠٢]

وأنشد الخليل - رحمه الله - قوله:

وَلَوْلَا خِدَاشٌ أَخَذْتُ دَوَا... بَسْعِدٍ وَلَمْ أُعْطِهِ مَا عَلَيَّهَا [٦٠٣]

وقال سيبويه: «إن الرواية:

..... أَخَذْتُ جَمَالَ سَعْدٍ .....» [٦٠٤]

قال الدماميني بعد نقله جواز ذلك من المبرد - وكان الأولى نقله من الخليل! -  
ما لفظه: «و فيه - مع شذوذ القصر - : التقاء الساكنين في غير القافية، وهو شيء  
لا نظير له» [٦٠٥]؛ انتهى.

فإن أراد شذوذ القصر مطلقاً، فهو كما ترى؛

و إن أراد شذوذه في العروض فهو عين التقاء الساكنين، فلا يناسبه قوله:  
«مع...»؛ فليحرر.

الثاني:

يدخل حشو المتقارب من الزحاف:

القبض، وهو حسن إلا الجزئين الذين قبل الضربين الأبتريين، عند الخليل؛

و خالفه الأخفش.

ولكل من القولين حجج استحسانية. و العمدة السماع و الذوق؛ وكلاهما

يشهدان للخليل.

و عن الخليل أيضاً منع القبض في الجزء الذي قبل الضرب الخامس - وقد عرفت سابقاً أنّ جميع ذلك يسمّى الاعتماد -؛  
و عن بعضهم: منع قبض الجزئين اللذين قبل الضرب الثاني و الثالث؛ و على هذا فالأحسن ترك القبض للجزء الذي قبل الضرب، إلا في الضرب الأوّل.  
و بيت القبض:

أَفَادَ فَجَادَ وَ سَادَ فَرَادَ      وَقَادَ فَدَادَ وَ عَادَ فَأَفْضَلَ [٦٠٦]  
جميع أجزائه مقبوضة إلا الضرب.

الثالث:

من معايات المتقارب قولهم:

قَدُ قَالَ لِي عَاذِي      قَوْلًا عَالِمْتُهُ [٦٠٧]

يخرج من سادس المتقارب، و قد دخل الثلم صدره و ابتداءه؛ كذا في شرح «الحسناء»؛ فتأمل!

\*\*\*

هذا تمام الكلام في البحور التي ذكرها الخليل و نظمها الناظم. و لنذكر نحن البحر السادس عشر مع أعاريضه و ضروبه؛ فنقول:

[البحر الثاني]

[من الدائرة الخامسة]

هو البحر الثاني من الدائرة الخامسة، وهو سادس عشر البحور. لم يذكره الخليل  
 واستدركه المتأخرون عنه. وسماه كلُّ باسمٍ؛  
 فسماه بعضهم: الغريب - لقلته -؛  
 وسماه البديهيُّ [٦٠٨]: المتداني؛  
 وغيره: المترادف؛

و: المتقاطر؛

و: المُخْتَرَعُ؛

و غير ذلك. وقد مرَّ له أسماءٌ آخر في باب تعداد الدوائر [٦٠٩].

وأصله: «فاعلن» ثمانية. وله عروضان، وأربعة أضربٍ:

العروض الأولى: تامةٌ، ولها ضربٌ واحدٌ مثلها، وبيتها:

جَاءَنَا عَامِرٌ سَالِمًا صَالِحًا      بَعْدَ مَا كَانَ مَا كَانَ مِنْ عَامِرٍ [٦١٠]

فقوله: «صَالِحِنُ» هو العروض، وقوله: «عَامِرِنُ» هو الضرب، وزن كلُّ:  
 «فَاعِلُنُ».

العروض الثانية: مجزوءةٌ صحيحةٌ؛ ولها ثلاثة أضربٍ:

الأوَّل: مرفَّلٌ محبوبٌ على «فعلاتن»، وبيتها قوله:

دَارُ سَلَمَى بِشَخْرِ عُمَانٍ      قَدْ كَسَاهَا أَلْبِي الْمَلَّوَانِ [٦١١]

- على رواية التحريك، وإلا فهو من الثاني - . فقوله: «المَلَّوَانِ» هو الضرب،

وزنه: «فَعَلَاتُنُ». قالوا: «ولا يوجد هذا القسم إلا محبوباً عروضاً مرفَّلاً مصرعاً»؛

قلت: فعلى هذا فإنَّ أَيْنَ عُلِمَ كَوْنُ الْعُرُوضِ سَالِمَةً وَإِنَّ الْخَبْنَ وَالتَّرْفِيلَ

للتصريح؟!.

الضرب الثاني: مذال، وبيته:

هَذِهِ دَارُهُمْ أَقْفَرَتْ      أَمْ زَبُورٌ مَحْتَهَا الدُّهُورُ [٦١٢]

فقوله: «هَذَا دُهُورٌ» ضربه، وزنه: «فَاعِلَان».

الثالث: معرّى مثلها، وبيته:

قِفْ عَلَى دَارِهِمْ وَأَبْكِيْنَ      بَيْنَ أَطْلَالِهَا وَالدِّمَنِ [٦١٣]

فقوله: «وَأَبْكِيْنَ» عروضه، و: «الدِّمَنِ» ضربه، وزنها: «فَاعِلُن».

### تنبيهان

الأول:

ذكر جماعةً لتتيممه عروضين آخرين:

الأولى: محبونة، لها ضربٌ مثلها، وبيته قوله:

أَوْقَفْتَ عَلَى طَلَلٍ طَرِبًا      فَشَجَاكَ وَأَطْرَبَكَ الطَّلُّ [٦١٤]

الثانية: مقطوعة، و ضربها مثلها، و منها أبيات الناقوس التي ترجمها

أمير المؤمنين [٦١٥] - عليه الصلاة والسلام - لجابر [٦١٦]، أوها:

حَقًّا حَقًّا حَقًّا حَقًّا      صِدْقًا صِدْقًا صِدْقًا صِدْقًا [٦١٧]

و ورد من هذا البحر في شعر أبي العتاهية المشطور المقطوع، كقوله:

هَمُّ الْقَاضِي بَيْتٌ يُطْرِبُ      قَالَ الْقَاضِي لَمَّا عَوْتِبَ

مَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا مُذْنِبٌ!      ..... [٦١٨]

الثاني:

يدخل في أجزاءه: الخبْنُ، وهو فيه حسنٌ؛ وبيته:

كُرَّةٌ طُرِحَتْ بِصَوِّ الحِجَةِ فَتَدَاوَلَهَا رَجُلٌ رَجُلٌ [٦١٩]

و يدخل حشوه القطع - على خلاف الأصل -؛ وقيل: «ولذا لم يثبت الخليل». و

بيته:

مَا لِي مَالٌ إِلَّا دِرْهَمٌ أَوْ بَرُّوْنِي ذَاكَ الْأُدْهَمُ [٦٢٠]

وقد يجتمع القطع و الخبْن، بمعنى: أن يكون جزءٌ مقطوعاً و جزءٌ مخبوناً؛ وبيته:

زُمَّتْ إِبِلٌ لِلبَيْنِ ضَحَى فِي غَوْرٍ تَهَامَةٌ قَدْ سَلَكَوا [٦٢١]

\*\*\*

تمَّ الجزء الأول من «أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض» على يد مؤلفه

أبي المجد محمد الرضا - دام مجده -؛ و يتلوه الجزء الثاني في علم القوافي.



التعليقات على النصّ





### [١] إِيَّ الْقَلِيلِ

كمنظومة «الصبان» لأبي العرفان محمد بن عليّ الصبان، المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ.ق. وهذه المنظومة تشتمل على ٦١ بيتاً، وطُبعت عدّة مرّات، منها في «المجموع الكامل للمتون» ص ٥٩٦ / ٥٩٣. والمنظومة قد شرحها الناظم نفسه و فرغ منه سنة ١١٨٣ هـ.ق. وطُبعت في القاهرة سنة ١٣٠٧ هـ.ق. وك «روضة الأزهار في نظم الأشعار» في العروض والقوافي، للقاس انطونيوس الأفغالي، وهي مطبوعةٌ ببيروت؛ انظر: «اكتفاء القنوع» ص ٢٦٠ ثم ص ٤٧٥.

### [٢] الرامزة

هي منظومةٌ في علمي العروض والقوافي، اسمها: «القصيدة الخزرجيّة»، واشتهرت بـ «الرامزة»؛ للشيخ الأديب ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ.ق. والمنظومة تشتمل على ٩٨ بيتاً، وطُبعت عدّة مرّات، منها ما في «المجموع الكامل للمتون» صص ٥٨٨ / ٥٩٣. ولها شروحٌ كثيرةٌ، منها شرح الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الدلجي العثماني، المتوفى سنة ٦٤٧ هـ.ق. سمّاه: «رفع حاجب العيون الغامضة عن كنوز الرامزة»؛ راجع: «كشف الظنون» ج ١ القائمة ٨٣٠. ومنها شرح العلامة أبي زكريّا الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ.ق. سمّاه: «فتح ربّ البريّة بشرح الخزرجيّة»؛ راجع: «اكتفاء القنوع» ص ٢٦٠.

و سنشير إلى شرحين آخرين من هذه الشروح فيما يأتي من هذه التعليقات.

### [٣] ثانياً

هكذا في المخطوطتين؛ و في كليهما: «الياذن» بـ «الذال»، و «خف لشق» بتقديم «اللام» على «الشين». و قد أثبت البيت في المتن مغلوطاً ظناً بصدوره من قلم الشارح كذلك؛ و صحيحه:

فَرْتَبُّ إِلَى الْيَاذِنِ دَوَائِرَ خَفَشَلَقُ      أَوْلَاتٌ عَدَّ جُزْءٌ لِحُزِّئِ ثُنَا  
و هو البيت ١٠ من أبيات منظومة «الرامزة». راجع: «المجموع الكامل للمتون» ص ٥٨٩.

و في هامش المخطوطة الأولى حاشيتان تتعلقان بهذا البيت قد خرم بعض عبارتهما، و ما بقي منهما: «الياذن رمزٌ لعدد أوزان الأبيات، و هو.... و ستين. محمّد. قوله: دوائر خف لشق. «خ» إشارة إلى الدائرة ... ، «ف» إلى المؤتلفة، «ل» إلى المجتلية، «ش» إلى الم... «ق» إلى المتفقة».

### [٤] و طلا

هكذا في النسختين أيضاً، و المظنون أنّ العبارة صدرت من قلم الشارح كذلك. و صحيح البيت:

خِ ثَمَّنْ أَيْنُ زَهْرٍ وَلَهُ فَلَّ سَيْتَهُ      جَلَتْ حَصَّ شَمْرُ بَلِّ وَفُزْنَ لِدُو وَطَا  
و هو البيت ١١ من أبيات المنظومة؛ راجع: «المجموع الكامل للمتون» ص ٥٨٩.

### [٥] شرح الشريف

إشارة إلى شرح السيّد الشريف الغرناطيّ السبّتيّ الأندلسيّ، المتوفّى سنة ٧٦٠ هـ.ق. و هو أقدم شروح الكتاب؛ راجع: «كشف الظنون» ج ١ القائمة ٨٣٠.

### [٦] الشيخ بدر الدين

إشارة إلى شرح الشيخ بدر الدين محمّد بن أبي بكر ابن الدمامينيّ المعروف

بالدماميّ، المتوفى سنة ٨٣٧ هـ.ق. وهو قد شرح المنظومة أولاً ثم أعرض عنه وكتب بعد مضي زمنٍ شرحاً آخر عليها، سمّاه: «العيون الغامزة عن خبايا الرامزة»، و فرغ من تبييضه في رجب سنة ٨١٧ هـ.ق. راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٦، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٦٦ الرقم ١١٣.

و لبدالدين عبدالرحمن العينيّ شرحٌ آخر على نفس المنظومة، و لكن الظاهر انّ المراد من قول المصنّف هو الأوّل، لا الثاني؛ لأنّه سينقل عنه في كتابنا هذا مرّات عديدة، فكان في متداول يديه.

#### [٧] الحسنة

هي قصيدةٌ لاميّةٌ لصدرالدين محمّد بن ركن الدين محمّد الساوي، ضاهى بها القصيدة الحاجبيّة؛ و يقال لها «عروض الساوي». تقع في ثلاثمائة بيت، صدرها:

بِحَمْدِ الْمَلِكِ الْحَقِّ ذِي الطُّولِ وَالْعُلَا  
وَ شُكْرِ أَيْدِيهِ أَفْتَحَ مَتَفَالًا  
و مختتمها:

وَ إِذْ كَمُلْتَ حَسَنَاءَ عَدَّتْهَا تَرَى مِثَاتَ ثَلَاثًا فَاشْكُرُوا اللَّهَ ذَا الْعُلَا  
شرحها جمعٌ من الأدباء، منهم شمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهانيّ المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.ق، و بدرالدين محمود العينيّ المتوفى سنة ٨٥٥ هـ.ق. و شرحها القزوينيّ، و العبيديّ، و السعيديّ، و غيرهم؛ راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٦.

#### [٨] المصطفى

إشارةٌ إلى اسم ناظم متن كتابنا هذا، و هو الأديب البارع المشارك في جلّ العلوم العلامّة الشيخ مصطفى التبريزيّ. و قد ذكرتُ نبذةً من ترجمته في مقدمة الكتاب؛ فراجعها.

#### [٩] يتيمة

أشرنا في تقدمتنا على الكتاب أنّ الناظم لم يسمّ قصيدته باسم، بل ليس لها ديباجةٌ، فضمّن الشارح شرحه أبياتاً من صدرها ليكون ديباجةً لها. و سمّاها هيئنا بهذا الاسم،

فهي من قبل الشارح - لا الناظم - مسمّاة بـ: «اليتيمة».

### [١٠] الجوهريّ

هو أبونصر اسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الأديب اللغوي الكبير صاحب الصحاح، الذي ليس له نظيرٌ في معاجم اللغويين، وله آثارٌ غيره. أصله من فاراب من بلاد تركستان، دخل العراق صغيراً ثمّ سافر إلى الحجاز و عاد إلى خراسان، ثمّ أقام في نيسابور. كان له فضائل، منها خطّه الذي يُذكر مع خطّ ابن مقلّة. لم يذكر سنة ميلاده، و مات سنة ٣٩٣ هـ. ق. بنيسابور.

راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٣١٣ القائمة ٢، وانظر: «يتيمة الدهر» ج ٤ ص ٤٠٦، «معجم الأدباء» ج ٦ ص ١٥٥، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٤٤٦ الرقم ٩١٣، «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ٢٠٧، «إنباه الرواة» ج ١ ص ١٩٤.

### [١١] قيمةٌ

إشارةٌ إلى ما صنّفه هذا الأديب اللغوي في علم العروض. قال ياقوت الحموي: «له من التصانيف كتابٌ في العروض جيّدٌ بالغ، سمّاه: عَرُوضُ الوُزْقَةِ»؛ راجع: «معجم الأدباء» ج ٦ ص ١٥٥. أمّا الثعالبي فقد أهمل ذكر الكتاب عند ترجمته؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٤ ص ٤٠٦. وقال السيوطي: «و صنّف كتاباً في العروض»؛ راجع: «بغية الوعاة» ج ١ ص ٤٤٧ الرقم ٩١٣؛ وانظر أيضاً: «الأعلام» ج ١ ص ٣١٣ القائمة ٢.

### [١٢] الأراجيز

في هامش النسخة الأولى: «قوله: «ما كلّ عالمٍ ... إلى آخره» اقتباسٌ من قول الحريريّ في المقامات: «فما كلّ قاضٍ قاضي تبريز ولا في كلّ وقتٍ تُنشد الأراجيز». أقول: كذا ورد في الحاشية، و في «المقامة التبريزيّة»: «فما كلّ قاضٍ قاضي تبريز ولا كلّ وقتٍ تُسمع الأراجيز»؛ راجع: «مقامات الحريري» ص ٣٣٠.

### [١٣] أُرْجَانِيّ

هو أبوبكر ناصح الدين أحمد بن محمد بن الحسين الأترجاني، الشاعر الكبير، وفي شعره رقة و حكمة. كان في صباه بالمدرسة النظامية بأصبهان، ثم ولى القضاء بتستر و توفي فيه. ولد سنة ٤٦٠ هـ. بأترجان من قرى الأهواز و توفي سنة ٥٤٤ هـ. جمع ابنه بعض شعره في «ديوان». و قال ابن العماد في وصفه: «حامل لواء الشعر بالمشرق». و حكى ابن خلكان عن الأصفهاني في الخريدة أنه قال فيه: «لم يسمح بنظيره سالف الأعصار!».

راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٢١٥ القائمة ٢؛ «معاهد التنصيص» ج ٣ ص ٤١؛ «المنتظم» ج ١ ص ١٣٩؛ «معجم الشعراء» ج ١ ص ١٩٢ القائمة ٢؛ «شذرات الذهب» ج ٤ ص ٣٠٣؛ «وفيات الأعيان» ج ١ ص ١٥١؛ «الوافي بالوفيات» ج ٧ ص ٣٧٣.

#### [١٤] للتطيع

تمامه:

وَأَرَى فُؤَادِي فِي الزَّمَانِ كَأَنَّهُ .....  
من قصيدة طويلة لها ٧٣ بيتاً؛ ولم أعر على ديوانه.

#### [١٥] عزّي

كذا في النسختين، و ورد في النسخة الأولى غير مشدّد. و يمكن أن يكون: «عزوي»، أي: صبري.

#### [١٦] لازب

يقال: «صار الأمر ضربة لازب أي: صار لازماً ثابتاً»؛ انظر: «القاموس المحيط» مادة لزب ص ١٣٧ القائمة ١؛ «المنجد» نفس المادة ص ٧١٩ القائمة ٣.

#### [١٧] السكاكيّ

هو أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكيّ الخوارزمي. عالم بالعربية و الأدب. مولده سنة ٥٥٥ هـ. بخوارزم و وفاته سنة ٦٢٦ هـ. له «مفتاح

العلوم»، و «رسالة في علم المناظرة».  
راجع: «الأعلام» ج ٨ ص ٢٢٢ القائمة ١؛ «الجواهر المضيئة» ج ٢ ص ٢٢٥؛ «معجم الأدباء» - لكامل سلمان - ج ٧ ص ٤٤ القائمة ١؛ «شذرات الذهب» ج ٥ ص ٢٢٢.

#### [١٨] عند غاية

قال: «ثم إذا مدت.... أطلعت على أنّ هذا النوع - أعني: علم العروض - نوعٌ إذا أنت رددته إلى الاختصار احتمله، وإذا أنت حاولت الإطناب فيه امتدّ و كاد أن لا يقف عند غاية»؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٣٦.

#### [١٩] امرئ القيس

هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، واسمه: حندج أو مليكة أو عدي. أشهر شعراء العرب على الإطلاق. كان أبوه ملك أسد و غطفان، و أمّه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر فقال له هو غلامٌ. و اضطرب أمره طول حياته حتّى لُقّب بالملك الضليل. مات في أنقرة سنة ٨٠ قبل الهجرة. له ديوانٌ صغيرٌ، و له المعلّقة المشهورة. راجع: «معجم الشعراء» ج ١ ص ٣٠٣ القائمة ٢؛ «الأعلام» ج ٢ ص ١١ القائمة ٣.

#### [٢٠] حرب البسوس

لتفصيل أخبار حرب بكرٍ و تغلبٍ - المسمّاة بحرب البسوس - راجع: «الأغاني» ج ٥ ص ٣٩.

#### [٢١] سمة جسّاس

جسّاس هو أصغر أولاد مرّة بن ذهل بن شيبان، و كان له عشرة بنين. و أخت جسّاس كانت صاحبة كليب الذي أثار فتنة حرب البسوس بعد قتله؛ راجع: نفس المصدر ص ٤٠.

#### [٢٢] الاعتماد

ليس المراد من «الاعتماد» هيهنا حذف الحرف الخامس الساكن من «فَعُولُن» في بحر الطويل قبل الضرب الذي أصابه الحرف، ولا سلامة «فَعُولُن» التي قبل الضرب الأبتري من رابع بحر المتقارب و سادسه، كما عليهما المصطلح في علم العروض - راجع: «المعجم المفصل في علوم اللغة» ج ١ ص ٧٥ القائمة ١ - . بل المراد منه هيهنا ما هو أعمّ منهما، وهو حذف ساكن السبب الخفيف إذا كان السبب في جوار وتدٍ. وليس هذا الاسقاط عندهم إلا لضعف السبب وقوة التود.

### [٢٣] الأحسن

الظاهر أنّ المراد به كتاب «أحسن الحسناء»، وهو من شروح عروض أبي محمد عبد الله بن محمد الأنصاري الأندلسي المعروف بأبي الجيش الأنصاري المغربي المتوفى سنة ٥٤٩ هـ. ق. ذكر اسم الشرح كاتب جلبي ولم يزد عليه؛ راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٥. ولم يذكره اسماعيل باشا في ذيله.

### [٢٤] و

كذا في النسختين. والظاهر زيادة هذه اللفظة، بل هي تختل بالمعنى.

### [٢٥] كلّها

إشارة إلى قوله - تعالى - : ﴿ وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾، كريمة ٣١ البقرة.

### [٢٦] الخليل

هو ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد بن عمرو الفراهيديّ اليمانيّ، من كبار أئمة اللغة و الأدب، و واضع علم العروض على ما هو المعروف بين أهل هذه الصناعة. ولد سنة ١٠٠ هـ. ق. في البصرة، و مات سنة ١٧٠ هـ. ق. بها. كان أستاذ سيبويه النحويّ، و كان فقيراً صابراً. له: «كتاب العين»، و «النقط و الشكل»، و «النغم»، و «العروض». يقال: صدمته سارية في المسجد و هو غافل، فكانت هي سبب موته. قال النضر بن شميل: «ما رأى الراؤون مثل الخليل و لا رأى الخليل مثل نفسه»؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ٣١٤

القائمة ١، «إنباه الرواة» ج ١ ص ٣٤١، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٢٤٤ الرقم ٢٢٠، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٥٥٧ الرقم ١١٧٢.

### [٢٧] الأُخْفَش

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري المعروف بالأخفش الأوسط، نحويُّ عالمٌ باللغة و الأدب. أخذ العربية عن سيبويه و كان أسنّ منه، و لم يأخذ عن الخليل، و كان معتزلياً. له: «تفسير معاني القرآن»، و «الاشتقاق»، و «القوافي». مات سنة ٢١٥ هـ. ق.؛ راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ١٠١ القائمة ٣، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٥٩٠ الرقم ١٢٤٤، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٣٨٠ الرقم ٢٦٤.

### [٢٨] الزجّاج

هو أبو اسحاق إبراهيم بن محمّد بن السريّ الزجّاج، عالمٌ بالنحو و اللغة و من تلامذة المبرّد. وقع بينه و بين ثعلب و غيره مناقشاتٌ. له: «معاني القرآن»، و «الأمالي» و غيرهما. وُلد سنة ٢٤١ هـ. ق. و مات سنة ٣١١ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٤٠ القائمة ١، «معجم الأدباء» ج ١ ص ١٣٠ الرقم ٩، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٤٩ الرقم ١٣، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٤١١ الرقم ٨٢٥.

### [٢٩] كشرّاح الرامزة

أشرنا إلى بعض من هذه الشروح فيما مضى من هذه التعليقات؛ انظر: التعليقة ٢.

### [٣٠] للدماينيّ

هو بدرالدين محمّد بن أبي بكر بن عمر القرشيّ المخزوميّ الإسكندرانيّ، المعروف بابن الدماينيّ و المشهور عند المتأخّرين بالدماينيّ، نحويُّ أديبٌ مشاركٌ في الفقه و غيره من العلوم. وُلد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ. ق. و تعلّم حتّى فاق في النحو و النظم و غيرههما. كان يدرّس النحو بالجامع الأزهر برهنةً ثمّ رجع إلى الإسكندرية، ثمّ قدم القاهرة فدخل دمشق و زبيد و غيرها من البلدان حتّى مات سنة ٨٣٧ هـ. ق. في بعض بلاد الهند.



وله غير شرح الرامزة «جواهر البحور في العروض»؛ راجع: «بغية الوعاة» ج ١ ص ٦٦ الرقم ١١٣، «الضوء اللامع» ج ٧ ص ١٧١.  
و شرحه هذا هو «العيون الغامرة على خبايا الرامزة»؛ انظر: ما سبق من هذه التعليقات، التعليقة ٦.

### [٣١] المتنافسون

تلميح لطيف إلى قوله - تعالى - : ﴿ وَ فِي ذَ لِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾؛ كريمة ٢٦ المطّفين.

### [٣٢] أبت

إشارة إلى قول النبي ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يذكر بسم الله فيه فهو أبت»؛ راجع: «وسائل الشيعة» ج ٧ ص ١٧٠ الحديث ٩٠٣٢، «بحار الأنوار» ج ٧٣ ص ٣٠٥، «التفسير» المنسوب إلى مولانا العسكري عليه السلام ص ٢٥.  
و لا يخفى ما في كلامه من التوسّع.

### [٣٣] لم يعلما

اقتباس من قوله - تعالى - : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾؛ كريمة ٥ العلق.

### [٣٤] أوتاداً

إشارة إلى قوله - تعالى - : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَاداً \* وَالْجِبَالَ أَوْتَاداً ﴾؛ كريمة ٦ / ٧ النبأ.

### [٣٥] القرآن

إشارة إلى قوله - تعالى - : ﴿ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ ﴾؛ كريمة ٩ الرحمن.  
و لا يخفى ما في هذا التأويل من البعد.

### [٣٦] الإقواء

الإقواء يُعدّ من عيوب القافية، وهو: اختلاف حركة الرويِّ بالضمِّ والكسر. والمعنى يتمُّ بالنظر إلى قوله: «به بيوت...». و لا يخفى اللطافة الكامنة فيه!

### [٣٧] الأخنس

هو الأخنس بن شهاب بن ثمامة التغلبيّ، شاعرٌ جاهليٌّ من أشرف تغلب، وله قصيدةٌ في «المفضّليات». حضر وقائع حرب البسوس و توفي بعدها. مات نحو سنة ٧٠ قبل الهجرة. راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٢٧٧ القائمة ٨، «خزانة الأدب» ج ٣ ص ١٦٩.

### [٣٨] و جانب

لم أعر على ديوان الأخنس.

### [٣٩] كبيد

هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك العامريّ، أحد الشعراء الفرسان في الجاهليّة، أدرك الإسلام و يُعدّ من المؤلّفة قلوبهم. و ترك الشعر و كان من أصحاب المعلّقات. مات سنة ٤١ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ٢٤٠ القائمة ٣، «خزانة الأدب» ج ١ ص ٣٣٧.

### [٤٠] خثعما

و رواية الزبيديّ من البيت:

..... نُقَاتِلُ مَا بَيْنَ الْعَرُوضِ وَ خَثَعَمَا

و زاد بعده: «أي: ما بين مكّة و اليمن»؛ راجع: «تاج العروس» مادّة «عرض» ج ١٠ ص ٧٤ القائمة ٢. و رواية الجوهريّ: «... رأيتنا»؛ راجع: «صاح اللّغة» نفس المادّة ج ٣ ص ١٠٨٩ القائمة ١. و ديوان اللبيد لم أعر عليه.

### [٤١] عمرو الباهليّ

هو أبو الخطّاب عمرو بن أحمر الباهليّ، شاعرٌ مخضرمٌ عاش نحو ٩٠ عاماً، أسلم و شارك في بعض غزوات المسلمين وأُصيبت إحدى عينيه. قال البغداديّ: «كان يتقدّم شعراء زمانه، وكان يكثر من الغريب في شعره». مات نحو سنة ٦٥ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ٧٢ القائمة ٣، «خزانة الأدب» ج ٣ ص ٣٨.

#### [٤٢] أروضها

رواية الديوان: «أسيّر عسيراً...»؛ ولم أعره عليه. وانظر: «صاحح اللغة» مادة «عرض» ج ٣ ص ١٠٨٨ القائمة ٢، «تاج العروس» نفس المادة ج ١٠ ص ٧٤ القائمة ٢. وفي النسختين: «أزورها» بدل: «أروضها».

#### [٤٣] المعاني

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٣، «كتاب العروض» - لابن جنّي - ص ٢١.

#### [٤٤] غيره

قال الخليل: «و العروض عروض الشعر، لأنّ الشعر يُعرض عليه»؛ راجع: «ترتيب العين» مادة عرض ج ٢ ص ١١٧٧ القائمة ١. وقال ابن منظور: «وسمّي عروضاً لأنّ الشعر يُعرض عليه»؛ راجع: «لسان العرب» نفس المادة ج ٧ ص ١٨٤ القائمة ١. وهذا هو قول الجوهريّ أيضاً؛ راجع: «صاحح اللغة» نفس المادة أيضاً ج ٣ ص ١٠٨٩ القائمة ١.

#### [٤٥] العلم منه

لجميع هذه المعاني انظر: «صاحح اللغة» مادة عرض ج ٣ ص ١٠٨٩ القائمة ١، «تاج العروس» نفس المادة ج ١٠ ص ٧٤ القائمة ١، «لسان العرب» نفس المادة أيضاً ج ٧ ص ١٨٤ القائمة ١.

#### [٤٦] باسم الجزء

كما عن ابن رشيق؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٦٨.

### [٤٧] الدماميني

ذكرنا شرطاً من ترجمته فيما سلف من هذه التعليقات؛ راجع: التعليقة ٣٠.

### [٤٨] سوء فهمه

حيث قال شارحاً كلام الماتن الناظم بعد أن أشار إلى قول بعض الفضلاء في تعريف العروض: «فإن قلت: الشعر في هذا التعريف مقيدٌ بالعربي، وهو في البيت غير مقيدٍ به، فأني يُشعر كلام الناظم بذلك؟

قلت: «لام» التعريف من قوله: «للشعر» هي للعهد الذهني، وذلك أنّ الشعر الذي يعرض فيه العروضيون كلامهم أنّما هو العربي، ولما كان الناظم منهم علم بقرينة الحال أنّ مراده بالشعر ما هو معهودٌ في الأذهان من الشعر المتعارف عند القوم الدائر فيما بينهم، وليس إلاّ العربي»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٥.

### [٤٩] يُخلق الخليل

ثاني البيتين ذكره الصفديّ في ترجمة أبوالنضير عمر بن عبدالمك المذحجي من غير ذكرٍ لقائله. وهذا الجزء من «الوافي بالوفيات» لم أعر عليه.

### [٥٠] العروض

هكذا في النسخة الأولى، وفي الثانية: «كغنائهم من علم النحو والعروض والنحو». و كلاهما لا يخلوان عن شيءٍ.

### [٥١] [فإنها]

اللفظة لم توجد في النسختين، وأضفناها لمكان احتياج السياق إليها.

### [٥٢] الفاتقي

لم أعر على ترجمة ضافية له مع اشتهاؤه وكونه من المتأخرين.

### [٥٣] المتنبي

هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد الجعفي الكوفي الكندي أبو الطيب المتنبي، الشاعر الحكيم و أحد مفاخر الأدب العربي، بل من علماء الأدب من يعدّه أشعر الإسلاميين. قال الذهبي: «ليس في العالم أحدٌ أشعر منه أبداً، و أمّا مثله فقليل!». ولد بالكوفة سنة ٣٠٣ هـ.ق. ونشأ بالشام، ثمّ تنقّل في البادية طلباً للأدب و علم العربيّة و أيام الناس. تنبأ في بادية السماوة ثمّ أسر و سُجن حتّى تاب. وفد على سيف الدولة سنة ٣٣٧ هـ.ق. فمدحه و حظى عنده، ثمّ زار مصر و العراق و بلاد فارس و شيراز، و فيه مدح عضد الدولة ابن بابويه الديلمي. ثمّ عاد يريد بغداد فالكوفة، فعرض له فاتك بن أبي جهل الأسديّ في الطريق فقتله مع ابنه و غلامه بالقرب من دير العاقول في الجانب الغربيّ من سواد بغداد؛ و كان ذلك في سنة ٣٥٤ هـ.ق. له «ديوان» شعرٍ شرح عدة مرّات. و لصاحب بن عبّاد و الثعالبي و غيرهما من الأعلام رسائل حول شعره و شخصيّته.

راجع: «الأعلام» ج ١ ص ١١٥ القائمة ٢؛ «معجم الشعراء» ج ١ ص ٩٦ القائمة ٢؛ «تاريخ بغداد» ج ٤ ص ١٠٢؛ «المنتظم» ج ٧ ص ٢٤؛ «وفيات الأعيان» ج ١ ص ١٢٠؛ «العبر» ج ٢ ص ٢٩٩؛ «شذرات الذهب» ج ٣ ص ١١١.

### [٥٤] الوسن

من قطعةٍ له أنشدها في صباه؛ راجع: «ديوان المتنبي» ص ٧.

### [٥٥] أبي تمام

هو أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائيّ، الشاعر الكبير، أحد أمراء البيان. ولد في جاسم من قرى سوريا سنة ١٨٨ هـ.ق. و رحل إلى مصر و استقدمه المعتصم إلى بغداد، فأجازته و قدّمه على شعراء وقته. فأقام في العراق ثمّ ولى بريد الموصل، فلم يتمّ سنتين حتّى توفيّ بها في سنة ٢٣١ هـ.ق. كان فصيحاً حلو الكلام يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد و المقاطع. و فضّله بعضهم على المتنبي و البحريّ. قال ابن خلكان: «كان أوحد عصره في ديباجة لفظه و نصاعة شعره و حسن

أسلوبه». له «ديوان» شعري، و «ديوان الحماسة»، و «فحول الشعراء»، و «مختار أشعار القبائل». و كتب في سيرته كثيرٌ من المتقدمين و المتأخرين، منها ما للصولي و المرزباني. راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٦٥ القائمة ١؛ «معجم الشعراء» ج ٢ ص ١٦ القائمة ١؛ «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ١١؛ «خزانة الأدب» ج ١ ص ١٧٢؛ «معاهد التنصيص» ج ١ ص ٣٨؛ «شذرات الذهب» ج ٢ ص ١٨٦؛ «تاريخ بغداد» ج ٨ ص ٢٤٨. و من الغريب أن ياقوت لم يذكره في «معجم الأدباء».

#### [٥٦] ينقطع

كذا في النسختين؛ و رواية الديوان:

لَمْ تُنْتَقِضْ عُرْوَةٌ مِنْهُ وَ لَأَسْبَبُ  
لَكِنَّ أَمْرَ بَنِي الْأَمَالِ يَنْتَقِضُ

راجع: «ديوان» أبي تمام ص ٨١.

#### [٥٧] دعبل بن عليّ الخُزاعي

هو أبو عليّ دعبل بن عليّ بن رزين الخُزاعي، شاعرٌ كبيرٌ. أصله من الكوفة، و أقام ببغداد. له أخبارٌ و شعرٌ جيّدٌ جدّاً، و كان صديق البحتريّ. له كتابٌ في طبقات الشعراء. هجا الخلفاء الرشيد و المأمون و المعتصم و الواثق و غيرهم من رجال الحُكم. وُلد سنة ١٤٨ هـ. ق. و توفّي سنة ٢٤٦ هـ. ق.؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ٣٣٩ القائمة ٣، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٢٦٦ الرقم ٢٢٧، «تاريخ بغداد» ج ٨ ص ٣٨٢.

#### [٥٨] بالمنظوم

قال الصوليّ في «أخبار أبي تمام»: «قال محمّد بن داود: حدّثني ابن أبي خيثمة قال: سمعت دعبلاً يقول: لم يكن أبو تمامٍ شاعراً، إنّما كان خطيباً و شعره بالكلام أشبه منه بالشعر»؛ راجع: «أخبار أبي تمام» فصل ما روي من معانيب أبي تمام؛ و لم أعره عليه.

#### [٥٩] للبحتريّ

هو أبو عبادة الوليد بن عبد بن يحيى الطائيّ المشهور بالبحتريّ، و سرد ابن خلّكان

نسبه إلى يعرب بن قحطان. شاعرٌ كبيرٌ ولد سنة ٢٠٦ هـ.ق. بِمَنبِج بين حلب و الفرات، و مات سنة ٢٨٤ هـ.ق. به. و كان مع المتنبي و أبي تمامٍ أشعر أبناء عصره، و فضله المعري عليهما. و حكى ياقوت أنه كان يعدّ نفسه تابعاً لأبي تمامٍ لائتداً به. له «ديوانٌ كبيرٌ»، و «كتاب الحماسة» على مثال «حماسة» أبي تمام.

راجع: «وفيات الأعيان» ج ٦ ص ٢١؛ «تاريخ بغداد» ج ١٢ ص ٤٤٦؛ «الأعلام» ج ٨ ص ١٢١ القائمة ٢؛ «معجم الشعراء» ج ٦ ص ١١٠ القائمة ٢؛ «المنتظم» ج ٦ ص ١١؛ «معجم الأدباء» ج ١٩ ص ٢٤٨ الرقم ٩٣.

#### [٦٠] بواء

راجع: «ديوان» البحري ج ١ ص ٤٠.

#### [٦١] مطولة

راجع: نفس المصدر ج ٣ ص ١٦٣٩؛ و روايته: «... عن زورّة في منام».

#### [٦٢] المتنبي

أشرنا إلى نبذة من ترجمته في ما مضى من هذه التعليقات، راجع: التعليقة ٥٣.

#### [٦٣] ظرف

من قصيدة له يمدح بها أبا الفرح احمد بن الحسين القاضي المالكي؛ راجع: «ديوان» المتنبي ص ١٠٧.

و في هامش الديوان محشياً على البيت: «قوله: «و منطقهُ حَكْمٌ» أخرج العروض تامّةً، و الصواب أن تكون هنا مقبوضةً».

#### [٦٤] سحاب

تمامه:

هَاطِلٌ فِيهِ تَوَابٌ وَ عِقَابٌ

.....

صدر قصيدة له يمدح بها أبا الحسن بدر بن عمّار بن اسماعيل الأسديّ الطبرستانيّ، قالها فيه ارتجالاً و هو على الشراب؛ راجع: «ديوان» المتنبيّ ص ١٤٣.

#### [٦٥] بالنحر

اقتباس من قولهم: «يكفي من القلادة ما أحاط بالرقبة»؛ راجع: «الأغاني» ج ١٢ ص ٣٠٦.  
وقولهم: «يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق»؛ راجع: «خزانة الأدب» الشاهد الثامن بعد التسعمائة ج ٨ ص ٤٢٤.

#### [٦٦] جدّي حجة الإسلام

هو الشيخ محمد باقر بن الشيخ محمد تقي صاحب «هداية المسترشدين». وُلد سنة ١٢٣٤ هـ. ق. ثم هاجر إلى النجف الأشرف و تتلمذ على جمع من كبار العلماء، منهم الشيخ صاحب الجواهر، و الشيخ الأعظم الأنصاري. له: «رسالة في الاستصحاب»، و «شرح حجّية المظنّة» من هداية المسترشدين، و «لبّ الأصول» و غيرها. تُوفّي سنة ١٣٠٠ هـ. ق. و دفن في النجف الأشرف؛ راجع: «قبيلة عالمان دين» ص ٤١، «تاريخ علمي و اجتماعي اصفهان در دو قرن اخير» ج ١ ص ٣١١.

#### [٦٧] القوماء

القوماء يُعدّ من الفنون السبعة التي هي فنونٌ جديدةٌ من النظم. «و هو نظم ايقاظ الناس للسحور في رمضان - أي: قوماً لسنحر، قوماً! - و غير معرّبٍ ... و لا يُراعي التقيد بقواعد اللغة. و كان مؤلفاً ببغداد في القرن السادس الهجري و ما بعده»؛ راجع: «الشافعي في العروض و القوافي» ص ٢٩٦.

#### [٦٨] المواليا

المواليا «هو أحدٌ من الفنون السبعة، و هي فنونٌ جديدةٌ من النظم. و هو نظمٌ لا يتقيد بالإعراب، بل يُسكّن أواخر الكلمات كما لا يتقيد في أبياته بقافيةٍ واحدةٍ و لا برويِّ



واحد، بل ينوّع فيهما. و كان موضوعه غالباً الغزل و المديح و الرثاء. و اختلف الناس في نشأته و تأريخه .... و يُرجّح أنّه عراقيّ الأصل، و أنّه نشأ في حدود القرن السادس أو السابع للهجرة؛ راجع: نفس المصدر ص ٢٩٥.

#### [٦٩] الناس

و لقد أحسن ابن رشيقيّ حيث أجمل فقال: «و المطبوع مستغن بطبعه عن معرفة الأوزان و أسمائها، و عللها. لئبؤ ذوقه عن المزاحف منها و المستكره»؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٦٨.

#### [٧٠] احمد

كما عن ابن النديم - و هو من المتقدّمين، فقد أنهى كتابه في شعبان سنة ٣٧٧ هـ. - : «هو أوّل من استخرج العروض و حصن به أشعار العرب» راجع: «الفهرست» ص ٧٠. و كما عليه جماعة من الأعلام، منهم السكاكيّ و ابن رشيقيّ؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٨، «العمدة» ج ١ ص ٢٦٨.

و منهم من تردّد في هذا الأمر، كالشيخ الإمام أبي الريحان البيرونيّ - و هو من المتقدّمين أيضاً - حيث قال: «و ليعرف أنّ الخليل بن احمد كان موقفاً في الاقتضابات و إن كان ممكناً أن يكون سمع انّ للهند موازين في الأشعار، كما ظنّ به بعض الناس»؛ راجع: «تحقيق ما للهند» ص ١١٥.

#### [٧١] نقلت عنهم

قد فضّل الكلام الإمام العلامة السيّد حسن الصدر حول تشييع الخليل و فضله و رتبته في هذا العلم، و لكن لم يشر إلى أخذه إياه من أصحاب سيّدنا الإمامين الهمامين السجّاد و الباقر عليهما السلام؛ راجع: «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص ١٧٨.

نعم! حكى الدمامينيّ عن ابن برّيّ التازي أنّه قال في شرحه لعروض ابن السقاط: «... رأيت في كتاب «الزينة» أنّ بعض أهل العلم ذكر أنّ الخليل أخذ رسم العروض من أصحاب محمّد بن عليّ، و من أصحاب عليّ بن الحسين»؛ راجع: «العيون الغامزة»

ص ٢٣٦.

### [٧٢] أبي الأسود

هو ابوالأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكِنَانيّ، واضع علم النحو. كان معدوداً من الفقهاء و الأُمراء و الشعراء و الفرسان. ولى إمارة البصرة في أيام سيّدنا امير المؤمنين عليّ السّيديّ، و كان قد شهد معه وقعة سقّين. و هو أوّل من نقط المصاحف. له «ديوان» صغير. ولد سنة ١ قبل الهجرة و توفي سنة ٦٩ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ٢٣٦ القائمة ١، «بغية الوعاة» ج ٢ ص ٢٢ الرقم ١٣٣٤، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٥٣٥ الرقم ٣١٣.

### [٧٣] يعتمد عليه

كما عن السكاكيّ: «وإيّاك إن نُقل إليك وزنٌ منسوبٌ إلى العرب لا تراه في الحصر أن تعدّ فواته قصوراً في المخترع، فلعله تعمّد اهماله لجهة من الجهات»؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٩١.

### [٧٤] ثمرة الغراب

من أمثال العرب المشهورة. قال الميدانيّ: «يُضرب لمن وجد أفضل ما يريد، و ذلك أنّ الغراب يطلب من التمر أجوده و أطيبه»؛ راجع: «مجمع الأمثال» ج ٢ ص ٣٦٢ القائمة ٢ الرقم ٤٣٥٤.

### [٧٥] مصلياً

قال الفيروزآباديّ: «صلى صلاةً.... الفرس: تلا السابق»؛ راجع: «القاموس المحيط مادة «صلى» ص ١١٩٨ القائمة ١. و في «المنجد»: «صلى تصليّة الفرس: تلا السابق، فهو مصلٌّ»؛ راجع: المصدر نفس المادة ص ٤٣٤ القائمة ١.

### [٧٦] نَفْسُهُ

كذا في النسختين. و «التنقىس»: الممداد الذي يُكتب به؛ انظر: «القاموس المحيط» مادة «نقىس» ص ٥٣٥ القائمة ١، «المنجد» نفس المادة ص ٨٣١ القائمة ٣.

### [٧٧] بحرأ

أهمل الشارح ذكر البحر السادس عشر، وهو بحر المتدارك. و ذلك لأنه يذكر ههنا ما ذكره الخليل من البحور. و سيذكر هذا البحر في مختتم الكتاب.

### [٧٨] خمسة دوائر

كذا في النسختين، و الظاهر: خمس دوائر.

### [٧٩] ﴿مَلِكٌ كَرِيمٌ﴾

كريمة ٣١ يوسف.

### [٨٠] مع القصد

هذا مختار الأكثرين. و ذهب بعضهم إلى أن القصد ليس شرطاً في كون الكلام شعراً، قال السكاكي ناقلاً هذا القول و ناقداً إيّاه: «و عند آخرين ان ذلك ليس بواجب، لكن يلزمه أن يُعدَّ كلُّ لافظٍ في الدنيا شاعراً!». إذ ما من لافظٍ إن تتبعت إلا وجدت في ألفاظه ما يكون على الوزن. أ و ما ترى إذا قيل لباذنجاني: بكم تببع ألف باذنجانة؟ فقال: أبيها بعشرة عدليات! كيف تجد القولين على الوزن.... و تسمية كلِّ لافظٍ شاعراً ممّا لا يرتكبه عاقلٌ عنده انصافٌ؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٨. و انظر أيضاً: «القسطاس المستقيم» ص ٥٦.

### [٨١] بذى سلم

من رجزٍ ليحيى بن عليّ المنجم، أو لابنه عليّ بن يحيى بن عليّ المنجم. و عدد أبياته ٤، و هو مروىُّ لكليهما؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٣. و قد ذكره الصفدي في

«أعيان العصر» في ترجمة صلاح الدين القواس، ولم أعره عليه.

#### [٨٢] المعروفة

لم أعره على القصيدة ولم أهد إلى مراد الشارح، وإن وصفها بكونها معروفةً.

#### [٨٣] المعرّي

هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سلمان التّوخيّ المعرّي، شاعرٌ كبيرٌ. ولد سنة ٣٦٣ هـ. ق. في معرّة نعمان، و مات بها سنة ٤٤٩ هـ. ق. كان نحيف الجسم أصيب بالجُدريّ صغيراً فعمي في السنة الرابعة من عمره، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة. كان من أشهر شعراء عصره و من أشعرهم، ولّمّا مات وقف على قبره ٨٤ شاعراً يرثونه. كان يحرم إبلام الحيوان ولم يأكل اللحم خمساً و أربعين سنةً، وكان يلبس خشن الثياب. له من الدواوين الشعرية: «لزوم ما لا يلزم»، و «سقط الزند»، و «ضوء السقط». و من آثاره: «الأيك و الغصون» في الأدب يربى على مائة جزء!، و «عبث الوليد» و غيرهما. وهو يُعدّ من المؤلفين المكثرين المجيدين.

راجع: «الأعلام» ج ١ ص ١٥٧ القائمة ١؛ «وفيات الأعيان» ج ١ ص ١١٣ الرقم ٤٧؛ «معجم الأدباء» ج ٣ ص ١٠٧ الرقم ٢٨؛ «شذرات الذهب» ج ٣ ص ٤٥٥؛ «سير أعلام النبلاء» ج ١٨ ص ٢٣؛ «تاريخ بغداد» ج ٤ ص ٢٤٠؛ «المنتظم» ج ١٦ ص ٢٢؛ «معجم الشعراء» ج ١ ص ١٨٩ القائمة ١.

#### [٨٤] القيد فيه

قال السكاكي: «و ألغى بعضهم لفظ المقفّي و قال: إنّ التقفية - و هي القصد إلى القافية - و رعابيتها لا تلزم الشعر لكونه شعراً، بل لأمرٍ عارضٍ، ككونه مصرعاً أو قطعةً أو قصيدةً»؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٧.

#### [٨٥] الإكفاء

«هو اختلاف حرف الروي في قصيدة واحدة. وأكثر ما يقع ذلك في الحروف

المتقاربة المخارج»، قاله الخطيب؛ راجع: «الكافي» ص ١٢٧. وانظر أيضاً: «المعجم المفصّل في علوم اللغة» ج ١ ص ٨٥ القائمة ١.

#### [٨٦] الإجازة

الإجازة كالاكفاء - وقد مرّ ذكره في التعليقة السالفة - . ولكن الإجازة تكون بالحروف التي تتباعد مخارجها»، عن الخطيب؛ راجع: «الكافي» ص ١٣٢. وانظر: «المعجم المفصّل في علوم اللغة» ج ١ ص ١٦ القائمة ١.

#### [٨٧] أوزان العرب

هذا هو مذهب الزّجاج. قال السكاكي: «و مذهب الإمام أبي اسحاق الزّجاج في الشعر هو أن لا بدّ من أن يكون الوزن من الأوزان التي عليها أشعار العرب؛ وإلا فلا يكون شعراً. ولا أدري أحداً تبعه في مذهبه هذا»؛ راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٨. و الزمخشريّ أيضاً ذكر هذا القول و نسبه «لبعضهم» من غير تصريحٍ باسمه، ثمّ ضيّفه و ذكر حجج مختاره؛ راجع: «القسطاس المستقيم» ص ٥٦.

#### [٨٨] الدمامينيّ

قد ذكرنا شطراً من ترجمته في هذه التعليقات، راجع: التعليقة ٣٠.

#### [٨٩] الخليل

قد أشرنا إلى نبذة من ترجمته فيما سلف من هذه التعليقات، راجع: التعليقة ٢٦.

#### [٩٠] نسبه الدمامينيّ إلى الخليل

حيث قال: «و أمّا الشعر فقال الخليل: هو ما وافق أوزان العرب. و مقتضاه أنّه لا يسمّى شعراً ما خرج عن أوزانهم»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٧.

#### [٩١] ابن عبدربه

هو أبو عمر احمد بن محمد بن عبدربه، من أهالي قرطبة. كان جدّه الأعلى مولئ لهشام بن عبدالرحمن بن معاوية، ونشأ في أندلس التي كانت تحت حكم الأمويين. فصدر منه ما صدر في حثهم حتى أنشد أرجوزة تاريخية ذكر فيها الخلفاء و جعل معاوية رابعهم، و لم يذكر سيدنا أمير المؤمنين علياً فيهم!. وُلد سنة ٢٤٦ هـ.ق. و مات سنة ٣٢٨ هـ.ق؛ راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٢٠٧ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ١١٠ الرقم ٤٦، «البداية و النهاية» ج ١١ ص ١٩٣.

#### [٩٢] إليه

رواية المصدر:

فَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ تَقُلْ عَلَيْهِ  
فَإِنَّا لَمْ نَلْتَفِتْ إِلَيْهِ

راجع: المصدر المذكور في التعليقة الآتية.

#### [٩٣] مثله

كذا في النسختين. أمّا في المصدر فلم يوجد البيت الثالث الذي هو محلّ الشاهد عند الشارح - و هو قوله: «وقد أجاز ذلك...» - ، و توجد بدله أبياتٌ سخيقةٌ لفظاً و معنىً؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٨٨.

و من الممكن جداً أنّ النسخة التي كانت بيد الشارح من «العقد» تختلف مع ما بأيدينا اليوم من طبعة دارالكتب العلمية بتحقيق الدكتور عبدالمجيد الترحيني، و لم توجد لديّ طبعةٌ أخرى من الكتاب لأرى رواية القطعة فيها.

#### [٩٤] قد سبق طاق البصل و عيناوة

في النسختين: «عناوه»؛ و الصحيح: «عيناوة». و «طاق البصل» و «عيناوة» يُعدّان من الحمقاء، بل من المجانين؛ و إلى حماقتهما يشير الشارح في هذه العبارة.

قال ابن عبدربه: «و من مجانين الكوفة عيناوة و طاق البصل. قيل لعيناوة: من أحسن؟ أنت أو طاق البصل؟»

قال: أنا شيءٌ و طاق البصل شيءٌ!. و كان طاق البصل يعنّي بقيراطٍ و يسكت بدانقٍ!؛

راجع: «العقد الفريد» ج ٧ ص ١٧٠.

#### [٩٥] بشعرٍ قطعاً

قد ذكرنا ما يرجع إلى ذلك من قول السكاكي؛ راجع: التعليقة ٨٠.

#### [٩٦] لم يشعر به

قال في حدّ الشعر: «... لآئته مأخوذاً من شَعَرَت: إذا فطنت و علمت. و سَمِّيَ شاعراً لفطنته و علمه به، فإذا لم يقصده فكأنه لم يشعر به»؛ راجع: «المصباح المنير» مادة «شعر» ص ٤٢٩.

#### [٩٧] كذلك

و الشارح قد تابع في هذا الرأي مذهب الجاحظ البصري؛ راجع: «البيان و التبيين» ج ١ ص ٢٨٩.

#### [٩٨] ذخائر المجتهدين

«ذخائر المجتهدين» كتابٌ فقهيٌّ كبيرٌ ألفه الشارح في شرح كتاب «معالم الدين في فقه آل ياسين»، و المتن للعلامة الشيخ شجاع الدين ابن قطّان من تلاميذ العلامة الفاضل السيوري. و هذا الكتاب لم يتم، بل وفقّ الله الشارح لشرح كتاب الطهارة و النكاح منه فقط؛ و فرغ من كتاب النكاح منه سنة ١٣١٢ هـ. ق؛ راجع: مقدّمة «وقاية الأذهان» - له - ص ٣٩، «قبيلة عالمان دين» ص ١٠٦ الرقم ١٤.

#### [٩٩] النفس

هذا؛ و أحسن منه أن يقال في تعريف الوزن: «هو الإيقاع الحاصل من التفعيلات التي نحصل عليها بعد الكتابة العروضية»؛ راجع: «المعجم المفصّل في علوم اللغة» ج ٢ ص ٦٧٩ القائمة ١.

### [١٠٠] النقرات

«النقرة»: الضربة؛ راجع: «القاموس المحيط» مادة «نقر» ص ٤٥٢ القائمة ١.  
و المراد منه هيهنا: الصوت الحاصل من ضرب المضرب على العود أو ما يشبهه.

### [١٠١] فنّ الإيقاع

قال الشيخ الرئيس: «إيقاع سنجش زمان است بوسيلة نقرها»؛ و قال صفي الدين الأرموي في «كتاب الأدوار»: «الإيقاع جماعة نقرات يتخللها أزمانٌ محدودة المقادير على نسبٍ و أوضاعٍ مخصوصةٍ بأدوارٍ متساويات»؛ راجع: «فرهنگ توصيفي اصطلاحات عروض» ص ٢٤٤ الرقم ٢٥٩.

### [١٠٢] يعرف

راجع: «العقد الفريد» ج ٤ ص ٢٧٤، و كذلك في «التذكرة الحمدونية»، و «المعاني الكبير» - لابن قتيبة -، و «محاضرات الأدباء»؛ و لم أعر عليها.

### [١٠٣] اسماً

قال بعض المعاصرين: «القصيدة ... حين تنقلص إلى بيتين أو ثلاثة أبيات تسمى نثقة»؛ راجع: «الموجز الكافي» ص ١٤٧.

### [١٠٤] الأxfش

أشرنا إلى نبذة يسيرة من ترجمته؛ راجع: التعليقة ٢٧.

### [١٠٥] الأراجيز

جميع ما ذكره الشارح في هذه السطور يخالف ما توافق عليه المعاصرون. قال الدكتور نايف معروف: «و في المتعارف أنّ الحد الأدنى للقصيدة سبعة أبيات، و ليس لها حدٌ أقصى. فإذا طالت كثيراً سُميت مطوّلةً، و إذا نقصت عن سبعة أبيات أُطلق عليها مقطوعةٌ / مقطّعةً»؛ راجع: «الموجز الكافي» ص ١٤٧.



[١٠٦] تعمّ

في النسختين: «ان تعمّ». و الظاهر زيادة لفظة «ان».

[١٠٧] جرير

هو أبوحرزة جرير بن عطية بن حذيفة اليربوعيّ التميميّ، أشعر أهل عصره. و قال ابن خلكان: «كان من فحول شعراء الإسلام». ولد سنة ٢٨ هـ ق. في اليمامة و مات بها سنة ١١٠ هـ ق. كان هجاءً هجاءً مرًا حتى لم يثبت أمامه غير الفرزدق و الأخطل. له «ديوان».

راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١١٩ القائمة ١؛ «خزانة الأدب» ج ١ ص ٣٦؛ «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٣٢١ الرقم ١٣٠؛ «معجم الشعراء» ج ١ ص ٣٩٩ القائمة ١.

[١٠٨] رؤبة

هو أبو الجحّاف رؤبة بن عبدالله العجاج التميميّ السعديّ، راجزٌ من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية و العباسية. كان أكثر مقامه في البصرة. مات في البادية - و قد أسنّ - سنة ١٤٥ هـ ق. و لم يعلم تأريخ ولادته. قال ابن خلكان: «ولمّا مات قال الخليل: دفننا الشعر و اللغة و الفصاحة».

راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ٣٤ القائمة ٢؛ «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٣٠٣ الرقم ٢٣٨؛ «البداية و النهاية» ج ١٠ ص ٩٦؛ «خزانة الأدب» ج ١ ص ٤٣؛ «معجم الأدباء» ج ١١ ص ١٤٩؛ «معجم الشعراء» ج ٢ ص ٢٦٥ القائمة ١.

[١٠٩] عنه مقطّعاته

راجع: «تاج العروس» مادّة «قطع» ج ١١ ص ٣٨٦ القائمة ٢. و لا يخفى أنّ رؤبة - كأبيه العجاج - كان مهتمًّا بنظم الأراجيز، و قد سمّي جريرًا أراجيزه «مقطّعات»؛ و الشاهد في هذه التسمية.

[١١٠] يتغنّون بالخفيف

ذكره الأَخْفَش في باب «ما يلزم القوافي من الحركات» من كتابه «القوافي»؛ وفيه: «... و هو ما تغنّى به الركبان، و لم نسمعهم يتغنّون إلاّ بهذه الأبنية. و زعم بعضهم أنّهم يتغنّون بالخفيف». و لم أعتز على الكتاب.

[١١١] أراجيزه

راجع: «القاموس المحيط» مادّة «قطع» ص ٦٩٥ القائمة ٢، و انظر أيضاً: «تاج العروس» نفس المادّة ج ١١ ص ٣٨٦ القائمة ٢؛ حيث شرح قول الماتن فقال: «سمّيت الأراجيز مقطّعاتٍ لِقَصْرِها».

[١١٢] الموشح

«هو مكوّنٌ من أقفالٍ و أبياتٍ ... و الأقفال هي تلك الأجزاء المتّفقة في الوزن و القافية و العدد. و يُرَجَّح أنّ الموشح نشأ بالأندلس أو المشرق في أواخر القرن الثالث للهجرة، و سبب انتشاره صلاحيته للغناء، و انسجامه مع لغة الكلام للعوام»؛ راجع: «الشافى في العروض و القوافي» ص ٢٩٨.

[١١٣] المسمّط

«هو القصيدة التي تبدأ ببيتٍ مصرّع غالباً، و قافيته تسمّى عمود القصيدة. ثمّ بمجاميع من الأَشْطَر في كلّ منها خمسة أشطر: الأربعة الأولى منها على قافيةٍ غير قافية البيت الأوّل؛ و الشطر الخامس تتحد قافيته مع عمود القصيدة»؛ راجع: «المعجم المفصّل في علوم اللغة» ج ١ ص ٣٥٧ القائمة ٢.

[١١٤] شرح الساوية

القصيدة الساوية أو عروض الساوي، هي قصيدةٌ لصدرالدين محمّد بن ركن الدين محمّد الساوي. ضاهى بها القصيدة الحاجبيّة العروضيّة - و قد أشرنا إليها في ما سبق من هذه التعليقات - . و الظاهر أنّ أهمّ شروحه هو شرح الأديب الكبير بدرالدين محمود بن

احمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ. ق؛ راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٦. ولعله هو المراد في كلام الشارح، ولم أعر عليه.

#### [١١٥] على اللسان

كما عن ابن جنّي: «أنّ تقطيع العروض إنّما هو على اللفظ دون الخطّ، فما وجد في اللفظ أحتسب به في التقطيع، وما لم يوجد في اللفظ لم يُحتسب به في التقطيع»؛ راجع: «كتاب العروض» ص ٢٢.

وقال الخطيب: «و تقطيع الشعر على اللفظ دون الخطّ، فما وُجد في اللفظ أُعتدّ به في التقطيع، وما لم يوجد في اللفظ لم يُعتدّ به في التقطيع»؛ راجع: «الكافي» ص ١٤. و انظر أيضاً: «القسطاس المستقيم» ص ٧٩.

#### [١١٦] جميل

هو أبو عمرو جميل بن عبد الله بن معمر العذريّ القضاعيّ، شاعرٌ من عشاق العرب. افتتن ببثينة فاشتهر بها، أكثر شعره في النسيب والغزل والفخر. رحل من المدينة الطيّبة إلى مصر فأكرمه عبدالعزيز بن مروان، فأقام قليلاً عنده، فمات سنة ٨٢ هـ. ق. وللزبير بن بكار: «كتاب أخبار جميل»؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٣٨ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٣٦٦ الرقم ١٤٢، «خزانة الأدب» ج ١ ص ١٩١، «الأغاني» ج ٨ ص ٩٥.

#### [١١٧] و من جمل

من قصيدة له سُميت في الديوان بـ: «يقولون مهلاً يا جميل». وهو البيت ما قبل الأخير منها؛ راجع: «ديوان جميل بثينة» ص ٦٨. والشاهد في قوله: «إثنين»، حيث أثبت همزة الوصل.

#### [١١٨] الأخنس

قد ذكرنا بعض الكلام حول ترجمته؛ راجع: التعليقة ٣٨.

[١١٩] فَرَا

لم أعر عليه، و الظاهر أنه ليس للأخنس ديوانٌ.

[١٢٠] ...

هي هنا في النسختين لفظاً لم أتمكن من قرائتها، و هي في النسخة الأولى يمكن أن تُقرأ: «فك»، و في الثانية: «فتك».

[١٢١] جَذَع

تمامه:

أَخْبُ فِـيْهَا وَ أَقْـمُ .....  
البيت لدريد بن الصَّمَّة؛ راجع: «معجم الأدباء» ج ١١ ص ٢٤٠، «شرح الحماسة» - للتبريزي - ج ٢ ص ١٧٥.  
و هو من شواهد الخطيب و القناء؛ راجع: «كتاب الكافي» ص ٦١، «الكافي» - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩.

[١٢٢] و مَنْزِل

تمامه:

بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ .....  
مطلع معلقة امرئ القيس الشهيرة؛ راجع: «ديوان امرئ القيس» ص ١٤٣، «شرح ديوانه» - لأبي سعيد السكري - ج ١ ص ١٦٤، «جمهرة أشعار العرب» ص ٩٥.

[١٢٣] الدال

كما عن الزبيدي: «الوَدَّ، بقلب التاء دالاً و ادغامها في اللام»؛ راجع: «تاج العروس» مادة «وتد» ج ٥ ص ٢٩١ القائمة ٢؛ و انظر أيضاً: «المصباح المنير» نفس المادة ص ٨٨٩.

[١٢٤] وسم

وانظر: «كتاب العروض» - للأخفش - ص ١٢٤.

[١٢٥] صاحب القاموس

هو أبوظاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي، من أئمة اللغة و الأدب. وُلد بكازرون سنة ٧٢٩ هـ. ق. و انتقل إلى العراق و جال في مصر و الشام و دخل بلاد الروم و الهند و رحل إلى زبيد فسكنها و ولي قضاءها. أشهر كتبه «القاموس المحيط»، و له آثارٌ كثيرةٌ غيره. كان قويّ الحافظة يحفظ مائة سطرٍ كلَّ يومٍ قبل أن ينام!. مات سنة ٨١٧ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ١٤٦ القائمة ٣، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٢٧٣ الرقم ٢٧٣.

[١٢٦] ساكنٌ

راجع: «القاموس المحيط» مادة «سبب» ص ١٠٢ القائمة ١.

[١٢٧] شارح القاموس

هو ابو الفيز مر تضى محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، علامةً باللغة و الحديث و الرجال و الأنساب، من كبار المصنّفين. أصله من العراق و مولده بالهند و منشأه في اليمن. رحل إلى الحجاز و أقام بمصر، توفي بالطاعون في مصر. له «تاج العروس» في شرح القاموس، و «إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين»، كبيران جدًّا، و غيرهما من الآثار الكثيرة. وُلد سنة ١١٤٥ هـ. ق. و توفي سنة ١٢٠٥ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٧٠ القائمة ١، مقدّمة «تاج العروس» طبعة الأستاذ علي شيري.

[١٢٨] عليه

راجع: «تاج العروس» ج ٢ ص ٦٥ القائمة ٢.

[١٢٩] منهم من

هو أبو عثمان سعيد بن فتحون بن مكرم التجيبي القرطبي، الملقب بالحمار؛ انظر: التعليقة ١٣٢.

#### [١٣٠] ابن رشيق

هو أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، أديب نقاد باحث. وُلد في المسيلة بالمغرب سنة ٣٩٠ هـ. ق. و تعلم الصياغة، ثم مال إلى الأدب فرحل إلى القيروان و مدح ملكها و اشتهر فيها، و أقام بمازر - إحدى مدن جزيرة صقلية - حتى توفي فيها سنة ٤٦٣ هـ. ق. له: «العمدة»، «قراصة الذهب»، «ميزان العمل» و غيرها؛ و راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٩١ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٨٥ الرقم ١٦٥، «إنباه الرواة» ج ١ ص ٢٩٨.

#### [١٣١] العمدة

هذا الكتاب ألفه ابن رشيق ما بين سنة ٤١٢ هـ. ق. و ٤٣٥ هـ. ق. و أراد أن يكون موسوعة في الشعر و محاسنه و لغته و علومه و نقده. و الكتاب يشتمل على تسعة و خمسين باباً، ك: باب فضل الشعر، و في الرد على من يكره الشعر، و أشعار الخلفاء و القضاة و الفقهاء، و غيرها. و قد نقل فيه عمّا ينيف على ثلاثين كاتباً و مؤلفاً. و الكتاب طبع عدة مرّات أحسنها طبعة دارالمعرفة بتحقيق الدكتور محمد قرقران، و هذا التحقيق جيّد نفيس جدّاً.

و هذه التعليقة مستلّة من مقدمة هذه الطبعة.

#### [١٣٢] نقله ابن رشيق في العمدة

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٤.

#### [١٣٣] أيضاً

كذا، و المفهوم من كلام الزمخشري أنّ «الفاضلة» يُطلق على خصوص الفاصلة الكبرى، لا على الفاصلتين؛ انظر: «القسطاس المستقيم» ص ٣٧.

### [١٣٤] كبرى

يجمع المقاطع كلّها القول المنسوب إلى الخليل - على ما هو المشهور بين العروضيّين -، وهو:

لَمْ أَرَّ عَلَى ظَهْرِ جَبَلٍ سَمَكَةً

الأوّل: سبب خفيف؛ والثاني: سبب ثقيل؛ والثالث: وتِد مجموع؛ والرابع: وتِد مفروق؛ والخامس: فاصلة صغرى؛ والسادس: فاصلة كبرى.

### [١٣٥] السبب الأخير

حيث لم يذكر الأخير في الذكر والأوّل في التقديم. ونصّه: «الأصل الثاني: مفاعيلن، وهو مركّب من وتد مجموع فسببين خفيفين. و يتفرّع عنه جزآن: أحدهما: مستفعلن المجموع الوتد، وكيفيّة تفرّيعه عنه أن تقدّم السببين معاً على الوتد، فتقول: «عيلن مفا»، فيحدث عنه هذا الفرع؛ و ثانيهما: «فاعلاتن» المجموع الوتد أيضاً، وكيفيّة تفرّيعه عنه أن تقدّم السبب الأخير على الوتد، فتقول: «لن مفاعي» فيحدث الفرع المذكور»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٧.

### [١٣٦] قال

كذا في النسختين بوضوح تامّ، والظاهر: «فإنّه» لتستقيم العبارة معنّى.

### [١٣٧] قسم منه

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٦٩؛ وفيه: «... ليس في الأوزان «وزن» انفراد ... في «قسيم» منه».

### [١٣٨] بتقديم «النون» على «اللام»

المنقول عن الجوهريّ - كما ذكره الشارح نفسه - : «مقدّم النون ...»: لا: «بتقديم النون ...»؛ و الفرق بينهما واضح. و المراد من قول الجوهريّ - كما ذكره الدكتور قرقران في

التعليق على المصدر المذكور في التعليقة السالفة - : «إِنَّ مَفْعُولَاتٍ مَنقُولٌ عَن «مُسْتَفْعِلٌ»، وَهُوَ جَزْءٌ يَنْتَهِي بِوَتِدٍ مَفْرُوقٍ: عِنْلٌ».

[١٣٩] ...

على هامش النسخة الأولى: «لا عجز له في النسخة». وهو صحيح، إذ ليس المصراع الثاني من البيت مذكوراً في النسخة.

[١٤٠] أبيات عديدة

لم أعر على هذه الأبيات، إذ لم توجد في «ديوانه» أبيات على بحر المستطيل.

[١٤١] امرىء القيس

أشرنا إلى نبذة من ترجمته في ما سلف من هذه التعليقات؛ راجع: التعليقة ١٩.

[١٤٢] عنبر

لم أعر عليه.

[١٤٣] أشترىكاً

القطعة التي يشير إليها الشارح لم توجد في «ديوانه»، وقد ذكرتها في التقديم على كتابه الآخر «السيف الصنيع لرقاب منكري علم البديع»، حيث وجدتها مكتوبةً على غلافه.

[١٤٤] نفوراً

لم أعر عليه.

[١٤٥] الشيخ صفي الدين

هو صفي الدين عبدالعزيز بن سرايا بن عليّ السننسيّ الطائيّ، شاعر عصره. ولد



سنة ٦٧٧ هـ.ق. في الحلة ونشأ بها، واشتغل بالتجارة فكان يرحل إلى الشام ومصر وغيرهما ثم يعود إلى العراق. وتقرب من ملوك الدولة الأرتقينية ومدحهم. ثم رحل إلى القاهرة فمدح ملوكها. توفي ببغداد سنة ٧٥٠ هـ.ق. له «ديوان» شعر - وقال ابن حجر: «وكان الصدر شمس الدين يعتقد أنه ما نظم الشعر أحد مثله مطلقاً» -، و«العاطل الحالي»، و«الأغلاطي»، و«دررالنحور» المعروف بالأرتقيات. ومن الغريب أن ابن العماد لم يذكره في «الشذرات».

راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ١٧ القائمة ٣؛ «معجم الشعراء» ج ٣ ص ١٧٨ القائمة ١؛ «الدرر الكامنة» ج ٢ ص ٣٦٩ الرقم ٢٤٣٠؛ و تقدمتنا على كتاب «الراح القراح» ص ٤٩.

#### [١٤٦] على البحور

إشارة إلى ستة عشر بيتاً نظمها الحلبي ونظم فيها البحور وفقاً للدوائر العروضية، و تلك المقاطع لم تذكر في ديوانه؛ وراجع: «العروض العربي البسيط» ص ٣٧.

#### [١٤٧] من الرجز

التدوير هو جعل البيت مدوراً، أي: جعل كلمة صلة بين آخر صدر البيت وأول عجزه، نحو قول الشاعر:

لَا تَحُونُوا الشَّعْبَ فَالشَّعْبُ      بْ عَزِيْزٌ ذُو أَنْتِقَامِ

راجع: «المعجم المفصل في علوم اللغة» ج ١ ص ١٦٩. وهو عند العروضيين من العيوب الطارئة على الوزن، إلا في بعض البحور كالرجز.

#### [١٤٨] فؤادي

راجع: «المعيار في أوزان الأشعار» ص ٥٣.

#### [١٤٩] الخطيب

هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، من أئمة اللغة والأدب. وُلد سنة ٤٢١ هـ.ق. ونشأ ببغداد ورحل إلى بلاد الشام، فقرأ «تهذيب اللغة» على أبي العلاء

المعري، ثم عاد إلى بغداد فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي سنة ٥٠٢ هـ. ق. له: «شرح سقط الزند»، و «شرح اختيارات المفضل الضبي»، و «الكافي في العروض و القوافي»؛ راجع: «الأعلام» ج ٨ ص ١٥٧ القائمة ٣، «وفيات الأعيان» ج ٦ ص ١٩١ الرقم ٨٠٠، «بغية الوعاة» ج ٢ ص ٣٣٨ الرقم ٢١٢٩.

#### [١٥٠] المشتبهة

كذا في النسخة الأولى، و في الثانية: «المشتبه»؛ و في المصدر: «المشتبه»، حيث لم يكن المشتبه عند الخطيب وصفاً للدائرة؛ انظر: التعليقة الآتية.

#### [١٥١] يسميها المشتبهة

راجع: «الكافي في العروض و القوافي» - للخطيب - ص ٧١. و هو يقول في وجه التسمية: «و هذه الدائرة سميت دائرة المشتبه، لأن أجزاءها متماثلة أيضاً، فكل واحد من أجزائها يشبه الجزء الآخر لأنه مثله، إذ كانت الأجزاء كلها سباعية»؛ راجع: المصدر ص ٧٢.

#### [١٥٢] فقال: بعدها

الظاهر من العبارة ان لفظة «بعدها» صدر بيت من أبيات المنظومة، و لكن لم أعثر على غيره من أجزاء البيت في الشرح. و يمكن أن يكون غير منقول فيه.

#### [١٥٣] المْتَد

فوزن البحر:

فاعلاتن فاعلاتن مُسْتَفْعُلُنْ      فاعلاتن فاعلاتن مُسْتَفْعُلُنْ  
و هو مهملاً عند المتقدمين من شعراء العرب.

#### [١٥٤] المُنْسَرِد

فوزن البحر:

مفاعيلن مفاعيلن فاعْ لَاتُنْ مفاعيلن مفاعيلن فاعْ لَاتُنْ  
و هو مهملاً أيضاً عند المتقدمين من شعراء العرب.

[١٥٥] لو أجابوا

لم أعر عليه.

[١٥٦] المَطْرِد

فوزن البحر:

فاعْ لَاتُنْ مفاعيلن مفاعيلن فاعْ لَاتُنْ مفاعيلن مفاعيلن  
و هو متروكٌ عند شعراء العرب المتقدمين.

[١٥٧] بالقرب

لم أعر عليه.

[١٥٨] بعد الخليل

للتفصيل حول هذه الوجوه انظر: «الشافى فى العروض و القوافى» ص ٢١٧، المتن و الهامش.

[١٥٩] فهو

فى النسختين: «هو».

[١٦٠] الساوى

هو صدرالدين محمد بن ركن الدين محمد الساوى، ناظم الحسناى. و قد أشرنا إلى منظومته العروضية فيما سبق من هذه التعليقات؛ راجع: التعليقة ٧.

[١٦١] ابن رشيق

أشرنا فيما سبق إلى نبذة من ترجمته؛ راجع: التعليقة ١٣٠.

### [١٦٢] ابوالقاسم الزجاجي

هو ابوالقاسم عبدالرحمن بن اسحاق النهاونديّ الزجاجي، شيخ العربيّة في عصره. وُلد في نهاوند ونشأ في بغداد و سكن دمشق و توفيّ في طبريّة. نسبته إلى شيخه أبي اسحاق الزجاج الذي لازمه سنين متمادية حتّى برع في النحو. له: «الإيضاح في علل النحو»، و «الأماي»، و «الجمل الكبرى». مات سنة ٣٣٧ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ٢٩٩ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ٣ ص ١٣٦ الرقم ٣٦٧، «بغية الوعاة» ج ٢ ص ٧٧ الرقم ١٤٧٩.

### [١٦٣] ابن دريد

هو ابوبكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ، من أئمة اللغة و الأدب، و قد قيل فيه: ابن دريد أشعر العلماء و أعلم الشعراء، و هو صاحب المقصورة الدرديّة. وُلد في بصرّة و رحل إلى نواحي فارس، ثمّ رجع إلى بغداد و اتّصل بالعباسيين إلى أن توفيّ. له: «جمهرة اللغة»، و «ذخائر الحكمة»، و «أدب الكاتب». وُلد سنة ٢٢٣ هـ. ق. و مات سنة ٣٢١ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٦ ص ٨٠ القائمة ٣، «وفيات الأعيان» ج ٤ ص ٣٢٣ الرقم ٦٣٧، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٧٦ الرقم ١٣٠.

### [١٦٤] ابي حاتم

هو ابوحاتم سهل بن محمّد الجشميّ السّجستاني، من كبار العلماء باللغة و الشعر. كان بصريّاً و قد قرأ «كتاب سيبويه» على الأخفش مرّتين، و كان المبرّد يلازم القراءة عليه. له كتبٌ، منها: «المعمّرون»، و «ما تلحن فيه العامّة». مات سنة ٢٤٨ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٣ ص ١٣٤ القائمة ١، «انباه الرواة» ج ٢ ص ٥٨، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٦٠٦ الرقم ١٢٨٧.

### [١٦٥] الأخفش

مضى في هذه التعليقات بعض الكلام في ترجمته؛ راجع: التعليقة ٢٧.

### [١٦٦] الخليل

ذكرنا شيئاً يسيراً ممّا يرجع إلى حياته و سيرته فيما سلف؛ راجع: التعليقة ٢٦.

### [١٦٧] دائرته

في المصدر: «لأنّه أجتتّ، أي: قُطع من طويل دائرته»؛ انظر: المصدر المذكور في التعليقة الآتية.

### [١٦٨] بعضاً

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٠.

### [١٦٩] منها بحرٌ

في المصدر: «لم يتركّب بينهما بحرٌ»؛ راجع: التعليقة الآتية.

### [١٧٠] ما نقله ابن رشيقٍ

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧١.

### [١٧١] الرباعي لا يكون له حشوٌ

لم أعر على هذا القول المنقول منه فيما يوجد لديّ من مسفورات العروضيين.

### [١٧٢] في الأحسن

لم أعر على هذا الكتاب بعد الفحص البالغ، والظاهر أنّه لم يُطبع بعد.

### [١٧٣] و لم يخرم

لم أعر على قوله هذا في كتابه «العيون الغامزة على خبايا الرامزة»، ولعله منقولٌ من

غيره من آثاره.

[١٧٤] تسكينه

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٤.

[١٧٥] أبي الجيش الأندلسي

هو ابو محمد عبدالله بن محمد الأنصاري المعروف بأبي الجيش الأنصاري المغربي المتوفى سنة ٥٤٩ هـ. ق. كان من حدّاق العروضيين، وله المنظومة الرائقة في هذا الفن. راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١١٣٥.

[١٧٦] ذلك عللاً كأبي الجيش الأندلسي

حيث قال: «و لا بدّ من ذكر القاب العلل، وهي الخبن و...». ولم أعر على المطبوع من الكتاب، و العبارة نقلتها من ص ١٤٣ من النسخة المصورة من مخطوطة الكتاب المحفوظة في المكتبة الوطنية لباريس / فرانساً. و المصورة لصديقي الفاضل الدكتور السيد محمدرضا ابن الرسول، و قد استفدت منها. و له جزيل الشكر.

[١٧٧] يصرّح به

كذا في النسختين، و الظاهر زيادة لفظة «به».

[١٧٨] يكسر الوزن

هذا، و لننقل نصّ كلامه حتّى يظهر مراده؛ قال: «ف قيل هو تغيير لا يلزم و لا يكسر الوزن ... فكثير ذهب إلى أنّ الخزم زحافٌ مع أنّه تغييرٌ في الوند. فإن قلت: لكنّه يكسر الوزن فلا يرد عليه، قلت: لانسلّم أنّه يكسر الوزن، إذ لو كسره لخرج ما دخل فيه عن أن يكون شعراً، ضرورة انّ كلّ شعراً لا بدّ أن يكون موزوناً بوزنٍ صحيحٍ، و اللازم باطلٌ»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ٧٧.

[١٧٩] مجرى العلة

للتفصيل حول الزحاف الذي يجري مجرى العلة انظر: «الشافى فى العروس و القوافى» ص ٢٣١.

[١٨٠] مجرى الزحاف

للتفصيل حول هذا القسم أيضاً انظر: نفس المصدر المذكور فى التعليقة السالفة ص ٢٣٢.

[١٨١] خبن

وانظر: «الشافى» ص ٢٣٦، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافى» - للفتا، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[١٨٢] إلى صدره

قال الفيروزآبادى: «خبنت الثوب و غيره ... عطفته»؛ راجع: «القاموس المحيط» ص ١٠٩٩ القائمة ١. و عن الجوهري: «خبنت الثوب ... إذا عطفته و خطته ليقصر»؛ راجع: «صاح اللغة» ج ٥ ص ٢١٠٧ القائمة ١.

[١٨٣] من وسطه

قال الزمخشري: «خبنت الثوب إذا رفعت دُذُلَهُ فخطته»؛ راجع: «اساس البلاغة» ص ١٥٢ القائمة ٢. و قال الليث: «رَقَعَ دُذُلَ الثوب فخطه: أرفع من موضعه كي يتقلص و يقصر، كما يفعل بثوب الصبي»؛ راجع: «تاج العروس» ج ١٨ ص ١٧١ القائمة ٢.

[١٨٤] ليقصر

أشرنا إلى أن هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

### [١٨٥] وقص

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للفتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

### [١٨٦] العنق

قال ابن منظور: «وَقَصَّ عُنُقَهُ... كَسَرَهَا وَدَقَّهَا»؛ راجع: «لسان العرب» ج ٧ ص ١٠٦ القائمة ١. و عن الفيروزآبادي: «وقص عنقه...: كسرهما»؛ راجع: «القاموس المحيط» ص ٥٨٥ القائمة ١.

### [١٨٧] القبض

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤١، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٩، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للفتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

### [١٨٨] العقل

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤١، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للفتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

### [١٨٩] طي

وانظر: «الشافعي» ص ٢٤٠، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٣ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للفتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

### [١٩٠] كف



و انظر: «الشافى» ص ٢٤٣، «الكافى» - للخطيب - ص ١٠٩، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافى» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

#### [١٩١] الاضمار

و انظر: «الشافى» ص ٢٣٣، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافى» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

#### [١٩٢] إلى مفعولن

راجع: «تاج العروس» ج ٧ ص ١٣١ القائمة ٢.

#### [١٩٣] ...

كذا فى النسختين، فلاعجز للبيت فيهما.

#### [١٩٤] العصب

و انظر: «الشافى» ص ٢٤٠، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافى» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

#### [١٩٥] الشدّ

قال الجوهريّ: «انعصب: اشتدّ. العصب: الطيُّ الشديّد»؛ راجع: «صاح اللّغة» ج ١ ص ١٨٢ القائمة ٢، و انظر: «تاج العروس» ج ٢ ص ٢٣٥ القائمة ١.

#### [١٩٦] الخبل

و انظر: «الشافى» ص ٢٣٦، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦

ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» -  
للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

#### [١٩٧] الخزل

و انظر: «الشافى» ص ٢٣٨، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦  
ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافى» -  
للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

#### [١٩٨] فيصير مُتَعَلَّنٌ

كذا فى النسختين، و الظاهر: «فيسير مُتَعَلَّنٌ فَيُنْقَلُ إِلَى مُتَعَلَّنٍ».

#### [١٩٩] الشكل

و انظر: «الشافى» ص ٢٣٩، «الكافى» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦  
ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافى» -  
للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

#### [٢٠٠] النَّقْصُ

و انظر: «الشافى» ص ٢٤٥، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦  
ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٢٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافى» -  
للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

#### [٢٠١] قِصْرًا

و انظر: «الشافى» ص ٢٤٢، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦  
ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٣٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافى» -  
للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

### [٢٠٢] قطعاً

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٣٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

### [٢٠٣] الحذف

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «الرامزة» البيت ٣٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

### [٢٠٤] قطفٌ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٣، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٣٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

### [٢٠٥] الزمخشريّ

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد الخوارزميّ الزمخشريّ، من كبار أئمّة العلم و التفسير و اللغة و الآداب. ولد في زمخشر سنة ٤٦٧ هـ ق. و سافر إلى مكّة فجاور بها زمناً، فلُقّب بجار الله. و تنقل في البلاد ثمّ عاد إلى الجرجانية فتوفّي فيها سنة ٥٣٨ هـ ق. قال ابن خلّكان: «كان إمام عصره من غير مدافع». له «الكشاف»، و «أساس البلاغة»، و هما من خيار التصانيف، و «الفائق في غريب الحديث»، و «المستقصى في الأمثال»، و غيرها.

راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ١٧٨ القائمة ٢؛ «معجم الأدباء» ج ٧ ص ١٤٧؛ «شذرات الذهب» ج ٤ ص ٢٨٠؛ «سير أعلام النبلاء» ج ٢٠ ص ١٥١؛ «وفيات الأعيان» ج ٥ ص ١٦٨؛ «معجم الأدباء» ج ١٩ ص ١٢٦ الرقم ٤١.

[٢٠٦] صَوَّبَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ

قال: «المكسوف صحّ بالسين غير المعجمة، و الشين تصحيفٌ»؛ راجع: «القسطاس المستقيم» ص ٧٤.

[٢٠٧] الكشف

و انظر: «الشافى» ص ٢٤٣، «الكافى» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٤٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافى» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٠٨] الوقف

و انظر: «الشافى» ص ٢٤٥، «الكافى» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٤٢ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافى» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[٢٠٩] صَلَّمَهُ

و انظر: «الشافى» ص ٢٣٩، «الكافى» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٤١ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافى» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢١٠] حَذَّأً

و انظر: «الشافى» ص ٢٣٥، «الكافى» - للخطيب - ص ١١١، «الرامزة» البيت ٤١ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافى» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢١١] الاعتراض عليه

حيث قال: «الحذذ... لا يكون إلا في متفاعلين... و قال ابن برّيّ و تبعه الصفاقسيّ: و

لا يكون إلا في مستفعلن المجموع الوجد و متفاعلن. قلت: و هو غلطاً، فإنه ليس لنا بحرٌ فيه مستفعلن يدخل فيه الحذف أصلاً؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٠٩.

#### [٢١٢] البئر

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٣، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «الرامزة» البيت ٤٣ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للفتناء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

#### [٢١٣] للتشعيب

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «الرامزة» البيت ٤٧ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

#### [٢١٤] قطرب

هو ابو عليّ محمد بن المستنير المشتهر بقطرب، نحويٌّ و لغويٌّ كبيرٌ. كان بصريّاً معتزليّاً، و تتلمذ على سيبويه، بل لازمه؛ «و كان يُدليج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقّب به». له آثارٌ، منها: «المثلث». مات سنة ٢٠٦ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٩٥ القائمة ١، «تأريخ بغداد» ج ٣ ص ٢٩٨، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٢٤٢ الرقم ٤٤٤.

#### [٢١٥] كما زعمه الدمامينيّ

حيث قال: «إنّ و تده قُطِع، فحذفت ألفه و سكنت لامه فصار فاعلتن»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٢٦.

#### [٢١٦] باسكان عينه

راجع: نفس المصدر.

[٢١٧] بالقول الثالث

حيث قال: «الثالث: إنّ وتده... الرابع: مذهب الرّجّاج و قطرب»؛ راجع: نفس المصدر أيضاً.

[٢١٨] استحساناتٌ واهية

و هذه الحجج - التي عبّر عنها الشارح بـ «حججٍ ضعيفةٍ» - توجد في نفس المصدر. وقد أحسن الدماميني حيث ذكرها و فصل الكلام حولها.

[٢١٩] للترفيّل

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٣، «الرامزة» البيت ٣٣ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٢٠] التذييل

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٣، «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦.

[٢٢١] معرّي

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٩، «الرامزة» البيت ٥٠ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٢٢] ينخزما

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٢٣] عن قريبٍ

لم أعرّ عليه.

[٢٢٤] الأبواب

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٩.

[٢٢٥] مزمل

البيت لامرئ القيس، من معلقته الشهيرة؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٥.

[٢٢٦] للغدر

البيت لكعب بن مالك الأنصاري؛ راجع: «ديوان كعب» ص ٢١٠، وانظر: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٨.

[٢٢٧] راضياً

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ٨٦؛ وروايته:  
وَإِذَا أَنْتَ جَازَيْتَ أَمْرًا سُوءَ فِعْلِهِ أَتَيْتَ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا لَيْسَ رَاضِيًا

[٢٢٨] تنبّه له ابن رشيقي

قال بعد أن ذكر قبح الخرم: «وإنما كانت العرب تأتي به لأن أحدهم يتكلم بكلام على أنه غير شعر، ثم يرى فيه رأياً فيصرفه إلى جهة الشعر»؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٧.

[٢٢٩] ما علم

لم أعر عليه.

[٢٣٠] الخصائص

كتاب كبير لأبي الفتح عثمان بن جني، الصرفي النحوي الأديب. قدّمه إلى بهاء الدولة الذي تولّى الملك في بغداد من سنة ٣٧٩ هـ. ق. إلى سنة ٤٠٣ هـ. ق. فالكتاب ألفه في

هذه البرهنة. وهو يشتمل على مباحث اللغة و ما يرجع إليها من مباحث النحو و الصرف و أصولهما، و قد حققه الأستاذ محمد عليّ النجّار و طبعته دارالكتب بالقاهرة. و هو كتابٌ قَلْبٌ يصعب على الناظر فيه ادراك مقاصده.

### [٢٣١] حَقَّقَ ذَلِكَ ابْنُ جَنِّيٍّ فِي الْخِصَائِصِ

لم أعر عليه في «الخصائص»، و فيه ما يمكن أن يكون محلاً لهذا المبحث و لكن لم يوجد فيه، كأبواب ٨٥، ٨٦، ٨٧ من الكتاب؛ راجع: «الخصائص» ج ٢ ص ٢٧٣ فما بعدها.

### [٢٣٢] والشيم

لم أعر عليه، وانظر: التعليقة الماضية.

### [٢٣٣] الخرم

وانظر: «الشافعي» ص ٢٣٧، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٤٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

### [٢٣٤] و القطر

البيت ذكره المعري في «الفصول و الغايات»، و روايته:  
هَاجَكَ رَبْعٌ دَارِسٌ الرَّسْمِ بِاللُّوَى لِأَسْمَاءِ عَفَى آيَةَ الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ  
و أورده في «رسالة الصاهل و الشاحج» أيضاً؛ و لم أعر عليهما. وانظر: «القسطاس المستقيم» ص ١٠٠.

### [٢٣٥] و صواحيبه

تمامه:

فَعَزُّمًا فَاقْدَمَا أَدْرَكَ السُّؤْلَ طَالِبُهُ .....



راجع: «ديوان أبي تمام» ج ١ ص ٢١٦.

#### [٢٣٦] استقامة الوزن

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٧.

#### [٢٣٧] حريمها

البيت لعبدالله بن الزبيريّ على ما نسبه إليه ابن هشام في «السيرة النبويّة»؛ راجع: «الروض الأنف في شرح السيرة النبويّة» ج ١ ص ١٦٥.

#### [٢٣٨] فاذهبوا

البيت لحارثة بن بدر التميميّ على ما نسبه إليه ابوالفرج و الصفديّ؛ راجع: «الأغاني» ج ٦ ص ١٥٥، «الوافي بالوفيات» ج ١١ ص ٢٦٨.

#### [٢٣٩] شاهداً على الخرم

إشارة إلى قوله: «أمّا قوله: «تناكلوا» فليس فيه أكثر من أنّ وزنه مفاعلن، وقد كان أصله متفاعلن، إذ البيت من بحر الكامل على ما ينطق به بعض أجزاءه، فيجوز أن يكون المحذوف منه هو الحرف الثاني من السبب الثقيل لا أوّله، ومثله يسمّى عندهم بالوقص»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١١٤.

#### [٢٤٠] في الثاني

قال: «... كالخرم، لأنّه يلزم في أوّل البيت خاصّةً، فأما النصف الثاني فإن كان البيت مُصرّعاً، كان سبيله سبيل أوّل النصف الأوّل بالاتّفاق...»؛ راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٧.

#### [٢٤١] لانزرا

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ٨٥.

[٢٤٢] من آخر

لم أعر عليه.

[٢٤٣] كالصدر

قال: «و حجته أنه ليس سبيل النصف الثاني سبيل النصف الأوّل، لأنّ أوّل البيت لا يكون إلّا ابتداء كلام، و أوّل النصف الثاني قد يكون من بعض كلمة أوّلها من النصف الأوّل»؛ راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٨. و يلاحظ أنّ الشارح نقل كلام الخطيب من غير تقييدٍ بألفاظه.

[٢٤٤] ...

في هامش النسخة الأولي: «ليس له عجزٌ في النسخة».

[٢٤٥] تلمّ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٤٤ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٤٦] ثرمّ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٤٧] خرمّ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٤٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٤٨] شترٌ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٩، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٤٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٤٩] خربٌ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٧، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «الرامزة» البيت ٤٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠.

[٢٥٠] قضمٌ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٢٥ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٥١] عصبٌ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٠، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٢، «الرامزة» البيت ٤٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١.

[٢٥٢] عقصٌ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤١، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «الرامزة» البيت ٤٦ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

[٢٥٣] جممٌ

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ١١١، «الرامزة» البيت ٤٦ -

«المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

### [٢٥٤] كَمَعَطَمٌ

ذكر الفيروزآبادي كلاً من الموفور و الموقر، و لم يخصّ الثاني بالذكر - على ما يستفاد من كلام الشارح - . قال: «و الموفور و الموقر منه - كَمَعَطَمٌ - : ما جاز أن يُخَرَمَ فلم يُخَرَم»؛ راجع: «القاموس المحيط» مادة «وفر» ص ٤٥٨ القائمة ٢.

### [٢٥٥] العقد الفريد

هذا الكتاب الذي - على ما قيل - سَمَّاهُ مصنّفه: «العقد» فأضاف إليه النساخ لفظة «الفريد» يُعدّ من أعظم الجوامع الأدبيّة. و قد قسّمه المؤلّف إلى فنونٍ عديدةٍ، و ضمّنه خمسةً و عشرين كتاباً انفرد كلُّ منها باسم جوهرةٍ من جواهر العقد. و الكتاب تناول موضوعاتٍ مختلفةٍ، ك: ما يرجع إلى السياسة، و الحروب، و الأمثال، و الموعظ، و المراثي، و كلام الأعراب، و خطبهم، و أنسابهم و غيرها. و هو قد طبع عدّة مرّات، منها طبعة دارالكتب العلميّة بتحقيق الدكتور عبدالمجيد الترحيني، و هو تحقيقٌ غير لائقٍ بالكتاب. و لم أعر على طبعةٍ أخرى منه، و لهذا أرجعت إليها في هذه التعليقات.

### [٢٥٦] صاحب العقد الفريد

مضى بعض الكلام في ترجمته؛ راجع: التعليقة ٩١.

### [٢٥٧] يسمّى الموفور تاماً

قال: «و ما كان من الأنصاف مستوفياً لدائرته و آخر جزءٍ منه بمنزلة الحشو من الآخر فهو التام»؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤.

### [٢٥٨] السالم

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٨، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣.

[٢٥٩] تبعه الدماميني

حيث قال: «و الصحيح اسمٌ لجزء العروض أو الضرب إذا سلم ممّا لا يقع في الحشو، كالقصر و القطع و غيرهما»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٣٢.

[٢٦٠] القصر

قال: «الصحيح: ما صحّ من الضروب، و كلّ آخر نصف بيتٍ سلم ممّا يقع في الأعاريض و الضروب ممّا لا يقع في الحشو، كالسلامة من القصر و القطع ...»؛ راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٩.

[٢٦١] إلا فقيه

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٢٧٦.

[٢٦٢] كمهيار

هو ابو الحسن مهيار بن مرزويه الديلمي، شاعرٌ كبيرٌ فارسيّ الأصل من أهل بغداد. كان مجوسياً من غلمان الشريف الرضيّ ثمّ أسلم على يده، فحسن إسلامه. له «ديوانٌ» كبيرٌ. مات سنة ٤٢٨ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٣١٧ القائمة ٢، «تأريخ بغداد» ج ١٣ ص ٢٧٦، «المنتظم» ج ٨ ص ٩٤، «وفيات الأعيان» ج ٥ ص ٣٥٩ الرقم ٧٥٥.

[٢٦٣] مراقبة

و انظر: «الشافي» ص ٢٤٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٣٠ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «العمدة» ج ١ ص ٢٩٢.

[٢٦٤] رقيها

البيت ذكره المرزوقيّ في «الأزمنة و الأمكنة» في فصلٍ سمّاه: «في المراقبة و

المطالعة»، و المعري أيضاً في «رسالة الصاهل و الشاحج»؛ و لم أعتز عليهما.

#### [٢٦٥] الثرياً رقيها

أشرنا مراراً إلى أنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكّن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

#### [٢٦٦] موت بعلمها

قال الفيروزآبادي: «الرقوب - كصبور - : المرأة تراقب موت بعلمها»؛ راجع: «القاموس المحيط» مادة «رقب» ص ٩٧ القائمة ٢. و من نفس المعنى قول الزمخشري: «و امرأة رقوبٌ: لا يعيش لها ولدٌ فهي ترقب موت ولدها»؛ راجع: «اساس البلاغة» نفس المادة ص ٢٤٤ القائمة ٢. و كذلك قول الفيومي: «الرقوب ... من الشيوخ و الأراذل: الذي لا يستطيع الكسب و لا كسب له. سمّي بذلك لأنه يرتقب معروفاً و صلة»؛ راجع: «المصباح المنير» نفس المادة أيضاً ص ٣١٩.

#### [٢٦٧] معاقبة

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٥، «الرامزة» البيت ٢٧ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «العمدة» ج ١ ص ٢٩١.

#### [٢٦٨] خبل مفعولات

لم أعتز على مصدرٍ لقوله حتّى أسنده إليه.

#### [٢٦٩] برياً

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣.

#### [٢٧٠] الصدر

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «الرامزة» البيت ٢٨ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢.

#### [٢٧١] العجْز

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «الرامزة» البيت ٢٨ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢، «العمدة» ج ١ ص ٢٩٢.

#### [٢٧٢] الطرفان

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١١٠، «الرامزة» البيت ٢٨ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٢، «العمدة» ج ١ ص ٢٩٢.

#### [٢٧٣] ...

هيهنا بياضٌ في النسختين على ما يقرب من أربعة أسطرٍ. و الظاهر أنّ الشارح غفل عن ذكر الأبيات في نسخته.

#### [٢٧٤] المكافئة

و انظر: «الرامزة» البيت ٣١ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠.

#### [٢٧٥] تاماً

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٩، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤، «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «العمدة» ج ٢ ص ١٠٧٦.

#### [٢٧٦] على ما في «الرامزة»

إشارةً إلى قوله:

إِذَا أُسْتَكْمَلَ الْأَجْزَاءُ بَيْتٌ كَحَشْوِهِ عَرُوضٌ وَ ضَرْبٌ ثَمَّ أَوْ خُولِفَتْ وَفَا

و هو البيت ١٥ منها؛ راجع: «الرامزة» - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩.

[٢٧٧] بنقص كالطويل

هذا نصّ عبارة احمد بن عباد بن شعيب القنّاء؛ راجع: «الكافي» - المجموع الكامل للمتون - ص ٥٨٣.

[٢٧٨] سمّي الوافي

أشرنا مراراً إلى أنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكّن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

[٢٧٩] آخر العجز

حيث قال: «فإذا سقط من أجزاء البحر الموجودة في الدائرة جزآن عند الاستعمال، جزءٌ من آخر الصدر و جزءٌ من آخر العجز فذلك هو...»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ٧٤.

[٢٨٠] المنهوك

وانظر: «الشافي» ص ٢٤٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤، «الرامزة» البيت ١٧ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٦، ثمّ ج ٢ ص ١٠٧٦.

[٢٨١] المشطور

وانظر: «الشافي» ص ٢٣٩، «الكافي» - للخطيب - ص ١١٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤، «الرامزة» البيت ١٧ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٩، «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢١، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٦، ثمّ ج ٢ ص ١٠٧٦.

[٢٨٢] غير مزدوج



راجع: «العيون الغامزة» ص ١٨٦؛ وفيه: «... هذا النوع أنه جاء غير مزدوج».

### [٢٨٣] أساء سمعاً فأساء إجابةً

كذا في النسختين، و المروي من المثل: «... جابة». قال ابن عبدربه: «قالوا: أساء سمعاً فأساء جابة. هكذا تُحكى هذه الكلمة «جابة» بغير ألف. و ذلك أنه اسمٌ موضوعٌ، يقال: أجابني فلانٌ جابةً حسنةً، فإذا أرادوا المصدر قالوا: إجابةً بالألف»؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٣ ص ١٩؛ و راجع أيضاً: «مجمع الأمثال» ج ١ ص ٣٣٠ القائمة ١ الرقم ١٧٧٣، وانظر: «معجم الأدباء» ج ١٨ ص ١٧١ في ترجمة محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي.

### [٢٨٤] بيتٌ و أثلاثٌ

كما حكاه عنه ابن رشيق؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٦. و القول ذكره أبو العلاء في «الفصول و الغايات» و في «رسالة الصاهل و الشاحج» من غير اسناده إلى الخليل، و لم أعتز عليهما.

### [٢٨٥] و أثلاثٌ

راجع: «القاموس المحيط» مادة «رجز» ص ٤٧٤ القائمة ٢؛ وفيه: «أنصاف أبيات» بدل: «... بيت».

### [٢٨٦] ذخائر المجتهدين

مضى بعض الكلام حول هذا الكتاب؛ راجع: التعليقة ٩٨.

### [٢٨٧] بالأخبار

أصله - كما سيأتي -:

.....  
وَ يَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُرَوِّدِ  
البيت من معلقة طرفة الشهيرة؛ راجع: «ديوانه» ص ٤١، «جمهرة أشعار العرب»

٢٩٠ ..... أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض

ص ١٦٠. وانظر: «الكافي» - المجموع الكامل للمتون - ص ٥٧٦، «الكافي» ص ١٨، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣، «الاقناع» ص ٥، «المعيار» ص ٣٠، «القسطاس المستقيم» ص ٩٦.

#### [٢٨٨] كفروا

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٦.

#### [٢٨٩] لجزئه شعراً

راجع: نفس المصدر المذكور في التعليقة السالفة.

#### [٢٩٠] طَيْفٌ أَلَم

مضت الإشارة إلى هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٨١.

#### [٢٩١] المصمت

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٦، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣.

#### [٢٩٢] ذي الرُّمَّة

هو ابوالحارث غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي ذوالرُّمَّة، شاعرٌ من فحول الطبقة الثانية في عصره، حتَّى يقال: إنَّ الشعر ختم به. كان شديد القصر دميماً. يذهب في شعره مذهب الجاهليين. و كان مقيماً بالبادية يحضر إلى اليمامة و البصرة كثيراً، وُلد سنة ٧٧ هـ. ق. و مات سنة ١١٧ هـ. ق. باصبهان. راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ١٢٤ القائمة ٢، «وفيات الأعيان» ج ٤ ص ١١ الرقم ٥٢٣.

#### [٢٩٣] مسجومٌ

راجع: «ديوان ذي الرُّمَّة» ج ١ ص ٣٧١. و البيت مطلع قصيدة له، و هو من شواهد

ابن رشيقي و الخطيب؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٣١، «الكافي» ص ١٦.

#### [٢٩٤] مَقْفًا

و انظر: «الشافعي» ص ٢٤٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١٦، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «العمدة» ج ١ ص ٣٢٥.

#### [٢٩٥] مُصَرَّع

و انظر: «الشافعي» ص ٢٣٤، «الكافي» - للخطيب - ص ١٥، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «العمدة» ج ١ ص ٣٢٥.

#### [٢٩٦] أَرْزَمَانِ

البيت لامرئ القيس، و بعده:  
أَتَتْ حِجْجٌ بَعْدِي عَلَيَّهَا فَأَصْبَحْتُ كَحَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ  
راجع: «ديوانه» ص ٨٩. و انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «العمدة» ج ١ ص ٣٢٥.

#### [٢٩٧] عَسِيبُ

بعده:  
أَجَارَتْنَا إِنَّا مُقِيمَانِ هَيْهَنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ  
و هما من شواهد ابن عباد القنّاء؛ راجع: «الكافي» - المجموع الكامل للمتون - ص ٥٨٣.

#### [٢٩٨] الثَّوَاءُ

صدر معلقة الحارث بن حلزة الشهيرة؛ راجع: «طبقات ابن سلام» ج ١ ص ١٥١، «الشعر و الشعراء» ج ١ ص ١٩٧.

### [٢٩٩] الموضوعين

قال ابن رشيق: «و سبب التصريح ... و لذلك وقع في أوّل الشعر. و ربّما صرّح الشاعر في غير الابتداء، و ذلك إذا خرج من قصّة إلى قصّة أو من وصف شيء إلى وصف شيء آخر، فيأتي حينئذٍ بالتصريح اخباراً بذلك و تنبيهاً عليه»؛ راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٢٦.

### [٣٠٠] حكم

مضى بعض الكلام فيما يرجع إلى هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٦٣.

### [٣٠١] سحاب

أشرنا إلى مصدر البيت فيما سلف؛ راجع: التعليقة ٦٤.

### [٣٠٢] التجميع

و انظر: «العمدة» ج ١ ص ٣٢٥.

### [٣٠٣] فيهما معاً

أشرنا مراراً إلى أنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكّن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

### [٣٠٤] الاعتماد

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٨، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤، «الرامزة» البيت ٤٠ - «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٩٠، «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٣، «العمدة» ج ١ ص ٢٨٣.

### [٣٠٥] بليب

البيت لأبي الأسود الدؤلي؛ راجع: «ديوانه» ص ٣٣. و انظر: «الكافي» - للخطيب -

ص ٢٣، «العمدة» ج ١ ص ٥٧٣، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٥، «الإرشاد الشافي» ص ٦٤، «الاقناع» ص ٩، «القسطاس المستقيم» ص ٩٨، «المعيار» ص ٣٠، «رسالة الغفران» ص ١٤٠.

### [٣٠٦] بعده فعل أفل

لم أعر على هذا القول المنقول منه في آثار العروضيين.

### [٣٠٧] قبلها عنده

لم أعر على هذا القول أيضاً.

### [٣٠٨] في غيره

لم أعر عليه أيضاً.

### [٣٠٩] آخر كلامه

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢١٩.

### [٣١٠] ظرف

قد مضت الإشارة إلى مأخذ البيت؛ راجع: التعليقة ٦٣.

### [٣١١] لَفَلَجَ

قال الفيروزآبادي: «الْفَلَجُ: الظفر، و: الفوز»؛ راجع: «القاموس المحيط» مادة «فلج» ص ١٩٧ القائمة ٢. وكذلك عن ابن منظور؛ راجع: «لسان العرب» ج ٢ ص ٣٤٧ القائمة ١. وفي «العين»: «الْفَلَجُ: الظفر بمن تخصصه»؛ راجع: «ترتيب كتاب العين» نفس المادة ج ٣ ص ١٤١٣ القائمة ١.

### [٣١٢] الضراغم

لم أعر عليه.

### [٣١٣] ولا عرضي

البيت لطرفة بن عبد، وهو مطلع قصيدة له خاطب بها عمرو بن هند؛ راجع: «ديوانه» ص ٦٦. و انظر: «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «الكافي» - للخطيب - ص ١٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣، «الفصول والغايات» ص ٩٥، «الاقناع» ص ٥، «القسطاس المستقيم» ص ٢٩، «المعيار» ص ٢٩، «أمالي المرتضى» ص ١٨٥.

### [٣١٤] لم تزود

سبق بعض الكلام حول هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٢٨٧.

### [٣١٥] بليب

أشرنا إلى هذا البيت آنفاً؛ راجع: التعليقة ٣٠٥.

### [٣١٦] الرؤسا

البيت ليزيد بن الخدّاق الشّبيّ؛ راجع: «الأصمعيّات» ص ٢٩٨، و رواه ابن عبد ربّه عن الخليل؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٧٤. و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٨، «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣، «لسان العرب» مادّة «قوم» ج ١٢ ص ٤٩٩ القائمة ١، «بغية المستفيد» ص ٤٨، «الإرشاد الشافعي» ص ٦٤، «الاقناع» ص ٦، «القسطاس المستقيم» ص ٩٦، «المعيار» ص ٣٢

### [٣١٧] منكرًا

لم أعر على هذه الرواية من البيت.

### [٣١٨] عند المفيض

راجع: «ديوان» امرئ القيس ص ٧٢.

[٣١٩] لزومه

لم أعر عليه.

[٣٢٠] بسكون اللام

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣.

[٣٢١] غرّان

البيتان لامرئ القيس من قصيدة له في مديح بني عوف؛ راجع: «ديوانه» ص ٨٣. و  
انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٩، «العمدة» ج ١ ص ٢٩٠، «القسطاس المستقيم»  
ص ٩٩.

[٣٢٢] إقعاداً

أشار الدماميني إلى قوله هذا من غير تصريح منه باسمه؛ قال: «ما قدّمناه من أن  
للطويل عروضاً واحدةً و ثلاثة أضرب هو المشهور، و استدرك بعضهم له عروضاً ثانيةً  
محدوفةً لها ضربان...»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٤٥.

[٣٢٣] لغرامه

لم أعر عليه.

[٣٢٤] قد فعل

البيت للنابغة الذبياني؛ راجع: «ديوانه» ص ١٣٠، وانظر: «الخصائص» ج ١  
ص ٣٠٢، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٠، «القسطاس المستقيم» ص ٩٨، «المعيار»  
ص ٣٢.

[٣٢٥] أبوسعده

البيت منسوبٌ إلى امرئ القيس و لم أجده في «ديوانه» و لا في «شرح السكّري» عليه؛ و راجع: «لسان العرب» مادة «مطر» ج ٥ ص ١٨٠ القائمة ١. و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٢١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٣، «الاقناع» ص ٨، «القسطاس المستقيم» ص ٩٩.

### [٣٢٦] الطويل

راجع: «ديوان» أبي المجد ص ١١٧، و فيه: «...فضلٌ و طول، ... دخول الكفّ».

### [٣٢٧] الضرورات

أشرنا مراراً إلى أنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، فلم أتمكّن من إرجاع هذا القول إلى مصدره.

### [٣٢٨] أحوصا

لم أعر عليه.

### [٣٢٩] كلّ قسم

راجع: «العمدة» ج ٢ ص ١٠٧٢؛ و فيه: «... كلّ قسيم».

### [٣٣٠] فلان

البيت ذكره ابن عبدربه و نسبه إلى مسلم بن الوليد؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٢ ص ٣٥٣. و روايته: «... و صائئ عرّضي عن فلان و عن فلان».

### [٣٣١] صريع الغواني

هو أبو الوليد مسلم بن الوليد الأنصاريّ المعروف بصريع الغواني. من أهل الكوفة. شاعرٌ غزليّ، و هو أوّل من أكثر من البديع في شعره. نزل بغداد فاتّصل بالرشيد العبّاسي و مدحه و مدح غيره من الأعلام. مات سنة ٢٠٣ هـ. ق. في جرجان، و قبره بها؛ راجع:



«الأعلام» ج ٧ ص ٢٢٣، «النجوم الزاهرة» ج ٢ ص ١٨٦.

### [٣٣٢] أقاسيه به

لم أعر عليه.

### [٣٣٣] السَّهر

البيتان ذكرهما الدمامينيّ ونسبهما لابن زيدان؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٥٠، و البيت الثاني ذكره المعريّ في «رسالة الصاهل و الشاحج» من غير اسناده إلى أحدٍ، و لم أعر عليها.

### [٣٣٤] الفرار

البيت لمهلل بن ربيعة على ما نسبه إليه ابو الفرج و سيبويه؛ راجع: «الأغاني» ج ١٧ ص ٢١٠، «الكتاب» ج ٢ ص ٢١٥. و انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٦، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١١، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٤، «المعيار» ص ٣٣، «العيون الغامزة» ص ١٥١.

### [٣٣٥] المنام

راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٣.

### [٣٣٦] غائباً

انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ٢٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٦، «المعيار» ص ٣٣، «العيون الغامزة» ص ١٥٢ «بغية المستفيد» ص ٥٠.

### [٣٣٧] دهقان

راجع: «لسان العرب» مادّة «بتر» ج ٤ ص ٣٨ القائمة ١؛ و انظر: «العقد الفريد» ج ٦

ص ٢٩٣، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» -  
للخطيب - ص ٢٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٣، «القسطاس المستقيم»  
ص ١٠٦، «المعيار» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٥٢.

#### [٣٣٨] جعلته

كذا في النسختين، والأنسب: الذي جعلته.

#### [٣٣٩] لكفاني

لم أعر على قوله هذا.

#### [٣٤٠] ترمي

البيت لعمر بن أبي ربيعة؛ راجع: «ديوانه» ص ٣٦٣.

#### [٣٤١] قدّمه

البيت لطرفة بن العبد؛ راجع: «ديوانه» ص ٨٦، «لسان العرب» مادة «هدى» ج ١٥  
ص ٣٥٧ القائمة ١، «مجالس ثعلب» ج ١ ص ١٩٧؛ وانظر: «الكافي» - للقاء، «المجموع  
الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤،  
«الاقناع» ص ١٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٧، «المعيار» ص ٣٤، «العيون الغامزة»  
ص ١٥٢.

#### [٣٤٢] الغارا

البيت لعدي بن زيد؛ راجع: «ديوانه» ص ١٠٠، «لسان العرب» ج ٥ ص ٣٥  
القائمة ٢، «سمط اللآلىء» ج ١ ص ٢٢١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٤ «الكافي»  
- للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٢٧، «مفتاح  
العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٠٧، «المعيار»  
ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٥٢.

[٣٤٣] الغارا

لم أعر على هذه الرواية من البيت.

[٣٤٤] عديّ بن زيدٍ

هو عديّ بن زيد بن حمّاد التميمي، شاعرٌ من الجاهليّين. كان يحسن العربيّة و الفارسيّة، و هو أوّل من كتب بالعربيّة في ديوان كسرى، اتّخذه في خاصّته و جعله ترجماناً بينه و بين العرب. تزوّج هنداً بنت النعمان ابن المنذر ثمّ قتله نعمان في سجنه بالحيرة نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة. له «ديوان». راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ٢٢٠ القائمة ٣، «النجوم الزاهرة» ج ١ ص ٢٤٩.

[٣٤٥] حارا

أشرنا إلى مصدره آنفاً؛ راجع: التعليقة ٣٤٢.

[٣٤٦] سدى

انظر: «المعيار» ص ٢٦، «القسطاس المستقيم» ص ١١٠.

[٣٤٧] أصلٌ بمحتملٍ

انظر: «القسطاس المستقيم» ص ١١١.

[٣٤٨] أمّ تأبّطشراً

هي أميمة، شاعرةٌ جاهليّةٌ من بني القين، بطنٌ من فهم. من شواعر العرب، نظمها منسجماً و أغلبه في ولدها تأبّطشراً. لم يُعلم تأريخ ولادتها و لاتأريخ وفاتها.

[٣٤٩] فهلك

البيت ذكره ابن عبدربه و نسبه إلى أخي أعرابيٍّ لذعته أفعيٌّ فمات؛ راجع: «العقد

الفريد» ج ٣ ص ١٤٣، وانظر: «القسطاس المستقيم» ص ١١١. و البيت منسوبٌ إلى  
السُّلَكَة أمَّ السُّلَيْك أيضاً.

#### [٣٥٠] بعقل

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٢٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٤،  
«القسطاس المستقيم» ص ١٠٨، «المعيار» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٥٣، «بغية  
المستفيد» ص ٨٨.

#### [٣٥١] استقاموا

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٢٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١١،  
«القسطاس المستقيم» ص ١٠٩، «المعيار» ص ٣٥، «العيون الغامزة» ص ١٥٣، «بغية  
المستفيد» ص ٨٨.

#### [٣٥٢] الرباب

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٢٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٥،  
«القسطاس المستقيم» ص ١٠٩، «المعيار» ص ٣٥، «العيون الغامزة» ص ١٥٣، «بغية  
المستفيد» ص ٨٨.

#### [٣٥٣] من تلاق

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٦ «الكافي» - للخطيب - ص ٣٠، «مفتاح العلوم»  
ص ٢٢٤، «الاقناع» ص ١٥، «العيون الغامزة» ص ١٥١.

#### [٣٥٤] على نقل الدماميني

حيث قال: «و أمَّا ضربها المقصور فمنع الخليل دخول الخبن فيه، و أجازته الأُخفش.  
و علّة المنع قلّة مجيء هذا الضرب في كلامهم»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٥٣.

[٣٥٥] يأتي

لم أعر عليه.

[٣٥٦] احمد العروزي

هو ابوالحسن احمد بن محمد بن احمد العروزي، معلّم أولاد الرازي بالله. كان أوحّد الزمان في علم العروض. لقي ثعلباً و أخذ عنه و قد بالغ أبوعلّي الفارسي في الثناء عليه. له كتابٌ كبيرٌ في العروض و القوافي. مات سنة ٣٤٢ هـ. ق؛ راجع: «الوافي بالوفيات» ج ٧ ص ٣٢٨ الرقم ٣٣٢١، «تأريخ بغداد» ج ٥ ص ١٤٠، «معجم الأدياء» ج ٤ ص ٢٣٣ الرقم ٤٧.

[٣٥٧] نزار

لم أعر عليه.

[٣٥٨] لاملك

البيت لزهير بن أبي سلمى؛ راجع: «شرح ديوانه» ص ١٨٠، و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٦ «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٦، «القسطاس المستقيم» ص ١١٥، «المعيار» ص ٣٧، «العيون الغامرة» ص ١٥٦ «الإرشاد الشافي» ص ٦٩.

[٣٥٩] سرحوب

البيت لامرئ القيس؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٢٥. و انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥.

[٣٦٠] كالورد

راجع: «ديوان» أبي نواس ص ٢٧؛ و روايته: «لَا تَبْكُ لَيْلَى وَلَا تَطْرُبُ إِلَى هِنْدٍ».

### [٣٦١] الوصال

راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٨٦؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٦ انظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «القسطاس المستقيم» ص ١٥١، «العيون الغامزة» ص ١٥٩.

### [٣٦٢] مستعجم

البيت أورده ابن منظور نقلاً عن الأزهرىّ منسوباً إلى اسود بن يعفر؛ راجع: «لسان العرب» ج ٨ ص ٧٨ القائمة ١، وهو منسوب إلى المرقش الأكبر أيضاً. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٢ «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٧، «القسطاس المستقيم» ص ١١٩، «المعيار» ص ٣٨، «العيون الغامزة» ص ١٥٧.

### [٣٦٣] الوادي

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٨ «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٨، «القسطاس المستقيم» ص ١١٩، «المعيار» ص ٣٨، «العيون الغامزة» ص ١٥٧، «الإرشاد الشافي» ص ٧٢.

### [٣٦٤] الواحي

راجع: «لسان العرب» مادة «خلع» ج ٨ ص ٧٨ القائمة ١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٨، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٢٠، «المعيار» ص ٣٨، «العيون الغامزة» ص ١٥٧.

### [٣٦٥] ذوالطبع السليم

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٥٨. و بين المطبوع من كلامه و المنقول منه في الكتاب

اختلافات؛ ونصّه: «ويظهر لي أنّ الخبن في السباعي إنّما هو حسنٌ في أول الصدر و أول العجز، فليعتبره ذوالطبع السليم».

### [٣٦٦] دُولَا

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٩، «القسطاس المستقيم» ص ١١٧، «المعيار» ص ٣٩، «العيون الغامزة» ص ١٥٨.

### [٣٦٧] زُمَر

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ١٩، «القسطاس المستقيم» ص ١١٧، «المعيار» ص ٣٩، «العيون الغامزة» ص ١٥٨.

### [٣٦٨] عُنُقَه

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٣٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥، «الاقناع» ص ٢٠، «القسطاس المستقيم» ص ١١٨، «المعيار» ص ٣٩، «العيون الغامزة» ص ١٥٨.

### [٣٦٩] شارح القسطاس

هو عزّ الدين أو تاج الدين عبدالوّهّاب بن إبراهيم الحرجيّ الزنجانيّ؛ و الشرح سمّاه: «تصحيح المقياس في تفسير القسطاس»، و لم يُطبع بعد؛ راجع: «كشف الظنون» ج ٢ القائمة ١٣٢٦.

### [٣٧٠] السراع

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦١.

### [٣٧١] يستعمله

راجع: نفس المصدر.

[٣٧٢] بعضهم

هو ابوالحكم، على ما نصّ به الدماميني؛ راجع: نفس المصدر أيضاً.

[٣٧٣] تُغَار

البيت لعلّي بن الجهم، على ما نسبه إليه ابن عبدربه؛ راجع: «العقد الفريد» ج ١ ص ٢٧٢، وذكره ابن ظافر الأزدّي في «بدائع البدائة» أيضاً، ولم أعره عليه؛ وانظر: «العيون الغامزة» ص ١٦١.

[٣٧٤] خفيف

قال: «لعله نظر إليه باعتبار ما صار إليه، ولا شك أنّ آخره بحسب الصورة هيئة سبب خفيف، فأطلق القبض لذلك»؛ راجع: نفس المصدر ص ١٦١.

[٣٧٥] عنهم

تمامه:

..... وَ لَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَ جَاهِلٍ  
و البيت للسموع بن عاديا، ذكره البغدادي في «الخرزانة» في الشاهد الثامن و  
الخمسين بعد الثمانمائة؛ راجع: «خرزانة الأدب» ج ٦ ص ٣١٣، وانظر: «العيون الغامزة»  
ص ١٦١.

[٣٧٦] غير ذلك

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦١.

[٣٧٧] غاية الإسهاب

راجع: نفس المصدر ص ١٦١، ثم ١٦٤.



[٣٧٨] الأمل

راجع: نفس المصدر أيضاً ص ١٦٠.

[٣٧٩] الأمون

البيت لسلمي بن ربيعة بن زبّان، وهو - كما يقول المصنّف - مذكورٌ في «ديوان الحماسة»؛ راجع: المصدر ص ٢٠٨ القطعة ٤١٢، وانظر: «العيون الغامزة» ص ١٦٠، «المعيار» ص ٤٠.

[٣٨٠] كتاب الحماسة

هو كتاب الحماسة الذي جمعه أبو تمام و أودع فيه ما اختاره من أشعار من تقدّم عليه من شعراء العرب. و رتّب كتابه هذا على أبوابٍ عشرة. و أوّل الأبواب و أهمّها باب الحماسة، فغلب الاسم على الكتاب حتّى يُدعى «كتاب الحماسة». و عليه شروخٌ، منها شرح ابن جنّي النحويّ، و شرح المرزوقيّ، و شرح الخطيب التبريزيّ. و اقتفى بعض الأدباء أثر أبي تمام في هذا الأمر، فكتب ابن الشجري «حماسته»، و البياسي «الحماسة المغربية»، و ابن الفرّج البصريّ «الحماسة البصريّة»، و الحسن بن أحمد «حماسة الظرفاء». و الكتاب طبع عدّة مرّات، منها طبعة الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، و منها طبعة أحمد حسن بسج. و لا تخلو كلتا الطبعتين عن نقصٍ و اهمالٍ.

[٣٨١] المصون

البيت لسلمي بن ربيعة؛ راجع: «كتاب الحماسة» ص ٢٠٨ القطعة ٤١٢.

[٣٨٢] واحداً

قال الشنترينيّ الأندلسيّ: «و مثله قول أخي علقمة بن عبدة:

إنّ أخي خالداً                      ليس أخاً واحداً  
و اللّه ما خالداً                      بالناقصِ الفاسدِ

راجع: «المعيار» ص ٤٠؛ وانظراً أيضاً: «العيون الغامزة» ص ١٦٠.

### [٣٨٣] المواليا

مضى بعض الكلام حول هذا القسم من الشعر؛ راجع: التعليقة ٦٨.

### [٣٨٤] صفي الدين الحلّي

أشرنا إلى ترجمته بالاختصار، راجع: التعليقة ١٤٥.

### [٣٨٥] العاقل الحالي و الرخص الغالي

كذا في النسختين، و الصحيح: «العاقل و الحالي و المرخص الغالي». شرح فيه الحلّي قواعد الأشعار العاميّة من «الزجل» و «المواليا» و «الكان كان» و «القوما». و الكتاب صحّحه ولهام هونر باخ و نشره عام ١٩٥٥ م. بإشراف مجمع العلوم و الآداب، لجنة الاستشراق. و لم أعر عليه.

### [٣٨٦] الغراب

لم أعر عليه. و من أمثال العرب: «ما كلّ بيضاء شحمة و لا كلّ سوداء تمرة»؛ راجع: «مجمع الأمثال» ج ٢ ص ٨١ القائمة ٢ الرقم ٣٨٦٨.

### [٣٨٧] الغدر

لم أعر عليه.

### [٣٨٨] الأسود بن يعفر

هو ابونھشل و ابوالجراح الأسود بن يعفر النهشليّ الدارميّ التميميّ، شاعرٌ جاهليّ من سادات تميم، كان عراقياً و نادم النعمان بن المنذر. له «ديوانٌ» جمعه بعض المعاصرين، و أشهر شعره دالّيته التي مطلعها:

نامَ الخليّ و ما أحسّ رقادي      و الهمّ محتضّر لديّ و سادي

مات نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة؛ راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٣٣٠ القائمة ٣، «طبقات الشعراء» - لابن سلام - ص ٣٢.

#### [٣٨٩] صميم

البيت ذكره قدامة بن جعفر و نسبه - كما في المتن - إلى الأسود؛ راجع: «نقد الشعر» ص ٦٨.

#### [٣٩٠] عبيد بن الأبرص

هو ابو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف الأسيديّ المضرّي، شاعرٌ من دهاة الجاهليّة و حكمائها، و من أصحاب المجهرات. عاصر امرأ القيس و عمّر طويلاً حتّى قتله النعمان بن المنذر نحو سنة ٢٥ قبل الهجرة؛ راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ١٨٨ القائمة ٣، «جمهرة أشعار العرب» ص ١٧٣، «الأغاني» ج ٢٢ ص ٨٥، «رغبة الآمل» ج ٢ ص ٦٢.

#### [٣٩١] ملحوب

المصرع - كما قاله المصنّف - لعبيد بن الأبرص؛ و لم أعثر ديوانه.

#### [٣٩٢] الدنيا

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٥.

#### [٣٩٣] العصيّ

البيت لامرئ القيس؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٢؛ و روايته: «أَلَا إِلَّا تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى...». وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦.

#### [٣٩٤] خَلِقُ

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» -

ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٣٤١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «الاقناع» ص ٢٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٦٥.

#### [٣٩٥] تعصيني

انظر: «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «الاقناع» ص ٢٤، «العيون الغامزة» ص ١٦٥، «الارشاد الشافي» ص ٢٤.

#### [٣٩٦] [و]

اللفظة لم توجد في النسختين، و أضفناها لمكان احتياج السياق إليها.

#### [٣٩٧] ذكري

انظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦؛ و روايته: «عبيدة أنت...».

#### [٣٩٨] كما قال الدماميني

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦٥.

#### [٣٩٩] الولاء

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ١٢٩؛ و روايته: «فضلت عن الرجال بخصلتين...».

#### [٤٠٠] على الصفاقسي

لتفصيل قول أبي الحكم ثم اعتراض الصفاقسي عليه و اعتراض الدماميني على الصفاقسي راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦٣.

#### [٤٠١] من الكتاب

راجع: نفس المصدر ص ١٦٤.

[٤٠٢] ممّا

في النسختين: «ما»؛ و ما أثبتناه في المتن هو الأنسب.

[٤٠٣] تستطيع

البيت لعمر بن معديكرب؛ راجع: «الأصمعيّات ص ١٧٥»، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٢٩٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٣، «الاقناع» ص ٢٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٠، «المعيار» ص ٤٣، «العيون الغامزة» ص ١٦٥.

[٤٠٤] لم يعد إليه

راجع: «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٢٤٧. والحكاية ذكرها الياضي في «مرآة الجنان» في وقائع سنة سبعين ومائة؛ ولم أعثر عليه.

[٤٠٥] سهولته

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦٥.

[٤٠٦] سطور

راجع: «لسان العرب» مادّة «عقل» ج ١١ ص ٤٦٠؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «الاقناع» ص ٢٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٣١، «المعيار» ص ٤٣.

[٤٠٧] قفار

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٤٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٦، «الاقناع» ص ٢٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٠، «المعيار» ص ٤٣، «العيون الغامزة» ص ١٥٢ «بغية المستفيد» ٥٠.

[٤٠٨] لا تسيروا

لم أعر عليه.

[٤٠٩] المتنفر

لم أعر على البيت، ولم أتمكن من تصحيحه. وهو لا يخلو عن شيء.

[٤١٠] إخوان

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٦٨. و للفند الزماني:

كففتنا عن بني ذهلٍ و قلنا القوم إخوانُ

[٤١١] ذي مهد

البيت ذكره الصفدي في «أعيان العصر» في ترجمة صلاح الدين القواس؛ ولم أعر عليه.

[٤١٢] أخذ مضمير

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨.

[٤١٣] حسان بن ثابت

هو ابوالوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، صحابي شاعر من المخضرمين. عاش ستين سنة في الجاهلية و مثلها في الإسلام. عمي قبل وفاته. له «ديوان»، و للزبير بن بكار «كتاب أخبار حسان». مات سنة ٥٤ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٧٥ القائمة ٣، «شذرات الذهب» ج ١ ص ١٠٦.

[٤١٤] الخد

راجع: «ديوان» حسان بن ثابت الأنصاري ص ٨٧؛ و البيت الأول فيه:

لِمَنْ الصَّبِيُّ بِجَانِبِ البَطْحَا فِي التُّرْبِ مُلْقَى غَيْرِ ذِي مَهْد

[٤١٥] لا شريك له

لم أعر عليه.

[٤١٦] ...

كذا في النسختين، فالمصرع مبتورٌ فيهما.

[٤١٧] الأولى

هي هنا بياضٌ في النسختين ما يقرب من أربعة أسطر.

[٤١٨] تَكَرَّمِي

البيت من معلقة عنتره الشهيرة؛ راجع: «ديوان» عنتره ص ٢٤، «جمهرة أشعار العرب» ص ١٦٦؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للفتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٢٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٧، «المعيار» ص ٤٦.

[٤١٩] خَبَالَا

البيت للأخطل؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٤٧، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للفتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٢٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٨، «المعيار» ص ٤٦، «العيون الغامزة» ص ١٧١، «الإرشاد الشافي» ص ٧٨.

[٤٢٠] معدّ

البيت - كما يقوله المصنّف - لامرئ القيس؛ راجع: ديوانه ص ٢٠٧.

#### [٤٢١] القطر

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٢٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٣٩، «العيون الغامزة» ص ١٧١، «المعيار» ص ٤٦.

#### [٤٢٢] ترب

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٢٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٠، «العيون الغامزة» ص ١٧١، «المعيار» ص ٤٧، «الإرشاد الشافي» ص ٧٩.

#### [٤٢٣] الذعر

البيت لزهير بن أبي سلمى؛ راجع: «شرح» ديوانه ص ٨٩، «لسان العرب» مادة «نزل» ج ١١ ص ٦٥٧ القائمة ٢؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٠، «القسطاس المستقيم» ص ١٤١، «العيون الغامزة» ص ١٧١، «المعيار» ص ٤٧.

#### [٤٢٤] آخر

البيت للخطيئة؛ راجع: «ديوانه» ص ، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٠، «العيون الغامزة» ص ١٧٢، «المعيار» ص ٤٧، «الإرشاد الشافي» ص ٨٠.

#### [٤٢٥] الرياح



و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٤٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣١، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٧، «العيون الغامرة» ص ١٧٢، «المعيار» ص ٤٧.

#### [٤٢٦] تجمّل

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣١، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٧، «العيون الغامرة» ص ١٧٢، «المعيار» ص ٤٧، «الإرشاد الشافي» ص ٨١.

#### [٤٢٧] الحسنات

البيت نسبة الثعالبيّ إلى ابن عبد ربّه؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٨٨، و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٢، «الكافي» - للفتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٢، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٨، «العيون الغامرة» ص ١٧٢، «المعيار» ص ٤٨، «الإرشاد الشافي» ص ٨١.

#### [٤٢٨] الديق

لم أعر عليه.

#### [٤٢٩] نار

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ١٤٢.

#### [٤٣٠] غاره

راجع: نفس المصدر ص ١٤٣.

[٤٣١] بالمنصل

من قصيدة لعنترة بن شدّاد؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٤٨، «لسان العرب» مادة «ضمير» ج ٤ ص ٤٩٢؛ وانظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٢، «العيون الغامزة» ص ١٧٣، «المعيار» ص ٤٨.

[٤٣٢] يحتمي

وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٥، «العيون الغامزة» ص ١٧٣، «المعيار» ص ٤٨.

[٤٣٣] لم تجب

راجع: «لسان العرب» مادة «جزل» ج ١١ ص ١١٠ القائمة ١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٧، «الاقناع» ص ٣٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٤٦، «العيون الغامزة» ص ١٧٣، «المعيار» ص ٤٨.

[٤٣٤] تامر

البيت من قصيدة للخطيب؛ راجع: «ديوانه» ص ١٦٨ - وروايته: «أغررتني...» -، «لسان العرب» مادة «لبن» ج ١٣ ص ٣٧٤ القائمة ٢، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٧٤.

[٤٣٥] المقابر

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٥٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٢، «العيون الغامزة» ص ١٧٥.

[٤٣٦] يُكَلِّم

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٥٣، «الاقناع» ص ٣٤، «العيون الغامزة»

ص ١٧٥.

#### [٤٣٧] العالمين

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٤، «العيون الغامزة» ص ١٧٥.

#### [٤٣٨] مُيسّران

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٥١، «العيون الغامزة» ص ١٧٥.

#### [٤٣٩] مخاف

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣١، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٢، «العيون الغامزة» ص ١٨٥.

#### [٤٤٠] العشيرة

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٧٦.

#### [٤٤١] النهار

راجع: نفس المصدر.

#### [٤٤٢] لاتنا

راجع: نفس المصدر أيضاً.

#### [٤٤٣] في الماء

راجع: نفس المصدر أيضاً. و أوردته التوحيديّ في «البصائر و الذخائر» في عداد أمثال العرب، و روايته: «... آخرون حلوقهم...»، و لم يشر إلى كونه بيت شعريّ و لم أعر على الكتاب.

#### [٤٤٤] الندامة

لم أعر عليه.

#### [٤٤٥] فالغمر

البيت للخرنق بنت بدرٍ، من الجاهليّات، و هي أخت طرفة ابن العبد لأمّه، مات سنة ٥٠ قبل الهجرة. و بعضهم نسبه إلى طرفة نفسه؛ راجع: «لسان العرب» مادّة «غمر» ج ٢ ص ٦٠٦؛ و انظر: «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٧، «العيون الغامزة» ص ١٧٨، «الإرشاد الشافي» ص ٨٢، «المعيار» ص ٥٤.

#### [٤٤٦] الذلول

البيت نسبه الثعالبيّ إلى ابن عبدربه؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٨٨؛ و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٨، «العيون الغامزة» ص ١٧٨، «المعيار» ص ٥٤، «الإرشاد الشافي» ص ٣٨.

#### [٤٤٧] قطران

لم أعر على القطعة في «ديوان» اميرالمؤمنين. و قد ذكرها الرافعيّ في «التدوين» و الثعالبيّ في «التمثيل و المحاضرة»، و قد نسبها إلى منصور الفقيه المصريّ. و لم أعر

عليهما.

#### [٤٤٨] غرثان

البيتان ذكرهما ابن هشام في «السيرة النبوية»؛ راجع: «الروض الأنف في شرح السيرة النبوية» ج ٥ ص ٢٦٧. وانظر: «العيون الغامزة» ص ١٨١.

#### [٤٤٩] ريثاً

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٨١.

#### [٤٥٠] السيد جعفر الحلبي

هو كمال الدين أبو يحيى السيد جعفر بن حمد بن محمد الحسيني الحلبي النجفي. ينتهي نسبه إلى زيد الشهيد - رحمه الله - . ولد في بعض قرى الحلة سنة ١٢٧٧ هـ. ق. و توفي في النجف الأشرف سنة ١٣١٥ هـ. ق. من أشهر مشاهير شعراء عصره. قرأ المقدمات و مبادي العلوم على والده، و انتقل إلى النجف في أوائل شببته، فحضر على شيوخ النجف و نبغ بتفوق، و كان إلى جانب عبقريته الشعرية فاضلاً مشاركاً في العلوم الإلهية و الدينية. قال السيد الأمين: «أنه كان شريكنا في الدرس، فقد هيمن على المجالس الأدبية و هو شاب لم يبلغ الثلاثين». له حكايات و قصص كثيرة. و له ديوان شعرٍ أسماه «سحر بابل و سجع البلابل»، و «الجعفريات» ديوان شعرٍ في رثاء آل البيت - عليهم السلام - .

راجع: «معجم الشعراء» ج ١ ص ٤٠٣ القائمة ٢؛ «أعيان الشيعة» ج ٤ ص ٩٧ القائمة ١؛ «معارف الرجال» ج ١ ص ١٧١؛ «نقباء البشر» ج ١ ص ٢٨٨؛ «معجم رجال الفكر و الأدب» ج ١ ص ٤٤٠.

#### [٤٥١] بأس

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٢، «الكافي» - للخطيب - ص ٥٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨، «الاقناع» ص ٣٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٥٩، «العيون الغامزة» ص

١٧٩، «المعيار» ص ٥٥.

[٤٥٢] أمّاقيها

لم أعر عليه.

[٤٥٣] غريان

راجع: «المعيار» ص ٥٦؛ و روايته: «لقد شأقتك في الأحداج...».

[٤٥٤] العشيّة

لم أعر عليه.

[٤٥٥] الزُبر

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤١، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٣، «العيون الغامزة» ص ١٨٢، «المعيار» ص ٥٧، «الإرشاد الشافي» ص ٨٣، «بغية المستفيد» ص ٤١.

[٤٥٦] مجهود

راجع: «لسان العرب» مادّة «قطع» ج ٨ ص ٢٧٨؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤١، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٤، «العيون الغامزة» ص ١٨٣، «المعيار» ص ٥٧، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٩.

[٤٥٧] مُفْهِرٌ

وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٤، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع»

ص ٤٢، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٦، «العيون الغامزة» ص ١٨٣، «المعيار» ص ٥٧، «الإرشاد الشافي» ص ٨٤، «بغية المستفيد» ص ٤١، «العمدة» ج ١ ص ٣٤٠.

#### [٤٥٨] شَجَا

مطلع رجزٍ للعجاج؛ و بعده:

إِنَّكَ لَا تَجْنِي مِنَ الشُّوكِ الْعِنَبِ

راجع: «ديوانه» ص ٣٤٨، «لسان العرب» مادّة «رجز» ج ٥ ص ٣٥٢ القائمة ٢؛ و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٤، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٢، «العيون الغامزة» ص ١٨٣، «الإرشاد الشافي» ص ٨٤، «بغية المستفيد» ص ٤١.

#### [٤٥٩] جَدَع

نسبه التبريزيّ في «شرح الحماسة» إلى دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ؛ و بعده:

أَخْبُ فِيهَا وَأَضَعُ

راجع: «شرح الحماسة» ج ٢ ص ١٧٥. و نسبه ابن منظورٍ إلى ورقة بن نوفل؛ راجع: «لسان العرب» مادّة «جدع» ج ٨ ص ٤٥ القائمة ١. و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٥، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦١، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٢، «العيون الغامزة» ص ١٨٣، «المعيار» ص ٥٨، «الإرشاد الشافي» ص ٨٦، «بغية المستفيد» ص ٤١.

#### [٤٦٠] ...

ههنا بياضٌ في النسختين ما يقرب من أربعة أسطر.

#### [٤٦١] قَطْرَب

مضى بعض الكلام حول ترجمته؛ راجع: التعليقة ٢١٤.

[٤٦٢] سجوم

لم أعر عليه.

[٤٦٣] بصل

راجع: «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «العيون الغامزة» ص ١٨٩.

[٤٦٤] سلم الخاسر

هو سلم بن عمرو بن حماد مولى بني تميم بن مرة، شاعرٌ من شعراء الدولة العباسية. كان يلقب بالخاسر، وكان تلميذاً لبشار بن برد، و صديقاً لأبي العتاهية، ثم وقع بينه وبينهما منافرةً و خلافاً. مات سنة ١٨٦ هـ. ق؛ راجع: «معجم الأدباء» ج ١١ ص ٢٣٦ الرقم ٧٥، «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٣٥٠ الرقم ٢٥٣.

[٤٦٥] الهادي

هو ابو محمد موسى بن أبي جعفر محمد المنصور الملقب بالهادي من خلفاء الدولة العباسية ببغداد. ولد سنة ١٤٤ هـ. ق. و ولي بعد وفاة أبيه. قتلته جواربه خنقاً سنة ١٧٠ هـ. ق. كانت مدة خلافته سنةً و ثلاثة أشهر؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٣٢٧ القائمة ٢، «الكامل في التاريخ» ج ٦ ص ٢٩، «تاريخ بغداد» ج ١٣ ص ٢١.

[٤٦٦] انهمر

مضت الإشارة إلى هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٨١.

[٤٦٧] علي بن يحيى المنجم

هو ابو الحسن علي بن يحيى بن ابي منصور المشهور بالمنجم، نديم المتوكل العباسي. كان راويةً للأشعار و الأخبار، شاعراً محسناً. توفي بسامراء. له «أخبار إسحاق بن إبراهيم الموصلي». وُلد سنة ٢٠١ هـ. ق. و مات سنة ٢٧٥ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ٣١ القائمة ٣، «وفيات الأعيان» ج ٣ ص ٣٧٣ الرقم ٤٦٨، «سمط الآلي» ص ٥٢٥.



[٤٦٨] يحيى بن عليّ بن يحيى المنجّم

هو ابو احمد يحيى بن عليّ بن يحيى بن ابي منصور المعروف بابن المنجّم، اديبٌ متكلمٌ من ندماء الموفق بالله العباسي. له «كتاب النغم»، و«الباهر». وُلد سنة ٢٤١ هـ. ق. ومات سنة ٣٠٠ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٨ ص ١٥٧ القائمة ١، «وفيات الأعيان» ج ٦ ص ١٩٨ الرقم ٨٠٢، «تأريخ بغداد» ج ١٤ ص ٢٣٠.

[٤٦٩] النعام

لم أعر عليه.

[٤٧٠] يضم

مضت الإشارة إلى هذا البيت؛ راجع: التعليقة ٨١.

[٤٧١] المور

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٠.

[٤٧٢] على ما نقله عنه ابن رشيق

راجع: نفس المصدر ص ٣٤٢.

[٤٧٣] عبدالدار

من رجزٍ لهند بنت عتبة، أنشدته يوم أحد و كانت كافرةً؛ و تمامه:  
ويها بني عبدالدار  
ويها حُماة الأديار  
ضرباً بكلّ بتّار

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٢، «السيرة النبوية» ج ٣ ص ٧٢؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٠، «الاقناع» ص ٥٦، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٦، «العيون الغامزة»

ص ٢٠١، «المعيار» ص ٦٨، «الإرشاد الشافي» ص ٩٦، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

#### [٤٧٤] سعداً

المصرع لأمّ سعد بن معاذ حين قد مات ولده؛ و تمام الشعر:  
وَيْلٌ أُمَّ سَعْدٍ سَعْدًا      صَرَامَةٌ وَ حَدًّا  
وَ سُؤْدَدًا وَ مَجْدًا      وَ فَارِسًا مَعْدًا  
سُدَّ بِهِ مَسْدًا      يُقَدُّ هَامًا قَدًّا

راجع: «العمدة» ج ١ ص ٣٤٢، «السيرة النبوية» ج ٣ ص ٢٦٤؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٦، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «الاقناع» ص ٥٧، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٧، «العيون الغامزة» ص ٢٠١، «الإرشاد الشافي» ص ٩٦.

#### [٤٧٥] إليها

لم أعر عليه.

#### [٤٧٦] أطعما

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٥، «بغية المستفيد» ص ٤٣.

#### [٤٧٧] ابن برّي

هو ابو محمد عبدالله بن برّي ابن ابي الوحش، من علماء العربية. وُلد ونشأ و توفي بمصر. قرأ «كتاب سيبويه» على محمد بن عبد الملك الشنتريني، و تصدر للإقراء ببعض الجامعات، و ولى رئاسة الديوان المصري، له «الردّ على ابن الخشاب»، و «حواش على درّة العوّاص». وُلد سنة ٤٩٩ هـ. ق. و مات سنة ٥٨٢ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ٧٣ القائمة ٣، «بغية الوعاة» ج ٢ ص ٣٤ الرقم ١٣٦٤.

[٤٧٨] مخوفها

راجع: «المعيار» ص ٥٩.

[٤٧٩] حسباً

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٣، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٥، «العيون الغامزة» ص ١٨٤، «المعيار» ص ٥٨.

[٤٨٠] تؤدّه

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٦٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٦، «المعيار» ص ٥٩.

[٤٨١] خير

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٤، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٢٩، «الاقناع» ص ٤٤، «العيون الغامزة» ص ١٨٥.

[٤٨٢] أَخْتُكُمْ

راجع: القسطاس المستقيم» ص ١٦٨.

[٤٨٣] عمّله

تمامه:

إِلَّا رَسِيْمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ

راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ٦٣ القسطاس المستقيم» ص ١٦٩. وأورده ابوالعلاء في «رسالة الصاهل و الشاحج»، و لم أعثر عليه؛ و انظر: «مجمع الأمثال» ج ٢ ص ٢٨٩ القائمة ١ الرقم ٣٩٣٣.

[٤٨٤] حَمَمًا

راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٦٩؛ وأورده المعري في «رسالة الصاهل و الشاحج» أيضاً.

[٤٨٥] مسعود

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ١٧٠.

[٤٨٦] البرود

راجع: نفس المصدر أيضاً.

[٤٨٧] النَمَارِق

راجع: «الأغاني» ج ١٢ ص ٣٩١. وذكره النويري في «نهاية الإرب» عند ذكر غزوة الأحد.

[٤٨٨] صردًا

راجع: «القسطاس المستقيم» ص ١٧٢.

[٤٨٩] لا يَنَازِعُ فِيهِ

لم أعر عليه.

[٤٩٠] الشُّمَال

البيت لعبيد بن الأبرص؛ راجع: «ديوانه» ص ١٢٠، وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٥، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٥، «العيون الغامزة» ص ١٩١، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٦، «المعيار» ص ٦٠.

[٤٩١] عدّي بن زيدٍ

ذكرنا بعض الكلام حول ترجمته؛ راجع: التعليقة ٣٤٤.

[٤٩٢] انتظار

البيت - كما يقوله المصنّف - لعدّي بن زيدٍ؛ راجع: «ديوانه» ص ٩٣، «لسان العرب» مادة «قصر» ج ٥ ص ٩٧، وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٦٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٥، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٥، «العيون الغامزة» ص ١٩١، «المعيار» ص ٦٠، «الإرشاد الشافي» ص ٨٩، «بغية المستفيد» ص ٤٣.

[٤٩٣] أَشْتَهَب

البيت - كما يقوله المصنّف - لامرئ القيس؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٩٣، ورواية الديوان: «... شَابَ بَعْدِي رَأْسَ هَذَا...». وانظر: «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٥، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠.

[٤٩٤] بَعَسَفَان

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٦، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٩، «العيون الغامزة» ص ١٩١، «المعيار» ص ٦١، «الإرشاد الشافي» ص ٩٠، «بغية المستفيد» ص ٤٣.

[٤٩٥] الزُّبُور

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٧٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٧، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٩، «العيون الغامزة» ص ١٩٢، «المعيار» ص ٦١، «الإرشاد الشافي» ص ٩٠.

و للنابعة الشيباني:

موجشات طامسات مثل آيات الزبور

#### [٤٩٦] ثمن

و انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٧، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٠، «العيون الغامزة» ص ١٩٢، «المعيار» ص ٦١، «الإرشاد الشافي» ص ٤٧. و يقولون: «ليس لما قرّرت به العين ثمن»؛ ذكره ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» في باب «ما جاء في المبالغة».

#### [٤٩٧] نقل عنه الدماميني

حيث قال: «زعم الزجاج أنّ هذا الضرب موقوفٌ على السماع. قال: و الذي جاء منه قوله...»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ١٩٢.

#### [٤٩٨] يُدْمِيه

راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «العيون الغامزة» ص ١٩٢. و ذكره الأخفش الأوسط في «كتاب القوافي»، و لم أعتز عليه.

#### [٤٩٩] ابواسحاق

هو ابواسحاق اسماعيل بن القاسم بن سويد العيني الشهير بأبي العتاهية، شاعرٌ مكثرٌ. كان ينظم المائة و المائة و الخمسين بيتاً في اليوم!. كان من طبقة بشّار و أبي نواس و أمثالهما. وُلد سنة ١٣٠ هـ. ق. و توفي سنة ٢١١ هـ. ق. ببغداد. و لابن عمّار الثقفي كتاب «أخبار أبي العتاهية»؛ راجع: «الأعلام» ج ١ ص ٣٢١ القائمة ٢، «تأريخ بغداد» ج ٦ ص ٢٥٠، «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٢١٩ الرقم ٩٤.

#### [٥٠٠] انتحاب

راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ٧٠ «العيون الغامزة» ص ١٩٠.

#### [٥٠١] نَدَام

البيت ذكره الحصريّ القيروانيّ في «زهر الآداب» و نسبه إلى ابي الفتح البستي؛ و لم أعثر عليه.

#### [٥٠٢] سَحَاب

مضى بعض الكلام حول هذا المصراع؛ راجع: التعليقة ٦٤.

#### [٥٠٣] فحواها

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٧، «العيون الغامزة» ص ١٩٣.

#### [٥٠٤] قَضَاهَا

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٥، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٠، «الاقناع» ص ٤٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٨، «العيون الغامزة» ص ١٩٣، «المعيار» ص ٦٢، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

#### [٥٠٥] أَصَابَهُ

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٤٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٨، «العيون الغامزة» ص ١٩٣، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

#### [٥٠٦] حَدِيد

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٩، «مفتاح العلوم»

ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٤٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٧٨، «العيون الغامزة» ص ١٩٣.

#### [٥٠٧] عَرَبِيَّات

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٦، «الكافي» - للخطيب - ص ٦٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٤٩، «القسطاس المستقيم» ص ١٨١، «العيون الغامزة» ص ١٩٣.

#### [٥٠٨] المَسَاكِين

لم أعر عليه.

#### [٥٠٩] العِشْق

لم أعر عليه أيضاً.

#### [٥١٠] لُغَةٌ فِيهِ

قال الفيروز آبادي: «عَشِقَهُ - كَعَلِمَهُ - عَشَقًا بالكسر، و بالتحرير»؛ راجع: «القاموس المحيط» مادة «عشق» ص ٨٣٨ القائمة ١. و قال الزبيدي شارحاً كلامه: «... بالكسر، و عَشَقًا أيضاً بالتحرير، عن الفراء»؛ راجع: «تاج العروس» نفس المادة ج ١٣ ص ٣٣٤ القائمة ١. و قال ابن منظور: «عَشِقَهُ ... عَشَقًا و عَشَقًا ... و قيل: العِشْقُ الاسم، و العِشْقُ المصدر»؛ راجع: «لسان العرب» نفس المادة أيضاً ج ١٠ ص ٢٥١ القائمة ٢. و عن الجوهري: «... قد عَشِقَهُ عِشَقًا ... و عَشَقًا أيضاً، عن الفراء»؛ راجع: «صاح اللغاة» نفس المادة ج ٤ ص ١٥٢٥ القائمة ٢.

#### [٥١١] الرابعة

في النسختين: «الثالثة»، و كذلك فيما يأتي بعده من الموارد حتى تنتهي بحور هذه الدائرة.



### [٥١٢] عراق

انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥١، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٥، «العيون الغامزة» ص ١٩٥، «المعيار» ص ٦٣، «الإرشاد الشافي» ص ٩١، «بغية المستفيد» ص ٥٨.

### [٥١٣] مِحْوَل

راجع: «لسان العرب» مادة خلق ج ١٠ ص ٨٨ القائمة ١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٢، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥١، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٦، «العيون الغامزة» ص ١٩٦، «المعيار» ص ٦٤، «الإرشاد الشافي» ص ٩١، «بغية المستفيد» ص ٥٨.

### [٥١٤] أسماعي

البيت لأُحَيْحَةَ بن الجَلَّاح. وهو صدر قصيدة لها ٢١ أبيات، ورواية الديوان: «... لقول الخنا... أسماع». وهو منسوب إلى سيفي الأسلت أيضاً، كما في «لسان العرب» مادة «بلغ» ج ٨ ص ٤١٩. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٣، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥٢، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٦، «العيون الغامزة» ص ١٩٦، «المعيار» ص ٦٤، «الإرشاد الشافي» ص ٩٢، «بغية المستفيد» ص ٥٨.

### [٥١٥] عنم

البيت للمرقش الأكبر؛ راجع: «المفضليات» ص ٢٣٨، «لسان العرب» مادة «نشر» ج ٥ ص ٢٠٦، «العمدة» ج ١ ص ٤٩٧؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٣، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٥، «مفتاح

٣٣٠..... أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض

العلوم» ص ٢٣١، «الافتناع» ص ٥٣، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٧، «العيون الغامزة» ص ١٩٦، «المعيار» ص ٦٤، «الإرشاد الشافي» ص ٩٣.

#### [٥١٦] المنان

و لأبي النجم المفضل بن قدامة:

الحمد لله الوهوب المجل

راجع: «ديوان» أبي النجم العجلي ص ١٧٥، «الأغاني» ج ١٠ ص ١٨٥، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٦.

#### [٥١٧] خال

تمامه - على ما في «الحوار العين»، لنشوان الحميري -:

و دمنة تعرفها وأطلال

و لم أعر عليه. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٤.

#### [٥١٨] اختيار الدماميني

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٩٦.

#### [٥١٩] تبعاً لماتنه

إشارة إلى قول الأندلسي:

طعى دون شام محولاً لالقييل ما به التشر في حافات رحلي قد نما

راجع: «الرامزة» - المجموع الكامل للمتون - ص ٥٩١ البيت ٦٩.

#### [٥٢٠] بالأبوال

انظر: «الكافي» - للفتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» -

للخطيب - ص ٧٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الافتناع» ص ٥٣، «المعيار» ص ٦٤.

### [٥٢١] عذلي

المصرع لابن عبدربه على ما نسبته إليه الثعالبي، راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٩١؛ و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٤، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الافتاح» ص ٥٣، «العيون الغامزة» ص ١٩٧، «المعيار» ص ٦٥، «الإرشاد الشافي» ص ٩٤، «بغية المستفيد» ص ٥٨.

### [٥٢٢] تعلم

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٨، «العيون الغامزة» ص ١٩٨.

### [٥٢٣] تحكم

راجع: نفس المصادر المذكورة في التعليقة السالفة.

### [٥٢٤] اللهايم

راجع: «ديوان الحماسة» ص ٣٧٣ القطعة ٨٢٤، وهي لامرأة مخزومية. و انظر: «شرح الحماسة» - للمرزوقي - ج ٤ ص ١٧٩٧، «المعيار» ص ٦٦.

### [٥٢٥] المرقش

هذا هو المرقش الأكبر. وهو عوف - أو عمرو - بن سعد بن مالك، شاعر جاهلي من شجعانهم. عشق ابنة عم له اسمها أسماء، و له فيها شعر كثير. و شعره من الطبقة الأولى، و ضاع أكثره. وُلد باليمن و نشأ بالعراق. و هو عمّ المرقش الأصغر، و هذا عمّ طرفة بن العبد. مات نحو سنة ٧٥ قبل الهجرة؛ راجع: «الأعلام» ج ٥ ص ٩٥ القائمة ٢، «خزانة الأدب» ج ٣ ص ٥١٥.

### [٥٢٦] قلم

كما نسب العسكري الأول منها إليه؛ راجع: «كتاب الصناعيتين» ص ٩.

#### [٥٢٧] ابن سبع

لم أتمكّن من معرفته، ولم أعر على ترجمته.

#### [٥٢٨] للخليل

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٩٧.

#### [٥٢٩] تستقيم

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٧، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٣١، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٩، «العيون الغامزة» ص ١٩٧، «المعيار» ص ٦٥، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

#### [٥٣٠] قليل

قال الحُطَيْبَةُ:

قُلْتُ لَهَا أَصْبِرْهَا صَادِقًا      وَيَحَاكَ أَمْثَالُ طَرِيفٍ قَلِيلِ  
و هو صدر قطعة لها أربعة أبيات؛ راجع: «لسان العرب» مادّة «صبر» ج ٤ ص ٤٣٨ القائمة ١. وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٧٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣١، «الاقناع» ص ٥٤، «القسطاس المستقيم» ص ١٨٩، «العيون الغامزة» ص ١٩٧، «المعيار» ص ٦٥.

#### [٥٣١] الطريق

وانظر: «الاقناع» ص ٥٥، «العيون الغامزة» ص ١٩٧، «المعيار» ص ٦٥، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

#### [٥٣٢] زيد

مضى بعض الكلام حول البيت؛ راجع: التعليقة ٢٨٧.

### [٥٣٣] العُرْفَا

راجع: «لسان العرب» مادة «عرف» ج ٩ ص ٢٣٩؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٨، «الكافي» - للخطيب - ص ٧٩، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «الافتناع» ص ٥٦، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٤، «العيون الغامزة» ص ٢٠٠، «المعيار» ص ٦٨، «الإرشاد الشافي» ص ٩٥، «بغية المستفيد» ص ٩٠.

### [٥٣٤] عبد الدَّار

أشرنا إلى بعض مصادر البيت؛ راجع: التعليقة ٤٧٣.

### [٥٣٥] سعداً

أشرنا إلى بعض مصادر البيت أيضاً؛ راجع: التعليقة ٤٧٤.

### [٥٣٦] تَغْنِينَا

البيت لأبي جعفر محمد بن منذر؛ راجع: «الأغاني» ج ١٨ ص ١٩٠، وانظر: «الكافي» - للخطيب - ٨١، «المعيار» ص ٦٩.

### [٥٣٧] الوجد

البيت لابن الرومي، وبعده:

كَأَنَّ تِلْكَ أَلْدُمُوعَ قَطْرٍ نَدَىٍّ      يَقْطُرُ مِنْ نَرَجِسٍ عَلَى وَرْدٍ  
راجع: «البديع في البديع» ص ٢٧٩.

### [٥٣٨] عائد

تمامه:

أُمٌّ عِنْدَ مَوْلَاكَ أَنَّنِي رَاقِدٌ

من قصيدة له يمدح بها عضد الدولة و يذكر هزيمة وهشودان؛ راجع: «ديوان

المنتبّي» ص ٥٥١.

[٥٣٩] هطل

و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٨١، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٥، «العيون الغامزة» ص ٢٠٢، «المعيار» ص ٦٩.

[٥٤٠] أنفوا

البيت لمالك بن العجلان؛ راجع: «الأغاني» ج ٥ ص ٣٠١، و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٨١، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «الاقناع» ص ٥٨، «العيون الغامزة» ص ٢٠٢.

[٥٤١] جَمَلِه

و انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٨٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٢، «الاقناع» ص ٥٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٦، «العيون الغامزة» ص ٢٠٢، «المعيار» ص ٦٩، «بغية المستفيد» ص ٩١.

[٥٤٢] بسولان

كذا في النسختين؛ و قال الدماميني: «و بيت الخبن في العروض الثانية: لَمَّا التَّقَوَا بسولاف»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٢، و انظر: «لسان العرب» مادة «سلف» ج ٩ ص ١٦١ القائمة ٢، «الاقناع» ص ٥٨، «القسطاس المستقيم» ص ١٩٨.

[٥٤٣] بالأعلى

لم أعر عليه.

[٥٤٤] هطلا

لم أعر عليه أيضاً.

[٥٤٥] من عنده

في هامش النسخة الأولى: «كذا في النسخة، فليُحرَّر». وهو إشارة إلى ما في العبارة من الاضطراب. و العبارة وردت في النسخة الثانية في المتن.

[٥٤٦] أكتفي

هكذا البيت مروياً في النسختين؛ ولا يخفى ما في المصراع الأوّل من السقط الظاهر.

[٥٤٧] بالسخال

البيت للأعشى؛ راجع: «ديوانه» ص ٢٨٣ - و رواية الديوان تختلف ما في المتن يسيراً، «لسان العرب» مادة «بدل» ج ١١ ص ٣٣٢. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٩، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٠، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٠، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠١، «المعيار» ص ٧١، «الإرشاد الشافي» ص ٩٨.

[٥٤٨] الردى

انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٠، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٢، «المعيار» ص ٧١، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٠، «بغية المستفيد» ص ٥٥.

[٥٤٩] لكم

راجع: «لسان العرب» مادة «مثل» ج ١١ ص ٦١٥. وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦١، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٢، «العيون الغامزة»

ص ٢٠٥، «المعيار» ص ٧٢، «الإرشاد الشافي» ص ٧٢.

#### [٥٥٠] أمرنا

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٨، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦١، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٤، «العيون الغامزة» ص ٢٠٥، «المعيار» ص ٧٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠١.

#### [٥٥١] يسير

البيت نسبة الثعالبي إلى ابن عبدربه؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٢ ص ٩٢. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣١٩، «الكافي» - للقاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٦، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٢، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٦، «العيون الغامزة» ص ٢٠٥، «المعيار» ص ٧٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠١، «بغية المستفيد» ص ٥٥.

#### [٥٥٢] غلمانك

لم أعثر عليه.

#### [٥٥٣] أبي اسحاق

ذكرنا بعض الكلام في ترجمته راجع: التعليقة ٤٩٩.

#### [٥٥٤] مالي

البيت - كما ذكره المصنّف - لأبي العتاهية، من قصيدة لها أربعة أبياتٍ؛ ولم أعثر عليها في «ابوالعتاهية أشعاره وأخباره»، صنعة الدكتور شكري فيصل.

#### [٥٥٥] أكبر من العروض



قال الدماميني: «ويحكى أن أبا العتاهية لما قال أبياته التي هذا أولها قيل له: خرجت عن العروض! فقال: أنا سبقت العروض!»؛ راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٦. وقال الثعالبي في «التمثيل و المحاضرة»: «وقيل لأبي العتاهية: قد خرجت من العروض في قولك:

عُتِبُ مَا لِلْخِيَالِ      خَبْرِيْنِي وَمَالِي  
فقال: أنا أسن من العروض!». ولم أعر على الكتاب.

#### [٥٥٦] العجمية

راجع: «ديوان» صفي الدين الحلبي ص ٤٢١؛ و روايته:  
زَارَنِي وَ الصَّبَاحُ قَدْ سَفَرَا      وَ ظَلِيمُ الظَّلَامِ قَدْ نَفَرَا  
و فيه في مبتدأ القطعة: «قال و هو من الأوزان الأعجمية».

#### [٥٥٧] و

هكذا وردت العبارة في النسختين؛ و الظاهر ان لفظة «الواو» زائدة.

#### [٥٥٨] الخفيف

راجع: «ديوان» أبي المجد ص ٩٩. و رواية المصراع الأول فيه: «و ريم من بني الأتراك غر».

#### [٥٥٩] الأعشى

هذا هو أعشى قيس. و هو أبوبصير ميمون بن قيس بن جندل، و يقال له الأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية و أحد أصحاب المعلقات، و ليس أحد ممن عُرف قبله أكثر شعراً منه. عاش عمراً طويلاً و أدرك الإسلام و لم يسلم. مات سنة ٧ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٧ ص ٣٤١ القائمة ٢، «خزانة الأدب» ج ١ ص ٨٤، «آداب اللغة العربية» ج ١ ص ١٠٩.

[٥٦٠] الإيغال

راجع: «ديوان» الأعرشى الكبير ص ١٧٩.

[٥٦١] القدر

البيت نسبه ابو العلاء المعري إلى أبي داود في «رسالة الصاهل و الشاحج». و هو من قصيدة لها ستة أبيات، و هو الخامس منها؛ و روايتها: «و رأيتَ الإمامَ كالجِعِثِ...». و لم أعرثر عليها.

[٥٦٢] الغمام

لم أعرثر عليه.

[٥٦٣] مطولة

راجع: «ديوان» البحري ج ٣ ص ١٦٣٩؛ و روايته: «حَلَّأْتْنَا عَنْ زَوْرَةٍ فِي مَنَامٍ...».

[٥٦٤] لم يتغير

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٣٩، «الكافي» - للخطيب - ص ٨٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٣، «العيون الغامزة» ص ٢٠٥، «المعيار» ص ٧٢.

[٥٦٥] يبدو

انظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٨٨، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٣، «الاقناع» ص ٦٣، «العيون الغامزة» ص ٢٠٦، «المعيار» ص ٧٣.

[٥٦٦] حزيناً

راجع: «الكافي» - للخطيب - ص ٨٨ «العيون الغامزة» ص ٢٠٦ «المعيار» ص ٧٣

[٥٦٧] المعنى

لم أعر عليه.

#### [٥٦٨] الحركات

لم أعر عليه أيضاً.

#### [٥٦٩] الشيخ جواد آل الشيخ شبيب

هو الشيخ جواد بن محمّد بن شبيب، أديبٌ شاعرٌ من أعلام النجف الأشرف. انتقل إلى بغداد واستقرّ فيه و توفيّ بها و دفن في النجف. له: «الروض المعطور بالدّر المنثور»، و «تراجم أدباء العصر»، و «ديوان شعريّ». وُلد سنة ١٢٨١ هـ. ق. و توفيّ سنة ١٣٦٣ هـ. ق. راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٤٣ القائمة ١، «معارف الرجال» ج ١ ص ٢٠٢.

#### [٥٧٠] أدب

لم أعر عليه.

#### [٥٧١] سُعاد

راجع: «لسان العرب» مادّة «ضرع» ج ٨ ص ٢٢٣ القائمة ٢. وانظر: «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٩١، «الاقناع» ص ٦٥، «القسطاس المستقيم» ص ٢٠٩، «العيون الغامزة» ص ٢٠٧، «المعيار» ص ٧٥، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٢، «بغية المستفيد» ص ٦٤.

#### [٥٧٢] زيد

وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ٩٢، «الاقناع» ص ٦٦، «القسطاس المستقيم» ص ٢١٠، «العيون الغامزة» ص ٢٠٨، «المعيار» ص ٧٥، «بغية المستفيد» ص ٩٥.

#### [٥٧٣] الحسين عليه السلام

شهرة سيّد الكونين وإمام العالمين سيّد الشهداء وإمام الأصفياء والأولياء تغنينا عن

٣٤٠ ..... أداء المفروض من شرح أرجوزة العروض

---

الإشارة إلى حياته و سيرته - سلام الله عليه و على آبائه و أخويه و أولاده الأمجاد - .

[٥٧٤] يُغار

لم أعر عليه.

[٥٧٥] معان

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٨.

[٥٧٦] حمامة

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٨، «العمدة» ج ١ ص ٣٣٧.

[٥٧٧] البيتان

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢٠٩.

[٥٧٨] اللثام

لم أعر عليه.

[٥٧٩] كالسبج

راجع: «الكافي» - للفتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «العقد الفريد»  
ج ٦ ص ٣٤١.

[٥٨٠] نقل الدماميني

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢١٠.

[٥٨١] كالبرد

البيت حكاه ابو العلاء المعري في «الفصول و الغايات» و نسبه إلى الخليل، و الكتاب

لم أعر عليه. وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٤١، «الكافي» - للخطيب - ص ٩٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٤، «الافناع» ص ٦٧، «المعيار» ص ٧٧.

#### [٥٨٢] الخز الشُّود

راجع: «القاموس المحيط» مادة «سبج» ص ١٨٩ القائمة ٢، «صاح اللغة» نفس المادة ج ١ ص ٣٢١ القائمة ١.

#### [٥٨٣] لا حرج إنشاء الله

راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢١، «الكشكول» المجلد الأوّل الجلد الثالث ص ٥٣٢.

#### [٥٨٤] العُنَاب

راجع: «القاموس المحيط» مادة «سنج» ص ١٩١ القائمة ١، «لسان العرب» نفس المادة ج ٢ ص ٣٠٢ القائمة ١.

#### [٥٨٥] نسيان

لم أعر عليه.

#### [٥٨٦] وكد

لم أعر عليه أيضاً.

#### [٥٨٧] كشب

راجع: «العيون الغامزة» ص ٢١١.

#### [٥٨٨] طلبا

لم أعر عليه.

[٥٨٩] لغةٌ فيه

قال الفيروزآبادي: «و العاربية ... و العارة: ما...»؛ راجع: «القاموس المحيط» ص ٤١٦ القائمة ١، و زاد الزبيدي فقال: «و العاربية ... و كذا العارة: ما...»؛ راجع: «تاج العروس» ج ٧ ص ٢٧٥ القائمة ٢.

[٥٩٠] الهلال

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢١، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ٩٥، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٤، «الاقناع» ص ٦٨، «القسطاس المستقيم» ص ٢١٧، «العيون الغامزة» ص ٢١٢.

[٥٩١] منقح

لم أعر عليه.

[٥٩٢] جوازه

هكذا وردت العبارة - اي قوله: «تأمل في وجه جوازه» - في المتن في النسختين؛ و الظاهر أنّها حاشيةٌ أدخلت فيه.

[٥٩٣] نيامًا

البيت لبشر بن أبي حازمٍ على ما نسبه إليه ابن عبدربه؛ راجع: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٧٦. وانظر: «لسان العرب» مادة «روب» ج ١ ص ٤٤١ القائمة ٢، «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٤١، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٢، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٢، «العيون الغامزة» ص ٢١٦، «المعيار» ص ٨١.

[٥٩٤] السعال

راجع: «لسان العرب» مادة «رضع» ج ٨ ص ١٢٧، وقد نسبه إلى الهذليّ. وهو من شواهد سيوييه؛ راجع: «خزانة الأدب» الشاهد الثالث والخمسون بعد المائة ج ٩ ص ٥٧٠. وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨١، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٠، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٢، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٣، «العيون الغامزة» ص ٢١٦، «المعيار» ص ٨١، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٦، «بغية المستفيد» ص ٣٥.

#### [٥٩٥] رِوَا

راجع: «لسان العرب» مادة «عوص» ج ٧ ص ٥٨؛ وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠١، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٣، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٣، «العيون الغامزة» ص ٢١٦، «المعيار» ص ٨٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٦.

#### [٥٩٦] مِيَّة

راجع: «لسان العرب» مادة «بتر» ج ٤ ص ٣٨ القائمة ١؛ وانظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٢٤، «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٢، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٣، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٤، «العيون الغامزة» ص ٢١٦، «المعيار» ص ٨٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٦، «بغية المستفيد» ص ٣٥.

#### [٥٩٧] الغُضَا

انظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٤، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٧، «العيون الغامزة» ص ٢١٧، «المعيار» ص ٨٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٧، «بغية المستفيد» ص ٣٥.

### [٥٩٨] يأتিকা

راجع: «لسان العرب» مادة «بتر» ج ٤ ص ٣٨؛ وانظر: «الكافي» - للقتاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٣، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٤، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٨، «العيون الغامزة» ص ٢١٧، «المعيار» ص ٨٢، «الإرشاد الشافي» ص ١٠٧.

### [٥٩٩] المازني

هو ابو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، من أئمة النحو. كان بصرياً و مات بها. روى عن ابي عبيدة و الأصمعي و أبي زيد، و عنه المبرّد و اليزيدي. له آثار، منها: «ما تلحن فيه العامة»؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ٦٩ القائمة ١، «بغية الوعاة» ج ١ ص ٤٦٣ الرقم ٩٥٣، «معجم الأدباء» ج ٢ ص ٢٨٠.

### [٦٠٠] القطر

البيت لامرئ القيس، و كذلك الذي بعده؛ راجع: «ديوانه» ص ١٥٧.

### [٦٠١] المسلمينا

راجع: «رغبة الأمل من كتاب الكامل» ج ١ ص ١٢١؛ و رواية المبرّد: «فذك القصص...». وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٥.

### [٦٠٢] القصاص

راجع: «لسان العرب» مادة «قصص» ج ٧ ص ٧٦ القائمة ١. وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٤.

### [٦٠٣] عليها

انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٤٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٤، «مفتاح العلوم»



ص ٢٣٥، «الاقناع» ص ٧٥، «القسطاس المستقيم» ص ٢٢٦.

[٦٠٤] جمال سعدٍ

لم أعر على قوله هذا، و البيت لم يوجد في «الكتاب».

[٦٠٥] لانظير له

راجع: «العيون الغامزة» ص ١٢٩.

[٦٠٦] فأفضل

راجع: «ديوان» امرى القيس ص ١٦٤. و انظر: «العقد الفريد» ج ٦ ص ٣٤٢، «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٤، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٥، «العيون الغامزة» ص ٢١٩، «الاقناع» ص ٧٤.

[٦٠٧] علمته

لم أعر عليه.

[٦٠٨] البديهيّ

هو ابو الحسن عليّ بن محمّد البديهيّ. أصله من شهرزور، و كان من المتّصلين بصاحب بن عبّاد، و قد مدحه. مات نحو سنة ٣٨٠ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٤ ص ٣٢٥ القائمة ٣. و ذكر الثعالبيّ قطعةً له في ابن العميد؛ راجع: «يتيمة الدهر» ج ٣ ص ١٦٣.

[٦٠٩] الدوائر

و قد أشرنا هناك إلى بعض أقوال العروضيين في هذا المضمارة؛ راجع: التعليقة ١٥٨.

[٦١٠] عامر

راجع: «الكافي» - للقتّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «الكافي» -

للخطيب - ص ١٠٦.

### [٦١١] الملوان

راجع: «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٥٩، «المعيار» ص ٨٥.

### [٦١٢] الدهور

راجع: «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٥٩، «المعيار» ص ٨٥.

### [٦١٣] الدمن

راجع: «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٦٠.

### [٦١٤] الطَّلُّ

نُسب إلى الخليل أنه قال:

سُئِلُوا فَأَبَوْا فَلَقَدْ بَخِلُوا      فَلَبِئْسَ - لَعْمُرُكَ! - مَا فَعَلُوا  
أَبْكَيْتُ عَلَى طَلَلٍ طَرِباً      فَشَجَاكَ وَ أَحْزَنَكَ أَلْطَلُّ

كما في «النور المقتبس» - للحافظ اليعموري -، ولم أعر عليه. وانظر: «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «القسطاس المستقيم» ص ٢٣٢.

### [٦١٥] أمير المؤمنين عليه السلام

إنّا وإن اشتربنا في هذه التعاليق أن نذكر شيئاً عن الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب لكننا لانذكر شيئاً عمّا يرجع إلى وصيّ الرسول و صاحب لواء المؤمنين، لشهرته التي ملأت الآفاق - سلام الله عليه و على آبائه و أولاده الكرام -.

[٦١٦] لجابر

هو الصحابي الجليل جابر بن عبدالله بن عمرو الخزرجي الأنصاري، من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ. غزا تسع عشرة غزوة، وقد أدرك بعد النبي ﷺ أئمتنا الكرام عليهم السلام حتى مولانا محمد الباقر عليه السلام. له مسند. وُلد سنة ١٦ قبل الهجرة و مات سنة ٧٨ هـ. ق؛ راجع: «الأعلام» ج ٢ ص ١٠٤ القائمة ٢، «الإصابة» ج ١ ص ٢١٣.

[٦١٧] صدقاً

الآبيات لم توجد في «ديوان» أمير المؤمنين طبعة دارالكتب العلمية، و لا في طبعة دارالجيل، و لم توجد في «انوار العقول من أشعار وصي الرسول» أيضاً. وانظر: «الكافي» - للخطيب - ص ١٠٧، «مفتاح العلوم» ص ٢٣٦.

[٦١٨] مذنب

و بعده:

هَذَا عُدْرُ الْقَاضِي وَ أَقْلِبُ

راجع: «ديوان» أبي العتاهية ص ٥٠٠ القطعة ٣٨.

[٦١٩] رجل

راجع: «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٥٩، «المعيار» ص ٨٤.

[٦٢٠] الأدهم

راجع: «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢، «العيون الغامزة» ص ٦٠، «المعيار» ص ٨٥.

[٦٢١] سلكوا

راجع: «الكافي» - للقنّاء، «المجموع الكامل للمتون» - ص ٥٨٢.



فهرس القوافي

أولاً: فهرس الأبيات

ثانياً: فهرس المصاريح



## فهرس القوافي

### أولاً: الأبيات

٢٢٤ .....	يأتিকা	١٦٧ .....	الولاء
٧٩ .....	أشتریکا	١٧٧ .....	الماء
٧٩ .....	فيکا	٥٢ .....	بواء
١٧٣ .....	خبالا	١٣٨ .....	الثواء
٤٢ .....	وظلا	١٤٩ .....	غائبا
٢٠٦ .....	هطلا	١٨٧ .....	حسبا
١٦٠ .....	دولا	٢٢٠ .....	طلبا
٢٢٣ .....	نياما	١٥١ .....	حارا
٤٨ .....	خنما	١٥١ .....	الغارا
١٨٧ .....	أطما	٦٦ .....	فرا
٤٢ .....	ثناثنا	١١٧ .....	نزرا
٢٠٩ .....	أرنا	٧٩ .....	نفورا
١٥٢ .....	ونا	١٤٣ .....	الرؤسا
٢١٢ .....	حزينا	١٤٦ .....	أحوصا
٢٢٤ .....	المسلمينا	٢٢٣ .....	الغضا
٢٠٤ .....	تغينا	٢٠٣ .....	العرفا
٨٦ .....	أجابوا	٢٢٨ .....	صدقا
١١٦ .....	فاذهبوا	١٨٦ .....	مشققا

العرب.....	٦٠	لاتسيروا.....	١٦٩
جانب.....	٤٨	أنفوا.....	٢٠٦
سرحوب.....	١٥٨	سلكوا.....	٢٢٩
اشتتهب.....	١٩٠	استقاموا.....	١٥٤
بلييب.....	١٣٩ / ١٤٣	رووا.....	٢٢٣
قريب.....	١١٢	قضاها.....	١٩٣
عسيب.....	١٣٨	فحواها.....	١٩٣
الحسنات.....	١٧٤	رقيبها.....	١٢٦
عريبات.....	١٩٤	أروضها.....	٤٨
كالسيج.....	٢١٨	مخوفها.....	١٨٧
حرج.....	٢١٨	حريمها.....	١١٦
وهج.....	٢١٨	أماقيها.....	١٨٢
برحي.....	١٥٢	إليها.....	١٨٦
الرياح.....	١٧٤	عليها.....	٢٢٥
بعداد.....	٥٣	ريًا.....	١٨١
سعاد.....	٢١٥	راضيا.....	١١٣
الخدّ.....	١٧١	الرياب.....	١٥٤
الوجد.....	٢٠٤	انتحاب.....	١٩٢
كالبرد.....	٢١٨	الغراب.....	١٦٤
الردى.....	٢٠٨	الأبواب.....	١١٣
كالورد.....	١٥٨	عوتب.....	٢٢٨
سُدى.....	١٥٢	كثب.....	٢١٩
أبوسعد.....	١٤٥	لم تجب.....	١٧٦
معدّ.....	١٧٣	أدب.....	٢١٤
ولد.....	٢١٩	تربّ.....	١٧٣
لم تزوّد.....	١٤٣	بالقرب.....	٨٧



١٧٤	الذعر.....	١٨٣	مجهود.....
١٦٦	الوافر.....	١٧١	ذي مهد.....
١٨٤	مقفر.....	١٩٣	حديد.....
١٦٩	المتنفر.....	٢٠١	بالأخبار زيّد.....
١٨٥	بكر.....	٢١٥	مثل زيد.....
١٧٦	تامر.....	١٣٥	بالأخبار.....
٢٢٧	عامر.....	١٤٨	الفرار.....
١٦٠	زمر.....	٢١٠	نقرا.....
١٧٩	فالغمر.....	١٥٦	نزار.....
١٩١	الزبور.....	٢١٥	يسار.....
٧٨	أحور.....	١٩٠	انتظار.....
١٦٩	سطور.....	١٦١	تغار.....
١٨٦	المور.....	٢١٥	يغار.....
٢٢٨	الدهور.....	١٦٩	قفار.....
١٤٨	السهر.....	١٧٥	نار.....
١٨٨	خير.....	١٧٦	المقابر.....
٢٠٩	يسير.....	١٨٣	الزبر.....
٢١٢	لم يتغير.....	٧٨	عنبر.....
١٨٢	بأس.....	٢٢٤	المستحر.....
١٤٣	المفيض.....	١١٧ / ١٧٤	آخر.....
١٦١	السراع.....	٢١١	القدر.....
٥٢	ينقطع.....	١٦٤	القدر.....
٢٢١	منقع.....	١١٣	للقدر.....
١٦٨	تستطيع.....	١٤٨	غرر.....
١٧٧	مخاف.....	١١٥ / ١٧٣ / ٢٢٤	القطر.....
٥٣ / ١٤٢	ظرف.....	١٦٦	الناظر.....

١٥٤ .....	بعقل	٦٣ .....	يرعف
٢٢٨ .....	الطلل	٢١١ .....	لطيف
٦٦ .....	جمل	٢١١ .....	الخفيف
١٧٤ .....	تجمل	١٩٦ .....	عراق
١١٣ .....	مزمل	١٥٤ .....	تلاق
٨٦ .....	المستكمل	١٨٨ .....	النمارق
١٩٦ .....	محول	١٩٤ .....	العشيق
٥٠ .....	الفضول	١٦٦ .....	خلق
٦٠ .....	يقول	٢٠٠ .....	الطريق
١٨٠ .....	الذلول	١٥٧ .....	ملك
٥٠ .....	الخلييل	١٥٣ .....	فهلك
١٤٥ .....	عليل	٢١٠ .....	شائك
٢٠٠ .....	قليل	٢١٠ .....	غلمانك
١٤٥ .....	كعروض الطويل	٢٠٨ .....	بالسخال
١٤٥ .....	حشو الطويل	١٥٨ .....	الوصال
٢١٧ .....	اللئام	٢٢٣ .....	السعال
١٩٣ .....	ندام	٢١١ .....	الايغال
٢١٢ .....	الغمام	٢٢٠ .....	الهلال
١٤٩ .....	المنام	١٩٠ .....	الشمال
١٥٩ .....	مستعجم	١٨٥ .....	الخبجال
١٨٥ .....	ملتزم	٢٢٩ .....	رجل
٢١٣ .....	تبسم	١٧٥ .....	بالمنصل
١٨٥ .....	يضم	٢٢٦ .....	فأفضل
١٤٢ .....	الضراغم	٢٠٥ .....	هطل
١٨٥ .....	الأكم	١٤٤ .....	فعل
١٩٨ .....	تحكم	١٨٥ .....	احتفل

١٣٧..... أزمان	٢٠٨..... لكم
١٨٠..... أسنان	٥٩ / ١٨٥..... بذي سلم
١٧٠..... إخوان	١١٤..... علم
١٨٠..... الوان	١٩٨..... تعلم
٢٢٧..... الملمون	١٩٩..... قلم
٢١٩..... نسيان	١٩٩..... كلم
٥٢..... الوسن	١٧٦..... يكلم
١٩١..... ثمن	١٩٧..... عنم
٢٢٨..... الدم	٢٢٩..... الأدهم
١٩٤..... المساكين	١٨٤..... سجوم
١٧٧..... العالمين	١٣٧..... مسجوم
٢١٢..... يبدو	١٧٥..... الديم
٦٠..... ماء	١١٥..... الشيم
١٩٣..... أصابه	٢٠٠..... تستقيم
٢٢٦..... علمته	١٦٥..... صميم
١٨٧..... تؤده	١٨٢..... غربان
١٧٥..... غاره	١٨٠ / ٢١٩..... البان
١٨٢..... العشيرة	١٨١..... غرثان
١٦٠..... عنقه	١٤٤..... غرّان
٦٠..... مثله	١٧٧..... ميسران
١٧١..... لاشريك له	١٨٠..... قطران
٢٠٦..... جملة	١٤٤..... لأرضان
٥٣ / ٢١٢..... ممطولة	٢١٦..... معان
١٥٠ / ١٥١..... قدمه	١٩٠..... بعسفان
١٨٧..... الندامة	١٤٩..... دهقان
١٤٤..... لغرامه	١٤٧..... فلان

العصيّ	١٦٦	النعامه	١٨٥
لاعرضي	١٤٢	حمامه	٢١٦
أسماعي	١٩٧	لاينازع فيه	١٨٩
مالي	٢١٠	لم نلتفت إليه	٦٠
حمامي	٢٠٨	يدميه	١٩٢
يحتمي	١٧٥	ميتة	٢٢٣
ترمي	١٥٠	يأتي	١٥٦
تكرمي	١٧٢	الواحي	١٥٩
تعصيني	١٦٦	فؤادي	٨١
		الوادي	١٥٩
		ذكري	١٦٧

#### ثانياً: المصاريح

مسعود	١٨٨	صردا	١٨٨
عبدالدار	١٨٦ / ٢٠٤	سعدا	١٨٦ / ٢٠٤
النهار	١٧٧	حماما ١٨٨	.....
أمر	٢١٣	لائتنا	١٧٧
انهمر	١٨٥	سحاب	٥٣ / ١٣٨ / ١٩٣
جذع	٦٦ / ١٨٤	مذنب	٢٢٨
للتقطيع	٤٣	ملحوب	١٦٥
بسولاف	٢٠٦	الحركات	٢١٣
خال	١٩٧	عائد	٢٠٤
بالأبوال	١٩٧	برماد	٥٣
منزل	٦٦	سعد	٢٢٥
بالاعلى	٢٠٦	البرود	١٨٨

١٩٧.....	المَنان.....	٥٥.....	فضول.....
	المعنى ٢١٣	٥٥.....	فعول.....
١١٦.....	صواحيه.....	١٨٨.....	أختكم.....
١٨٨.....	عمله.....	١٣٨.....	حكم.....
١٧٧.....	العشيرة.....	١٣٧.....	طيفُ ألم.....
١٩٨.....	عذلي.....	١٦٢.....	عنهم.....



فهرس مصادر

التحقيق والتعليق





فهرس  
مصادر التحقيق و التعليق

- [١] القرآن الكريم / كتابة عثمان طه / طبعة منظمة الإعلام الإسلامي / ١٣٦٦ هـ ش. / تهران / ايران.
- [٢] أساس البلاغة / الزمخشري / دارصادر، داربيروت / ١٩٦٥ / بيروت / لبنان.
- [٣] الإصابة / العسقلاني / ٤ ج / داراحياء التراث الاسلامي / ١٣٢٨ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٤] الأعلام / الزركلي / ٨ ج / دارالعلم للملأئين / ١٩٨٦ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٥] أعيان الشيعة / الأمين / ١١ ج / دارالتعارف للمطبوعات / ١٤٠٣ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٦] الأغاني / الأصفهاني / ٢٦ ج / دارالفكر / ١٤٠٧ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٧] الاقناع / صاحب اسماعيل بن عبّاد / منشورات المكتبة العلميّة / - / بغداد / عراق.
- [٨] الأمالي / المرتضى / ٢ ج / داراحياء الكتاب العربية / ١٣٧٣ هـ ق. / القاهرة / مصر.
- [٩] إنباه الرواة / ابن القفطي / ٣ ج / دارالكتب المصرية / ١٣٦٩ هـ ق. /

القاهرة/مصر.

[١٠] البداية والنهاية / ابن كثير / ١٤ ج / ١٣٥١ هـ.ق. / القاهرة / مصر.

[١١] البديع في البديع / ابن منقذ / دارالكتب العمليّة / ١٤٠٧ هـ.ق. / بيروت /

لبنان.

[١٢] بغية الوعاة / السيوطي / ٢ ج / المكتبة العصرية / صيدا / لبنان.

[١٣] تاج العروس / الزبيدي / ٢٠ ج / دارالفكر / ١٤٢١ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

[١٤] تاريخ بغداد / البغدادي / ١٤ ج / ١٣٤٩ هـ.ق. / القاهرة / مصر.

[١٥] تاريخ علمي و اجتماعي اصفهان / مهدي / ٣ ج / نشر الهداية / ١٣٦٧

هـ.ش. / قم / ايران.

[١٦] تحقيق ما للهند / البيروني / اوفست انتشارات بيدار / ١٤١٨ هـ.ق. / قم /

ايران.

[١٧] ترتيب كتاب العين / الخليل بن احمد / انتشارات اسوه / ١٤١٤ هـ.ق. / قم

/ ايران.

[١٨] تهذيب اللغة / الأزهري / ١٦ ج / دارالمصرية / القاهرة / مصر.

[١٩] جمهرة أشعار العرب / القرشي / داربيروت / ١٩٨٤ م. / بيروت / لبنان.

[٢٠] الجواهر المضيئة / القرشي / ٢ ج / ١٣٣٢ هـ.ش. / حيدرآباد / هند.

[٢١] خزانة الأدب / البغدادي / ١٢ ج / مكتبة الخانجي / ١٤٠٦ هـ.ق. / القاهرة /

مصر.

[٢٢] خزانة الأدب / البغدادي / ٤ ج / دارالطباعة المصرية / القاهرة / مصر.

[٢٣] خزانة الأدب / الحموي / دارالقاموس الحديث / القاهرة / مصر.

[٢٤] الخصائص / ابن جنّي / ٢ ج / اوفست دارالهدى / - / بيروت / لبنان.

[٢٥] الدرر الكامنة / العسقلاني / ٤ ج / دارالجيل / ١٤١٤ هـ.ق. / بيروت /

لبنان.

[٢٦] ديوان أبي المجد / مكتبة مسجد آية الله مجد العلماء / ١٤٠٨ هـ.ق. / اصفهان

/ ايران.

[٢٧] ديوان أبي تمام / أبو تمام / طبعة محمد جمال / القاهرة / مصر.

- [٢٨] ديوان أبي نواس / أبونواس / دارالكتاب العربي / ١٤٠٤ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٢٩] ديوان البحتري / ٤ ج / دارالمعارف بمصر / ١٩٦٣ م. / القاهرة / مصر.
- [٣٠] ديوان بهاء الدين زهير / بهاء الدين / ادارة الطباعة المنيرية / القاهرة / مصر.
- [٣١] ديوان جميل بثينة / جميل / دارالكتب العلمية / ١٤١٣ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٣٢] ديوان حسان بن ثابت / حسان / داربيروت، دارالنفايس / ١٤١٨ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٣٣] ديوان العجاج / العجاج / مكتبة دارالشرق / ١٩٧١ م. / بيروت / لبنان.
- [٣٤] ديوان عمر بن أبي ربيعة / عمر بن أبي ربيعة / دار الأندلس / ١٤٠٩ م. / بيروت / لبنان.
- [٣٥] ديوان المتنبي / المتنبي / داربيروت / ١٤٠٣ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٣٦] الراح القراح / السبزواري / انجمن آثار و مفاخر فرهنگي / ١٣٨١ هـ ش. / تهران / ايران.
- [٣٧] الرامزة، انظر: المجموع الكامل للمتون.
- [٣٨] رغبة الآمل من كتاب الكامل / المرصفي / ٤ ج / أوفست مكتبة الأسد / تهران / ايران.
- [٣٩] الروض الأنف / السهيلي / ٧ ج، ٤ مج / داراحياء التراث / ١٤٢١ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٤٠] الشافي في العروض والقوافي / الدكتور هاشم صالح مناع / دارالفكر العربي / ١٤٢٤ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٤١] شذرات الذهب / ابن العماد / ٩ ج / دارالكتب العلمية / ١٤١٩ هـ ق. / بيروت / لبنان.
- [٤٢] شرح ديوان المتنبي / البرقوقي / ٤ ج، ٢ مج / دارالكتاب العربي / بيروت / لبنان.
- [٤٣] صحاح اللغة / الجوهري / ٧ ج / دارالكتاب العربي / القاهرة / مصر.

- [٤٤] الصناعتين / العسكري / عيسى البابي الحلبي / القاهرة / مصر.
- [٤٥] طبقات أعلام الشيعة / الطهراني / دانشگاه تهران / ١٣٧٢ هـ.ش. / تهران / ايران.
- [٤٦] العروض العربي البسيط / يحيى معروف / دانشگاه رازی / ١٣٧٨ هـ.ش. / تهران / ايران.
- [٤٧] العقد الفريد / ابن عبد ربّه / ٩ ج / دارالكتب العلمية / ١٤٠٧ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٤٨] العمدة / القيرواني / ٢ ج / دارالمعرفة / ١٤٠٨ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٤٩] العيون الغامزة / الدماميني / مطبعة المدني / - / القاهرة / مصر.
- [٥٠] فرهنگ توصيفي اصطلاحات عروض / حسين مدرّسي / سمت / ١٣٨٠ هـ.ق. / تهران / ايران.
- [٥١] الفهرست / ابن نديم / مكتبة الاستقامة / - / القاهرة / مصر.
- [٥٢] القاموس المحيط / الفيروزآبادي / داراحياء التراث العربي / ١٤٢٢ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٥٣] قبيلة عالمان دين / هادي نجفي / انتشارات عسگریه / ١٤٢٣ هـ.ق. / قم / ايران.
- [٥٤] القسطاس المستقيم / الزمخشري / مكتبة الأندلس / ١٩٦٩ م. / بغداد / العراق.
- [٥٥] الكافي في العروض والقوافي / الخطيب التبريزي / المكتبة العصريّة / ١٤٢٥ هـ.ق. / صيدا / لبنان.
- [٥٦] الكافي - للقاء -، انظر: المجموع الكامل للمتون.
- [٥٧] الكامل في التاريخ / ابن الاثير / ١٣ ج / دارصادر / بيروت / لبنان.
- [٥٨] كشف الظنون / حاجي خليفة / ٢ ج / وكالة المعارف / ١٩٤١ م. / استانبول / تركيا.
- [٥٩] مجمع الأمثال / الميداني / ٢ ج، ١ مج / دارالفكر / ١٣٩٣ هـ.ق. / بيروت / لبنان.

- [٦٠] المجموع الكامل للمتون / جمعه محمد خالد العطار / دارالفكر / ١٤٢٥ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٦١] المصباح المنير / الفيومي / ٢ ج، ١ مج / مطبعة الأميرية / ١٩٢٨ م. / القاهرة مصر.
- [٦٢] معارف الرجال / محمد حرز الدين / ٣ ج / أوفست مكتبة آية الله المرعشي النجفي / ١٤٠٥ هـ.ق. / قم / ايران.
- [٦٣] معاهد التنصيص - الطبعة القديمة - / العباسي / دارالطباعة المصرية / ١٢٧٤ هـ.ق. / القاهرة / مصر.
- [٦٤] معجم الادباء / الحموي / ١٠ ج، ٢٠ مج / داراحياء التراث العربي / بيروت / لبنان.
- [٦٥] معجم الأدباء / كامل سلمان الجبوري / ٧ ج / دارالكتب العلمية / ٢٠٠٣ م. / بيروت / لبنان.
- [٦٦] معجم الشعراء / كامل سلمان الجبوري / ٥ ج / دارالكتب العلمية / ٢٠٠٣ م. / بيروت / لبنان.
- [٦٧] المعجم المفصل في علوم اللغة / الدكتور محمد التونجي، راجي الأسمر / ٢ ج / دارالكتب العلمية / ١٤٢١ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٦٨] المعيار / الشنتريني الأندلسي / - / ١٩٦٨ م. / دمشق / سوريا.
- [٦٩] مفتاح العلوم / السكاكي / دارالكتب العلمية / ١٣٤٨ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٧٠] المفصليات / الضبي / ٢ ج / دارصادر / ١٤٢٤ هـ.ق. / بيروت / لبنان.
- [٧١] مقامات الحريري / الحريري / أوفست مؤسسة الرواقي / ١٣٦٤ هـ.ش. / تهران / ايران.
- [٧٢] المنتظم / ابن الجوزي / ١٣٥٧ هـ.ق. / حيدرآباد / هند.
- [٧٣] المنجد / لوئس معلوف / اسماعيليان / ١٣٦٢ هـ.ش. / تهران / ايران.
- [٧٤] الموجز الكافي / نايف معروف / دارالفائس / ١٩٩٧ م. / بيروت / لبنان.
- [٧٥] النجوم الزاهرة / ابن تغري بردي / دارالكتب المصرية / ١٣٤٨ هـ.ق. / القاهرة / مصر.

- [٧٦] نزهة الالباء / الانباري / ١٢٩٤ هـ.ق. / القاهرة / مصر.
- [٧٧] نقد الشعر / قدامة ابن جعفر / مطبعة الجوائب / ١٣٠٢ هـ.ق. / قسطنطينية /  
تركيا.
- [٧٨] الوافي بالوفيات / الصفدي / ٢٥ ج / اوفست دارصادر / ١٩٩١ م. / بيروت  
/ لبنان.
- [٧٩] وفيات الأعيان / ابن خلكان / ٦ ج / دارصادر / بيروت / لبنان.
- [٨٠] وقاية الأذهان / الأصفهاني / مؤسسة آل البيت / ١٤١٣ هـ.ق. / قم / ايران.
- [٨١] بيتيمة الدهر / الثعالبي / ٤ ج، ٢ مج / مطبعة السعادة / ١٣٧٥ هـ.ق. /  
القاهرة / مصر.